





هذا كتاب من كتب بيت المقدس

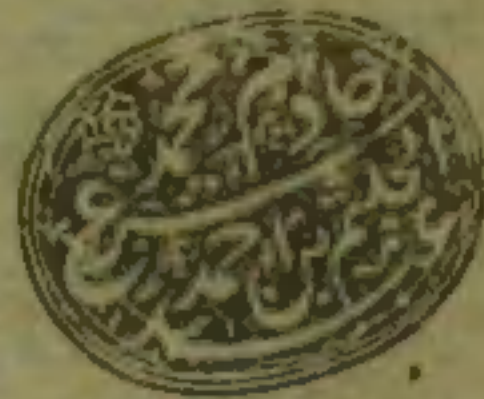


منه في العروس

1

باب الخبز  
٤٦

في يوم العرس للدم العروس  
على

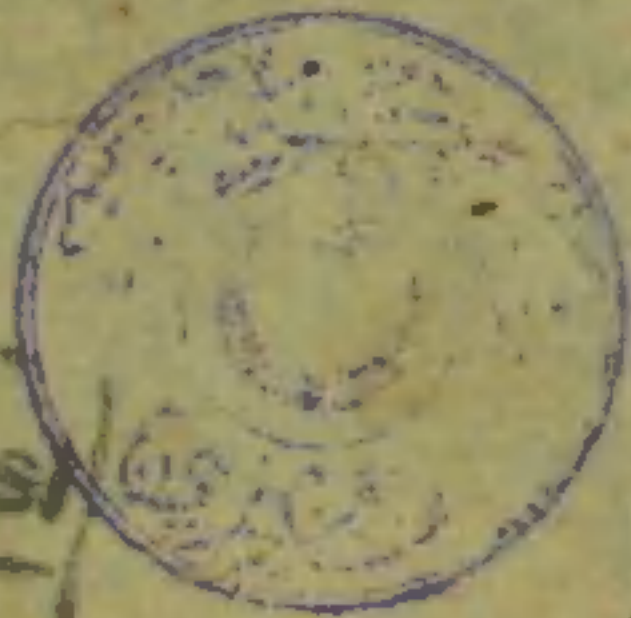


يعقوب بن ابي القاسم



١٨٥

١٧٩



Suleyma

Kismi

AMCA ZADE

Yonikay

HUSEYIN PASA

EskiKamini

179



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا يستغنى الكتب الا بحده ولا يستغنى النعم الا بوسطه كرمه ورفده  
والصلوة على سيد الانبياء ومحمد رسوله وعبدته وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين  
من بعد **كتاب الطهارة** قوله كتاب الطهارة المذكورة في  
الشروع ان الكتاب والكتابة في اللغة بمعنى الجمع والمراد هنا المكتوب وهو طاهر  
من الباطل الغشبية اغتربت ببقية شملت انواعا اولها شتمل واضافه من قبل اضافة  
خام فغنة وحكم ان يكون بمعنى اللام كما لا يخفى وما في التلويح ان الكتاب في اللغة هم المكتوب  
يعني هو اسم من الاسماء المشبهة بالصفات كالامام والاله وليست بصفة والطهارة في  
اللغة النظافة وفي الاصطلاح ازالة النجاسة الحقيقية والحكمية بمنزلة طهارة كمالا او  
شرا كالنراب وتجديد الوضوء ليس بظهور حقيقة وانما هي بها باعتبار النور الطاهر به  
ووقع في المستغنى سكتا في الشرح بيان من غفل اعطاه خصوصية بصفة مخصوصة وفي كلام  
وهو ان الطاهر كونه ترفعا للوضوء وكون الطهارة مطلقة كما لا يخفى وانما قدم الطهارة لان العباد  
انهم مكثوا في الصلوة افضل العبادات واعطاء الطهارة شرط مقدم عليها مخصوص بين  
شروطها المتقدمة بكنزة المباحث فزيادة التأكيد حيث لا يسقط اصلا والفتاوى ان كانت  
كذلك لان الطهارة اقدم منها في الوجود واخص بالصلوة لانها نسبة النية الى جميع العبادات  
فلسا **قوله** لان الاصل في المصدر ان لا يثنى ولا يجمع وان قصد الانواع فالتثنية جريما  
على هذا الاصل ككون الطهارة اسم جنس فتقول كونها تعليلا لا كوني تعريفا عسار تعليل قوله  
لان الاصل كما لا يخفى فتدبر وما وقع في الهداية ونحوه من لفظ الجمع كقولهم لا يثنى ولا يجمع  
مطلوب في ابتداء الكلام تنبيه الطالب على وجوب صرف الاستتمام لا سائر الامور التي يزيل النجاسة  
كما في التلويح ان هذا الجمع والمفرد سواء لاننا نقول من عند امتناع الاستغراق وعدم التمام  
كله المشارة المذكورة واسماء الامور من ههنا هم وكوهم كلوا هذا الجمع والمفرد هم كل لفظ الجمع

هذا هو الكتاب الذي لا يستغنى الكتب الا بحده ولا يستغنى النعم الا بوسطه كرمه ورفده والصلوة على سيد الانبياء ومحمد رسوله وعبدته وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين من بعد كتاب الطهارة قوله كتاب الطهارة المذكورة في الشروع ان الكتاب والكتابة في اللغة بمعنى الجمع والمراد هنا المكتوب وهو طاهر من الباطل الغشبية اغتربت ببقية شملت انواعا اولها شتمل واضافه من قبل اضافة خام فغنة وحكم ان يكون بمعنى اللام كما لا يخفى وما في التلويح ان الكتاب في اللغة هم المكتوب يعني هو اسم من الاسماء المشبهة بالصفات كالامام والاله وليست بصفة والطهارة في اللغة النظافة وفي الاصطلاح ازالة النجاسة الحقيقية والحكمية بمنزلة طهارة كمالا او شرا كالنراب وتجديد الوضوء ليس بظهور حقيقة وانما هي بها باعتبار النور الطاهر به ووقع في المستغنى سكتا في الشرح بيان من غفل اعطاه خصوصية بصفة مخصوصة وفي كلام وهو ان الطاهر كونه ترفعا للوضوء وكون الطهارة مطلقة كما لا يخفى وانما قدم الطهارة لان العباد انهم مكثوا في الصلوة افضل العبادات واعطاء الطهارة شرط مقدم عليها مخصوص بين شروطها المتقدمة بكنزة المباحث فزيادة التأكيد حيث لا يسقط اصلا والفتاوى ان كانت كذلك لان الطهارة اقدم منها في الوجود واخص بالصلوة لانها نسبة النية الى جميع العبادات فليس الامر على هذا الاصل ككون الطهارة اسم جنس فتقول كونها تعليلا لا كوني تعريفا عسار تعليل قوله لان الاصل كما لا يخفى فتدبر وما وقع في الهداية ونحوه من لفظ الجمع كقولهم لا يثنى ولا يجمع مطلوب في ابتداء الكلام تنبيه الطالب على وجوب صرف الاستتمام لا سائر الامور التي يزيل النجاسة كما في التلويح ان هذا الجمع والمفرد سواء لاننا نقول من عند امتناع الاستغراق وعدم التمام كله المشارة المذكورة واسماء الامور من ههنا هم وكوهم كلوا هذا الجمع والمفرد هم كل لفظ الجمع

هذا هو الكتاب الذي لا يستغنى الكتب الا بحده ولا يستغنى النعم الا بوسطه كرمه ورفده والصلوة على سيد الانبياء ومحمد رسوله وعبدته وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين من بعد كتاب الطهارة قوله كتاب الطهارة المذكورة في الشروع ان الكتاب والكتابة في اللغة بمعنى الجمع والمراد هنا المكتوب وهو طاهر من الباطل الغشبية اغتربت ببقية شملت انواعا اولها شتمل واضافه من قبل اضافة خام فغنة وحكم ان يكون بمعنى اللام كما لا يخفى وما في التلويح ان الكتاب في اللغة هم المكتوب يعني هو اسم من الاسماء المشبهة بالصفات كالامام والاله وليست بصفة والطهارة في اللغة النظافة وفي الاصطلاح ازالة النجاسة الحقيقية والحكمية بمنزلة طهارة كمالا او شرا كالنراب وتجديد الوضوء ليس بظهور حقيقة وانما هي بها باعتبار النور الطاهر به ووقع في المستغنى سكتا في الشرح بيان من غفل اعطاه خصوصية بصفة مخصوصة وفي كلام وهو ان الطاهر كونه ترفعا للوضوء وكون الطهارة مطلقة كما لا يخفى وانما قدم الطهارة لان العباد انهم مكثوا في الصلوة افضل العبادات واعطاء الطهارة شرط مقدم عليها مخصوص بين شروطها المتقدمة بكنزة المباحث فزيادة التأكيد حيث لا يسقط اصلا والفتاوى ان كانت كذلك لان الطهارة اقدم منها في الوجود واخص بالصلوة لانها نسبة النية الى جميع العبادات فليس الامر على هذا الاصل ككون الطهارة اسم جنس فتقول كونها تعليلا لا كوني تعريفا عسار تعليل قوله لان الاصل كما لا يخفى فتدبر وما وقع في الهداية ونحوه من لفظ الجمع كقولهم لا يثنى ولا يجمع مطلوب في ابتداء الكلام تنبيه الطالب على وجوب صرف الاستتمام لا سائر الامور التي يزيل النجاسة كما في التلويح ان هذا الجمع والمفرد سواء لاننا نقول من عند امتناع الاستغراق وعدم التمام كله المشارة المذكورة واسماء الامور من ههنا هم وكوهم كلوا هذا الجمع والمفرد هم كل لفظ الجمع

من الاشياء بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف هذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غاية الله  
يصدر في كل واحد والكثرة خلاف المفرد في الكلام منه وجه افراد لفظ الصلوة والزكوة والصدقة  
فه ان حقيقة الصلوة متحدة ومن الاركان الخاصة واختلافها الى الفرض والنفل والواجب  
وغيره بالعوارض وانما يقتضي بالامام عند الضرورة اقامة لبعض الركوع والسجود  
مقام الكل وصلوة الطهارة مجاز لانها بعض الصلوة المطلقة وذكر في كتاب الصلوة  
كذلك سجدة الطهارة فيه وكذا الزكوة متفقة في تمام حقيقتها التي هي اتيان جزء من المال و  
الاختلاف بالعوارض بخلاف الطهارات فانها حقايق مختلفة من الوضوء والعسل والتميم وغير  
ذكر وانت حبر بان هذا مبني على ان اتحاد الطهارات في معنى الطهارة ليس كما في الصلوة  
والزكوة فيما ذكر وان اختلافها ليس كما في الطهارات وفيه كلام فليست **قوله**  
اذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة من باب كونه مسببا الى السبب  
اطاقت فان الفعل الاختيار لا يوجد بدون الارادة كذا في جميع شروح الهداية وغيرها  
وقوله كلام ومواءمة الحاجة اليه لانه يقال قام الى الشيء اي توجه اليه وقصد فعله فتدبر  
وقالوا ظاهر الابه بوجوب الوضوء على كل قائم الصلوة نظر الى عموم الذين امنوا من غير  
اختصاص بالحدادين وان لم يكن في اللفظ دلالة على تكرار الفعل وذكر من خارج والا  
على خلافه فتعبد المراد اذا قمتم الى الصلوة وانتم محدثون بغير نية ان التيمم الذي يدل  
على الوضوء مفيد بالحدث فينبغي ان يفيد الوضوء كالحديث ايضا وقيل المراد بالحدث  
قد حدثت خاصة بسبب الغرينة التي ذكرت ولا يخفى ان هذا اولى من الاول لانه لا دلالة  
في اللفظ على عموم الاحوال لخص كذا في كتابه الكافي ولولا اننا سعد الدين ثم لم فليست  
فيه لا يقال ان الحدث مناف للوضوء فلا يصح ان يكون سببا له كما ذكر ابن المكي ان  
المنافات بينهما لا بين الحدث ووجوب الوضوء ونحن فالتوفيق في الاول لان المطلوب  
بالوجوب هو الوجود فوجب ان يلازمه بوجوب الوضوء اليه بالاحقة بل ان المراد ان  
سبب الوضوء القيام الى الصلوة حال ثبوت التيمم عند ثبوت اشكاله كما لا يخفى فتدبر  
**قوله** ادخلوا التعقيب يعني دخلت على المذلول بعد ذكر الدليل لا يقال ان اية الوضوء

لواء

جماع



مدنية بالاتفاق والصلوة فرضت فكل من كونه الصلوة بلا وضوء الى حين نزولها  
لانا نقول ما يدل عليه الآية فرضية الوضوء لا انقضوا فيجوز ان يعلم الوضوء  
بالاخذ من الشرايع السابقة كما يدل عليه ما روي انه يوم حين توضع ثلثا ثلثا  
قال هذا وضوءه ووضوء الانبياء من قبله فليست امر **قوله** فرض الوضوء الغرض من  
الغرض وهو ثابت بدليل قطعي واضافة للمبيان اذا الفرض قد يكون من غير  
**قوله** ان من قصاص من شر الكيس هذا باعتبار الغالب لان حد الوجه في الطول من بوا  
سط الجبهة الى الذقن سواء كان عليه شعر او لا **قوله** كما هو مذهبنا في غير ذلك  
فيغرض عنه وعندنا في يوسف لم يمس بدخل وغسله ليس بفرض له ان البشرية  
لانه تحت الشعر في العذار اذا لم يحجبها او لها فاوراها وهو البياض اولى ان لا يحجب  
ولها ان ملك تحت الشعر انا لا يحجب له لا يستأثره في حجب وجهها ونقل حكم ما تحت اليه  
حتى يحجب له كالشارب والحاجب والاستتار فيما وراء العذار يحجب له وهو الحلال  
اذا استتر الحية وحالها من الامم والكوسج فيجوز الفصل اتفاقا كذا في شرح الجمع **قوله**  
وذكر شمس الدين تطلو في حجب ان يبين على قولنا يوسف 2 ونصحه المسئلة في الامم  
والكوسج كما لا يخفى فليست امر لكن قيل تاويلنا جبر بالقبيل لانه قد صرح في اكثر  
الفتاوى بان التقاطع ايضا ليس بشرط عندنا يوسف 2 **قوله** ان كانت الغاية  
بحيث لو لم يدخل اه هذا يشك في قوله فوكان الذي كسرى بعينه ليلامن المسح للام الى  
المسح الاقصر فان مطلق المسح لا يتناول من دخله في الغيبة واجيب بانه لا يتناول  
المسح الاقصر فثبتنا لاحادنا المشروعة لا بموجب هذا الكلام ويمكن القول بوجوب آخر  
وهو ان الظاهر ان المراد من كذا في الارض كذا في المسح الاقصر داخل في الارض فيستلزم  
**قوله** وان كانت بحيث يتناولها المصدره لاتفاقنا في ما في التوضيح من ان نحو  
اكلت سمكة الى كسرها لا بد من فيه الغاية لانا نقول كلامه ههنا في الغاية للعلية الحقيقية  
او الاصح كما لا يخفى ثم لا فرق بينهما عند الجمهور انها ان تناولها المصدر يدخل في مسئلة  
السكة لا يتناول الاكل الكيس حذره ويتناول حذره **قوله** الثالث ان كان يحتمل

فيلم

ان يحل الاكل على المعنوي واما الاكل الاقصر فان ثبت فتركه لعدم الاحتداد او الاكل  
في الحكم اعني ايجاب التمسك بالمعنوي وحتم ان يحل الاكل كما لا يخفى وهذا يندرج تحت  
صاحب التلويح بانه نقل المذهب الضعيف وترك ما هو المختار وهو انه لا بد من الاقصر  
ولا على عدمه بل كل منهما يدور مع الدليل ولذا يدور في مثل فرائد الكتاب من اوله  
لا آخرة خلاف قولنا اقرا له بل الكيس مع ان الغاية في المثالين من جنس المغايرة  
وما قبله من دفعه من المذهب المختار الذي ذكره هو المذهب الرابع بعينه غايته  
ان اعتبر الدليل من نفس اللفظ وهو متنازل الصدر وعدمه لان الادلة الخارجية غير  
مقبولة البتة تمام لان القائل بالمذهب المختار لم يحصر دليل الدخول وعدمه في تناول  
الصدر وعدمه كما في المذهب الرابع فكيف يصح ان يقال انه عينه كما لا يخفى فليست امر  
**قوله** هذا هو المذهب الرابع بواقع ما ذكرنا يعني ان معنى ما ذكرنا ومعنى ما ذكره هو  
في المذهب الرابع يعني واحدا والاختلاف في العبارة فقط فان قولنا نحن في الغاية  
ان كانت من جنس المغايرة ان لفظ المغايرة ان كان متنازلا للغاية كذا في التوضيح  
ومعنى كلامه وهو ان مساق كلامه على ان المراد بالتناول التناول القطعي بان يدخل قطعا  
دخول المرفق في اليد في لام ان ما ذكره معنى كلام النجاة فان قوله صحت ايتا ما من السبعة  
يبنى ان يدخل المرفق في طوالم لان السبعة من جنس الطول ولا بد من قوله لان الايام لا يتناول  
السبعة عارضا القطع فيكون المرفق فلا يدخل فليست امر **قوله** والاول يعارضه الثاني في  
شأن القول بكونه حقيقة في الدخول فقط مذهب ضعيف لا يعرف له قائل فكيف  
يعارضه القول بعدم الدخول واليه ذهب كثير من النجاة كذا في التلويح وكلامه وهو انه  
لا يلزم من تساوي المساحة بين المتعارضين كيف وقد صرحوا بان شرط التعارض ان يكون  
الدليلان متساويين في القوة او متقاربين ظاهرا الا ان يقع التعارض ايضا لكذلك بعيد  
وقوله لا يجوز في كسرها وان الشيخ عبد القاهر من القائلين به فليست امر **قوله** فوقع الشك في مواضع  
استعماله يعني بالنسبة الى المذهب الضعيف واحدا من الاقصر بالمذهب الرابع على نتيجة  
المذهب الرابع لان تعارضه لا يلزم او جيب الشكاه وصرح بهذا في التوضيح حيث قال وانما

انه



اختار المذهب الرابع لان الاذنية محل نتيجه المذاهب الثلاثة ولا يخفى ان مراده انا افتر  
في الغاية للعلية واما الغاية الاصلية فالدليل في كل واحد من هذه المذاهب  
في العملية وقد فصلت في المذهب الرابع لان الاذنية اه فلا يرد اعتراض  
صاحب السلولج بان ما ذكره يستلزم في مسألة السمكة دخول الواس في الاكل على ما هو مقتضى  
المذهب الرابع وسوختان لان الصدر يتناولها وقد احتار اولاءه لا يدرى فليتأمل  
**قوله** وما ذكره وانها غاية الاستقاط مشهور عن ان التوجيه المشهور من المتأخرين هو  
ان الى الغاية والغاية لا يدرى تحت الغاية مطلقا لكن الغاية منها ليست للفعل بل  
للاستقاط فلا يدرى تحت الاستقاط فليدرى تحت الفعل ضرورة وقد ذكر لان اليد كانت اسما  
للجميع لا تكون الغاية غاية لفعل الجميع لان فعل الجميع على المرفق في حال وقوعه في المرفق  
بغير منه سقوط البعض ومعلوم ان البعض الذي سقط غسله هو البعض الذي ليس  
الابطال لقوله المرفق في حالة سقوطه من البعض فلا يدرى تحت السقوط كذا في  
التوجيه وقد يقال لان الدليل المذكور منقوض بنفسه السمكة لان السمكة اسم للجميع واكل  
الجميع في الواس في ذات توجيه وجهته به وجهته به وفي تحت وسوان غسل الجميع  
في المرفق انما تحقق عند كون المرفق احدى الاجزاء لعمدة الفعل اليه وينتهي عنده  
على ما يدرى على وجهه وهذا التوجيه لا يستلزم لدليل بنفسه السمكة كما لا يخفى على ان  
مسألة السمكة لا يدرى دليلهم واما صاحب التوجيه فليعلم ان هذا التوجيه قد يرد به  
كلامه وسوان يمكن ان يقال في الاستحالة غسل الجميع الى المرفق علم ان المراد غسل  
وهذا التوجيه لبعض السرخ ايضا فالغاية للمد فلا يدرى تحت الحكم فليست له في القول  
ولكن الامام بهننا جند وسوان اذا قرن بالكلام غاية الاستثناء او شرط لا يعينه  
بالفعل ثم يخرج بالقيود والاطلاق برؤية مع القيد على واحدة فالفعل مع الغاية كلام  
واحد لا يجاب اليها لا للاجواب والاستقاط لانها ضدان فلا يشبهان الا بتعيين النفس  
مع الغاية نفس واحدة كذا كلامه **وقيل** بهذا التوجيه مدعى بان السلك ان الكلام  
بلا اعتبار الغاية للاجواب مع الاستقاط او الغاية وهذا الاستقاط لا يرد ان بعد موطا

در تفسیر

ما يصح كونه غاية لطرفه جعل غاية لاصرها بعينه وقار في فصول البرامع هذا  
تحقيق لما وضع له مجموع القيد والتقييد وضعا نوعيا باعتبار معاني مفرداته  
اعتبر كل منها منفردا ولا وجه لبحث التوجيه الامام ولا يخفى ما في الدفع وما في الفصول  
فليتأمل **قوله** فاريدها على الجمع بالجمع فان قلت تقدير انتقام الاحاد ينبت  
يد ورجل واحدة لكل مخاطب والرض البندان والرجلان قلت الثابت بالعبارة  
يد واحدة والاخرى ثابتة بالنفس او فعل الرسول عليه السلام المستعمل عند التواتر لا  
الاجماع لانه ثابت في عهد الرسول عليه السلام والاجماع بعده كذا قيل ولكن لطرف بوجه  
وسوان الشارع اوجب على جميع المخاطبين غسل جميع الوجوه والايدي والارجل وحسن  
توجيه الجمع بالجمع ينقسم الاحاد في الوجوه والمشي في اليد والرجل ومراد الشارع  
بالاحاد الاجزاء فانه دقيق ومنه سنانة يمكن ان يعبر الكعبان بالنسبة  
الى ماله ومن جنس الرجل وسوان ان يكون الكعبان اثنين كل منهما  
في كل من الرجلين ولعل هذا توجيه رواية تاسم وعلى ما ذكره لا يدرى لها وجه  
صحة ولفظ الاصح ينسب اليها كما لا يخفى لكن في الكلام في وجه احتيا لفظ الجمع  
في المرفق ولفظ المشي في الكعب فليتأمل فان قيل فراءة اجزاء حكم  
متواتره ايضا فتفقد الجمع بين الرايتين التوجيه بين الفعل والمشي كما قاله البعض فليست  
قراءة الاجزاء ما يرد بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعل مطلقا بالكعبين وقال  
عليه السلام بعد ما غسل رجله بهذا وضوءا لا يغسل الله مع الصلوة الابن والجار  
كقوله مع وضوء عين على قراءة الجوف فراءة الجوف التسمية على انه ينبغي ان يغسل  
صلى الله عليه وسلم لا غسل حقيقة شيئا بالمسح لا يقال لغيره يا جوارم في مع  
الاكسوس وسنانة لما لا تقول من الغاية فعوله لا الكعبين رفع الاكسوس كما ذكر  
آغا فليتأمل **قوله** او بكلا باقيا في اليد وقيل في الصحيح ما ذكره لان السلك المذكور على  
كفيه غير مستعمل لانه لم يقر به فدية لان الفعل يتأدى باليد وليس بفعل المسح  
بيد غير مستعمل على السلك السابق لانه مستعمل للعام القرية لان المسح يتأدى به وكذا السلك

معدوم

بدلالة النص

يظهر



مرفوع

1890

و نیز







الرواية وهو قد نزلت اصابع قد فوج بان اختلاف الرواية في قدر المسح لاني قد لالة  
 كما لا يخفى فلست امل **قوله** لانه لم يقطح في كسقط الغسل النفس وجب مسح الساتر ولا  
 لم يتعاب في المسح المفروض فقد ركب بالرس وذكر الزملي في ان هذا رواية الحسن  
 عن ابيه حيفة وفي رواية بشر بن عبيد بن مسعود **قوله** وعند انه يوجب مسح كل ما يوجب  
 بعض الرواية عنه انه يسقط بالكيفية لا بالجب عليه ولا سيما كذا في شرح الزملي **قوله**  
 كذا ذكر في الايضاح وفي المحيط والبيداج ايضا وفارغ معراج الدرية وسوال الصريح في الفتاوى  
 النظرية وبه يفتي **قوله** واذا مسح ثم طلى الشعر سواء كان في الرأس او في اللحية والوجه  
 عليه بانه ينبغي ان يحل الاعادة كمن مسح على الخف ثم نزعها ويكمن للرجل عنه بان يقر ان الخف  
 مانع عن سلامة الخلد والرجل المستور لا يبرز فيه حكما الا ان وطيفته انتقلت الى الخف  
 والذات لئلا يثبت على حديث لا يحذف المسح عليه وبالبرقة يتنقض بالحدث السابق لزوال السر  
 المانع ومنها قد اقيم الغرض في بدله ولا مقتضى لانتقائه فكيف يعاد لمثل **قوله**  
 وسنة للمسيق لاجل السنة ما فعله في ذلك وفي تركه عتاب لا عقاب وقرار في العناية  
 السنة هي الطهارة المسبوكة في الدين وحكمها ان يشا بسعة الفعل وسحق اللبابة بالترك لافيه  
 وقيل لم وسوان التعريف المذكور يستلزم لدخول الغرض والواجب المندوب الا ان جعل قوله  
 وحكمها لم قبله معتبرا في التعريف لكنه خلاف الظاهر كما لا يخفى والظاهر ان اصنافه استثنى  
 الى الوضوء او الى الطهارة كما وقع في الهداية بمعنى اللام لا بالية كما تسمى في الهداية  
 فتدبر **قوله** وانما اثر المسح هو في الافراد في الغرض لان الغرض وان كررت في حكم الواحدة  
 لا يغني بعضها عنده فقلت البعض الآخر خلاف السن اذكر واحد منها بعد فضيله وان لم  
 توجد الاخرى وهذا الى مما ذكر في العناية وسوان الغرض في الاصل مستند في زعمي وذكره في  
 خوطم خلاف السن اذكر واحد له ووقع في بعض النسخ وسنة بانها في الحاجة لا بيان الفرق  
 واعلم ان الاستيقاظ بعد انقضاء اكثر من ذكره كما بلغت الحديث كما قال في المحيط في الهداية  
 في ابتداء الوضوء سنة وذكر في العناية ان هذا الغسل المستوفى ينوب عن الغسل المفروض كلتيه  
 فانها واجبة وينوب عن الغرض حتى لو اقتصر عليها جاز الصلوة وينبغي ان لا يوجب عنه عندنا في رجم

كما لا يخفى

لان الترتيب فرض عنده وحكم ان يكون شرطا كما نقل عن شيخنا في الكروية لان اصحابنا  
 اليد كان للمسيق لان معراج العرب اليوم بلا استنجا حتى لو نام مسجيا بالاحجار او بالمالا  
 لا يستنجاها **قوله** الى رغبته لانه يكتفي في حصول التقصود وهو تنظيف الالة لا تعار  
 هذا لتقليد في مقابل النص لان المذكور فيه اليد وهو لم يوجب لانا نقول كون الغرض فيه  
 تنظيف الالة التطهير معلوم بحيث يستغنى فيه المجتهد وغيره وبشأنه جاز ان يصرف عن الحقيقة  
 الى الجواز سيما والمعلوم في النفس ان من عند هذا القدر مع انه قد سأل عن اليد في الكف  
 في العرف والسياسة اليد في الكف واراد في الشرح ايضا كماله السرقة فليست **قوله** وبه يفتي  
 على كذا البنيان كذا في جميع شروح الهداية والظاهر ان المقصود من الصب على الكف ان يمسح  
 اليد في رعاية النسيان والافلا حاجة الى الصب على كل واحد من يديه على صفة لانه يكتفي غسل  
 الكف في الماء التي صبت على الكف البنيان كما هو العادة وتعل عن شرح تاج الشريعة ان نقل  
 للمسيق باب الوضوء من اليد او الرجلين الى الاخرى لم يوجب وجاز في الغسل لان  
 اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وحرافا حقيقة فظاهر واما عرفا فانها لا يغسل مرة  
 واحدة وحصول واحد كما نظر الى الضرورة فطلب واحد فيعارض الاختلاف لطيف من الا  
 الحكمي فخرج الاختلاف بالعرف والاكمل الغسل فان جمع الاعضاء متحد حكما وحرافا فخرج  
 الاتحاد الحكمي بالعرف وعلم من هذا انه لا بد من الصب على كل من يدها على صفة وعادة الغسل ليست  
 بصحة غيبته **قوله** محمول على ما اذا كان اه وحاصل ان النهي على التقدير من اصل  
 على التقدير الاخر من المبالغة فيه ولا يخفى ان هذا مبني على ان كون الغرض حقيقة متفردة  
 على قدر ما يندفع به الضرورة من العزائم ذكر النهي ومقتضية الالة فاللفظ الواحد في  
 استعمال واحد لا يحكم معنيين فليست **قوله** وتسمية اليد بابتداء محل التسمية  
 بين الشيخ والعصرم سمى قبل الاستنجا وقال بعضهم بعد الاستنجا وقال بعضهم  
 سمى قبله بقلبه وبعد بل اذ كذا في الحاشية **قوله** والسواكر منها على حذف المضاق  
 لان الالبس الى استعماله كذا في شروح الهداية ولا يخفى ان هذا على تفسير السواكر بالسواكر  
 وهو العود وذكره في المصنف كذا في المسح على السواكر انما ياتي بمعنى المصدر اي عاكفا حابة

المسح على السواكر  
 المسح على السواكر  
 المسح على السواكر



لا يتبع  
الفرض

الا تقدير **قوله** وتحليل الحقية وقيل ممكنة عندنا في يوسف **ج** وبما يزعم  
اي لو فعل لا يتبع ولا يكره لانه يوم فعل من وذكروا على الطوار لا على السنة  
ولان السنة كما في محله وباطن الشر لا يجب ابعاد الماء اليه فلم يكن تحليله كغير  
الركن كذا في الكافي وذكر في الشر **ج** ان دليله في يوسف **ج** ما روى الحسن  
انه يوم كان باخذ كف ماء فبذره تحت حذائه فحلله لم يكره في حديثه فيقول ممكنة امينة به  
ولا يخفى ان قوله كان ياخذ يد على التعدد فلا يتم الدليل الاول ثم لا يخفى ان آثار  
الفرض في محله لا تنفع في بعض السن كالمنية في الوضوء وخبره من السن الغير  
التابعة لعرض ولا يظهر في كثير من الآيات كلف بعيد ولا حاجة في نبوت المطا لا اراء  
لفظ السنة على إطلاقه بل يكفي ان يراد السنة المعينة في شيء له فخر كالحل في تلك السنة  
والقربة على التقييد كون الكلام في اتصال الحاله داخل الحقية ولو خص بالاعتبار  
في الوضوء الخاصة لفرض فيه كانت القربة على التقييد ادرك الكلية في الاطلاق  
لا يقال فاللزام من هذا الدليل عدم كونه سنة مخصوصة في الوضوء لعدم كونه سنة  
مطلقا لان كونه سنة بدون خصوصية ممنوع لكونه مخصوصا لازمة له فلم يكن سنة  
مخصوصة في الوضوء لم تكن سنة فيلزم صلا كما لا يخفى واعلم بان الكلية منقوصة في  
البيان في ابتداء الوضوء فانه محقق للفرض لا يمكن ان يكون زائدا على الاصل  
لا محالة وبما استدلوا بالمعصية والامتناع وسبح الاذنين والوجوب على من  
اليد بغير ابتداء فهو انما في نفسه فرض والسنة عابدة لا قبل الابتداء فالتسوية  
تقديم على ما هو لا يخفى فرضا وقولهم ان حلالا ابتداء سنة منقوصة في الوضوء لا يخفى  
عن صاحب **ج** واما الاستحباب فهو انه ينهك في الحديث المفروض في الوضوء قطعي في الحديث لا محالة  
واما ما يلحق في بيان المراد من الفرض محله في الجمل وباحتساب تمامه داخل الفرض والالف كذا  
لكونهما داخلين في حدود الوجه ظاهر في موجه وكذا الاذان لكونها من الركنين المحل  
كذا قبل وقيل كلامه وسوان داخل الحقية محله للفرض وهذا المعنى لانه محله حقيقة  
قبل الانحياز وسوكت في محله في الجمل وباعتبار ما بعده كيف ان المنية للفرض من محله

داخل الفرض والالف ان لم يكن فوقها لا لا يخفى فتدبر وهاهنا كلام آخر وسواء ان اراد ان  
اكثر الفرض في محله ما سببه السنة مخصوصه حتى يكون انتفاؤه انتفاها كماله تحليل الحقية  
وبتوهم نبوتها كما في تحليل الاصابع فهو مبرور كون السن بغيره محتج بالما سببه محله  
بالعوارض من الطوار لا يخفى جري القطعية وان اراد ان لازم للسنة مخصوصه  
حتى يلزم من انتفاؤه انتفاؤه فلا دليل عليه غاية الامر ان كل ما تقررت سنة مخصوصه  
كتشليل الغسل واستعمال الركس بالمسح وخبره من السنة وان ما روى الحسن  
كل يوم كحلل الحقية تحليل شر الركس وخبره من عدم سنة ومما متردد الدلالة  
بين لزوم والاتفاق كما لا يخفى ولعل السبب في اضعاف هذه الرواية  
والدليل على ما مر **قوله** والاصابع لقوله عليه السلام فلتوا اصابعكم حتى لا يتخللها نار  
جهنم وينبغي ان يكون واجبا نظرا الى الامر لا انه لا مدخل للغير الوضوء لانه شرط الصلوة  
فيكون تبعا لها فلو قلنا بالوجوب منها كماله الصلوة لتساوى الشئ الاصل كذا  
في الكافي وقيل كلامه وسوان لزوم المساواة بمعنى الاستقلال بالنبوت والسقوط  
من غير نظر الى الاصل ممنوع لان الظاهر ان الامر بالتحليل في الوضوء لا قبل الصلوة  
واما لزوم المساواة بمعنى الاستقلال على الفرض والواجب السنة فلم يكن الاستحباب فيه  
كما لا يخفى فتدبر وذكر في شروع الهداية ان المراد من تحليل الاصابع المبالغة في اتصال الماء  
لان التحليل ان يكون سنة بعد وصول الماء وقبله فرض وان قوله عليه السلام فلتوا اصابعكم  
الترقية او الوجوب وان كان موقفا بالوجوب لكونه بعض افعال الوضوء مع  
لزوم الزيادة على الكتاب بغير الواحد لوجبه فرضا والوجوب مصر وف بترك اتصال الماء  
الى ما بين الاصابع وهاهنا كلام وسوان كون التحليل قبل وصول الماء فرضا وبعد سنة قول  
صاحب المحيط ولا يخفى انه على ذلك التقدير لاحاجة الى اخراج الامر عن ظاهره بل ينبغي ان يبين  
على حقيقة ويكون التعليق ملايا واما على ما نقل في الحديث لانه لا يجرى من السنة مطلقا  
لان الماء للطائفة وقوة سيلا لا يصل الى ما بين الاصابع وان لم يحلل فكيف في الخارج عن  
الهداية بهذا الظاهر وان رد باحتمال كون الاصابع مفقودة خصوصا اصابع الرجل فكون



الامر للسنة متعين للدليل المذكور فلا بد من تأويل التعليل لان المتبادر منه الوحيد  
 بتخلييل النار على تقدير ذكر التخلييل وهو لا يلام السنة وهو اما حمل التكرار على التكرار  
 عدم رويته سنة كما اورد به قوله عليه السلام فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى  
 وظلم واما حمل على مجرد الوجدان فليس الا صانع لكونه عملا بالسنة يدفع ما يقتضيه  
 الخطئيات المكتوبة بهما من تخلييل النار اذ منطوقه الكلام ليس الا في تخلييل النار  
 على تقدير التخلييل فليست تأمل وتعي كلام آخر وسوان المفهوم من قولهم والوحيد مقرر  
 بترك ايصار الماء الى ما بين الاصابع ان في صور البلل بعض حصون اعضاء الوضوء  
 المنسوبة وان لم يسئل كاف في سقوط الفرض وهو كقولهم في صدقة محمد بن رواحة  
 عن النبي في يومه كما سبق فلا يتم على قولهما كما لا يخفى الا ان حمل ايصار الماء على الاتصال  
 على وجه السيلان لكنه لا يناسب معنى التخلييل كما لا يخفى فليست تأمل **قوله** وتثليث الغسل  
 لانه عليه السلام توضع مرة مرة وفار هذا وضوء لا يقبل الله به الصلوة الا به وتوضوء  
 مرتين مرتين وفار هذا وضوء من توضع الجاه وتوضوء ثلثا ثلثا وقال من توضع وضوء  
 وضوء الانبياء من فضلي فتد على هذا ونقص فقد تعدى وظلم وما جاء به الروايات  
 المعتمدة عليها ان النبي عليه السلام توضع مرة من غير ذكر المرتين والثلاث فانه عليه السلام  
 توضع مرتين من غير ذكر الثلث وكان في الزيادة لظمانه القلب وبنيه وضوء آخر تكرر  
 ما يذهب به الى ما لا يذهب به وذكره في تأويل الوحيد المشار اليه بلفظ التكرار والظلم  
 انه باعتبار عدم رويته الثلث سنة ولا يخفى انه يظهر من هذا ان التثنية في السنة لا هي  
 والافشار كما لا يخفى من آية فلا صا حلا التاويل الا ان يقال المفهوم من اطلاق التعدد  
 والظلم نوع كما في الامم فليست تأمل **قوله** اي باء التكرار لقوله عليه السلام الاذان من  
 التكرار واذا بيان الحكم لانه عليه السلام لم ينعث لبيان التثنية فثبت انما من اجزاء  
 التكرار هي ولا تكون ذكر الا ان لم يسم بآء التكرار فان قيل على هذا يبين ان يجري  
 مسماها عن التكرار يجب بان كون الاذان من التكرار يثبت بجزء الواحد فلا يقع على ان يثبت  
 بالكلية كقوله في التكرار الاذان من باء واحد ان يضع كفيه وادابا على مقدم راسه

من التكرار

من التكرار

ويترتب الى قتله على وجه استوعب جميع التكرار ثم يسج اذنية باصبعيه ولا يكون الحائلا  
 لان التثنية باء واحد لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجاء بكفيه  
 مخرا عن التثنية لا يفيدها لا بد من الوضع والمدة فان كان مستوعبا بالوضع الاول  
 فكذا بالثاني فلا عيب في تأويله كذا قال الربيع رحمه الله كلام آخر وهو انهم قرأوا  
 على ان الحاء ما دام في المصنوع لم يكن مستوعبا فليست تأمل **قوله** وكلاما مانا وضوء  
 عنده فيسئل هذا الشك ما هو ام لا يخفى عليه معونة اصحابه بلائية منه **قوله**  
 ان عقد الوضوء دليل النية ففيه شك كما لا يخفى **قوله** اما النية فليست تأمل  
 السلام اما الاعمال بالنيتك ولتدفع ايضا العكس على التيمم جامع انها  
 طهارتان حكيتان فترد بان مقتضى لا نقار التيمم على النية اما كون التيمم  
 غير مظهر للنية حالة ارادة الصلوة وفي حالة النية كونه مظهر للنية  
 لا بالظن كالماء والشرع اظهر مظهر للنية في تلك الحالة كما يثبت في غيره اذ  
 التثنية نصا خلاف العكس يراعى في جميع ما قدمه من النص واما كون لفظ  
 التيمم مشتقا من التصدق اذ معنى تيمم قصد واحترض على الاول فانه بعضى ان  
 لا يحسن التيمم بنية الطهارة في غير حالة ارادة الصلوة وليس كذلك ولا على التاويل بان  
 المشروط في التيمم قصد رفع الحدث واستبابة الصلوة ولفظ التيمم يبنى عن  
 مطلق القصد وبالحسنار فعلقه بالصعيد في الآية وقصد الصعيد فلا انشاء  
 فيه من قصد المشروط على ان الغسل في آية الوضوء ايضا يبنى عن القصد لكونه  
 عبارة عن فعل اختياري وان لم يوضع القصد كالتييم ويمكن ان يقال ان المراد قصد  
 الصعيد لا اجل الصلوة بقية قوله فلم يجد واما فقهاء الانبياء في المشروط كما لا يخفى  
**قوله** واما اعتراض صاحب العناية بان الاول مدلول اللفظ والثاني فعل القلب  
 ولادلالة لاصد هما على الآخر فقد دفعه ظاهرا لا يخفى فليست تأمل في هذا كلام آخر وهو  
 ان الدليلين المذكورين للتثنية لا يرد لان على من ضمة النية في الغسل ايضا كالاتي  
 ولكنه لم يجد النص عليه في كتبنا فليراجع الى كتب الشافعية بهذا وذكره التلويح ان المراد

من التكرار

من التكرار

من التكرار



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في جميع الأحوال  
 لا يمتنع عليه في جميع الأحوال  
 لا يمتنع عليه في جميع الأحوال

فهو الحق الذي لا يمتنع عليه

بالنية قصد ما لا طاعة ولا تنقيح لله في إيجاد الفعل واخره عليه بان هذا  
 التفسير كما يستقيم في العبادات المترتبة عليها التوبة دون المنهيات المترتبة  
 عليها العقاب ايضا اذا حمل النية على هذا المعنى لم يمتنع التفسير من كانت  
 توجه الى الله به فموسى عليه السلام والى من كانت توجه الى الدنيا بصيبتها  
 او امرأة يتزوجها فانه تفصيل للحال السابق والصواب ان يفسر النية بتوكل القلب  
 على إيجاد الفعل وتركه موافقا لغرض من جلب نفع او دفع ضرر حال او مآل لا يوجب  
 عنه بان التفسير كونه نية على حمل الاعمال على العبادات كما اختاره البعض وحاصله  
 من توبه الله وتوبه التوبة ومن لا فلا ومختصة وهو ان يذكر بعد ان يفسر  
 الكلام بدفعه على عدم ايراد حقيقة اذ قد يحصل العوض من غير نية بل المراد بالانكسار  
 الحكم باعتبار اطلاق الشيء على اثره وموجبه ولكم نوعان نوع يتعلق بالآخرة وهو التوبة  
 في الاعمال المستقرة الى النية والامانة في الاعمال المتحركة ونوع يتعلق بالدنيا وهو  
 الجواز والفساد والكرامة والسياسة ويذكر ولا يخفى ان قوله والامانة في الاعمال المتحركة  
 ياتي في الجملة المذكورة وحمله على بيان حكم القسم الاخرى مطلقا بدون الكسرة الى عموم  
 الاعمال في الحديث المنهيات بعيد كما لا يخفى على ان الطوبى المذكورة لا يدفع الاخرى  
 التامة كما لا يخفى فتدبر في مذهبنا اعتراض آخر وهو ان قوله لا بد من عقلا ثم طوار ان يفتقر  
 المتعلق فعلا خاصا او طورا على حذف المضاف من النية اي الاعمال معتبرة بالنية  
 او محسوبة بها او الاعمال كائنة بحسبها وجوابه مراد عدم ايراد حقيقة الظاهر ما ذكر  
 حمله على خلاف الظاهر ايضا كما لا يخفى **قوله** فلا بد ان يقدّر التوبة على هذا التفسير بحيث  
 ان يكون وسواء كون التوبة متوقفا بالنسبة لاسم الله مرادا بلفظ هذا الحديث كما لا يخفى اللهم  
 الا ان يبنى على الاتفاق بان ذكر استفاد من هذا الحديث لا يخفى مافيه فيستلزم **قوله**  
 وهو نوعان دينوي كالصوم واخرى كالشوا ب قال في التلويح والنوعان مختلفان  
 بدليل ان معنى الثالث على صدق التوبة وخصوص النسبة فان وجد وجد التوبة والا فلا  
 وبني الاول على وجود الاركان والشرايط المعبرة في الشرع وهو وجد شرط والآلة

على عدم ايراد حقيقة

في جميع الأحوال

هذا

سواء اشتمل على صدق التوبة او لا واذا صارا للفظ محازا عن النوعين المختلفين فان  
 مشترك بينهما كالموضع التوبة فلا حجة ارادتهما جميعا اما عندنا فلان  
 المشترك لا عموم له واما عندنا في ربه فلان الحاز لا عموم له بل يجب حمله على  
 النوعين فلهذا ان افترض على النوع الاول بناء على ان المقصود الاكتم من جنسية  
 الفتي عليه السلام بيان اطلاق لامة والصحة والفساد وتوكل ذلك هو اقراره ان التوبة  
 المعنى ان يحال الاحمال لا يكون الا بالنسبة فلا حجة الصواب الى النية وحمله ابو صليفا  
 على النوع الثاني اي قوله لا يحال لا يكون الا بالنسبة ويختص لان قوله سواء  
 اشتمل على صدق التوبة او لا يدرى على تحقق الصحة اذ الحكم على صدق التوبة على  
 مناط التوبة مع انه ليس كذلك اما عندنا في ربه فظاهر واما عندنا فظاهر  
 في الشروع من ان انتفاء التوبة لا انتفاء النسبة بل انتفاء صحة العبادات وايضا على هذا  
 كيف يصح من الشا في ربه على المعنى الاول الا ان يقال مراد ان معنى الثالث على صدق التوبة وان  
 لم توجد الاركان وبني الاول على وجود الاركان والشرايط معنى لا حكم بالصحة بدون وجودها  
 وهذا لا ينافي اعتبار قيد آخر من اعم منه ومن عدمه كما لا يخفى ومفعول قوله سواء اشتمل اذا  
 لم توجد الاركان والشرايط لا حكم بالصحة سبب الاستحالة على صدق التوبة بل ح وجوبه وقد  
 سواء فلا يحال اصلا لكنه بعيد لا يخفى فليتام **قوله** والاخرى مراد بالاجماع او  
 هذا منوط على التفرع السابق كما لا يخفى وقد ذكر ما فيه فذكره واسم ان حاصلا ما ذكر  
 في هذا الشرح ان ظاهر قوله على السلام الاعمال بالنية غير صحيح اذ نفس الاعمال توجد  
 بلا نية فلا بد من تقدير او جعل محازا والظاهر انه ينبغي في تفسير ما هو متفق عليه الاول  
 على ما اختلفت فيه فلا يصح تقديره حجة علينا فلا بد مما قيل من ان الحكم مشترك بمعنى النية  
 والتوبة محجة ارادتهما مقامه كما لا يخفى فمدبر واما الاخرى فبان الحكم ان يقول لتبين  
 اعتبار الاعمال بالنية ووجهه بان الحكم يشمل الفاد ايضا ولا يلزم النسبة  
 في ثبوت خلاف الاعتبار فليست في لان الاعتبار ايضا نوعان حكم الحكم وبشر  
 الى هذا قوله لا يحال مع وجود حكمه كما لا يخفى وان ذكر في هذا الشرح اولى محال في التوقيع من ان

والان

بدون

هذا كلامه



اختلاف الكيفية فيكون كذا في الجارزة فلا يلزم اللفظ اما عندنا فلان انشراحا لا عموم له والظاهر  
فلان الجارز لا عموم له فاذا ثبت احد ما وهو النوع الاول من الحكم وهو التوب انتفاكا  
لا يثبت النوع الآخر وهو الجارز لا يرد عليه جعله لاعتبار انك المذكور في التلويح ولا يرد  
على هذا كما لا يخفى على الناظر المتأمل فيه فهما فليتا مل **قوله** ودال بالاصل ان التوبة  
من الاعمال التي يناب بها ولا يحتاج الى شبه اخرى والاسس لانا نقول انهما مخصوصة  
بالفعل دفعا للسلس فليتا مل **قوله** قلنا ان قدر التوب لكن المقصود فيه مطر  
لا تالام ان انتفاء التوب يستلزم انتفاء الصحة وانما يستلزم لو كانت الصحة عبارة عن  
توب الغير كمن والغير هو التوب اما لو كانت الصحة عبارة عن الجارز او دفع وتوب العتقا  
او كان الغير هو الامتناع او موافقة الشرع فلا كذا في التلويح **قوله** كلام مروج الاول ان  
الظاهر ان الاحتياطين الاولين مقابلان لكون الصحة عبارة عن توب الغير والآخرين مقابلان  
لكون الغير هو التوب لا يقدر ما قيل ان الامر بالمطهر العبادات عند التوبة وفي وجوب التوب  
الثاني ان الصحة لو كانت مستلزمة لتوب التوب من غير ان يكون عبارة عنه لاستلزام انتفاء  
انتفاءها لاستلزام من اللازم في التلويح كما لا يخفى الثالث انه قد صرح بقسمة التوبة في  
مختم الاصول ان الصحة في غير الصحة مطلقا لانه عبارة عن توب التوب المطلوب فليتا مل **قوله**  
فلقولنا مع فاعلها وجوبه مع ان الفاء للتعقيب من غير تراخي فيقتضي ان توب غسل  
الوجه على القيام الى الصلوة او منع قلنا من غير ما بينهما لعدم التراخي **قوله** خلاف  
الاجماع فانه كلام وهو انه قد يفرق في الجماع ان الجارز في مثل يفرق في الجماع او لم  
يتفق الفرقيان على حكم معين ايجابا او سلبا بل البعض اوجب الترتيب في الافعال الاربعة  
وبعض نفاها في كلها والحق ان يوافق البعض زوجة والآخر زوجة ولا يمنع منه تدرج وتر  
صاحب النهاية الدليل الآخر بوجه آخر وقال لما كان الفاء للتعقيب مع الوصل اقتضى لزوم  
وصل غسل الوجه بالقيام الى الصلوة فلو قدم غسل الوجه عليه بطل الوصل ولا يلزم تقدم  
غيره عليه ثم عين معطوف عليه بالواو وذكر ترتيب الترتيب كما في قوله تعالى اركعوا وسجدوا وقموا  
ايضا كلام وهو انه اذا ثبت كون الواو للترتيب لم يحج في الاستدلال بالآية على المطلوب

قوله فليتا مل قوله فليتا مل

اعني وجوب الترتيب في وظائف الوضوء الى الترتيب لكون الفاء للتعقيب كما لا يخفى فليتا مل  
وتبع منها اعتراض اخر وهو ان العال على الوجوب في هذا الكلام لئلا الامر وهو لم يدخل  
على الفاء بل الفاء دخلت عليه فهو وجه الصريح في تعقيب غسل الوجه والقيام الى الصلوة  
وهو لا يستلزم وجوب تعقبه عنه كما لا يخفى ولكن كواب بان مدلول الفاء على ما من مع تعقيب  
غسل الوجه بطريق الوجوب الترتيب فليتا مل **قوله** قلنا المذكور مجرد الواو لا يعني ان الفاء  
داخله على غسل مجموع الاعضاء الثلاثة لا غسل الوجه فقط وعلى معنى الفصل والمراد الفصل  
وهو فلا دلالة في الآية على وجوب الترتيب اصلا كما لا دلالة عليه في قول المولى العبد اذ جاء  
غدا كثر تجا وضربا وفي قوله تعالى اذا نودي للصلاة فذكر الله وذكره وادعوه  
البيع حتى يعيد العبد مسلا باشتراطه قبل وكيفية تكميل البيع قبل البيع بمقتضاها اعتبار  
مجموع غسل جملة الاعضاء الثلاثة وسر الكس فقولنا ان الفاء على هذا المعنى اما الا  
على ان البيان في تعاطف الاعضاء يستدل الى البيان في تعاطف الفصل **قوله**  
واما التعقيب في الفصل والمسح بالفصل تغليبا لكن الثاني احسن كما لا يخفى من هذا  
التقرير يندفع اعتراض صاحب التلويح بانه اذا كان المذكور بعد الفاء هو غسل الاعضاء  
لم يلزم تقدم الفصل على المسح كما لا يخفى بوجه الفاء وجب الترتيب في الكلام لعدم القائل بالفصل  
كما لا يخفى فتدبر ثم قال والحق القاطع منع دلالة الفاء الجارية على لزوم تعقيب  
الاربعة بغير ترتيب تراخي وعلى وجوب تقدم ما بعده على ما عطف عليه بالواو  
وفي الصيغة كذا لانه ان اراد معطوفه غير تراخي وجوب الفصل على كسر مراد القائل بالتقدم  
والا لزم اشتراط الواو كما هو مذموم ما كسر في فان حكم المعطوف على معطوف الفاء  
حكمه وان اراد به عدم تحلل زمان طويل بينهما حيث بعد تراخي في الوفاء فللمنع مكاره كيف  
وقد صرحوا بان الفاء للتعقيب ولما تدخل في قلنا مل هذا وذكر صاحب النهاية ان  
ما قلنا من عدم دلالة الاجماع والمعقول اما دلالة الاجماع فانه لو تضمن الماء بشية  
الوضوء اجماعا اتفاقا وان لم يرد ان ترتيب المعقول فانهم وضعوا كل حرف دال على  
معنى مخصوص ثم انهم وضعوا الفاء للترتيب مع الوصل ثم للترتيب مع التراخي ومع

ظاهر

الحكم

قصار

بلازم



للغرض فلو قلت بان الواو وجب الترتيب والوان كان تكراروا لو قلت بان وجب الجمع  
مطلقا من غير تقييد باحد مما في اصل الوضع كان كل منهما موصوفا معنى خاص وهو الامل  
اذا الترادف في اللفظ خلاف الاصل **وقال** وهو ان الواو وجب عند الترتيب في المكان  
فان ثبت في الاما يمكن فيه اربع لحظات عند واحد المكان الترتيب كما فعل بعض الكتب  
على خطأ فوالا فلام انه جزية اتفاقا وايضا ذكر من المعقول انه على تقريره الدليل  
الذي نقلناه فحقيق وقد عرفت ما فيه فليست **قوله** وان سلم الى معنى حين كاستدلالنا في  
لم يكن الاجماع منعقد بل انما العقد بعد تقريره من حيث شافيه ثم الاستدلال واما في حين  
الاستدلال فلا اجماع **وقال** وهو ان هذا مبني على ان هذا الاستدلال من حيث شافيه لان  
لكم في ابتداء الاجتهاد والافحون ان يستدلوا بما بعد ما تقر منه للتأييد والتقوية او لم  
الزام لفهم فليست **قوله** وقد راي في كثير من الاستدلال وقد يقال ان الشافعي اخذ من  
سياق العلم وتأليفه وذكر ان الله مع ذكر الوجوه وقوله في قوله كرس ودلالة  
وقوله فاعمل كما رجل وادخله مع حائرين معولين وقطع النظر عن الظاهر فلو لان الحكمة ذكر  
الترتيب على الترتيب كان الاحسن بالبلاغة ان يقال وابدكم واحكم واسحوار فوسم  
كما عاين رايك زيدا وعمر واودخلت الحام ولا يقال رايك زيدا ودخلت الحام ورايت عمر وا  
ولو قيل وذكر كان محسنة في الكلام ومن ضمن من الله قتيلا **وقال** وهو ان الحاشية  
والشافعية رحمهم لا متفقون في ان تأخير الارباع المفسرة عن الالف مسوح الترتيب على وجوب  
الاقتصاد في حيث لا اعلمها كما صرحوا به في كتب التفسير فلا دلالة في سياق النظم  
كما لا يخفى فليست **قوله** وقد كان هذا الوصف مرتبا محتملا ان لا يكون ذلك الوصف مرتبا  
بترتيب غير عليه لان الترتيب عندنا سنة والسنة ما تكرر عليه السلام مرة او مرتين لان  
المواظبة بلا ذكر دليل الوجوب فحتم ان يكون تلك الصفة صور الترتيب الا ان يدعى معلومة  
كونه مرتبا بالتواتر فليست **قوله** والدليل على كون الامور المذكورة لا يخفى مع الترتيب  
لانهم قد صرحوا بان المواظبة بلا ذكر دليل الوجوب مع الترتيب او مرتين دليل السنة  
وقالوا في بيان ان الله المواظبة بدون الترتيب على الوجوب انه لو لم يكن واجبا لزم ان يكون

فقط  
الترتيب

وجه

نظري

نظري للجواز لانه بعثنا رعا ومبينا فلا يصعب الاخلال بالبيان في موقع الحاقه وفيه  
كلام وهو ان الواو معلوم حكم الاصل ان الاصل في الاشياء عدم الوجوب فلا يتم التعليل  
المذكور لا يقال الاصل معارض بالمواظبة لان معارضتها اياه مبني على كونها دالة  
على الوجوب وهو الامل المسئلة فان قيل يكفي كونها موجبة للوجوب قلت لا يثبت ذلك  
او المعلوم للشيء لا يكون دليلا عليه غاية ما يمكن ان يقال ان المواظبة على فعل مدة مديدة مؤهبة  
لوجوبه فمحقق الحاجة الى بيان عدم الوجوب عند التمرار على الفعل وعدم البيان بالتر  
مع انشاء بيان ان نصيب الموصوم مطلقا يجب العمل به فتدبر وقال ابن الملك في شرح الجمع  
واقام ان الله مع ذكر احصاء الوصف في الآية بالوارو واليد على الولاء فمن شرطه زاد على  
النهي في الواحد **وقال** وهو انهم قد صرحوا بان الواو عند الوجوب وان لم يند  
الفرضية بذكر الفاحشة فلا يثبت السنة عاذاكون كما لا يخفى فليست **قوله** ولم يند واحد الله بلاء  
نعم ان لا معارض فيمنع ان يكون واجبا لان المواظبة بدون الترتيب دليل الوجوب كما سبق  
انفالا لان اللازم مما ذكره الشافعي كون المروتى المواظبة المطلقة المواظبة المقيدة بعدم  
التركيب يكون دليل الوجوب كما لا يخفى فليست **قوله** فان كانت المواظبة المذكورة لا يصح فرق  
بين من الترتيب وبين العادة يكون المواظبة عليه عبادة وعدمه والتميز ليس بعبادة  
فيكون مراتبا ولا يخفى انه على هذا ينبغي ان يكون مع الربوبية لانه عبادة كما لا يخفى في الوصف  
فليست **قوله** ومع الربوبية مع الربوبية لا يلزم ان يكون مع الربوبية لانه عبادة كما لا يخفى في الوصف  
الظاهرة **قوله** وناقضه لاجل النقص في الجسم فكل ما ينفى وفي غير ارجاء فافاد ما مر  
مطلب به كاستنباط الصلوة في الوصف وفي قوله ما خرج مطلقا فافاد ما مر  
لان ذات الخارج لازمة للان ان فلو لم يعينه صفة لا يخرج لانه نافي كما لا يخفى وعبادة  
الهداية يمكنها المعطاة الناقضة للوصف ما خرج من السبيل والظاهر انه اراد بالمتا  
حقيقتهما وهي ما يقابل الاعيان واخاد التاثير والعلية بصفة الناقضة فلا حاجة  
لا ما ذكره في العناية من ان المعاد يعني العلة كما لا يخفى فليست **قوله** والدور  
مع النسبة الى الدور واما الدور الطاهرة من الطرح في غير ناقضة اتفاقا **قوله** وفيه

ولما

الظاهر







لا ينقص وضوء البدن كذا في شرح ابن الحارث وفي كلامه في العلاوة بحث اما في  
 الاول فانه يقال خرج ماء البير الى وجه الارض وسال ماء البير الى وجه الارض وبينهما  
 فرق ظاهر في الاكثار وكما مقرر وما نقله من المحيط لا يضر لان الدليل والمعرف مطلق  
 السيلان لا السيلان الى ما يظهر من جهة ان يكون السيلان الى وجه الارض دليلا على  
 الخروج الى العضو الذي يجب تظليله كما لا يخفى واما في الثاني فلانه محتمل ان يكون  
 قوله او يخرج مجرورا معطوفا على السيلين فيكون المراد خرج المقدور ولا تسامح ايضا  
 كما لا يخفى على ان عدم استقامة التعلق يخرج المدكفر من ان قال خرج الى الشيء ان ظهر فيه  
 فليتنامل **قوله** ان كان حسا لا يخفى ان في السيلان مستند على تقديره الا ان  
 يقال المراد به السيلان الى الخارج فذكره لبيان طريق معرفة النجاسة فليتنامل وفي الثانية  
 اذا تبين للشيء انه رطب او امسك فافرح الاخر منه لا للخرج لا يستعصم باظهار حتى  
 يسيل **قوله** والقي عطف على قوله ما فرح من السيلين التي داخله مفهوم ما خرج  
 من غير السيلين لكن علم ان المراد ما عدا سبيل الطعام فتدبر وفي قول الشارح عطف  
 على ما فرح من السيلين إشارة الى ما ذكرناه من ان قوله او يخرج كما وقع في نسخة الشارح محتمل  
 معطوف على السيلين كما لا يخفى **قوله** دما رطبا ان ساوي البراق سواء علماء النمل الاول  
 وهذا عندنا في حيزه وانما يفسر في عند محتمل في اعتبار ما لا ساير انواعه  
 وديالها ان الكثرة ليست محل الدم فيكون من فرقة في خوف فيعتبر فيه الخافه الى  
 موضع يلحقه كالتطهير وان كان باطنا من وجه كاطراف مرقحة النمل فانه مافض مطلقا  
 كذا في الابدان والنزوح وهو كلام ومما سلكه وهو انه قد يكون القرحة في بعض المدة فيكون  
 المنزح منها قويا اذ لا معنى له ما يدعى في النمل بدفع النمل فيسترط فيه ملا النمل كما في  
 ساير انواعه ولكن لا يجب بانه لا يخرج في انه على مره التنوير في يجوز ان يكثر على  
 ساير انواع التي لكن الكلام في مطلق الدم المرفق من الجوف في النمل وهو قد لا يكون  
 قويا بان يكون في جهة غير المعدة في ينبغي ان يكثر على الدم الخارج من ساير  
 الفروج سيما الفرج التي كانت في النمل كما لا يخفى بهما غير شبيهة لانه التي اذ لا تراه

تخالف

الجمعة

بينها

بينها الامتياز الارضيا من الجوف كونه حلبة لا يستأثر ملا النمل بل العلة لا ارتفاع  
 من المعدة كما صرحوا به فليس محتمل هذا اليوم مطلقا على ساير انواع التي في اعتبار ملا  
 النمل ليحل ينبغي فان قيل فيلسا ايضا هذا الدم على دما ساير الفروج  
 لسلكه في لافكار كونه قويا على ما ذكر قلت اسود كونه قويا دما خارج من جوفه فكما  
 محتمل ان يكثر على ساير انواع التي محتمل ان يكثر على دما ساير الفروج ولو لم يخرج  
 النمل لكان لا يكون احوط وانسب ببيان العباد في غاية الامرت اوها وحده  
 ذكر تحت المجردة ايها الشاهد فليست الحاصل ان طرقت من الجوف محتمل ان  
 يكون قويا وكما ان لا يكون قويا ومظهر صحة قيله على دما ساير الفروج على الا  
 وعلى ساير انواع التي على الاحتمال الاول دون الثاني فكان الفيصل الاول او لا  
 كما لا يخفى بهذا هو المفهوم من كلام القوم وعبرة الكثرة بشفرة بان الدم المرفق  
 الى النمل في مطلقا مع انه ليس كذلك فينبغي ان يحمل على النمل باطلاق التي على ما  
 في صفة سواء كان قويا حقيقة او لم يكن فليتنامل **قوله** ان ملا النمل حلا في الفروج  
 وانما يشترط ذكر لان الفروج لا تخفى ندون ملا النمل لان النمل من جهة ظهوره وحكما  
 حيث يظهر في الشفتين ولا يفسد الصوم بالمضغضة او جنة بطولها وحكما في  
 يبطن بضم الشفتين ولا يفسد الصوم بالتعلق الريق فيخرج جانب طوره في الكثرة  
 بخوجه غالبها ويخرج جانب الطون في القليل او لا يغلب الخروج من بعضه طواف  
 كذا قالوا في كلامهم وسواء هذا انما يثبت ان يخرج القليل من الدم او يخرج خفي  
 انتقاله الى الظاهر من كرويه وان لم يكن النمل طرعا اصلا فصلا عن كرويه فلا يثبت  
 الخروج وهو اطلاق في الانتفاض بالليل كما لا يخفى فتدبر وفي معنى ملا النمل اختلاف  
 قال بعضهم كون الشيء كمالا لا يمكن امساكه لا يشك في وقال البعض ان منع الكلام في  
 البعض ان رتب على نصف النمل واختار صاحب المداية الاول يستدل بان اعتبار ملا  
 النمل فيخرج الفروج والبق الكاين كمالا لا يمكن ضبطه لا يثبت في النمل ظاهرا  
 فاختبر خارجا عنه اقامة السبب مقامه كما في اقامة النوم مقام الجوف وهذا الشرط

حتمالين

مجموعه

المسبب والمسبب واعترض عليه بان خفا  
 من طرف اقامة السبب  
 المسبب والمسبب واعترض عليه بان خفا



مفقود ههنا ويمكن الظاهر عنه بان المراد اقامة سبب الخروج من كل وجه مقام السبب  
السبب ترجيحاً لجهة الخروج النابتة للقيء باعتبار جهة طبعه النظم ولا مانع من هذه الاقامة  
منه وانه بما ذكره من التراتب في موقع لا يكون السبب بدون اعتبار واما السبب  
مقامه جهة وجود اصله كما لا يخفى فتدبر **قوله** فانه بعض الافاضل دفعا للاشارة الى ان كل وجه  
من وجهه لانه قوله لا يخرج ظاهر ارجاعه الى النجس وجعله دليلاً لتحقيق خروج النجس من  
الوجه القوي لان منتهى الكثرة للنجس لانه من جهة المعدة خلافاً للقليل لانه من جهة المعدة  
في غاية الخروج عن الكتاب كما لا يخفى فليست **قوله** لانه لزوجة لا يتداخل الخلقة  
وما يتصل به قليل والقليل في القوي غير ناقص كذا في الهداية ولا يخفى انه على هذا  
ينبغي ان ينقض الوضوء بقوي البلغم اذا نكس جوارحه اخذ الحاصل والسبب في بلوغ بلغم  
هذه الكثرة فيجب ان يكون مواد الشارح من الكثرة في قوله سواء كان قليلاً او كثيراً الكثرة  
حيث لا يتصل ما يتصل به الى مرتبة الكثرة فتدبر وفي النهاية كلام كثر وهو ان قلنا  
ما يتصل به لا يكفي في المنع اذا ما يتصل بالماء والطعام المدفوعين على الفور  
قليل قطعاً مع كونها محدثين بل ينبغي ان يحكم بالقلية على مجموع ما يتصل به ويجاوره وذكر المتصل  
كما لا يخفى الا ان يقال المراد بهذا الكثرة بعيداً فليست **قوله** عند ذلك يوسف لا بدليل  
انه نجس بجارية ماء في الجوف من الخاسة والحذر لا يجب ان يكون نجس بل كفي كونه نجس بالخالط  
كما في الدودة الحارثة من البر والماء والطعام المدفوعين بطريق القوي بل غيرهما وهذا اول  
ما يقال ان انفس السليم نجس عند اعتبار انه احد الطمايح الاربع لا يظهر الفرق  
ح بين النازل والمرتفع كما لا يخفى فليست **قوله** لكن النازل من الارض لان الكون  
لموضع النجاسة كذا في الهداية فلا يخفى انه ينبغي ان يقتيد الحكمة بالنجس بما ذكره من  
اولا ان في ماء وطرطوب نجسة كذا في المستوفى بالاشعية وفي الخلاصة ان  
الماء السليم من الشايم طاهر في الصحيح وعند ذلك يوسف في بعض المقدمات كذا في الفاضل  
سواء على مسئلة البلغم **قوله** لنا ما ذكره في المتن قوله انه يوسف في التعقيب بل لا يكون  
افصح كما لا يخفى **قوله** في لومة غير المسفوح الخ لا يخفى انه ينبغي ان يكون هذه لومة متعارفة صريحا

فيه

اشارة

بلغم

بلغم بينهما ومن الآلة او يحل لومة في الآلة على الحام لا الكرامة فليست **قوله** اما في  
النجس القليل هو الماء الذي معنى في صورة ماء القليل هو الماء الذي في اعلى المعدة  
وكذا القليل من المرة والطعام والعلق في اعلى المعدة وليس مقصود حصر في القليل  
في الماء كما لا يخفى فتدبر **قوله** او يستند الى ما لو اريد وفي الثانية لو مال الشام حال السكا  
فان انشبه قبل ان يزول مقعد من الارض لا ينقض وان انشبه بعد ما زال اسفل من خط  
او لم يقط **قوله** او سجدة التلاوة ذكرها ههنا تشبيهاً بالصلوة وان لم يكن صلوة حقيقة  
**قوله** فانه لا يفسد الا وكذا لا ينقض الوضوء المغسل بالغير لانه حصل في  
ضمن الاعتقال وليس بوضوء قصدي مع الاستنباط في الصلوة والوضوء في الحديث مراد  
مطلقاً فيصرف على الحال **قوله** متى لو نام في الصلوة على اي هيئة كانت عنى من البيات  
المنصرفة في الصلوة **قوله** والعقد ان شئنا حسب الاصطلاح والا فالصحة في اللغة احم  
في الآية وهي من افراد **قوله** ودون خرجت قيد بالدودة لان الزباب اذا طار وحل  
في الدود خرج من غير لية لا بعض وكذا ان ادخل العود وطرفه بيد افان لم يكن عليه لية فلا يؤثر  
كذا في النهاية **قوله** ولا من المرأة والذكر اي متشبه المرأة وتشبه الذكر ببلوغ الكفاية  
فتشبهه بذلك لان تشبه الشعر والظفر والسنن وتشبه الذكر بغير الكفاية وبالاصابع لا يفتق  
انفاقاً وكذلك كراهية بشرة الرجل بعض عندنا **قوله** اي جمع طاهر البدن اي مما  
يتصل من جرح والمراد من طاهر البدن الطاهر من كل وجه فلا حاجة الى توجيه كذا في المنصف  
والاستنباط في مستقلاً مع دخولها في غسل البدن مائة للتصريح بموضع الطلوع كما لا يخفى  
وعدم كونه داخل القلعة حكم طاهر البدن من كل وجه لا ينافي اراة ما ذكره لانه قول البعض  
وليس يرضى لانه ليس بجوارح الصيغة المبالغة الى الحد بل هي فرضية المنخفضة والاشارة  
بل الاحوط والا فوقع لها كونه في حكم الطاهر من كل وجه كما هو قول البعض الاخر فليست **قوله**  
**قوله** ويرى نجس ان كان وقد اختلف عامة المشايخ في الهداية في كونه مرفوعاً في بعض ما هو  
وعا الشرح الاصح كونه مرفوعاً لان لام التعريف فيه اما للتعريف او للنجس في الطبيعة في  
حيث من او كذا سقران معنى كما في اول العهد الذي معنى في قوله ما والكل باطلاً اما الاول اطلاق

فيه

يكون

ج



الهند يقتضي النور وكذا اوجال والشكل المشار اليه بقوله ان كانت غيافيه ونحوه  
وسوان الشكر في الوجود العين وسوان الشكر في النور في الذكر والعلم في الذكر بل ينبغي ان يعلم امتناع  
الهند بانه لا معبود من غير الله تعالى فلان العلم بالامر لا ينفصل عن الطبيعة من حيث  
غير معقولا واما الشكر فلا منتهى ان يكون كل حاجة على كبرياؤه ان يعلم العلم بالامر لا  
ولا يصح الشكر المشار اليه بقوله ان كانت واما الرابع فلانه متساو الاقل من قدره من غير ان  
اولا بلاية التعليل لكن لا يرداد باصابة الماء فان هذا القدر من الحكمة يتجوز باصابة الماء ولا  
يزداد بل قول بعض المشايخ ان مثل رؤس الاربع من الحكمة لو اصاب موضوعا من اصابة الماء  
لم يتجوز ولكن لو اصاب موضوعا من الحكمة لم يتجوز بل قول بعض المشايخ ان مثل رؤس الاربع من الحكمة لو اصاب موضوعا من اصابة الماء  
ان الله عز وجل الاقل من قدره لتكسب كل نظير ان قول العاقل لصحة كونه الله يتقيد بالماضي  
شرا في الاشواق حتى لو شئت العبد مقدار من قدره لم يتجوز بل قول بعض المشايخ ان مثل رؤس الاربع من الحكمة لو اصاب موضوعا من اصابة الماء  
هذا القدر فلان ان الذرة لا يزداد باصابة الماء ودلالة المسألة المذكورة على ما عليه من طراز  
ان يكون عدم الاحتداد بالقدر المذكور على انه لو صح ما ذكر في ابطال هذا القسم  
لم يصح فكيف النجاسة ايضا حيث يتناول النكرة فواتا ان فرد كان كما لا يخفى فليسا **قوله**  
الارجلية لانها في مجموع الماء المستعمل فلا عند الفيل حتى لو كان على لوح لا يوزن كذا في الدابة وحيث  
هو معنى عدم افادته فليسا ان لا يغني عن الفيل من ثمانية ثلثاته لا ينفيد اصلا لا فاق رواه الطائفة  
وما يترتب عليه من جاز فراه القرآن في الصحيحين مثله على كلام الروايتين من ان حبيبه من اخيه رواية  
تجزي الجنبه ورواه عدم تجزئها اما على الاول وطاهر واما على الثاني فمحمول فانه التعليل عند  
عقل الباطن اذ ليس من الماء والرفعة الواحدة شرطا كما لا يخفى ومن هذا يظهر ان ما ذكره في النكرو  
في شرحه ان عدم الغاية على رواية عدم التجزي مسئلة الكتاب على تلك الرواية من انهما كلام  
وسوان رواية التجزي يشكر والجنبه بحسب الحال من المماس كما هو العاقل كما لا يخفى واما قوله في عدم  
التجزئ يكون كعضو واحد فلم ينفصل الماء عن جميع الاعضاء لا يعطى له حكم الاستقلال كما هو جوابه  
فلا حاجة الى فصل الرجل ثانيا وان كان في جميع الماء لعدم الانفصال عن الجميع فان قلت اذ لم يزل  
اولا فاما الشكر لغيره فلا منفصل لولا الجنبه فبعد انفصاله عن النكرو فليست بغيره

بالله  
انه

في  
شك

سواء

على  
البدن

منه

قلت بعد التسليم من المعنى فليكن في صورة اللوح والجز ايضا كما لا يخفى فليكن كلامه في قوله  
ان ما ذكره انما يتم على مدح ان حبيبه وان يوسع في الحاشية المستعمل حيث جعل  
تجرا واما على مذمب محمدرج وسكونه طامرا حبيبه طامرا فليكن كما لا يخفى عن غير الله تعالى  
ان يكون النافذ على مذمب محمدرج والتشبه كما لا يخفى فليكن **قوله** بفصل الرطب من سائر  
بعضه ان لم يفسد لما قبل **قوله** وموجبه انزاله الى الارض لانه على ان المعاني المذكورة في  
لا سبب لنا فاتها الطمان في قوله موجبه ان لا يخفى فليكن في قوله بفصل الرطب من سائر  
انزاله الى الارض على وجه الدقيق والشهوة **قوله** واخره من عليه بان هذا لا يستعمل على قولها لانها  
مما شرطه الدفق عند الفروج واجيب بانه لا حصة كلامه فيمنع على قولها لانها مما شرطه  
غايته بل لم يترك بعض موجباته عند معاني موضع بيانها كذا في العناية وفي كلامه وسواء  
يحمل ان يكون قوله على وجه الدفق مستغنيا عن فروع المعنى الحاصل على وجه الدفق  
فلا يلزم الشكر المذكور كما لا يخفى فليكن **قوله** الفقيه لو انزل الصبي مع الدفق فكان سبب  
بلوغه فالظاهر انه لا يلزم الفصل ولا يخفى انه لا بد على من ادعى موجبه التوزن فليكن **قوله**  
لا الفصل عندنا فالكلام على قوله فليكن **قوله** كلام الماء ان الفصل من الماء فليكن  
ان الامر بالتفريق بينا والجنبه في اللغة فروع المعنى على وجه الشهوة والحديث  
محمدرج على الفروج من شهوة كذا في الدابة وهو كلامه من قوله الاول ان طاهر **قوله**  
كسند لا يفهم الشرط او نفى للدلالة ما شغلنا ليل خاص ولا يخفى ما فيها الا ان يقال انه  
نفى للدلالة ما شغلنا ليل الفوق وهو الآية مع وجود النافي لا ضعفه في العكس  
على القول وخوجه ولم يذكر القيلس لظهوره وبشير الى هذا في بعض الكتب انما انشئ  
الجنبه بما ذكره من امراد الحالة الحاصلة به وان هذا التفسير اوفى بقوله ان يوسع في  
اشراط الشهوة عند الفروج ايضا الا ان يقال بالاحمال السابق او يرد ان يكون الفروج  
على وجه الشهوة ان يكون للشهوة دخل في الفروج سواء كانت مقارنته له او ساقية عليه  
مقارنته لان انفصاله من هذا يظهر احتمال آخر كما سبق كما لا يخفى **قوله** الثاني قد ذكره في الفروع  
في تعليل قوله والحديث محمول على الفروج من شهوة مواد اجامها فلا يسي غير ما اذا لا يخفى ان

الدليل

بوجه

بما هو  
ان يكون  
لأنه لا بد من  
مستلزم للموجب  
المعترض هو صاحبها  
غاية البيان وفي العناية  
اجواب وجري على

انما حكمه على  
لست اولى به  
والجواب



هذا المشكل لو كان اوفى لقول ابي يوسف لاننا اخبرنا بخصوص الذي اراد بالاجماع ما يكون  
من شهوة عند الخروج والانفصال جميعا والاولى على الحدب على صفة الاضطلاع بالحق  
ابن حنبل رضي الله عنهما انه في الاضطلاع كما نقل عنه في بعض الكتب فليست **قوله** وولدت  
الخروج انما لم يقل وقت الخروج وانفصاله مع انه يشترط الشهوة في الثاني كفايا بكنهه  
وجوده عند الخروج وجوده عند الانفصال كما لا يخفى **قوله** وان اغتسل قبل ان يبول وفي  
الحيط لو بال وخرج من ذكره متى ان كان منشرا ففعلية الغسل لا بد من الشهوة عن  
شهوة وان كان منكرا ففعلية الوضوء **قوله** ويغيب عنه خشفه وكذا ذكره عن شهوة مقدار الشفة  
من غطوسها وانما الغسل والثغاء الثانيان من غير انزال كما وقع في الهداية كشارة الى ان  
الماء بالثغاء الثانيين هو يغيب به الشفة لان الشفة لا تغيب عن طبعها بسبب حتى لو  
الغشاء ولم تغيب الشفة لا يجب ولو غاب الخشفه بدون الثغاء كما هو اوضح في الدبر  
بحسب انه لا حاجة له فغير من غير انزال لانه لا وجه لكونه قيد الحكم وكونه مقصودا من تعليم  
من السياق كما لا يخفى وزاد بعض سراح الهداية قيد مع غيبوبة الشفة ثم قال فانما نردنا  
منها احراز ان قول الشافعي انه يغيب الاخذ بخاذلنا ناذر في الغسل مع عدم غيبوبة  
الشفة **قوله** كلامه وسوان الشافعي لا يوجب الغسل بدون الانزال لقوله عليه السلام  
الماء من الماء وان وجد الانزال مع الاتقاء والغيبوبة يجب الغسل والا فلا فليست **قوله**  
يخترز بدرك الغيبوبة كما لا يخفى فليست **قوله** ورؤية المستيقظ المني والمذي المذي  
بكون الزال المحي ما روي في بعض خارج عند ملازمة الرجل اسلمه والودع يكون الدار  
المهله ماء على طهر يخرج بعد البول وانما قيد بالمستيقظ لان المغشي عليه او السكران  
لو افان او حاتم وجب على طهر الغسل اتفاقا كما في الخلاصة والمراد من المذي الذي  
يخرج من ثماره في حق لو ينفذ انه مذي لا يجب عليه الغسل اتفاقا ومنه في صفة  
عدم تذكر الاضطلاع حتى لو تذكره وذكر انه مني او مذي او ينفذ باحد ما فعلية الغسل  
اتفاقا وان ينفذ انه اودي فلا غسل عليه اتفاقا كذلك في جميع الجمع والافرية **قوله**  
وفي خلافه يفسر لان الاصل بركة الذمة فلا يجب الا ينفذ وهو العكس وبما افترابه

عالم

بلا حنياء **قوله** وانقطع الحيض في كسرة الى ان مراد صاحب الهداية من قوله والحيض  
وانقطع من فروع منها او اعطاهما اولا في الغسل مادام باقيتين لعدم الغاية فلكان  
الحيض والعكس لهما ان لهما من خصوصياتهما لا يكون سببا للكنهه ومنه في هذا  
في النهاية والعناية وفي الكفاية ان الغسل عند الانقطاع لا اجل الحدب الى ان الذي  
هو الغسل والعكس اذ انما انقطع طهره فلا يوجب الطهارة والاول ظاهر في الراجح  
منها لو انقطع بسبب والتابع ان نفس كسبب وكل منهما منطوق في **قوله**  
وما كان الانقطاع سببا له وعلى ما نقلنا من الكفاية ايضا لا يجب الغسل في الصورة  
المذكورة كما لا يخفى **قوله** هو الصحيح احراز ان غرض الغسل هو ان الغسل هو ان  
الصلوة افضل من الوقت مرة للافضل فمن اغتسل يوم الجمعة ثم احدث وتوضأ  
وصلح الجمعة لا يستغسل عند ذلك يفسر في خلافه للحرج وعطف العذر على طهره ياتي في  
المنع على الصحيح كما لا يخفى فليست **قوله** وفي الكفاية لو اغتسل قبل الصبح وصلى الجمعة نال  
فضل الغسل عند ذلك يفسر عند الحسن لانه هو كذا اذا كان في وقت وجوده لا في وقت  
الاغتسال لاجله وانما يشترط ان يكون فيه وهو منطوق بطهارة الاغتسال الا لا بد  
ان ابا يوسف رحمه الله لا يشترط الاغتسال في الصلوة والى شرط ان يصلي بها طهارة  
الاغتسال فكذلك ينبغي ان يكون منطوقا منها طهارة في ساعة اليوم عند الحسن  
لان ينفذ الغسل فيه كذا في شرح الزيلعي **قوله** كلامه لظهور الفرق بين اليوم والصلوة  
لا مكان انشاء الغسل فيه دونها كما لا يخفى فلا شك في فليست **قوله** وكذا  
الوضوء ينبغي ان يقول الغسل لكنه الكف بذكر ما هو اكثر وقوعا **قوله** او غير احد  
او صافه شيئا طاهر كذا في الهداية ايضا وتوهم بعض السراح ان لفظ الاطهر قرار  
عما فوقه حتى قالوا اذا غير الوضوءين لم يجر الوضوء وليس كذلك كما قال في السبائك  
لوقوع الحيض او البلاء فغير لونه وريحه وطعمه كغير الوضوء وفي النهاية كذا في قوله  
بالمتغير بطاهر وان تغية كل او صافه وهذا كما انما يتوضئون من جسد من صغير  
تغير لونه وطعمه وريحه من وياح الكسار وقت الحنفية في غير نكح ولكن بشرط ان يكون

او في

من

الاشارة

بالاصلاح



باقيا على رقة اما اذا غلب عليه غيره وصار به ثخينا فلا يحسن الظاهر المراد الاقار  
 بالظاهر من الخسوع اذا غلب الخسوع او صفة كان نجسا كما يستعمل  
**قوله** وبما مات فيه الخسوع اعلم ان قدسية الكثر لان الحكم فيها ملك في الخارج والحق  
 في الماء كذا في الصحيح وكذا لا فرق بين الماء وغيره من المباحات وصريحه من ان  
 الزيل **قوله** انما نقط من الشجر فحسبه الوضوء وفي المحيط لا وضوءا بل يشبه  
 من الكرم لكمال الامتزاج **قوله** نظير ما احتسب من الشجر والتمتع فلهذا في حرم  
 الاشربة لشكها بل سعي ان يقيد بالاشربة المحذرة من الشجر او الكثر في الماء **قوله**  
 نظير ما غلب عليه غيره بالطبع الا ان يجوز نظير ما ازاد طبعه بالطبع معطوف  
 على قوله بغلبة غيره اخرا لا في فليتنا مل **قوله** واما الذي في غير كنية الاقارب  
 ههنا كلام من جهين الاول ان الظاهر من قوله حتى اذا وقع في الكف نظيره  
 لون الاوراق كناية تغير اللون في عدم الطوار ومقتضى قوله لانه كما الباقيا  
 اشتراط زوال طبع الماء الى الرقة والسيلان كاشنة اطم فيه كما لا يخفى من الوجوه  
 والتطبيق فنذكر الثاني ان الاقارب من الاشياء التي لا يصدر بها الطهر وقد  
 سبق بيان حكمها بان في روايته بشرط عدم حوازل الصلابة غلبتها حتى يزول رقتها  
 وسيلانها وفي رواية لا بشرط فلا حاجة الى ذكره ههنا فلهذا مل **قوله** الا اذا كان  
 عشرة اذ في المراد بالذراع ذراع الكركس وهي ذراع العامة ست قبضات  
 اربع وخمسون اصبعيا كسبح ولو كان الماء طويلا لا عرضيا بحيث لو جمع كان  
 عشرة في عشرة فالمد كونه الكنية كونه التوضي منه وفي المحيط هذا السؤال لان  
 احتيا الوضوء بحسبه واعتبار الطول لا بحسبه فلا يخفى بالشك في الثاني فانه لو كان  
 اذا كان اقل من عشرة في عشرة لكنه عيق فوضع فيه الجاسة حتى ينجم ان ينسب  
 وصار عشرة في عشرة فهو غسل ولو وقعت فيه الجاسة وهو عشرة في عشرة اجتمع  
 الماء فصارت عشرة في عشرة فهو طاهر للوضوء المدونة معتبة فيه ستة وثلاثون ذراعا  
 الصحيح لان هذا المقدار اذا رجع كان عشرة في عشرة لان الدائرة اوسع من الكمال

كذلك

الماء

التوضي

اقل

لا يجوز بالظن

فلا بد

عند الكتاب كذا في الظاهرة **قوله** ولا يخدر فيه بالغرض الى لا يشكف امره فبا  
 الماء للتوضي وقيل للاختصاص والاول هو المختار **قوله** يوسف انه يعبر باليد  
 من غير احتساب ولا وضوء **قوله** اقول اصل المسئلة ان ههنا كلام من جهين الاول  
 ما سيجي من ان الاصح هو ان الارض اربعون ذراعا من كل جانب الثاني ان حمام الارض  
 اضعاف قوائم قياسه عليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم كما لا يخفى قد بر  
 وصريحه الثاني ان فانه وغيره باينة اذا كان بين البئر والماء الوضوء ذراعا واحد وكان  
 لا يوجد انما البالوعة في البئر فاقطعها واعتبار عشرة اذ في احتسابها حال الداء فيهم  
 والواجب بحسب اختلاف مصالاة الارض ورفاوتها ويعلم من هذا كلام اخر فليتنا مل  
**قوله** ولا يابا استعمل في الوضوء بالماء المستعمل وكذا في الغسل وروي عن محمد  
 ان الماء المستعمل يطهر الا جالس كما نقل في بعض شروح الهداية وفي التناوير والوضوء  
 للطعام او منه صار ماء مستعملا لانه اقام به قربة **قوله** بناء على اشتراط النية في الوضوء  
 ههنا كلام وهو ان الطهر مع الحدث الاكبر اخص الجبابة واشتراط النية منه عند الثاني  
 محل بحث ولا يصحح به كتبتا وان افقني دليله الاشتراط في الوضوء او لو ثبت **قوله**  
 في الوضوء محل كلام كما لا يخفى فلهذا مل **قوله** وعند محمد طاهر غير طاهر وهو رواية من ثمة  
 حسيه 2 وعليه الصواب كذا في المحيط واكثر الفتوى وقال في التمهيد عليه الفتوى ولم  
 البلوى الا في الجنب وبه اخذ الفقهاء ابو الليث **قوله** لا يراى الوضوء صار مستوعلا  
 لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للصورة **قوله** ولا يخفى ان في هذا قول  
 على قول ان حصة وانه يوسف من ان الماء المستعمل نجس وكس طاهر قد سب  
 سفيان الثوري وبعض مشايخنا في ظهير الدين الرعيني في رجمهم الله تعالى لانه لا يراه  
 مستوعلا ما لم يستقر في مكانه كذا في المحيط وفي الملاحة ان المختار انه لا يصح مستوعلا  
 ما لم يستقر في مكانه ولكن عن الشوك **قوله** وعند مالك والشافعي وعند زفر طاهر  
 وطهران كان مستوعلا طاهرا وطاهر غير طاهر ان كان مستوعلا محدثا وهذا احد  
 قول الشافعي **قوله** لا يراى الا في اليدى الى معنى جازا استعماله شرا على الاجل للحنه

الماء

والباعث

عن

ولا ضرر

الحنه



للمجتمعة وظهر الادى كرامته فلا يرد ما قبل ان الاستغناء من الطهارة خاصة وسد ذلك  
جلد الخنزير فإنه لا يظهر بالديار واما طرد الادى فقد ذكرنا ان اذا دبر طرد وكفى  
لاخذه الانتفاع به كسائر اجزائه فكيف يصح هذا الاستغناء فتدبر وبقيل طرد الادى  
والخنزير لا يقبلان الديار لان لهما جلود امراة بعضهما فوق بعض وعلى هذا  
يكون الاستغناء منقطعاً كما لا يخفى واما قدم الخنزير فانه اقوى في عدم الطهارة وجواز  
الاستغناء اولى به لوجود صفة ما فيه وهو نجاسة العين خلافاً للادى اذ عدم الطهارة لهما  
جلد وجواز استعماله ضرورة احترامه حتى لا يخفى احد على طهارة وبقيله واستعماله وان كان  
في الحكم بعدم الطهارة امانة له ولا كذا قد يقال تأخيره من هنا منه افرس بالنعيم كونه  
موضع الامانة وذكر في الملازمة عن انه يؤمنه ان الخنزير اذا دبر يظهر جلده بالبلغ  
**قوله** وما طرد جلده بالديار طرد بذكره خلافاً للاستغناء وفيه لا يؤكل لحمه وبعض  
اصحابنا فيما يكون سفره نجساً وكذلك طرد طه بالذكور خلافاً للشافعي وكثير من اصحابنا  
اذا لم يكن ما كونه لا الضمير استتر في طرد عايد الى كونه ما بدليل التعرض بطهارة  
الحي بعد ولا تسامح فيه كما توهم البعض فان قيل لم يجعله عايداً الى طهارة حتى  
لا يحتاج الى هذا التعرض والتعرض قلنا لان الحيوان بجميع اجزائه لا يظهر بالذكورة  
اذا فرما ما سقى نجساً كالفضلات التي في الامعاء ومنها ما لا يدخل للذكورة في طهارة اصلاً  
كالشر والعضام على ان التعرض لكل من الحكيم مطلوب بهما فيه من الاختلاف المحال فلا خلاف  
في الآخر على ما ذكرنا اننا قد تدبر وقوله وان لم يترك طرد طهارة ما ذهب اليه الشافعي وكثير من  
اصحابنا رحمه الله الحيوانات الغير المأكولة فالأحسن تعليق هذه الشريعة من حيث المعنى  
بالكلامين الدالين على حكم الجلد والدم لان طواف الشافعي فيها جميعاً وان كان خلافه من  
اصحابنا في الدم فقط **واعلم** ان رواية طهارة الدم بالذكورة فيما لا يؤكل لحمه في البداية  
ايضاً وقع في بعض نسخها وهو الصحيح وذكر في الكافي والكفاية عن الصادق ان الصحيح  
عدم الطهارة لانهم قد صرحوا بان ذمة الاكل فيمسوى الادى وليس الخاصة واما طرد  
جلده بالذكورة لان بين الجلد والدم جلدة رفيعة تمنع نجس الجلد بالدم **واعلم** ان العناية بالجلد

الادى بالذكورة  
بذكره على وجه  
اسم العدة

نقله

الرفيعة على تقدير حقيقة اما متصل بالدم والجلد اذ لا يثبت عند السج بين الجلد والدم  
امر ثالث لا محالة فان كانت متصلة بالدم فليس يصح ان يكون طهارة بالدم  
نجس فيكون نجساً والجلد الغلط متصل به فلا يكون طاهر الكن الغرض انه طاهر  
**وان** كانت متصلة بالجلد فليس يصح ان يكون نجساً والجلد طاهر فيكون طاهراً  
والدم متصل به فكيف يكون نجساً وذكرنا في الاصح وهذا هو الذي حصل صاحب الكتاب  
على تعظيم رواية طهارة الدم والجلد من قولهم ان الطهارة فيما يصلح للاكل لا للكرامة  
دليل النجاسة انه مسلم ولكن حلة النجاسة هو اصل طهارة الدم المسفوح باجزاء  
عند الموت وهي حلة متعينة قد انتفت من هنا بالذبح فينبغي هذا كلامه **وقيل**  
ذكر من السبب الجاهل لصلب البداية كلام لا يخفى فليست **قوله** وبشر الميتة وطمها  
وعصها وما ارشاد في نجس لانه من اجزاء الميتة ولا كونه لا نجس في العظام والشر والدم  
لا يتأكل بالقطع فلا يحلها الموت اذ الموت زوال الحياة وكذا في الهدياة **قوله** فانه  
فليحجبها الذي انشاها اول مرة يد على صوت العظام فلا يتم قوله انه لا صوت في العظم  
والشر **قلت** هذه الدلالة ليست بقطعية طوان ان يرد باصباحها مرة فلا الاما  
كانت عليه عصية مرطبة صالحة لعودة البدن كما في الكشاف او يرد بالعظام  
النفس كما في المحيط ورج يعود الضمير في من مهم الى العظام الحقيقية على طريق  
الاستخدام او يكون الكشاف محالاً لان الدم مهم الى العظم البالي او يرد باصباحها  
العظام على تقدير المصنوع في العناية **قوله** حال المنكوح من الاله ايماناً في الاخرة  
واحوالها انصاف احوال الدنيا ولا يخفى ان هذا بعيد جداً اذ سوق الكلام صريح  
في الرد على من انكر اعادتها في الآخرة الى ما كانت عليه في الدنيا بعد ان صارت  
بالكية خالية عن استعداد العود اليها من غيرهم وان قيل الموت صفة وجودية جلتها  
الله في الخلق وموضحة للحيوة بدليل قوله مع طوى الموت والحيوة الى وجدتها اذ لو  
كانت الموت زوال الحيوة لما دخل تحت الاجادة مرة كونه امر احدثاً ومن  
البيان ان انصاف الحكم بالصدقين لا يستلزم انصافه بالصدق الاخر قبله لوان وجود

في الهدياة

ولا طرد لاصقة بها



البياض مثلا في محل لا تقدم السواد فيه فلا يتم قوله فلا حلاها الموت اذ الموت  
 زوال الحيوية قلت لا يتنازع في ان الموت يكون بعد الحيوية اذ ما لم يسبق له حياة لا يوجد  
 بالموت حقيقة في اللغة والعرف وهذا قاله الشرح في شرح المواقيت بعد تفسير  
 الموت بعدم الحيوية فالحق ان يكون حيا والظاهر ان يوارى عدم الحية عما اختلف  
 بهما في خارج ح لا الشاوية قوله في وقتكم امواتا فاصحابكم كما لا يخفى على المتأمل  
 في انه زوالها او امرار وجودي سلم زوالها فالمقصود حاصل على القولين  
 ان الالهية اجتناب كونها زوالها اذ حدوث زوالها حالة الموت معلوم ضرورة  
 ولا دليل على ثبوت امر وجودي يستتبع ذكر الزوال ويكون هو الموت والاحتياط  
 بالآية لا يتم طوإ ان يكون الطلوع فيها معنى السعدية نظرا لكونه الوجودية والعربية  
 دون الاجزاء ولو سلم في ان يكون استناد الاحاد الى الموت محازا باعتبار  
 اجزاء مقدماته والسبب في لاخي قد برر اما قول صاحب الغاية ان زوال الحيوية وجوده  
 لانه لو لم يكن وجوده بالكان حيوة لان عدم زوال الحيوية فليس في ان الموت  
 نفس زوال الحيوية لعدم زوالها ولا يلزم كون معنى التي عدما ان يكون عدمه  
 حتى يكون نفي النفي فيكون النفي لاخي فليست له واعلم ان الطريقة المذكورة في الالهية  
 الاخرى في حجب عينه كما لا يخفى بل الطريقة الثالثة ما ذكره بعض الكتب من ان  
 الموت لا يتجس بديانة بل يافضانه الى اصلاط الطولوت الخفية بالاجزاء ولا يتصور  
 ذكر في العصبية لانه شئ صغير وكذا في العظم والشر فليست له قوله وكذا صلوة من  
 اعاد سنة انا فندس في نفسه لانه لو كان سقا غيره بعد اتفاقا وبالاظهار لانه  
 واحكامها في مكانه لانه اذا عملها معه ولم يضع في موضعها بعد اتفاقا والسم اتم  
**فصل** في بيان ما يتجس بدينه ان لا يتبدل دون عشرة لاهلها لو كانت  
 عشرة في عشرة لا يتجس ما لم يتغير لون الماء او طعمه او اثره وصرح في هذا ان نارخانه  
 وغيره **قوله** وانتقم او تقسم يعني ان انتقم الحيوات او تقسم شئ مع الماء صغر  
 الحيوان او كبر لانتشار البلاء في اجزاء الماء وان لم يوجد شئ من ما قسمه التفصيل

جاء

المذكورة ولا يخفى انه ينبغي ان بعد الحيوان بالدموى لانه قد صرح بان ما لا دم له  
 اذا انتقم او قسم في الماء لا يتجس فليست له **قوله** او ملك آدمي او شاة او كلب  
 في الشئ الحيواني في نسخ الالهية ايضا فوجه عدم ذكر الحيوان في الشئ الحيواني  
 مودة بل في حين ما حيا وكذا الكلب عند من يقول بخالصة عينه وفي القنية و  
 والدمى عند من الرواية ان الكلب يسحق العين عند من يقول بخالصة عينه وفي القنية و  
 الزلمى انه لا يفسد عالم يدرى فاه لانه ليس من العين بل من الانتقام به حاسة اصليا  
 واحارة ويبعا في فتاوى انه الميت الكلب اذ قل الماء وخرج والبعض فاصلا  
 ان انفسه ولو اصابه ماء مطر وبلغ المسئلة الى عالم يفسد لانه الماء في الاول  
 جلد وظهره في النفاة شوره وشعره طاهر ووقع في بعض النسخ في ادى فتح  
 لاحاطة العذر عن عدم ذكر الحيوان كما لا يخفى **قوله** الاصح ان يوجد هو الماشية  
 بالغة لان الاصل الرجوع الى اصل العلم عند استلزامه بالمر فالله كلسوا اصل الركز  
 ان كنتم لا تعلمون **قوله** من يوم وليلة في الوضوء حتى يلزمهم احاق الصلوة  
 اذا تفرغوا منها وامك في غير حكم كاستلزامه الحار من السناد لانه من حيث وجود الحكمة  
 في النوب حتى اذا كانوا اعملوا الشيك فانها لم يلم الاصلها على الصحيح كما في شرح  
 الزملي ومعالج الدراية **قوله** ان انتقم الاول ان يقول او تقسم لان النسخ اكثر في الماء  
 من الانتقام فكان ينبغي ان يكون ما قدر من المدة اكثر مما قدر للانتقام فيستقيم من الانتقام  
 ان النسخ يقتضي مدة اكثر من مدة الانتقام مع انه لا يكتفى بذكر النسخ والتمس في اليوم  
 ان الانتقام يقتضي مدة اقل من مدة المدة فالمنا سبب طبع بينهما من امانه صدره  
 الذي جمع سها فانه فالكسب لاكتفاء بالانتقام لانه يعلم منه حكم النسخ بطريق الاولوية كما  
 لا يخفى في بيان المصالح من قصصه فليست له **قوله** وسعد الادوي والتمس في الاصل **قوله** ان  
 يتجس سعة الخشب سقوط الفرض به لانا نقول في الصحاح والروايتين في ان سعة بران الفرض  
 لا سقط به وفي رواية سقط لكن لا يصير لما استعمل **قوله** والماء البقل مشكور ذكره في حاية  
 البيان ان الاصح من الروايات ان سعد ما طهر **قوله** العرف معتبر بالسعد لا بالمال لكون

اميل

خير

العصر

المذكورة



كونه اطارا والبطل كوكام ان عرق الطار طاهر لان حكم العرق يثبت باطرافه للعيان  
 ففي الحكم في حيزه على اصل القيلس فليتنا **قوله** كان قبل ان لا يكون بين  
 سحر الطار اطار بعض الافاضل هذا السؤال لا يرد على القول بحل السباع في الطار  
 الفرق بين الحيوان في لان ما يملك طاهرا بخلاف السباع ويرد على القول بظاهرة  
 ولكن لانهم يوجب الشارح لان الحجة ليست بآية الحكمة على هذا القول ولذا قالوا  
 بظهوره مع حجة الحكمة ان الحجة على شئ من حيلها النجاسة لان حرمة الاكل  
 قد يكون لفساد الغذاء كزباب وتراب وغير ذلك وقيل كلامهم وان حاصل الجواب  
 وهو كون السباع نجسا قبل الزكوة لا ضيق الامرين وكونه طاهرا بعد الزكوة  
 لا لعدم احد الامرين والقائلون بظهوره في السباع ايا يقولون بها بعد الزكوة  
 كما هو المعلوم من الكتب لظهوره حال الطهارة وبعد الزكوة كما هو مذكور في الفاضل طاردا  
 ما اورد في على الطار كمالا في قد برم **قوله** بناء على ما تقدم قد تقرر اختلاف الشارح  
 في طهارة السباع فينبغي للتأويل بظهوره طاهرا ان يقول طاهرا لان سحره لان المعية  
 في باب السحر هو الحكم على ما هو عليه من ان يكون طهارة سحره بخلافها طهارة  
 طهارة والظاهر عدم الاختلاف والالكان مذكور في الكتب المذكورة او في شرحها  
 وما ذكرناه من ان هذا القول ايضا كمالا في **قوله** ايضا انظر من التعريف  
 المذكور ومع ما اورد في معراج الدرر اية على القول بان لها نجس قبل الزكوة وطاهر  
 بعد ذلك فانه كالحسين قبل الخليل طاهر بعده ان حرمة الاكل لا تكون معه صلاحية  
 الغذاء آية النجاسة وهي باقية بعد الزكوة فلا يغير القول بظهوره مع بقاء الحرمة  
 المذكورة فليتنا من هذا ويرد على الشارح منع كون اصطلاط الدم بغيره على ضعفه  
 غير موجب للتجسس بان يرد على تقدير الحكم بحلته كمالا في فليتنا **قوله** وليس كذلك  
 فليتنا من انضوي القطع بان النجاسة للاختلاف ومبنى الكلام على الشبهة قلت  
 يعارضه ان حرمة طهارة الزكوة والحرمة آية الحكمة فليتنا **قوله** فان عدم الانسداد  
 التمر في غيره من الانسداد يتيم اتفاقا لان نبيذ التمر مخصوص من القيلس بالانزلاق

حينئذ

عليه غيره وشتره النية عند التوضي بنبيذ التمر كالتيتم ثم اختلفوا في حوز الفصل به  
**قوله** في المبسوط حكمة الاعتبال به على الاصح لان ما هو من النص على خلاف  
 القيلس ملحق به ما هو من لظنانية حدث كغيره من الاحداث وقار في المعية **قوله**  
 انه لا حكمة الاعتبال به لان لظنانية اعطى لظنانية والصحة في لظنانية  
 دونها في الوصف ولا تكس عليه **قوله** والخلاف في نبيذ تمر هو حلو رقيق وقال  
 صاحب المدايه وان غيرته النار فادام حلوا فهو على هذا الاختلاف وان استند  
 فعند ان حصة حكمة التوضي به لانه حوثر شره عند ومنه انما قضى ما ذكره هو  
 بنصفه بالمال الذي يكون به الوصف فانه قال سنكر وان تغير بالطلع بعد ما خلط به  
 غير حكمة التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزلة من السماء اذ النار غيرته كذا في شرح  
 الزيلعي **قوله** وذكر في المبسوط ان كان مطبوخا فالصحيح انه لا يتوضأ به اذ النار  
 قد غيرته حلوا كان او مشتا كالمطبوخ الباطل، وسواختياره طاهر الريلس **قوله**  
 صاحب الحبيط وسوا الاصح **قوله** من هذا اصلا في الروايتين محتمل ان يكون مراد  
 صاحب المدايه نقل الروايتين في الموضوعين كمالا في فليتنا **قوله** الزيلعي  
 عن المعية ان النبيذ لطلو الرقيق كمالا حكمة الوصف، فلا خلاف بين اصحابنا  
 والمتأخرين فيه هو المطبوخ الذي ذكره اسم الماء ولا في ما فيه فليتنا **باب التيمم**  
**قوله** التيمم في اللغة القصد وفي الشرع عبارة عن القصد للصلاة للتطهير  
 كذا في الكافي والكفاية **قوله** الزيلعي وفي الشرع عبارة عن استعماله من  
 الارض في اعضائه مخصوصة على قصد التطهير **قوله** وسواء لا يشترط  
 استعمال الارض في الاعضاء حتى يحضر بالاحمال كما هو جوابه فليتنا **قوله**  
 لم يقدروا على الماء ان على استعمال الماء سواء كان في ارض او في خارج المص  
 ارض المص وانما فترنا بذلك ليصح قوله ليعود ميلا او لم يرض كمالا في **قوله** وسواء  
 من عبادة الهداية وهي ومنه يجد الماء وسواء في ارض او خارج المص لاحتياجها  
 لا التوجبه بان عدم الماء في المص نادر فبين الامر على عادة الامصار واخر من



عن الشذوذ كما ذكر في شروحه فليتنامل **قوله** اي على معنى تطهارة لان الممار  
من الجامة الآتية ماء كل به الصلوة لا يرى ان وجود الماء النجس لا يمنع وان تناول  
السكر المذكور فيها واكمل موقف على ما ينبغي بالاتفاق **قوله** طلاقا للصلوة  
له ان الضرورة لا تحقق الا بعد استكمال المار فيها كتحقيقه ولنا انه اذا لم يطهر  
عن الجنابة بالمسح له يكون تصحيحا كذا في الكافي **قوله** واما اذا كان مع الجنابة  
حدث جوارح الوضوء بعد اذ انتم الجنابة ثم احدث فوجد ماء كفي للوضوء فالتيمم  
الذي قيل لحدث مما يشترط فيه او بالتيمم الا انه قد يكون وجود ما يكفي لطهارة فلا يلازم  
عدم الزكوة من هنا فليتنامل **قوله** ويرد ان استعمل بوضوء يبرأ منه فليتنامل  
ايضا حيث لم يشترط ان يكون جنبا وسوق قول بعض المشايخ والصحاح انه  
لا يجوز له التيمم كذا ذكر الزيلعي رحمه الله في صلب الهداية بالجنس على الصحيح  
ونرى هنا كلاما اخر وهو ان توازن التيمم في العصر للمخوف عن البرد **قوله** انه حصة  
وقال لا يجوز لان تحقق هذه اطلالة نادرة في العصر فلا يعتبر كما صرح به في الهداية والنسوخ  
ومد صرح في الجمع وغيره بان التيمم في العصر لعدم الماء وان كان هذا نادرا في العصر  
جائز بالاتفاق معهما من المستقلين **قوله** فليتنامل **قوله** وهذا اخذنا  
حسنة 2 ودليله ان خوف الموت قائم اذ اليوم يوم زمة فلم يضمن لو يرجع الى الماء  
ان يعتبر ما يغدو صلوة او لا يصل الى الماء حتى يزول الشك فتقوت في الوقت  
كذا في الكافي وفيه كلام وسواء مد صرح نفسه في هذا المثل بان الخلاف فيما اذا لم  
يجز الزوال واما اذا خاف تيمم اتفاقا فلا وجه لقوله ولا يصل الى الماء حتى يزول  
الشك كما لا يخفى **قوله** فليتنامل **قوله** هو لم يردك مبتدأ في العبارة مسامحة لان المبتدأ هو هو  
ولم يرد متعلق بالمبتدأ كمتعلق في الابتداء وليس هو لغية الولى كما لا يخفى وهاهنا كلام  
وسواء ينبغي ان يذكر هذا التفسير في قول المصنف ضرورة كما لا يخفى فليتنامل فذكر في  
مقتضى الشروع الاولى ان هو مبتدأ ولم يردك مع المحرر وركب الباقية المعدون متعلقة  
بموضوع او مباح مما يليق بالمقام وضره قوله ضرورة بوقبه كلام وسواء لم ينجس به

في قوله

فليتنامل قوله اي على معنى تطهارة لان الممار

ضره بغير مشروط او مباح وجه ظاهر كماله الا ان يوجه بكونها ضارة انا كنه  
مع بعد حسنة يا بانه قوله ضرورة كما لا يخفى فليتنامل **قوله** لغز الوضوء فليتنامل  
الا انه لا يجوز للوضوء وسورة راية الحسن عن ابي بصير وهو الصحيح لان الوضوء هو الا  
فلا فوات كذا في الهداية والكافي وفيه كلام وسواء هذا يصح على قول انه يجوز ولا يخفى  
على قول انه صنف ومحمد لانه ما يقدر ما ان السلطان ثم العلي ثم امام لم يكونوا في الصلوة  
لهم ولا لا للولي فلا يكون للولي حق الا حان اذا صلى واحدهم فلا يناسبت التعليل  
المذكور لقول في حصة الا ان يدعي وجود الروايتين عنه في العدم او عدم الوضوء  
كنه بعيد لا يخفى فليتنامل **قوله** والاحسن من الزنا حتى اذا كان في السجود باو  
الوضع كما في مسالك اخرى في باقي الاجزاء وان اعتبر ان الكمال حصوه واحد فاحاطة  
لا ما ذكره الشافعي فليتنامل الاحتمال ولو ذكرنا في الاحسن **قوله** كذا في صلب  
كذا في الكافي ايضا وفيه كلام وسواء على هذا يكون اصابع يديه التيمم مستوعلة فلا يناسب  
الاحتياط المذكور الا ان لا يضرب يده اليمنى او لا يضرها بعد ما مسح كنه بعيد  
عن قوام وضره ليدعيه كما لا يخفى والاولة ان يقال في الكسح في وقوعه في العنانية ومنه  
الزيلعي رحمه الله فليتنامل ان خلاصا صابوا هذا على ما ذكره من اشتراط الاستيعاب واما  
على رواية الحسن عن ابي بصير وهي ان الاستيعاب ليس بشرط والاكثر يقوم مقام الكمال  
فلا حاجة الى التحليل وعدم دخول الغبار اجم من ان يكون فيه غبار لم يدخل او لا يكون  
غبارا خلاصا في صوره التيمم على قول انه صنف ومحمد من غير اشتراط اذا ما تقوم  
من ان ما ذكره الشافعي لتسوية اجزاء العنونة فيها فليتنامل ما هو الا في اصل التيمم لا يقع بناء  
كما يجب ثم قيل ولعل من الشافعي بناء على ما ذهب له يوسف في احدى الروايتين  
عن محمد فليتنامل وفي الاصل لو شئت كلابية يسير وهاهنا كلام على الحاريط  
**قوله** ولا يخلو بالرماد هذا اذا لم يخلط بالتراب او يخلط وكان التراب مغلوبا  
واما اذا كان التراب غالبا فيجزر وصرح في هذا المخطط **قوله** وعليه انما ذكرنا مع  
انها مع ما سبق فليتنامل **قوله** يوسف لان التيمم بالغبار غير جائز عندنا لانه تراب

في قوله



فلا حجة اذا جاز من الزاوية والدرج وما يجزى بالعبارة مطلقا لان الغبار رقيق  
فما جاز التيمم باطنين منه جاز بالرفق **قوله** بنية اداء الصلوة فيه كلام وهو  
انه قد صرح في الهداية والكافي وغيرهما بان بنية رفع اليد الى الجبهة كافية بلا خلاف  
والصحيح ان بنية السجدة الصلوة او الطهارة كافية وانما في لفظ المتن قصور لا في  
اللام الا ان جعل الصلوة محارا فليست **قوله** ينبغي ان ينوي عند السجود ان يني على  
التفصيل او ينوي الطهارة او السجدة الصلوة لان الصحيح كفاية ذلك كما نقلناه  
**قوله** فان نوى عن احداهما لا يقع من الاخر هذا قول الجمهور ودليله ان السجود لما يقع  
على صفة واحدة فلا يميز احداهما عن الاخر الا بالنية كصلوات الفرض والنفل وليس  
بصحيح لان الحاجة الى النية ليقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز له ان يؤدي قاشاء  
لان الشك وطهارة وجودها لا غير الادري انه لو نوى للصلاة كان يؤدي به الظاهر  
مخلاف الصلوة حيث لا يتبادر الا بالنية كذا في شرح الزيلعي **قوله** فلا حجة كافر  
للسلامه فليد بالسلام لان الكافر لو نوى للصلاة لا حجة له لان لا يسلم  
لها والمكاتب كدحل الخلاف فليس بغير الكتاب لشارقة الكافر لو نوى بالتيمم  
مودة لا يوجب بدون الطهارة كان منبها كما ان عم صاحب النباه واعتبر بان الامور  
ليس كذلك فان الكافر اذا نوى للصلاة ثم اسلم لا حجة للصلاة بذلك نص على ذلك  
شيخ الاسلام في مبسوطه فليست **قوله** فلا حجة للصلاة او الوقت في التفرغ  
بحسب هو ان عدم الجواز قبل الوقت لا يقتضي عدم جواز الصلوة بالتيمم او الوقت  
كما لا يخفى نعم المبنى المذكور معني ذلك ايضا فليست **قوله** فلا حجة يعني على من  
فتواضا بما عليه على طهارة ولا يتيمن بنا على ان التيمم خلف من أدى ولا ضرورة  
بما كذا في التفرغ وقال في التلويح لا يخفى ان عدم صحة التيمم قبل النوى عند الشافعي  
لأن على انه لا صحة للتيمم بدون النوى سواء كان خلفا طهوريا او خلفا مطلقا  
ولا يجزى مع امكان النوى وكذا جاز التيمم فيما اذا جرى فتوى هذه المسئلة على كون التيمم  
خلفا ضروريا يعني انما يكون بغير ما يندفع به ضرورة كسقاط الفرض لم يمتنع وان

يتيمم

يكونه ضروريا انه لا يكون الا عند ضرورة النوى استعمال الماء في هذا لا يتصور فيه  
نزاع **قوله** بنية بان ههنا امر من يمكن بناء عدم صحة التيمم عند النوى عند الشافعي  
على ان منها على عدم صحة بدون النوى الماء وكون التيمم خلفا ضروريا ولا يستلزم في بناء  
على عدم صحة بدون النوى من الماء سواء كان خلفا ضروريا او خلفا مطلقا اشكالا وهو  
جواز العرصين بنية واما في بناء على كونه خلفا ضروريا فلا لان بناءه على كونه خلفا ضروريا  
يستلزم النوى الماء بلا عكس فبناء على الاول يكون بناء على الثاني في حله لا شك او  
يكون تفرغ من الماء ايا على كون التيمم خلفا ضروريا عما ينبغي وفي حقه وسواء لا يلزم  
من البناء على عدم الصحة بدون النوى اجتناب فقط حتى يرد الشك في جواز الفرض بنية كما  
لا يخفى فليست **قوله** اذا اعطى بتمن المشي او يقين يسر وانما لم يذكر لان الشك في  
يسر في حكم الشك فيتم المنع عند الجواز كما صرحوا به في مواضع فالتفريع واما اذا اعطى  
يقين فليس فلا حجة شرارة وان كان قادرا عليه وهو الصحيح كما ذكر في الهداية وغيره  
وقد فرغ من الحج مكررا **قوله** شاء الماء بالكثر من ثلثي النوى او غير ذلك من ذلك  
بانه فان عليه ان يقول ولا حجة شاء الماء بالغير الغسل لان شاء الماء بالغير اليسر  
واجب عليه وهو اكثر من ثلثي النوى ولا يخفى ان جوابه على ما ذكرناه وهو ان المراد من اكثر  
من ثلثي النوى القائل للصلوة الغسل اليسر من ثلثي النوى فليست **قوله** شاء الماء بالكثر  
عن النوادر ان المراد بالغير الغسل في ضعف الغتمة ولا يخفى انه كالفرض من المشهور  
المذكور في الكتب المشهورة **قوله** ان يكون من ماء رابدة في نفي الغسل في سائر  
المواضع ايضا وختم ان يخص بالماء لان فيه دليل على عدم ما دون ضعف الغتمة  
ضرر لكن الاول اول لان الاستدلال بعلية التيمم لا يصح الا بصحاحه بالماء كما لا يخفى  
فليست **قوله** فعليه ما ذكر في المبسوط الى سطر صلوة لا يصح من الشارح  
بان عليه الظن قائم مقام الحقيقة بغيره فينبغي ان لا يبطل في صورة طين التيمم على  
كون الماء مبدولا لاختاره لعدم طهارة فلو عليه لانه علم هذا لا يتم بغيره الشارح  
كما لا يخفى لان هذه الاقامة فيها لا يمكن العمل بالحقيقة وههنا يمكن فليست **قوله**



اوكثر في ما فعله من افعال الزيادة لا لعل الشرح بالشكر يظهر في الاثر كما لا يخفى  
 فتدبر واعلم ان ما حمله الطحا من انهم لم يمتنعوا من التيمم وما ذكر من الجبل  
 انه به لرفيعه ثم استودع اياه فليست شئ لانه قادر على الاستواء بالوقوف من الجبل  
 كذا في الكفاية ويمكن اتمام الجبل المذكورة باعطاء العوض كما لا يخفى فليست **قوله** خلافا  
 للشافعي فانه سمى كل فرض ولا يجوز التيمم واحدا لا لاداء فرض مع مكانا من التوافر على  
 وجه السعة لان التيمم عند بدل الوضوء الا باقية الصلوة مع تمام الحديث لانه ملوث  
 بنفسه لا يظهر حتى لو راى الماء احادكم الحديث الاول فصار كل طهارة المستحاضة وعندنا  
 الصعيد بدل عن الماء دفع الحث لقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فامسحوا بصعيدا طيبا من  
 فافهموا والصعيد عند عدم الماء فثبت ان البدلية بين الصعيد والماء ومكان الماء مفيد  
 للطهارة عن الحدث ان السجدة مطلقا لا ضرورة فكذا الصعيد الذي هو بدل عنه له  
 هذا الحكم ليس بيمين كونه بدلا والتوضي ان يصلي بوضوء واحد مكانا فكذا التيمم  
 ان يصلي بيمين مكانا من الفرائض والنوافل كذا في الكافي وكلامه وسواء سمي  
 نفسه في مسئلة افتداء التوضي بالتيمم ان البدلية عند محمد بن التيمم الوضوء والذكر  
 لا كونه للزوم بناء القوي على الضعيف وعندنا من الماء والزاب كذا في التيمم  
 المذكور على قول محمد بن الاحمدي والظاهر من كلامه وسائر الكتب انه من الماء لا من غيره  
 الا ان قال قد اشبه في موضعين في الروايتين عنه وفي احدهما مع الشافعي لكنه بعيد  
 كما لا يخفى فليست **قوله** وينقضه تاوض الوضوء لانه حلف الوضوء فيكون اضعف منه  
 في بعض الاقوي بعضا لانه بالمرح الا انه كذا في الكافي والدرية والشرح وفيه  
 كلام وسواء كون البدلية بين التيمم والوضوء قول محمد بن الحسن كذا في الكافي الذي في كتاب  
 هذا التعليل قوله لا فاما كما لا يخفى **والا** ان قال لان البدلية ثابتة امامية وبين  
 وضوء او بين الماء والزاب على التقديرين مع ينقض الوضوء ينقضه بالطريق  
 الاولى كما لا يخفى فليست **قوله** وقدمه على ماء الطهر لا يخفى ان الطهر اعم من  
 الوضوء والغسل فتفسيره بالوضوء كما ذكره ابن المكي في شرحه ليشي قد بد

واحد

واعلم ان استناد النقص الى سرورية الماء استناد محال لان سرورية الماء عند القدرة  
 على الاستعمال شرط العمل بالحدث السابق عليه عند الماء والنافع حقيقة هو الحدث  
 السابق خروج المحس كذا في شرح الهداية وفيه كلام وسواء هذا لا يستلزم  
 قوله في ضيقه وانما يوسف لان التيمم عند ما لم يجد ماء ضرورة ولا خلفا والوضوء  
 بل هو احد نوعي الطهارة فكيف يجوز ان يكون على الحدث السابق عليه عند القدرة  
 ولو كان كذلك لم يكن فرق بينه وبين طهارة المستحاضة ولم يجز اداء وضوء التيمم  
 الواحد لانها طهارة ضرورة **قوله** يناسب قول الشافعي وقول محمد بن كان موه  
 وان كان معهما فلا يناسب ايضا والا في ان يقال لما كان عدم القدرة على الماء  
 شرطا لمشرعية التيمم وصور الطهارة فعند وجوده لم يسبق مشروعا فاسعى  
 لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط والمراد بالنقص انتفاء فليست **قوله**  
 فيه رواية ان عدم الاعانة قوله ان يوسف لعدم الماء في وجوب الحدث لو جوب  
 صرفه لا اللعنة والاعانة قوله محمد لغيره على الماء ووجوب صرفه لا الخيانة لا بان  
 قدرته على صرفه لا الحدث وهذا الوجه لا الوضوء فان التيمم للمائة بالانتفاء  
**قوله** وان تيمم اولاهم غسل عنى ان تيمم للحدث بعد وضوء الماء قبل غسل اللعنة  
 وبعد التيمم لهما لان التيمم لما قبل وجود الماء مقرر فمكسوع وبدر حله قوله هذا  
 اذا تيمم للحدثين تيمما واحدا ولا يخفى انه ينبغي ان تذكر هذه الصيغة لان الخلاف  
 في كفاية التيمم الواقع قبل غسل اللعنة ولا فرق بين وحدته وتقدمه ولهذا يذكر  
 هذه الصيغة في خيرة هذا الكتاب فليست **قوله** فسئل الماء في اللعنة عطشا  
 للخيانة في كلامه وسواء هذا لا يناسب في كتابنا فليست **قوله** في ذكر الشافعي  
 في صدر الكتاب كما لا يخفى ولهذا لم يقع في خيرة هذا الكتاب من كتبنا الا ان يوا  
 الاستسقاء لا طريق الوجوب لكنه بعيد كما لا يخفى فليست **قوله** ولو من نام غير مقطوع  
 ولا مستند في المحل على ماء بظن تيمم عند ان حقيقته لانه يجوز استعمال الماء بعينه  
 من العباد ولا تعب فيضاد كالبغضان واغافيد بغير المصطح والمستند لانه لو كان كذلك

لم

الذي

في وجوب الماء



بعض يتم بنومه وقبل لا بعض اتفاقا لانه لو تم وبقره ماء لا يعلم به فان يتم  
 اتفاقا كذا في الكافي في شروح الهداية وهو ما كلام كوسواهم قد جعلوا المرض  
 والعطش جزاء من قبل الحق لان العباد والفرق بينهما وبين النوم الذي لا يقبل  
 الرفع فكيف لا يقبل **قوله** لا ردة هذا في لقولنا في فقامها بنقضه عند لان  
 الكفر فيها في مستوى فيه لا ابتداء والتفاوت ان الطهارة حصلت في فاحدا  
 الكفر لا ينافيها كالوضوء فان في الوردية كخط العمل لقوله يوم ومن يكفر بالايمان فقد  
 حبط عمله ووضوءه ونيمه من عمل فكيف بقي بعد الوردية كخط العمل اجيب بان الوردية  
 عطف ثواب العمل وذلك لا يمنع من والحدث كمن نوضا رياء فان لم يزد في  
 به وان كان لا يتا **قوله** وضوءه كذا في شروح الهداية واعترض عليه بان من صلى  
 ثم ارتد ثم اسلم في الوقت بعد ولو ضبط الثواب لا العمل لما عااد الصلوة اذ لا فرق  
 في ثبات صلوته ووضوءه ولكن ليجوب بان الوردية كخط ما سوي عااد لا غير الصلوة  
 عبادته محضه فحبط ثوابا وعلا فلهذا عاادتها واما الوضوء فله طهارة مخصوصة  
 شرطت للصلوة وليست بعبادة لكن بعبادة بالنية وشرط الصلوة لها  
 لا عبادة فالوردية كخط كون الوضوء عبادا لا كونه طهارة وبقى الوضوء والتيمم  
 من حيث انها طهارة وان يصحهما الصلوة كما لا يخفى **قوله** ولو نسيه وكان على  
 عادة وانما قيد بالنسيان لانه لو ظن ان ما نسيه فليس عليه ان يكرر ان لم يبين بعيدا  
 وانما قيدناه بقولنا وكان مما نسيه عااد لانه لو كان الحالك في انما على ظاهره نسيه  
 فليس بعيدا اتفاقا لانه مما لا يسي عااد **قوله** كذا في الهداية كذا في جميع النسخ وهو  
 من قلم الناسخ والصواب ان يقال كذا في الكافي كما لا يخفى على الناظر المتأمل فيها  
 فليتام **قوله** ويجوز كذا في النسخ والابن يوسف لا يخفى على الجوسر للاحاق لانه صلى  
 باذن الشيخ يجوز استعماله فلا يعيد كما لم يقض ولها ان المنع من جهة العباد وهو  
 ليس معتبرا فغذر سماوي طاهر في كل من الحاق كذا في بعض الشروح وهو ما كلام من  
 الاول ان قول ابن يوسف كذا في معناه فنفق كذا في حاله فانه بعيد اتفاقا ولا فرق بينهما

واما المريض

فينبغي ان يقول بالاحاق فيها او بعد فيها كما لا يخفى لا يقال ان من لم ماء وابد الماء  
 خلاف الجوسر اذ الغرض انه لا ماء له لان المراد بالوجود هو القدرة فله الماء واذا  
 منع انتفت القدرة فتدبر النسيان فلهما بشكل معصية فوق العدة والفرق بين  
 خوف العدو والجوسر وقول الغاير ان توصيات **قوله** لا يخفى الا ان يقال لا  
 في صورة خوف العدو ايضا كما اشير اليه في النهاية ولا يخفى انه ينبغي ان يكون الكلام  
 السابق في اول الفصل فيما يشرح النيم معط فلسا من هذا وقالوا القول بالاحاق عند  
 كون المانع من جهة العباد اذ لم يكن المنع في السفر واما اذا كان في لا بعيد اتفاقا  
**باب** المسح على الخفين فان موجبه على الرجلين فلهما طهارة لا ما قاله  
 البعض انه ثابت بالكتاب **قوله** فراهة الخفين ليس بجيب لان قوله في الكعبين يمنع  
 اذ المسح غير مقدر بهذا بالاجماع **قوله** في صورة حجبهم ثم احدث في هذا التقرير  
 زياده لاحابه اليها لان مال هذه الصورة راجع الى ما ذكر في الكفاية حيث قال صورة  
 مساح ليس خفيه على الوضوء فاجنب ومعه ما يكفي للوضوء ويتم وصلي فان احدث بعد  
 ذكر ومعه ذلك الماء لزمه غسل رجله ولا يخفى المسح كما لا يخفى ثم ان ما وقع في الكفاية اولى  
 مما وقع في النهاية والعناية وهو ان صورة رجله نوضا وليس الخف ثم اجنبه وجد  
 ماء يكفي للوضوء ولا يخفى للاختلاف فانه يتوضا وغسل رجله ولا يسح ويتم للحاجة  
 لان ذلك المقدر يتكسب قول الشافعي وهو وجوب استعمال الماء فيما يكفي كما لا يخفى  
 فتدبر ولا يخفى ان كلام التفسيرين لا ينافي وضع المسح لانه الظاهر من الكتب  
 في بيان عدم جواز المسح للرجل في الغسل والا في التصويير ما ذكر في بعض الشروح  
 وهو انه يتوضا ورجل وبخفيه ثم اجنب لسانه يشد بما يغسل ساير جسده مضطحا  
 ويسح عليه ما لم يستل **قوله** على ظاهره خفيه بدل من قوله على الخفين على ما وقع في النسخ  
 وهو مسح على الخفين جاز بالنية واما على ما وقع في قول البعض وهو جاز بالنية  
 متعلق كان وهذا احتراز عن امر الله والشافعي وعندنا المسح كسفل الخف مع اعلا  
 كذا في بعض الشروح وقال صاحب النهاية عند الشافعي المسح على ظاهره فرض على باطنه

عاد

المسح



**قوله** الخف ما يستعمل في كان لما هذا بيان جواز المسح على الخف لا لنفسه  
لان اسم الخف من الجمل اسائر الكعبين فضا حدا وما لم يجر كما هو جواب **قوله**  
اما لو ظهر قدر ثلث اصابع يعني طولا او عرضا بان سقطت جلده مقدار  
طول ثلثة اصابع وعرضها وذكره بعض الكتب ان هذا اذا كان الخف موضع  
الاصابع واما اذا كان في القدم فاذ لا يمنع جواز المسح ما لم يكن اكثر القدم طولا  
كذا قاله الفقيه ابو الحسن الخاف **قوله** او جزمه خلافا للشافعي في الكفاية  
ان خلافة الخف الصالح للمسح واما اذا كان غير صالح للمسح فمعه المسح على الجرم موضع  
الفرقة اتفاقا وبغيره منه ان ما ليس من الكركس لم يوجب الخف لا يمنع محبة  
المسح على الخف لان الخف الغير الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلا ما نفعه فلا يكون  
الكركس فاصلا او لم ينع من الفتاوى ان اذا كان ما ليس من الكركس لم يوجب  
الخف يمنع المسح على الخف وقطعة كركس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مفقود  
باللبس كذلك خرج الجميع لابن الملك **قوله** كلام وهو ان ما لم يجر الكركس لم يوجب  
في النسخ التي رأيناها مع نهم جواز المسح على الخف الذي حكته الكركس المحرمة عما مر به  
في الهداية والكافي في بيان جواز المسح على الخف موقوف على الخفين من الخف موقوف  
على الرجل لا على الخف وان كان تحت خف كانه ليس على الرجل الا لم يجر  
وهذا لان الوظيفة كانت بارجل ولم يكن بالخف وظيفة سحر من اعضاء الوضوء  
فصير الخف موقوفا على ما نفعه لحدث الى وظيفة بل منع السراية الى وظيفة  
الرجل كما لا يخفى فليتام **قوله** اي خفين يلبسان الا ان يقول اي  
ملبوسين يلبسان فوق الخفين كما لا يخفى الا ان جعل الخف مجازا فليتام  
**قوله** الا ان يكون بحيث يصل للمسح ولو كان الجرم واسقا ما ظهر يد  
تحتة ومسح على الخف لا يخفى كذا في الخلاصة وفيه كلام وهو انه لو نزع الجرم  
ومسح الخف كونه مستوعبا ان خفه باد قال البيضاوي كما لا يخفى الا ان عاين ظاهر  
الخف ما دام الجرم موقوفا عليه في حكم الباطن فلا يخفى المسح فليتام **قوله** منعلين

او مجلدين المنفل بالتخفيف وسكون العين ما وضع الجلد على الخف كالنعل والمجلد ما  
وضع الجلد على اعلاه والخف **قوله** حتى اذا كانا خنيتين غير مجلدين هذا نسخ  
منعلين بدون لفظ او يكون مسئلة الكتاب على قول الزهري حنفية كما هو ظاهر  
لكن الظاهر على هذا النسخ من التقييد بالخنيتين عدم جواز المسح على الجوارب  
الغير الخنيتين المنفل او المجلد مع ان المفهوم من الهداية وسائر الكتب جواز  
ملاخاف كما لا يخفى واما على نسخ او منعلين وهو الواقع في الكثرة فلا يؤيد ذلك  
المفهوم من الهداية وسائر الكتب لكن يكون مسئلة الكتاب على قولنا فليتام  
**قوله** على طر تام وقت الحدث قيد بالطر التام احتراز عن الطر الناقص  
كوضوء المعذرة اذ البس الخف ثم خرج الوقت لا يخرج عليه كالوضوء بنبيذ الخمر  
فلا يحسن المسح على الخف عليه لتقصاته وقيد بوقت الحدث احتراز عن قول  
الشافعي لان عامه مشروط بخذه بان يكون عند اللبس **قوله** فليتام ان قوله يكون  
احسن من عبارة نهم هي هنا كلام وهو ان معنى عبارة نهم ان شرط طر وقت اللبس  
على طرارة في الجملة عند اللبس شرطان نيم نكر الطرارة عند الحدث وهو لا ينفرد  
ظاهرة كما سبق بعضها ولو لم يقيد التام بوقت الحدث لمتبادر تقييده بوقت اللبس  
وهو حصول الطر التام قبل كما هو مقتضى على وبعد ما قيد بوقت الحدث لم يبق  
احتمال بتقييده بوقت اللبس **قوله** ولا يجوز ان يقال ليس بها طرارة كاملة و  
وقت الحدث كما لا يخفى فتدبر فان سئل المفهوم من الكتاب عدم الجواز عند كون  
اللبس طر تام وقت اللبس مع انه ليس كذلك فليتام التام وقت الحدث اعلم  
من التام فينقطع والنام فيه وعلى ايضا والنام وقت اللبس يكون تاما وقت  
الحدث كما لا يخفى فليتام **قوله** الا ان يكون على الدوام اي دال على مجرد النبوة الذي  
كله مع الدوام والاسم ان فليتام **قوله** واللبس ثلثة ايام وليا لها وفي بعض  
الشروح نقل عن جوامع الفقه ان المسافر بعد ثلثة ايام لم يمسح على خفيه بخلاف  
المسافر **قوله** وفي هذه وفي طرانه اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة فلم يجد ماء







وسوان مراد الشارح من الاصحاح من الروايات العارضة في المذهب وجه الرباط  
والنقل عن الامام مثلاً لا ينافي كون جزء من الرواية مختاراً للعنف كما لا يخفى فلا ينافي  
على انه كمال ان يكون قوله ثم الاصحاح ان البعض موقت بالنسبة الى غير الدم القوي والآخر  
القانع واما ذكر من الحاشية ما ذكرناه من خلاصة النهاية فيلست شئ لان دعوى  
الشارح كون ذكره مختاراً ومأخوذاً بالرواية فلا يخالف كما لا يخفى فليتنا مل  
**قوله** حتى يظهر من هذا الحنف مطلق على الدم جفتاً او كذا فليتنا مل **قوله**  
اجماعاً يعني من المتشاهرين لا مع الشافعي **قوله** على هذا القول فقط فان قيل معناه  
لغيره بنحو او اكثر ثم رأت قبل الوقت يوماً ما وطهر يوماً ثم رأت ثالثة ثم طهرت  
ثالثة ثم طهرت يوماً ما فنفى هذا الصواب ينبغي ان لا يفصل الاظهار بالانفاق لانه  
لا فضل في الاقل اجماعاً فحكم العادة من الحنف وينتهي بالظهر ملت الاقل التبريد  
ما كمل بين مابين في مدة الحنف تدل ان محذور في هذه الصورة ان الحنف من  
الثمانية المتوسطة كالحالة جعل الطهر جيباً متتابعاً لا يوجب فليتنا مل **قوله**  
ولا يقرأ القرآن المناسب بسوق ان يقول وقراءة القرآن كما لا يخفى وذكر الرا  
انه لو تضمن الحنف غسل يديه يروي عن ابن حنيفة انه لا تكس بان يقرأ  
القرآن او يمس **قوله** او ما دونها من المكاتبات لا المفردات لانه هو كالحا  
المعلة عليه كلمة **قوله** فان لم يقصد ما نحو ان يتقرب الى تقرب الزاوية  
العبود ان اذا قراء الفاتحة على سبيل الدعاء لا يوجب به ذكره قراءة التوراة  
والانجيل فان التوراة والانجيل ما نسخت تلاوة فتراته حرام مطلقاً قلت  
معنى نسخ التلاوة ان لا يترتب على تلاوة حكم من جواز الصلوة به ولا يقرأ الحنف  
والطائفة حتماً وهذا لا ينافي الكراهية ولو سلم فنفس القراءة حرام والمكشورة  
بها من طائفتين مكرهه فليتنا مل **قوله** خلاف الحديث لان الجنابة حلت في غير دون  
الحديث فيعرفان في حكم القراءة كذا في الهداية والشرح ولا يخفى انه يعلم من هذا ان ينبغي  
في عدم جواز قراءة الحنف خلاف الشافعي لانه يعتبر الغم داخله وجعل المصنف سنة

في الغسل كما في الوضوء فليتنا مل **قوله** بحيث لا يمس مكتوبة لا بد من زيادة  
قيد ولا يتلفظ لاجل الكتاب بالنظر الى الجنب والطائفة والنفس كما لا يخفى  
**قوله** واقل الطائفتين الذي يمس الحائضين **قوله** فيكون طهرها عشر بين  
يومين منها كلام وسوان هذا يشكك في احاطة ان اقل الطهر عشرة يوماً  
فمن اين علم ان ما زاد على عشرة طهر لا يمس الا ان عار ان الغالب ان  
النساء الحائض في كل شهر مرة فهذا بناءً على طائفة مل **قوله** ومارات  
حامل الحائض او وقع في اكثر النسخ المعجزة ولا يخفى ان قول الشارح بقوله وما  
نقص مبنداً فهو استخاضة خيرة لا يناسب هذه النسبة بل هو مناسب  
او مارات حامل كما وقع في بعض فليتنا مل **قوله** ثم يبين حكم الاستخاضة واما حكم نوب  
المعذرة فقد ذكره في التبيين انه لا يجزئ له ما دام العذر قائماً وقيل اذا اصابه  
خارج الصلوة غسله لانه قادر على ان يشح منه نوب طاهر وفي الصلوة لا يجزئ  
اعتباره **قوله** ومن لم يمس عليه وقت فرضه من هذا تعريف لصاحب العذر كمن كان  
لبقاءه لا لا ابتداء ويشير الى هذا ما ذكره غاية البيان من ان المعذرة في الشرح  
هو الذي سرفا عذره من سبلان الدم وخوذه وقت الصلوة في الابتداء ولا يخلو  
وقت صلوة عنه في النقاء **قوله** وينقصه خروج الوقت الى المسقاة اذ انقضت  
في الوقت وبالحنف في الدم سائر حتى في الوقت ولا يمس بعد الوقت فلا فائدة فيه ولو  
نوصاه والدم منقطع عيش قام المدة كذا في الطائفة والاعمال **قوله**  
بروال عينه قبل شرط العمل بعد زوال العين ثلثاً لا استلحاق بغيره في غسل مرتين  
لانه الخي ينجس غير مرتين غسل مرة **قوله** شقاً زواله بالمال حسره والخشعة بان يحتاج  
الى شئ آخر نحو الصابون والاشنان **قوله** بشرط ان يبالغ في غسله ولو لم يبالغ في غسله  
صيانة للشعوب لا يظهر كذا في الطائفة وسلف الكفاية والمحيط في شئ يكون في روي  
الما على ثوب نجس ثم غلب على ظنه انه طهر جان بلا عصر **قوله** هذا اذا كان طمس الذك  
طاهر منها كلام وسوان يجوز ان لا يكون رأس الذك طاهر الكفاية التي يخرج فيها

في الحاشية



كما لا يخفى فتدبر واعلم انه ينبغي ان يقيد المسئلة بما اذا خرج المني قبل المذي لانه لو خرج  
 المذي ثم خرج المني ينبغي ان لا يظهر بالفركان الذي لا يظهر بالفركان الا ان سار الى مخرج  
 فيحمل تبعاً كما يشاء الله في النهاية ولو اصاب المني شيئاً بظانته تصدق به البطانة بغير تعلق  
 وهو الصحيح كذا ذكره الزبيدي **قوله** والابوة كغيره من قيد بالفرقش لان المقصود على الارض  
 لا يظهر الا بالفسل **قوله** وذات الارض يعني ان لم يكن يابساً وصعب عليه ما، حيث لم يبق  
 للخاصة ان يظهر **قوله** وبول خارج اراد به ما لا يتركطه ولو طرأ فيما قبله قوله بول  
 كما ان احسن كذا في شرح ابن المكي وكلامه وسواء فرق بين ما يتركطه للكرامة وما  
 لا يتركطه للخاصة كما صرح به ولما وقع في الكتب المصرى حكم كل منهما على وجهه فيقال  
**قوله** اي يظهر منه ندوة كسبح الظاهر ان هذا التفسير على نسخة لا يقترن به لوعصر  
 واما على نسخة لا يقترن به لوعصر مسج ان سأل اي يظهر منه ندوة كسبحه ما يقترن  
 بشئ لوعصر كما لا يخفى **قوله** اي خارج من احد السبلين سواء كان معناه او غيره معناه فيقدر  
 فيه البدوة وكذا لكن كسبحه الاستحسان في خروج البدوة بخلاف كلامه فليست **قوله** لان فيه  
 منطقة الخروج من السبلين ولا يخفى ان الانحاء والجنون مثل النوم في هذا المعنى بل اقول فيهم  
 من سبلين النوم استثنى ما فليست **قوله** ومن سبلين جلا بالاول ويدبر بالثاني والثالث  
 شيئاً هكذا وقع في اكثر النسخ ووقع في بعضها وبطل الرجل بالاول والثالث شيئاً ولا يخفى ان  
 نزل الشارح لا يطابق ما وقع في اكثر النسخ الا ان معطف الثالث على الاول لكنه مكلف بعيد  
 لا يخفى وقول ابن المكي في يدبر من بين مجازين للمبالغة ليس تام ايضاً لان المبالغة في التنفيس  
 شيئاً بالمبالغة لا بالادبار كما لا يخفى فليست **قوله** في الللاء الللاء مالم يندموا كذا في  
 الصحاح فيكون اعم من ان يكون في البيت او في الصحراء ويظهر من هذا ان ما ذكره ابن المكي  
 في شرحه من ان الللاء بالمدينة المتخوفة وانما ذكر مع ان استقبال القبلة مكروه في الصحراء  
 ايضاً لان فيه خلاف الشافعي وهو يقول الكراهية تقتضي بالصحراء على ما ينبغي  
 كما لا يخفى وذكر صدر الاسلام ان استدبار القبلة فيما اذا كان نزيلك فقط على الارض  
 جائز في الاكل كسبحه واستقباله للنفوس والاعلم **كتاب الصلوة**

كسبحه

والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال قال ابن المكي هذا صحيح والمراد قبيل  
 في الزوال ويمكن ان يكون هكذا اصطلاحاً ولا مشاحة في الاصطلاح وسهلاً كلاماً  
 وسواء ذكر في الصحاح ان الغي ظل بعد الزوال فلا يكون الظل الذي في ذلك الوقت شيئاً  
 كما لا يخفى الا ان يكون من قبيل الماطلاق المحاذي فليست **قوله** والوتر ما بعد العشاء  
 هذا عند ما فيمنه للصلوات يتعرض بكونه قولاً كما هو ابيه في هذا الكتاب اما  
 عند ثلثي حنيفه فالوتر وقت العشاء اذا غاب الشفق الا انه لا يقدم على العشاء مع  
 الركعتين لو تر قبل ان يصل العشاء وهو ذكرها لم يحذره وهذا الخلاف في فرع الكلام  
 في صفة فالوتر واجب عند والوقت اذ اجمع واجبين فهو وقتها وان امر بتفريق  
 اعمدها وعند ما نقل في وقتها من الفروع عن الزبيدي وفائدة الخلاف ان من  
 صلى العشاء على غير وضوء ثم احدث فتوضأ وصلى الوتر ثم تذكر انه صلى العشاء  
 على غير وضوء، بعيد العشاء عنده دون الوتر لانه صلوة في وقته والترتيب يسقط  
 بالبيان وعند ما يعيد بها لانه صلوة قبل وقته صلوات الاعانة **قوله** لا يخفى ان  
 اي العشاء والوتر في كلامه وسواء لا حاجة الى قوله لها بعد قوله وللعشاء  
 والوتر الا ان تعال قصد دفع نوم صرف على الخلل في الوتر فقط وان يعيد كما لا يخفى  
 فليست **قوله** لا تلت السيل وقيل الى ما قبل تلت فيمكن التوفيق بالاول في الشتاء  
 والكتفي الصف لعلية النوم **قوله** ولا تكون صلوة وسجدة ملاوة لا يخفى لا تكون الصلوة  
 المفروضة والواجبات الثانية سجدة ملاوة وجبت في وقت غير مكروه وسجدة  
 او حضرت جنازة فيها وصلات اجوزة مع الكراهية لانها وجبت نافعة فادامتها  
 وجبت في حتم ان تكون المراد مطلق الصلوة ويكون المعنى لا ينبغي ان يصلي في هذه  
 الاوقات فليست **قوله** ان الجلاء المخاف من اللاداء كسبب لوجوب الصلوة وينبغي  
 ان يعلم ان سببية الجلاء المخاف من بطون انتقال السببية من الجلاء الاول الى ما يليه  
 فما يليه لان الوجوب لا يحق عند الاول والاخر ان يتقدم وجوب لاداء في الجلاء  
 المحصن على الوجوب فيمنع بعد ذلك الجلاء وقام تفصيله في الاصول **قوله** وهو قوله عليه السلام

المشاحة  
 المخافة



من ادرك ركعة من الفجر لا يخفى ان الظاهر طريقتان اراكهما بالبطون او بالاسلام وصرح  
اكثر ما في هذا من شرح صحيح البخاري فليت مل **قوله** وفيه خلاف الشافعي فانه يجمع بين  
العلم والعصر وبين المعرب والعشاء السرا ومطرقا فاجمع فهو صحيح بطريقين  
وقت ادائها وبين الطبع في وقت اخرها وفي الخفايا المطر المعبر عنده عند حلول  
الوقت حتى لو دخل الوقت ثم امطر لا يضر الطبع والمراد به بيل النيازك الطبع للريح  
والظلمة والمرض لا يحسن اتفاقا والله اعلم **باب الاذان** **قوله** بلا حن  
وزجج المذموم من شرع الجمع ان التزجج ليس سنة الاذان لان السنة عدمه كما  
مروا الظاهر من الكتاب فليت مل **قوله** وكلام من البواني هذا اذا قضى الفوايت  
في جدران وضاع في جبال شجرة طلكا اذ ان واقامة كذلك الكافي **قوله** كاذان امرأة  
لانها ان رفعت صوتها فقد بكت مثل الان صوتها عذرة وان لم يرفع فقد  
خلت بالاعلام الذي هو المقصود فيعاد اذا انها نذبا كذا في الكافي والاول ان  
يقال لان رفع صوتها عذرة لان الظاهر ان مطلق صوتها ليس عذرة والا يلزم  
ان يكره تكلمها مع الاجنبي برفع صوت كاللحن فليست **قوله** والمصلحة بيته يكن  
اذان المسجد واقامة لا يخفى انه لا حاجة الى هذا بعد قوله حكم المصلحة فيها كما مر فليست  
**باب شروط الصلوة** **قوله** ويسر عودته سكر العورة عن الغير شرط  
بلا خلاف اما السرف في نفسه فالصحيح انه ليس بشرط حتى لو كان يحلوا الجيب مسرورا عذرة  
لا يفسد كذا في البيان **قوله** واستقبال القبلة بمعنى في حال الامن والنجاة مع العلم بها  
حتى ان الطائفة من العترة والمرضى الغير القادر على استقبال ولا احد عنده نحوه نحو القبلة سقط  
عنهما وجوب استقبال وقيلهما جهة قدرتهما وكذا في صفة الغير العالم بجهة خروجه ويحتمل  
ان يكون المراد من القبلة اعم من الحقيقية والحكية كاللحن فليت مل **قوله** اما اصل ان كشف  
ربع العضو الذي هو عذرة او اعلم ان انكشف ما دون ربع عضوا اذا كان في عضو  
واحد وان كان في عضوين او اكثر وجمع وبلغ ربع اذ في عضوين يجمع حجاز الصلوة  
كما لو انكشف من ثوب من ثوبا ونصف من ثوبا ونصف من ثوبا لو جمع يبلغ ربع الاذن

يكون مانعا كذا في شرح الزيارات **قوله** وعدم من ماله خوي واذا اصره ولم يباله  
وتخري وصلي فان اصاب القبلة جاز لان السؤال كان لاحابته القبلة فاذا كان احابا  
سقط فرضية السؤال والافلا وتوسله ولم يخبر خوي وصلي ثم اخبره بان لم يصيب  
لا اعادة عليه كذا في المصاحفة وفي الخففة لو كان يعرف الاستدلال بالخروج على القبلة  
لا يحسن له الخوي لانه فوقيه وذكر في الثانية انه اذا استند على المصلحة استند الى القبلة فالتيا  
اولى من التماسه ومن يعقل العارفين انه قال قبله البشير الكعبية وقبله اسلم السما  
البيت المعمور وقبله الكرويين الكرس وقيل حمله العرش العرش ومطلوب الكلام وجه الله  
فلو كان في مكان اخر للرجلان الى جانب عرا قد بقوا لهما ان كانا من اسفل ذلك الموضع  
والالا وكذا ذكر ان اخبره مسلم واحد عدل لان استقبال القبلة من البدنات فيقبل  
قول الواحد العذر وصرح بهذا في النهاية **قوله** وهم صلوة الظاهر المذموم من التثنية  
والهداية ان شرط الصحة نفس كونه حلفه لا العلم به والمذموم من الشرع حكمه  
وما ذكر من وجه التماسه منى عليه كمالا في قوله على تقدير كون الشرط نفس كونه  
حلفه اسلم ايضا لكن وجهه انه على تقدير كونهم خلف الامام يكون جهة الكل  
واحدة والكافة اقتلوا جهة كل واحد كما لا يخفى فلا بد ان يكون المراد عدم تقديمهم  
على الامام كما يشير اليه قوله او تقدمه فليت مل **قوله** فكيف يعلم انه خلف الامام لا يقال  
يكون ان يعلم بعض الصلوة بعد ما صلي بان يطلع الغيرة او جالس شخص يصاح لكن بعض  
الصلوة ليس كذلك مع الجواز فلا بد من توقيف حجة كلام الشرح لان المراد من العلم العلم في  
حال الصلوة لا بعد الفراغ فلا وجه لما ذكره لا يخفى فليت مل **قوله** والمراد انه يعلم ان الامام  
امامه ينبغي ان يقول والمراد العلم بعدمه على الامام لان تقديم الامام فيما فوق الاثنين  
سنة فليت مل **قوله** لا يضر جهته امامه جهته الله قد جامع علم الخالفة لان الخالفة  
بجهايت شيى محمد ان تحمله حصو صيته جهة الخالفة كمالا في **قوله** هذا القبر البنية وذكر  
في الثانية انه لو سجد في الفرض بالجماعة فدخل في الصلوة ولم يذكر البنية ولا الوقت  
مالتان جازت صلوة ومن اصحابنا من قال اذا كان عند التحريمة بحيث لو قيل له ان صلوة



منه أمكنه ان يجيب على السامع في بيته صحيحة والافلا وقال بعضهم اذا انقضت ائتمنة  
الصلوة ولم يستعمل فيها بين ذلك شي من اعمال الدنيا يكفيه تلك التنية وعازت  
صلوته **قوله** شرط تعيينه من انه ظهر او حضر لاختلاف الفروض ولو تولى الظن ولم  
يقطع الوقت لا يجزئه لانه يمكن ان يكون عليه ظن آخر فلا يتعين ومنهم من يقول لا يجزئه لان  
التنية بصرف الظن ولو تولى لانه اصله والغايت عارض وانما الظن ينصرف على  
الاصول دون العارض ولو تولى فرض الوقت كونه الا في الجملة لان العلم يقتضوا في كونها  
فرض الوقت **قوله** وعند الشافعي مكن وفائدة الظن في جواز بناء النفل  
على حقه الفرض بعد انما من غير حكمة مبتدأة فانه غير جائز عندنا لان الفرض  
لا يكون ركنا للنفل وعندنا جائز لان شرط الفرض يكون شرطا للنفل كما لو تولى  
الفرض وادى به النفل كذا في الكافي ولا يخفى انه على ما ينبغي ان يكون بناء الفرض على حقه  
النفل والفرض ايضا كما يصلي الفرض بوضوء النفل فان قيل ينبغي ان لا يكون في  
النفل لانه كبناء الفرض على الضعيف قلت انما وجه ولكنه لا يخفى من المناقشة وذكر  
ان بناء النفل على كبر النفل **قوله** واما بناء الفرض على تكبير الفرض فنقل عنه وقيل لا ولا  
بناء الفرض على النفل فيلحقه وقيل لا فذكر ان اداء صلوة كثيرة بتكبير واحدة كونه  
حتى لو بني على الطلوع كعتبه او العصر او فائتة اخرى جاز فلتأمل **قوله** والسجود  
وذكر السجدة بسبعين ركعة التكميل بل كلا السجدين ركن على صفة حتى لا تكون الصلوة برهما  
كذا في بعض الشروح وذكر في الكافي ان القوم يكلون نكرا السجدة فيقول انه يفتدي  
لا ساطع فيه المعنى بعد الركعت وقيل ان الشيطان امر بالسجدة ولم يفعل فمضى مرتين  
ترغيبا له **قوله** فان مراعات الترتيب في الامكان التي هي من كلام وسوان هذا وان كان  
موافقا لمصلحة الفرض ولكنه مخالف لما صرح به الكافي وشهد به ائمة من ان الترتيب بالقبول  
والركوع وبين الركوع والسجود فرض فلا بد من التوفيق بين الكتب ايضا لادم التوفيق  
بين صحيح الكافي حيث صرح في هذا الباب بوضعية الترتيب بين القيام والركوع وبين الركوع  
والسجود وصرح في باب سجود السهو موافقا للذخيرة بان مراعات الترتيب واجبة عندنا

في الركوع  
والركوع  
والسجود  
والسجود

الثلاثة خلافا لغيره المفهوم من كلام جميع القوم في باب سجود السهو هذا فليتنا مل  
في التوفيق واما ما قال من ان وجوب السجود في سجدة ركن على كماله في الركوع قبل القراءة  
لتأخير الركوع عن محله اذ الترتيب واجب فانه لما ركع قبل القراءة تأخر ركن القراءة  
عن محله وجوب السجود للتأخير وان كان الترتيب شرطا واجبا فليست في كماله على  
المعامل الصادق فندبر **قوله** وكخطيبا الى ان المراد بانكر لا يخفى ان هذا صحيح المتن  
ونفس المختص فندبر وانما يجب على هذا بعد ما في الذخيرة وكلام القوم في  
باب سجود السهو فلتأمل **قوله** وفي البداية ان قراءة التشهد في الفقرة الاولى اظهر  
هيئنا كلام وسوانه لا يفرج في الصلاة يكون القراءة في الفقرة الاولى سنة كيف  
وقد صرح في باب سجود السهو بكونها واجبة ومقصود صاحب الهداية ليس هو  
جميع الواجبات بل بيان ان مكوي المذكور سنة منحصرة السنة وذكر صاحبنا  
صحة واحدة كما لا يخفى وصرح بهذا المعنى في شروحه فلتأمل **قوله** كانت الفقرة الاولى  
واجبة هيئنا كلام وسوان الحاضرة ممنوعة لان القراءة في السنة فرض الاثم  
الا ان يشترط وجوب القراءة على الاطلاق ووجوب القراءة في السنة وجوب مبدع  
ان من صلى السنة بخ القراءة فلتأمل **قوله** وكذا الاطمانان بين الركوع الى هذا  
بالنسبة الى الفرض عندنا يوسف لان هذا الاطمانان سنة عندنا لا واجبة  
بناء على رواية الكوفي واما على رواية الجاني فالتعديل في الركوع والسجدة سنة  
عندنا كما ان القوم والجايسة **قوله** او قد عارضها التفتيد بالبناء على  
قوله لان القراءة بالفارسية في الصلوة جائزة عندنا صنف فان كان حين العربية  
لان القراءة هو المعنى والعربية مدر على المعنى جائزة هي الصلوة خاصة وقيل انها  
جائزة عندنا لان كان لان المعنى لا يخلو في اللغات وروى انه مرجع  
للقولها وسواها وعلامة الاحتياط **قوله** وصرح وسمى بها جان سواء يخرج عن العربية او لا  
فانها جائزة اتفاقا ولما اذا ان بالفارسية فان علم الحسن انه اذا ان جاز والافلا  
وفي التشهد بالفارسية فعندنا صنف رواية **قوله** في اصل ان كل قيام فيه ذكر نون



لا يخفى انه على هذا ينبغي ان يكون في قومة الركوع الوضع لان هذا ذكر سنون الا ان يقال  
 المراد ذكر معتد ويشير الى اعتبار الامتداد قولهم اما شرب الوضع للخوف من اجتماع  
 الدم في راس الاصابع كما لا يخفى فليست امل **قوله** والخيار ان التعوذ يقع للقراءة يعني  
 ان التعوذ يقع للقراءة عند سجدة وتبع للثناء عند انه يكون من اثنى صيغة روايتان  
 في رواية مع سجدة وفي رواية مع اربع سجرات المختار هو الاول **قوله** يسمى التسمية في كل ركعة  
 حسن لا يتناقض وانما الخلاف في وجوبها في ركعة واحدة لا في كل ركعة الاولى والثانية  
 كما في الاولى كذا في الكفاية **قوله** جمع نسما اي بالنسب حالة الارتفاع وبالجملة حالة  
 الانخفاض في اربع الروايتين من اثنى صيغة ومن وى عنه ان المفرد باني بالتسبيح فقط  
**قوله** وسمى كل السجدة وهي سنة عند هذه لانه طعن عليه حقيقة ثم يقوم لاحدنا  
 لانه لو كان يقتضي في الصلوة على صدقه قدمه كذا قالوا ولا يخفى ان النهي على  
 صدقه قدمه لا ينافي في الخلق فليست امل **قوله** الفاتحة فقط قيل اذا اراد قراءة  
 الفاتحة ينبغي ان يقرأ على هذه التثنية لا القراءة وعن اثنى صيغة ان قراءة الفاتحة في الاخر  
 واجبة رواه الحسن صحيح لو تركها كان مسيئا وان كان ساميا سجد للسهو كذا في  
 الكافي **قوله** ومثل هذا جاء من علمائنا ايضا ذكر الزاهد ما انتقدوا واختلفوا  
 اصحابنا جميعا كونه سنة وكذا على الكوفيين والمذنبين وكثير من الاخبار والثاني  
 كان العمل بها **قوله** ويشهد بان مسعود والما وقع القراءة عليه لان ابا بكر وعمر  
 كانا يعلمان على المنبر بشهادة ابن مسعود وحكي ان اعرابيا دخل على ابي بصير فساله  
 له بواو ام بواو بن فقال له بواو بن فقال الاعرابي بارك الله فيك كما بارك الله في  
 فخير اصحابه فلو هو عنه فقال سألني عن التشهد بواو وتشهد انه موسى ام بواو بن  
 كتشهد ابن مسعود فقلت بواو بن فقال بارك الله فيك كما بارك الله في شجرة مباركة ربوتة  
 لا شرفية ولا عزية **فصل** ادنى الجهر سماع نفسه ذكره في الجامع الصغير  
 اذا قرا الامام في صلوة الخاتمة بحيث سمع جهر او هلهل ان لا يكون جهر اقله يستمع الكل  
 كذا في الطائفة **قوله** وغيره كالبيع والايلاء والتسمية في النجاة وذكر الزاهد ان الصحيح

عامدا

في البيع ان يسمع المشتري **قوله** ولو طلق جهرا ووصل به فيه كلام وسواء لا وجه للتفريق  
 كمن لان حكم التعلق بخاتمة حكمه جهرا كما لا يخفى فليست امل **قوله** وكمن بهما وهو الصحيح  
 لان الجميع في الخاتمة في ركعة واحدة كشيع وقوله لا يسمع الا من سمع من رواية ابن  
 سماع عن اثنى صيغة وان يسمع انه يسمع في السجدة فقط ابتداء لكل من هلهل الاصل ولو  
 جمع في ركعة واحدة بعد الصلاة في حكم الركعة الاولى في كل السجدة وذكره في الطائفة  
 ان من شرب في صلوة جهر فيها بالقراءة واليه يصح يقتضي به فاختار الخاتمة وقوله الفاتحة  
 ثم دخل في صلوة جهر بها بالسجدة ان قصد الامامة **قوله** لانه الواجب عند سجدة الجهر  
 ما لم يقرأ تلك الايات قصارا واية طويلة لانه بدون ما ذكر لا يسمى قراة عرفا والاسمى به  
 بقراءة طويلة فقدر ما يتعلق بالاجزاء وسوقنا الايات قصارا واية طويلة كاية الكرسي  
 ولله صيغة قوله في فاقروا ما ينشد من القرآن الا ان ما دون الآية خارج اجزاء  
 وهذا لا يحرر على الجنب قراة وهذا اذا قرا اية قصيرة هي كلت او كلتان في قوله في  
 كيف قدر ولو قرا اية هي كلمة كدما متان او حرف قص وفي اختلف المشايخ فيه  
 ولو قرا اية طويلة في ركعتين كاية الكرسي الا ان جهر عند كذا في شرح الزايد  
**قوله** قوله وكون نقيب سجدة للصلوة قال الطحاوي هذا اذا اعتقد عدم الجواز بغيره  
 واما اذا اعتقد الجواز وانما قرأ بها لانها ايسر ما عليه فلا يكره فاختار الشراخ واهل  
 عليه ما يجر بكونها مكان النص اثنى قوله فاقروا ما ينشد من القرآن وما معنى  
 الكرامة وجوابه ان الما قول لا يكره فالمراد المعتد الذي يحل الاية على ما يوافق رايه  
 والا فذهب الشافعي الفاتحة في لو ترك بعضها منها لاجرة صلوة عنده فليست امل  
**قوله** وان قرا امامه انه يسمع او يسمع معنى لاس الخطة عند قراة اية التضرع  
 ولا ينحود من الشار عند قراة اية التضرع **قوله** وهو قريب من الواجب في اكثر  
 المشايخ على انها واجبة وسنة سنة لانه ثابت بالسنة وما الزايد من ان الطائفة  
 ارادوا بالتاكيد الوجوب بالسنة لانه بالاختيار العارضة بالوجوب الشديد بكون الطائفة  
 وفي العينة ان اشتغل شكر الله صفوة لاجله لا يعذر خلاف فكر الفقه ومطالعة

محل



كتبه فانه عذر في ترك الصلاة وذكر ان الحكم ان جوابه الاول فيمن اطاع على ترك الصلاة كما سأل  
او قلته مبالاة بها وجوابه الثاني فيمن لا يواطى على تركها باستغفاله بالغة لمسه للمسلمين  
وكلا الجوابين على هذا التفصيل حسن ولا يخفى انه على هذا التفصيل لا يفرق بين التمتع والوقت  
لانه صرح في التبيين بان من ترك الصلاة لشدة الحاجة بعد ما ذكره لم يكن مواظبا على تركها بالقلته  
مبالاة بها فليست **قوله** فيمن لا يواطى على تركها باستغفاله بالغة لمسه للمسلمين  
فانه لانه لو كان معه ماء لا يحسن اقتداءه بالمتميم كما صرح به في بعض الشروح **قوله**  
واطلعه بالتراب عندنا اعلم ان كون الطلعة في التراب قول في حقه وان كان في غيره  
للطهارة في الوضوء ولا ذكر لا يجوز لان وم بناء العود على النصف كما صرح به في الكافي  
في التيميم عندنا مطلقا في وضوء لا يحسن اقتداءه بالمتميم كما صرح به في التيميم عندنا  
اقتداء معذوره بعد ما ان اختلف عدد ركعاتها وان اختلف عدد ركعاتها وان اختلف عدد ركعاتها  
النواذر رطلان افترق الصلوة ونوى كل واحد منهما ان يكون اما صاحب فضلائها  
نامة لان الامامة تنحصر من غير رتبة فلفت اليه وصار كل شاركا في صلوة نفسه ان كل واحد  
ان يؤتم لصاحبه فضلائها كما في كل واحد من عدد ركعاته ولو لم يجمع كماله لكان كل واحد  
مؤثقا واما ما تقدم ان زاد في قوله وسقدم ان زاد في قوله وسقدم ان زاد في قوله وسقدم  
فان اى من اذ صلوة يوجب اذ صلوة على حذف النصف **قوله** في صلوة نية مطلقة  
ان ذات ركوع وسجود لان محاذات المرأة في صلوة الجنان لا يفسد **قوله** امرأة من شهادة جنبه  
كانت اذ كانت حرة حرم واما من المشرك او من ان يكون مشهودة في حال او الله فقد  
فيها العجز لانها كانت مشهودة وخرج عنها العصبية وافاقيد المرأة لان محاذات المرأة المشهودة  
لا يفسد الاصح ويستحب ان يقيد المرأة بالعامة لان محاذات الحفوة لا يفسد لان صلاتها  
ليست بصلوة وصرح بهذا في النهاية **قوله** فيمن لا يواطى على تركها باستغفاله بالغة لمسه للمسلمين  
وقد في الطول ان يكون مقدار فروع وحلظ مثل حلظ الاصبغ والعروة يقوم مقام طائر  
عند ان حنيفة وان يوسع في وعده لا يقوم وادنا ما قدر ما يقوم فيه او يبتصرها  
سلطانية **قوله** ففسدت صلوة الرجل وانما قال ففسدت صلوة الرجل لان صلاتها غير مكلفة

لان النبي عليه السلام قال اخر من من حيث اخر من الله وحيث للكان والاكثر  
كما جازى ما الا في الصلوة فيكون الرجل ما موركا بنا حرم فاذا حاد به ولم  
يتقدم عليها بخطوة او خطوتين يكون تارك الفرض المقام بمعد صلوة  
ولو لم يكن التقدم فاشار اليها بالنافر ولو لم تتأفدت صلوة بالالا  
صلوة لانها تركت فرض المقام كذا في الاخيرة وفي ملحق النجاشي شرط ان  
يؤدى محاذية وعند ان يفسد لو وقعت مقدرا ركن فسدت وهو مكلف  
آخر وهو ان يكون جهتها متحدة حتى لو اختلفت لا يفسد وانما يتصور ذلك في  
حوال الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل واحد منهم بالآخر **قوله** افول  
في نصب الشركة في التجارة والاداءات اصلها وقد اجاب المولى الفخار رايته يقال  
للقوم امام ومؤذن وان كانا من جهة القوم فلا يخفى ان هذا وان كان صحيحا فكيف  
يعيد قولهم في نفس الشركة في الاداء لكن لا يصح قولهم في نصب الشركة في التجارة  
فلست **قوله** فسدت صلوة الكلدان عند ان حنيفة وعند ما صلوة الامام  
ومثل يوافي نامة لانه معذوره ام معذوره من غير معذوره من كذا في الكافي **قوله**  
ومع القدرة عليها لان الاصل على الاقتصار بالفارسي من غير اختيار الفارسي **قوله**  
خلافا لفرع ايضا كما صرح به في الكافي ونقل الدليل المذكور عنهما فالمناسبت ذكرهما  
معاً في الاخير وذكر ابن المكارم ان محمداً بن ابي يوسف وزفر والذكر في سائر الكتب  
انه مع ان حنيفة فينبغي ان يكون حنيفة روايتان فليست **قوله** في جميع الصلوة  
وكل ركعة صلوة في جميع النواصب القراءة بعد ما بان بغير المسئلة وكذا لو اختلف  
في التشديد بعد لان المعنى الاول معتبر في الاخر والله اعلم **قوله** في الحديث ما املق  
او اصابه بول كثير وذكر في الحديث انه اذا اصاب ثوبه الطهارة بول كثير من غير الدرم  
فانصرف ففسد ثوبه بول كثير **قوله** وقال الاستانف وهذا الخلاف اذا كان له ثوب  
واحد وان كان له ثوبان خرج منهما النجس من ساعد يصبى بالآخر استانفا **قوله**  
حاربه الضمير راجع الى المسجد وفان من منسوب على الطرف ويحتمل ان يكون قوله



خارجة من الصفوف **قوله** مبنى على ان لا يوجع بصنعه فرض عند ما يند قول  
 بعض المشايخ وعليه العامة وفي كلام صاحب المداية إشارة الى ان هذا الشخص تاريل  
 المختار قول الكرخي وهو ان لا يوجع بفعل المصلي ليس بفرض بالاتفاق وهذا الظاهر  
 مبنى على اصله وهو ان اول الصلوة واخرها مساوية ووجود الغيرة كنية  
 فانها تغير الصلوة سواء وجدت في اولها او اخرها فمنه العوارض كانت تخطها في  
 اولها فكذا في اخرها ولا تسقط الصلوة كاولها فان الغيرة اذا وجدت في اولها افسد  
 جزءا منها فتفسد بنا، ما بها عليه وهذا الحق مفقود في اخره فيتم صلوة واما  
 بنية الاقامة فتتغير وصف صلوة من قصر الى اكمال لا من كمال الى ابطال **قوله** ومع ذلك  
 قدم سبقا به لا يخفى انه على هذا ينبغي ان يوافيه عزم اذا صلى اقدم فقام او رخص  
 فليضع يده على الخشبة ويكبر من حيث يشاء من صلوة فليسا **باب ما يفقد**  
**الصلوة وما يكون فيها** ورواه سواء كان باللسان او باليد او بالكس كذا  
 في الشروع ونقل الزاهد عن الزهري انه لا تكس للصلوة ان يجيب التكليم بركعة ولا يخفى انه على  
 هذا ينبغي ان لا يكبره رد السلام بركعة فينبغي ان يكون فيه روايتان فليسا **قوله**  
 وجد فيه فريه قال الزاهد في رجل فرقة الصفاة قد قاتلنا المصلي بوسعه فسد  
 صلوة لانه اضل لغير الله مع في الصلوة **قوله** وان كان خلفا او تحت قدمه لا يكبره  
 فانه الهداية كغيرها خلفه مكره ايضا وقار في العناية وقيل اذا كان خلفه لا يكبره  
 الصلوة لكن يكبره كونه في البيت لان تنزيه مكان الصلوة عما يقع في قول المالك  
 مسج ولا يخفى انه على هذا القيل ينبغي ان يكبره الصلوة اذا كانت تحت القدم ايضا  
 فليسا **قوله** ما يلبس البيت ولا يذهب به الى الكبراء وقار ان المكبر هذا  
 اذا كان له ثوبان وان لم يكن فلا يكبره وفيه لاجابة له هذا لانه اذا لم يكن له ثوبان  
 لا يكون ثوبه ثياب البدن كما لا يخفى فليسا **قوله** والوطي والبول والتخلى في كل واحد وحلق  
 بانه لا يخفى ان ذكر هذه الاربعة منها سبب لان التلبس باب ما يفقد الصلوة  
 وما يكبره فلا وجه لذلك ويجوز الكراهة لان وجه تخم هذه الاربعة ليس بظاهر فليسا

ما يفقد الصلوة

**باب الوتر والنوافل قوله**

بعض المشايخ وهو انه يسكت قاعدة اخفها للشيخ لانه القنوت في الوتر  
 والمبالغة في المنسوج باطله **قوله** ركعتي الفرض هما كلام وهو انه لا يوجع في ذكر  
 فرضية القراءة في الفرض من هنا لانه قد ذكر في باب صفة الصلوة على ان التلبس بلب  
 الوتر والنوافل ملا وجه لذكر الفرض كما لا يخفى فليسا **قوله** احراز عن الشروع  
 فلنا ايا وكما ان يكون احراز عن الشروع سواء كان اقام له اقامته في فرض ياتي  
 على ما يجب لكن لزوم التكرار والتوقيف بالنسبة كما علم التزاما جاز في هذا الاحوال  
 ايضا كما لا يخفى فليسا **قوله** وركبنا موميا اي يتنقل ركبنا واما فريته لانه الفرض  
 والوتر لا يحوز له الايا، على الدابة لا بعدد ركعاتها اذا خاف من العدو او لم يجد موضعا  
 يابسًا للصلوة او كان دابة جوما بحيث لو نزل لا يمكنه الركوب وفي حاله اذا  
 صلى على الدابة بعدد ركعاته لم يقدر على ايائها كونه الايا، عليها وان كانت تيسر وان  
 قدر لا يحوز لاختلاف المكان ومعلومه ركبنا لان التنقل لا يحوز للمشي والساح  
 في البحر **قوله** فارجح المصنف من فضا جدا وفيه عند المييل وذكر الزيلعي الاصح انه يحوز  
 في كل موضع يحوز له السافر ان يقصر فيه باطله لا يلزم ان يكون مسافرا **قوله**  
 وفي المشايخ ان عقد التيمم موجب له فان قيل اذا شرع قايما في التنقل ثم قعد يحوز  
 عنده والحال ان التيمم ايجزرت موضعه للقيام قلنا لا ثم فان له العقود بدون الوتر  
 على قولنا صيغة كذا في الكفاية واخره في حلقه في بعض شروعه الوقاية بان نقصان  
 صلوة عن صلوة اخرى باعتبار نقصان ثوابها او باعتبار احتمال احد  
 على الاركان ما عداها والاخرى على ابدالها فيكثر ان صلوة القاعدة نقص من صلوة  
 الغليم بالنقص فكيف يتبادر لا يقال لما كان العقود بدلا من القيام صار كانهما  
 مشتملة عليه فكان كاملا لاننا نقول بهذا وان لم يلبس النقص لكنه يستلزم ان يحوز  
 بناء النفل ركبنا على تحريمه نازلا لانه مشتمل على بد الشروع والسجود ايضا فكان كاملا  
 لا هذا كلامه ولا يخفى ان منشا هذا الاعتراض عدم التام في التلبس فليسا والله اعلم

الوتر



**فصل** بلا طلب رداء وحسنه وهي من كلام وموان الطاهر المفهوم  
من كلام خادم الجواز طلب الرضاء كصحة الذي قد فوجوا عنقوا عندنا خلافا لما ذكر  
مع انه لا خلاف في جواز الصلوة بعد الرضاء وانما الخلاف في سنة العيب كما صرح به في الكافي  
وهو المفهوم من جميع الكتب فلا بد من تأويل الكتاب في تمامه والله اعلم **باب**  
**ادراك الفضة** والفضة في اتمت ترجع الى الاقامة هي من كلام وموان انما اتمت  
الصلوة التي يشترع فيها وادراك شريع الامام فيها لا اقامة المؤذن فانه لو شرع المؤذن  
في الاقامة والرجل لم يعد الركعة الاولى بالسجدة بين الركعتين بلا خلاف كذا في النهاية  
وشترع الرجل فندبره **قوله** اعلم ان الاقامة ينبغي ان تكون في موضع شروعه حتى لو كان يصلي  
في البيت مثلاً فاقامت في السجدة او كان يصلي في مسجد اخر لا يقطع صلوة مطلقاً وصرح  
بمنه في بعض الشروح **قوله** اعلم ان علم حاله وان لم يعلم كذلك وضعه لا مكان  
الوضع مكان الوقوع كما لا يخفى **قوله** ان النافذة لم يسرع ثلث ركعت فان شرع  
على ان يتم اربعاً فغلبه كاربعة بطلب مع ان الايجاب لا يقتضي وجوبها لغيره  
غير خفي **قوله** ومن ذكر ركعة منه صلاتاً وان كان يرد اذ ركعتين لم يذكر  
في الكتاب نصاً قال القتيبي ابو سعيد السند وانما عندنا ما نصلي ركعة الجهر خلافاً لما  
لان ادراك الركعة عندنا كما ذكر ركعة وحده لا كما لو ادركت الركعة في السجدة  
كذا في المحيط **قوله** وتر كسنة يعني لا يشترع فيها ولو شرع فاقامت ينقطع بها في الحالين  
وفي المحيط الاصح انه لا يقطعها لان ذلك القطع ليس كما لها فبقي ابطال الحقيقة واطال  
القرن حرام والله اعلم **باب قضاء الفوائت** لكنه اذكر الوتر  
بشرط ان يصل العشاء لا يخفى انه تمام من هذا ان يصل الغائبة بلا وضوء والوقتية بوضوء  
لا بعيد الوقتية عند بذكره عدم وضوءه في الغائبة فلتأمل **قوله** بعض الوتر يردى  
الجهر وسقط الترتيب الذي من العشاء والوتر لعدم سعة الوقت كما لا يخفى **قوله**  
وعندنا في حقيقته فساداً موقوفاً ان ادرك سادساً او ذكر في المحيط ان عدم وجوب  
الاعادة عند اذ لم يعلم من فائتة وجوب الترتيب فادخلته بدونه اما اذا علم عليه

ادراك الركعة

مع الجهر

اعادة الكل اتفاقاً لان العبد تكلف ما عده **باب مجموع والشرع** وهو مو  
الربا اوجب بان يرفع اليقينة من الارض ويكتبها على الارض وفيه ما لم يصب  
الاشغل فهو له القعود اقرب فلا يعجز بالنصف الاصل وقيل يعود الى التقوى  
ما لم يتم قايماً وهو الاصح كذا في شرح الريلج **قوله** وان سبى الاية عاد ما لم  
تقيد بالسجدة وسبى للسجدة اقرب من عليه بانه ينبغي ان لا يسجد مما اذا كان الربا  
اقرب كما في السجدة الاولى او يسجد منه والكتاب ان القعود الاية قد فرض  
فتباخرت السجدة اتفاقاً خلافاً للقعود الاول فانه واجب السجود بركعة وفي  
وجوب السجود بركعة اختلاف والاصح عدم وجوبه فافترقا لا تعالى ان في تأخير القعود  
الاول رخصة اليه تأخير القيام الى الثالثة فتأخير القيام كتاباً للقعود الاية فينبغي  
ان تحذفه كما لا يخفى نفس كذا في القيام الى الثالثة لم يقع سبوا بل ان لم يرد  
الى القعود الاول لئلا يترك الواجب مثل هذا لا يوجب سجدة السهو فظهر الفرق كما لا يخفى  
فلتأمل **قوله** على الوجه السنون اذ لم يكن بعد السلام او بعد سلام طائفة لا تشهد  
او مع التشهد فيها والكلمة غير مشروعة **قوله** او شكر او مرة قيل بل او ما عرض له في  
عمره وقيل اول ما عرض له في هذه الصورة وكان من لا يهتد الى ان السهو يكون  
له عاقبة واختاره صاحب الكافي **باب صلوة المريض** وان عجزه الاما اذرت  
فبشرط ان لا يسهو في الصلاة عليه وقيل الاصح ان يحركه ان زاد على يوم  
وليلة لا يلزمه القضاء وان كان اقل يلزمه كما في الاصح **قوله** هذا عندنا في حقيقة  
ولم يذكره جرمه مال واما عندنا في فاعلمنا في قبله من سبب محمد بن سببه  
في مدة سقوط الترتيب عن الفوائت فانه اعتبره في وقت السجدة وسنأخذه  
مع ان العرض فيها هو القول في صلاته كذا في الشك من سببها فانها اعتباراً  
مضى او حلت الصلوة الست لا سنا ولا الى السوى لظن على اختلاف الروايات  
كما لا يخفى والله اعلم **باب سجود التلاوة** ان هذه الصلوة ولا بعدة وكذا  
لا يشهد المؤمن الذي هو غير ذكر المؤمن لان المؤمن محجور عن القراءة ويعجز عن الحكم وقيد

سجدة

صلوة

سجدة



في قوله وسجد السامع طابق امره لان عليه الجهر في سجدة الاقنعة وهو وجدهما  
بينهم لانهما في غيرهم ونفس قوله سجد اصلا بان سجد اي لا الامام ولا المأموم  
لا في الصلوة ولا بعد كما وقع في شرح ابن المنذر لا في حق قصده كما لا يخفى فتدبر ان قيل  
الجنب والطائفة يحتران عن القراءة مع ان السجدة واجبة على من سجد بها فقلت عليه جبرها  
مختص بها كلاف على جبر المأموم فظهر الفرق كما لا يخفى وقد حاربت بانها محتران عن  
القراءة اية والمقتدر يحرم سجادتها في جميع الفرق ولا يخفى ان ما فيه من القصور مثال  
وذكر في الكافي ان السجدة لا يجب على المأموم سجدتها كما لا يجب سماعها لانها ليست  
بامل للصلوة والسجدة ملحقه بها لانه من اجزاها فانظر الى اذاتها كلاف وطريق فان  
الصلوة يلزمه لوجود السبب الذي هو الوقت فكذلك السجدة لوجود سببها وهو  
الملاوة وتكون من جنسها او نام او طوطى لا يجب **فصل في** سجدة السجدة التي  
على الصلوة قال ابن المنذر هي السجدة التي وجبت ملاوة صلوة بها حوال الصلوة  
وقيل كلام وهو انه على هذا لا يتم الايمان عا اذا سمع الصلوة من امامه واقترن به في  
ركعة اخرى كما لا يخفى فليست **قوله** وان لم تجد المجلس اي وان كان المجلس غير مختص  
بما يعني سجدة القراءة لا على الصلوة فانه لو فرض الصلوة في محل اخر لا يكتفى **قوله**  
بناء على ما في من ان المجلس يتبدل سنا بالشروع في امر آخر والصلوة فعل امر فليست  
**قوله** وفيه من خصص المقال بكونه في الصلوة ان الاول في غير الصلوة لا يخفى  
انه على هذا ينهم من قوله وان عاد في مجلس وان الابتداء في المجلس فاني اعتبر ان الابتداء  
في محل اخر لا يكتفى بسجدة وان اعتبر ان الابتداء في الصلوة فان سجد فيها لا يكتفى ايضا  
وان لم يسجد فان عنه محل السجدة الصلوية فسقطت بالانتم فلا مفعول للكفاية فينبذ  
مقتضاها للخروج عن الهدى وباطلة الكلام محل اضطرار فليست **قوله** والانتقال من  
خصن الى غرض اخر بتدليل وفي المحيط اذا كثر في دابة سير اية السجدة ولم يكن  
السجدة مختلف لان سيرها نفسا في الارضها واما لو كان في الصلوة وكثر ما كتب  
لان حرمة الصلوة كعمل السجدة كما كان واحد لغيره **قوله** يتبدل الشروع في

امور **قوله** وفي المبسوط فان نام فاعدا او اكل لقمة او شرب شرية او عمل عملا  
يسيرا ثم قدا بها فليست عليه ركعة وذكر المنذر ناشي بالاكل والشرب لا على المجلس  
حتى يشبع او يروي وما الكلام حتى يسكن ولا يخفى انه على هذا لا بد من التقييد بكلام  
الشارع فليست **قوله** وانما حسن اخفا **قوله** هذا اذا وقع عليه  
انه يشق على السامع واما اذا علم ان السامع منهي للسجود ووقع عليه انه  
لا يشق عليه اداء السجدة فليست **قوله** ان يقرأ جهرا كما قالوا **باب المسافر**  
والجبل ما يليق به فانه نعمة ثلثة امام وليا لهما في السجدة وان كانت على  
المسافة في السهيل يقطع بآدونها **قوله** كالعصاة في الصلوة لا يخفى انه لا يأتى  
ذكر هذا بعد قول المصنف منها قصر فرضه الرباعي فتدبر واما قيد الفرض الرباعي  
لانه لا يقصر المغرب والوتر واما السن فلان مسافرا ان يتركها عند بعض  
المساجد **قوله** في غير مصر وهذا القيد ليس باتفاق كما لا يخفى فليست **قوله**  
فاقد ما اي فاقد الامور المذكورة غير البلوغ والحاصل ان من سقطت عنه الجمعة  
وكان في صرذاته اسلا لوجوبها ان صلا ما يقع فرضا **قوله** وما اتصل بها بعد ذلك  
ففيه شارة لانه بينه وبين المصروف من المذبح والمراعي لا يكون فناءه  
وفي المحيط القوي اذا دخل المصروف وان يكتف يوم الجمعة يلزم الجمعة لانه صار  
كواحد من اصل المصروف وان يترك في يومه وذكر دخول وقت الصلوة او بعده  
لا يلزم **قوله** وان نفي ثلثة لا حاجة له ذكر هذا كما لا يخفى فليست **قوله**  
لان الجمعة جامعة للحاجات فلا خلاف فيها كلام وهو ان المذبح هو الكرامة  
والدليل يدل على عدم الجواز كما في الجمعة في الموضعين فان قيل بكرامة الحرم واربعة  
بعد الجواز فذكر او بكرامة الصلوة المقارنة للحجاء وان لم تكن نفسا على شكل  
بصورة الجمعة في الموضعين لان الامر فيها السجدة كرامتهم الا ان يفرق فليست في التفرقة  
ولو لا قول الشارع وما ذكر حكم المصروف كرامته طر غير المعذور بالطريق الاولى  
كان احد التوجيهات **باب الجنائز** فان صلي غيرهم بعد الوضوء

باب

الصلوة

قبل

باب



ان شاء فلا يصلي غيره بعد لا حتى ان يخصه الولي لم يضره ان السلك وغيره  
 من هو اولى من الولي لسوا احد ان يصلي بعده ايضا كما صرح به في النهاية ولانه  
 اذا صلى الولي مع غيره السلطان بعد السلطان كما صرح به الزايمري فليست **قوله**  
 وصلى عليه اهل على بناء الفاعل اي رفع صوته باليكاء عند ولادة وذكره الايضاح  
 الاصل ان يكون منه ما يدعى صوته من يكاء او حرك يدهما او طرف عين  
**قوله** ذكره الجليلي قبل وصفها لاحتمال الاحتياج الى التعاون في الوضع اولاً حرامها  
 وفي المحيط الافضل ان لا يجلسوا ما لم يستعملوا الزاب ناروي انه حرم كان يفعل كذا  
 وفيه ايضا من مات في السفينة يصل ويكفن ويصل عليه ثم يرمى في الماء والله اعلم  
**باب الشهيد** هو كل طاهر بالغ حكمه ان يخرج المشرك قتيلا طاهر لان  
 المشرك يقتل على حقه الى زيادة قتيلا كما وقع في الحقبة واما قتل اهل البقي  
 بعضهم بعضا وكذا قطع الطريق فلا يبعد ان يعد مقتولا **قوله** كذب اي  
 بانه حرم لها حد فتنها والحد الذي هو حد وغيره فاما **قوله** يد عطاءه قتل لا يعني  
 ان المقصود هو الداركن الغالب في المعركة لئلا يخرج فتدحر خارج يخرج العاقبة  
 الغالبة **قوله** سواء قتل حديد ام لا بهذا النعيم لا يلزم قوله جرحا اللهم الا ان يرد  
 بالخرج ما به ان يبطر الجان فليست **قوله** غسل صبي وجنب وكذا الجنون  
 عند انه حينئذ على ما نص عليه في جمع البحرين في تعريف الوقاية كلام له قوله فيه قتل  
 من زيادة قتل القتل اللهم الا ان يكون في الجند رواية بان كنه لم يجد الاشارة في  
 الكتب المعتمدة لا اختلاف الروايتين فليست **قوله** لان الواجب فيه الدية او  
 القامة بمكذبة الذخيرة **قوله** كلام وسواء ان اعتبر في الذخيرة ان دية الابن  
 على الاب عارض فلا يعتبر ويرد عليه انه اعتبر العارض فمن لا يعلم قاتله ولم يعتبر  
 الابن المقتول والافق قتل الابن روايتان ولم يذكر في شيء من الكتب المعتمدة اختلاف  
 الروايتين فليست **قوله** فان علم ان القتل بالحديرة فان قتل لحد فليست نعم  
 حكمان قيل ظاهرا بان شهيد سيف على احد فقتله اللهم الا ان يقال ان الظاهر ان المسلم لا يشر

فيه

لا يقتل نفس  
 قتل الظاهر ان الظاهر

سيفا بغية حتى وفيه ما فيه فليست **قوله** لان نفس القتل او جيب الدية الى سائر كلام  
 وسواء عدم اعتبار عارض من سائر اعتبار في صورة القامة حكم محض  
 فليست **قوله** لا مال اذا لم يعلم باي الله قتل كمن علم انه مقتول لا ميت **قوله**  
 او جرح وارث وذكره بعض الشرح انه لا يضر لو قتل من بين الصنفين  
 لئلا يطأه الحيوان فهو ليس **قوله** او يثبت له حكم من احكام الاضياء ونحو  
 التبيين هذا كله اذا وجد بعد القضاء للحد اما قبل انقضائها فلا يكون موتها  
 بشيء مما ذكر **قوله** ولا يصلي عليه وفي النوازل اذا افتلح حالة الحاربة واما اذا  
 قتل بعد نبوت يد الامام عليها يغسلان ويصل عليها لان القتل يكون كحد  
 السكينة ومن قتل نفسه عمدا حرم نفسه ويصل عليه لانه قتل وعنده يوسف  
 لا يصلي عليه زجره كالباعث **باب الصلوة في الكعبة** ومذا حكم  
 مجيب لان جوان الصلوة خارجها الظاهر انهم جعلوا ما يقع بناء وامر مرتفع فلا يجب  
 فليست والله اعلم **كتاب الزكوة** لا يجب الا في فسخ اي لا يرضى  
 لانها ثابتة بالكتاب السنة المعروفة واجماع الامة واما جرح بلفظ الوجوب اما  
 لان بعض مقاديرها وكيفية ثباتها باصا لا باحاد اولان استعمال احد هاتين موضع  
 اخر جائز ايضا **قوله** فادبر اهلك عليه وهو شرط وجوب الزكوة ثم ان الشارع  
 اعتبر في النماء ان يكون المال مظنة الزيادة او بنية التجارة فالمعبر في وجوب  
 الزكوة النماء الطبق الذي اقيم مقام الطول وكون قابلا لخلق او بنية ومنه الغالبية  
 مع طول الذي اقيم مقام النماء الطبق هو النماء الشرعي فعلى هذا حاصل النظر ان لفظ  
 الهداية وكذا لفظ الوقاية فاصح من قيد كمال لا حتى فليست **قوله** ولا يرد ان يكون  
 فاضلا ايا سائر كلام وسواء على تقدير اعتبار مدية التجارة في غير الثمين الا  
 لاحاجة لا اعتبار قيد كونه فاضلا عن المروج الاصلية لان نية التجارة لا يمكن  
 مع الاحتياج الاصل كمال لا حتى فليست **قوله** واللات المحرفة قبل يرد ما يستغنى  
 بعينه ولا يثبت ان في المعول كالصبايون وغيره يكون اثاره مقابل بالمنفعة

اذا خرج بجلده

الاحاص

نعام



ولا بعد من مال التجارة واما ما بقي انز فيه كما يشتري الصباغ عصفر او غيره انا  
ليصنع للناس بالاجور وحال عليه الخور فانه يجب الزكوة اذا بلغ نصبا لان ما قو  
من الاجور مقابل بالعين **قوله** واكتب لاسل ما ذكره في شرح الهداية ان الاصل من  
غيره فانه ان لم يكن من اصله لم يستحق للتجارة لا يجب فيها الزكوة وان كثر  
لعدم النماء وانما قيد ذكر الاصل في حق صرف الزكوة فانه اذا كانت له كتب يبلغ  
النصيب وهو محتاج اليها للمدرس وغيره كمن صرف الزكوة اليه **قوله** اما اذا كان لا يحتاج  
اليها وهو يبلغ النصيب لا يجوز صرف الزكوة اليه وفي كلامه وسوان الكلام في  
بيان عدم وجوب الزكوة في المطايع الاصلية فلا بد من ذكر الاصلية يكون منها ما لا  
و اما عدم الوجوب بدون نية التجارة فقد علم من اعتبار ما مضى وقد ذكرنا ان نية  
التجارة لا تجز مع الحاجة الاصلية فليست **قوله** اصل المال الصغار الصغار ما لا يجز  
من المال والوحد وكل ما لا يكون على نفسه كذا في الصغار **قوله** خلافا لما في شرح  
في الهداية والكافي وفي خلافه في زوائد الشافعي 2 واورده في الجمع على ما في زفره فليست  
**قوله** ما يشتري لها ذكر في النهاية ان هذا ليس على اطلاق بل في الشيء الذي يبيع فيه  
نية التجارة واما اذا اشترى شيئا لا يبيع فيه نية التجارة لا يبيع للتجارة كما اذا اشترى  
ارضاً عشرة او غيرها اجية نية التجارة فانه لا يجب فيه زكوة التجارة لان نية التجارة  
لا يبيع لانها لو كانت لزم فيها اجتماع الخطين بسبب واحد وهو الاخر وهو لا يجوز اذا  
لم يبيع بنية الارض على ما كانت **قوله** وذكر السبب للاختيار من حيث ان يكون  
شراء ام لا لا يبيع لا يبيع ان يبيع ان يكون المراد من الشراء ما يشتريه المشتري ايضا  
على ان يكون كالتفاد في النهاية وهو كون الاجارة غير مختلف فيها كالشراء حيث حال العلم  
ان النية اذا اقرنت بالشراء والاجارة صار المال للتجارة بالاجماع ولو لم يشر حال  
ونوى التجارة لا يكون للتجارة بالاجماع لان النية محدودة بالعمل اما في ذلك على  
بالنية وامثاله اختلفوا فيه وفي العناية ايضا كذا في بيان **قوله** او نوى قد رما  
وجب من من ان عز بعض المال الناقص عن قدر الواجب مثل عز من عليه زكوة النقصا بين

زكوة نصيب واحد لا اخرى فليست **قوله** وحذره يوسف لا يسقط عنه زكوة ديني  
لان النقص المؤدى غير متعين لمصلحة بعض الواجب لقطع كونه الباقي خلا للوجوب  
فوجدت من احوال الاجراء خلا ما اذا تصدقه باطريق بلا نية فانه لم يبق له من  
ولغايل ان يقول المالك في الواجب كله او لوجه **قوله** الاول غير النماء والثاني هو الخط  
وذكر في بعض الشروح انه لو كان دين على فقير ما يوجب عنه سقط زكوة نوى به  
عنها او لم ينو لانه كالمال ولو ابراهما من بعض سقط زكوة ذكر البعض في نية البيع  
لا يسقط ولو نوى به الاداء الباقي لالاقط ليس حال الباقي كونه ان يكون  
مالا كان الباقي حرة فلا حكم له سقط عنه وكذا لا حكم له الدين من الدين خلاف  
العكس لو كان الدين على عبيد موصيه منه بعد وجوب الزكوة عليه قبل يفرق بين الواجب قبل  
لا يفرق بين العلم **قوله** ما يشتري كونه الاموال والساكنة هي المكسبة  
ما رعى في اكثرها وانما اعتبر الكثرة لان احوال السوايم لا يجدون بقاء من يملكون  
او ان البرد والثلج فعمل الاقل نائبا للكثرة واما النصف كالكثرة لانه وقع الكثرة  
بنوع سبب الاجارة فلا يجب الحكم مع الشك ولا في جهة الوجوب بجهة العبادات لان الصحيح  
انما يكون بعد ثبوت السبب وقيل ان هذا الذي ذكره من الاساسه في حق اجارة زكوة  
السوايم انما يصح ان لو كانت المساهمة للدر والنسل او للتسليم واما المساهمة للتجارة  
فلا يجب فيها زكوة الساية وكذا ذكره المساهمة للجل والوكوب **قوله** قوم من مشركي العرب كذا  
في الكافي وشرح الهداية انهم قوم من بني النضير العرب **قوله** كل عشرة من مائة تسعة من قبل  
اصله ان الدراهم كانت محسنة على قدر عشرة من مائة تسعة من مائة تسعة  
ومنها عشرة على سبعة ومنها عشرة على خمسة فافترس من كل نوع ثلثا كذا يعلو لخصوص  
في الاخر والاعطاء وثلث عشرة ثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه  
سنة اثنتان في مجموع سبعة وان شئت فجمع الجميع فيكون احوال عشرة من سبعة **قوله**  
والثقال عشرة من غير اطار والدرهم اربعة عشر من اطار الملوكة ثلث كسحاب والكسك من  
كسبه اثنان من والحق وطلان والطل اثنان عشرة اربعة والاولى لسان والاطار اربعة







وهذا الشكل نفس لما ذكره قبله لان ما سبق حكم من ان لا يباين فليست **باب**  
**نحوه لطايع** لانه ياخذ بالسلطان فيه لشارة الى ان الصدقة في قوله  
عليه السلام ليس لطايعات صدقة محولة على صدقة ياخذها العاشر اذا مر به واذا  
ذكر في بعض الروايات لا ياخذ من لطايعات صدقة وبه يقول الشيخ في تفسيره فلامنا فاة  
بين الروايتين حجة كما نرى بعض الافاضل واخرى فليتنا **قوله** كالقصد المبراد  
العصب الغارسي الذي يخرج منه الاقلام لان الارض لا تستقيم به عادة واما قصد  
السكر وقصد الدبر فغيره العشر لان الارض تستقيم بهما عادة كذا في الكافي  
**قوله** وفيما سمي بوزب او دالية نصف عشر وشتر في النصفين البقية عندا في حيف  
خلافا لهما وسد لان المؤنة يكسر فيه وتقل في مستقي سماء وسبح فاجبنا نصف العشر  
فيما يكسر فيه المؤنة والعشر فيما يتق لان لكثرة المؤنة ثابته نقصان الواجب  
وان سمي في بعض السنة سحما وفي بعض باب دالية فالعبارة لكثرة السنة كما في السبعة كذا  
في الدرر والكاظمي وقال صاحب النهاية بهذا المعنى فان الشرح اورد في بعض النسخ الغنائم  
والمؤنة فيها اعظم من هذه الفرائض ولكن بعد شراحيه ويصدق فيه المصطلح وان لم  
يقف عليها ويمكن ان يمنع عظم المؤنة في الغنائم كما لا يخفى وما عارضه في الدرر ان سمي  
نصف السنة ككافه ونصفه بغير ككافه قال مالك والشافعي وان قيل ككافه اربع العشر  
فيؤخذ نصف واحد من الوطينتين واذا علم فيه خلافا وقال الزبيدي فليس هذا على  
السنة بوجوب الاقل لانه يرد بينهما فشكل ككافه الاكثر فلا يجب له زيادة بان ككافه  
من ان اذا اختلف ما نصف الحوائج من الدين الوجوب وعدمه فلا يجب بان ككافه كلام  
وسوان الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل سبب الوجوب بربطت نفينا ومناسبت  
بقينا وان ككافه نقصان الواجب في زيادة باعتبار ككافه المؤنة وقلتها باعتبار الشبهان  
نسبة التعليل ونسبة الكثرة فليست **قوله** عندا في يوسف لانه يخذ حليل في القاطع  
من السفن وهذا حليلها ومشرى عند محذور لانه لا بد علمها والاصل ان المال الخارج  
سواء كان في يد الكفرة ثم صار في يد المسلم او كان في يد المسلم ثم صار في يد الكفرة

ما عدا ذلك والله اعلم **باب المصارف** ومنقطع القراءة بهذا  
الوصف مغاير الفقه المطلق فلا تكرر **قوله** وان السبيل هو من مال لا معة  
هذا التعريف يشمل كل من هو غايب عن ماله وان كان في يده وعطلة اليدانية  
مكذبا وان السبيل من كان له مال في وطنه وسوى كان لا يشي له فيه ولا يخفى ان  
المعنوم من المقتضى ان عدم كونه في يده لكن الظاهر ما في الكتب فلا بد من توجيه الدلالة  
فليتنا **قوله** لان السبيل ان ياخذ اكثر من قدر حاجته واما اذا اقدر على ماله وقدر حصل  
في يده عامر التردد لا يفرقه ان يتصدق كما لا يفرق اذا استغنى والمكان اذا اخرج **قوله** ولا يمكن  
جعلها على المعهودة وعدم احكامها باللام بطريق الحقيقة على تعريف المعهودة طاهر  
لان الجمع وضع لافراد المهمة لا للمهمة من حيث هي من هذه النسخة **وهنا** اخرج  
في التلويح بان عدم المعهودة الدمنية في تقدير باطل لانه لا يقطع عدمه لانه جاز  
توجيه باخبار العبد لك بعض افراد من حيث انها حاضرة في الزمن في حكمه ان يحل  
على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وصرفه في الزمن ليكون اللام  
معوذا للحقيقة بوجهه وقيل كلامه وسوان المصطلح لم يعمل بالعهد الزمني هذا المعنى بل جعله  
من تعريف المهمة كما صرح به في النسخة وقد منع كون اللام في الجمع لضعف المهمة كما علمناه  
اننا فليتنا **قوله** وكفن ميت وفضاء دينه مكذبا او وقع في اكثر النسخ المحذور وقع  
في بعضها وفضاء دين وكفن ميت وقال بعض الشارحين هذا اصوب لان الكسوة  
الاولى يوم يوم اقتصار عدم طوار بعضا من الدين الميت خلافا للنسخة الثانية  
مع انه لو قضى كون في غيره امره والمديون فيقه لا كونه من كونه ماله ولا يخفى ان النسبة  
الثانية يوم يوم ايضا عدم الطوار بقضائه الدين مطلقا مع انه يجوز اذا قضى بامر الله  
الفقير لحي كما صرح به فلا مرجحان لاقدر نسختين على الاخرى فليتنا **قوله** وعبر احتق  
بعضه كحتم ان يكون على صيغة العلوم مبذوم عدم ذكره عدم توازن دفع معنى بفسد  
من العهد المشرك بينه وبين اخرج يساره او اصابه ان كانت النسخة من كونه لا كونه العهد  
ودفع السكت ركوة اليه اذا كان المعنى معه لكن الامر في كونه لا كونه ان يكون



على بناء الجواهر كما صرح به بعض الشارحين فيلزم على ظاهره ان لا يجوز دفع مخرج نصيبه من  
العبد لشئ كبريته ومن غيره مع كونه مفسداً لركوة الى ذكر العبد لانه يصدق عليه  
انه عتق احق بغيره مع انه جازي لان العبد لا يكون مكانه الغير كما صرح جوابه والتقييد  
على وجه يخرج هذه الصورة تكلف بعيد كما لا يخفى **وعنه** في الهداية مسكناً ولا لا عبد  
اخرى بغيره عند ان يفسد لانه لا يخلو له المكاتب منعه ولا يدفع لانه قد يوفى  
ولا بد من مخرج من كل التقييد يكون المقتضى معاً او دفع الزكوة غير المقتضى كاللا  
فتدبر **قوله** اي طفل الرضا الفقه لانه بعد غلبه غنا ابيه وانما اقتديا بطفل الصغير  
لان حرفة لا لزوجة ما ينزوي الى ولده الكسيرة الفقه ايضا سواء كان في عياله او لا  
**قوله** وبني ما شئ لقوله عدم ان الصدقة محرمة على بني ما شئ اي الواجبات كزكوة ونذر  
وكفارات وامان الدين والوقف فيجوز المصروف اليهم **قوله** اي من صغيره لا يملك المهر  
كلها على بني ما شئ ولما قلنا عدم الزكوة للمعسر وهو المكاتب فكذا لا يملك كونه عدم  
حلت لهم الصدقة وفي فناء اي قاضي خان لا يجوز صرف كنفارة اليه والظهار والعقل  
وجزاء الصبي وعشر الارض وعلة الوقف الى بني ما شئ وعنه ان يوصف انه كونه علة  
الوقف **قوله** اذا كان الوقف عليهم بغيره الوقف على الاغنياء وان كان الوقف على  
الفقير ولم يسم بني ما شئ لم يجر صرفه الى بني ما شئ **قوله** وكون دفع ما في ذمهم الى فقير  
وانما قيد بعدم الدين لانه اذا كان عليه دين لا يملك بان يعطيه ما بين او اكثر ما اذا  
قضيه به دينه يعني اذ كان المدين وبينه ان يفتد بعدم العيال ايضا لانه صرح بان اذا  
كان معسلاً لا يملك بان يعطيه مقدار ما لقرينه على عياله اصلاً كذا هو منهم دون المدين  
لان المصدق عليه المقتضى يصدق عليه وعلى عياله **قوله** الا لا قريبه او الى احواله اعلم  
ان عدم كرامة النفل بغير مخرج ما بين الصورة بينه اذ لو نفلها لكون فزاد بلداً او اريح  
او انفق الكسبي تعليم كونه طارئة طاروا ان معاز كان نفلها من العبد الى المدينة لانه  
المقتضى كذا في النهاية والله اعلم **باب الفطر** اعلم ان الصدقة  
الفطرة مناسبة بالزكوة والصوم بالزكوة فلانها من طائفة المال التي مع اخطاها كذا في الزكوة

فطرة

واما بالصوم فباستبار الترتيب لوجوده وان شرطها الفطر وسبقها الصوم قال صاحب  
النهاية انما رجع بهذا الترتيب لما ان الفطر من الكلام هو المضاف الى المضاف اليه وهو  
اذ كان مضافاً الى شرطه والصدقة عطية يرا بملها المصوبة من الله تعالى سميت لانها  
يطلق صدقة الوضبة في ملك المصوبة كالصدقات يعلق به صدق رغبة الرجوع الى المراءاة  
**قوله** التي ماله وتلقون مشغلاً التي على هذا ما شان وسبعة وخمسون منها وسبع  
درهم وموالياً من شئ الحج لان الملك حيث قال التي ما شان وخمسة وسبعون درهم  
ونقلت درهم فليست في التوفيق بين الكتاب والملك الموقوف **قوله** وغاديه ملكاً بغير طاعة  
دون المملوك كذا في شعاريها لا يجب للمملوك اذا كان لخاصة **قوله** بطلوع الفطر يتعلق بقوله ويجب  
اي وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفطر الذي في مخرج الفطر بطلوع وجوب الاداء بان لا يفرق  
بالسبب في بطلان من طاهر العبارة لان الفطر شرط او الراس سبب المعنى وقت الوجوب  
ينبت بطلان **قوله** لو اؤثر سقط احزان عن واية **قوله** كذا في كذا  
الفطر كذا في الاصح وجب دفع صدقة الفطر لكل شخص في سكنه واوردته لقرينه لا مسكينين  
لم يرد وجبه دفع ما يجب على جماعة الى سكن واحد والله اعلم **كتاب الصوم**  
عنه لقوله في ليوفوا نذورهم بما على ان الامر للوصي في العناية واخره في بعض  
الحج بان من ايسر لم كون الزكوة واكثر الفريضة واجبه لثبوتها بالاوامر وقيل كلام  
ومعان مراد لا يكون مندوباً او مباحاً او كون الامر للوصي لا ينافي كون الثابت به  
فرضا ان كان قطعياً كما لا يخفى فليست **قوله** فلا يكون قطعياً فيكون واجباً  
**قوله** لان من شرط تخصيص الفريضة والمخصص غير معلوم ففرضا من معرفة كونه  
مفراً ولان قوله في من شئ من الشئ فليس خص الجانب والصبي والمملوك  
ولم يفتقر به عنه انتك الفريضة **قوله** في الواجب الا ان الامر لتفريغ الامة مما وجب  
عليه من السبب فان كان السبب من الشئ كشره او الشرع من مضان يكون الثاني  
فرضا وان كان من العبد يكون واجباً كما في المنفعة من فريضة الجلب الرب وجبه ثم الامر  
الوارد من الشئ يكون لاداء ذلك ولا يلزم ان يكون ليوفوا مقيداً للفريضة

اعلام

و ثانون

كتاب



كما اذا افادنا ليعلم لاختلاف السبب الموجب من الوجود على الكفا في العبادات  
وسوان الجواب المذكور كلام صحيح ووجه صريح في كون المنع واجباً لكن لا يدفع النظر المذكور  
المورد على الوجوب بان قوله نعم ولبس فواند ورم عام ضمن منه البعض كما لا يخفى فذكر  
ويظهر من الجواب المذكور ان قول الشارح اقول الله عز وجل اذا كان من العبادات المعصية  
كالصلاة او لبس بنام كما لا يخفى وايضا فيه ان عبارة المريض عبادت معصية الا  
ان يقال المراد عبادات واجبة مثل الصلوة **قوله** ولكن انه اراد بالواجب الغرض من كلام  
وسوان ارادة الغرض من الواجب المذكور في مقابلته كما يخفى فيه في غلبة البعد كما لا يخفى  
والتي لا يخفى على قوله في الافتتاح مع ان الصحيح ان مراده من الواجب فيه الثابت علينا  
بجواز الكراهة على سبيل الغرض والوجوب فيمكن مع الفارق كما لا يخفى فليست له دلالة على  
عبادة الهداية ونكاح غيرها اجتراساً وتوجيهاً مع جريان اصلها في الحاشي أيضاً لكونها عبارة الهداية  
اصلياً بهذا وقول الشارح المذكور في صوم رمضان والتذرع فرض وصوم  
الكفارة واجب لكان اول لبس بنام لانه فرق بين صوم التذرع وصوم الكفارة في  
الواجبية كما لا يخفى فليست له دلالة على ما وقع في تحقير القدوم في ذلك  
ما في الجامع الصغير وتفسير ابن المكي في شرحه بقوله يعني قول المصنف اجماع من غير  
لبس بنام كما لا يخفى فليست له دلالة **قوله** وبنية مطلقة وقت من العبادات على التركيب يعني  
في جميع النسخ الصحيحة ويؤيد عبارة الهداية حيث قال وينادي بطلاق النية فالمراد بـ  
المقام بنية مطلقة عن تعيين صوم مخصوص والالفة للام في عبارة الهداية موضع  
عن المضائق اليه وهو الصوم فلا وجه لقول بعض الشارحين ان الصوم بانه تركيب اضافي  
ايضاً فـ بنية مطلقة واجاب عن الضمير المحرور في الصوم لان الصوم لا ينادى بطلاق  
النية من حيث انها نية كما لا يخفى فتدبر **قوله** ونية نظر خلاف الشافعي وهو عابر لا يكو  
صائماً لا فرضاً ولا نفلاً ودليلنا ان الغرض من تعيين فيه فيصحب باصل النية كالخروج  
في الفار يصحب بكم **قوله** واذا انوى النفل اوجبا اخر فقد نوى اصل الصوم  
وغيره جهة وقد اعتد به في الاصل وهو كان كذا قالوا وقيل كلام وسوان الاصل عندنا ان النفل

او الفرضية

يقول انه

لكن ان من الامور الشرعية فاصله وما له وما لا فيه مما في نية النفل لعدم كون التذرع عباداً  
كما قال الشافعي والابن ابي عمير انكار احد سماع الاخر فلا يكونان كواحدة **قوله** الا في موضع  
منها ما اضاع صاحب الهداية وفي رواية اخرى ان المريض اذا صام فحينئذ ليس عليه  
وكانت الرخصة له بوجه فالتقي بوجه وهذا المستثنى على قول في صفة رجم واما حديثها  
فلا فرق بين المسافر والمقيم والكبير والصغير لان الرخصة كيلا يلزم المقدرة شقة فانما  
تحملها التخييل من المعذور ووجه قوله في صفة رجم انه كالمسافر في الوقت بالاسم لوجه  
للحار وغيره في الصوم رمضان لا اذكر العدد من الايام الا **قوله** والتذرع المكبر  
بوجه معطوف على الضمير المحرور والمقدّر بعد قوله بل يلزم ترك اجابة **قوله** اي اراد المريض  
منه التفسير على رواية الفرق بين بنية المريض والمسافر للنفلة وبين نية الواجب اخر  
وفي رواية اخرى لا فرق بينهما كما ذكر في الهداية وعبارة المتن كحل المسألة ايضاً كلف  
الظاهر ما ذكره الشارح كما لا يخفى فليست له دلالة **قوله** قبل الزوال كذا في الهداية والكل ايضاً  
لكن الاولى ان يقال قبل نصف النهار يعني الصبح الكبير حتى يكون على الاصح الموضع  
في الجامع الصغير وذكره بعض شيوخنا في ما وقع في تحقير القدوم في ذلك  
بدل من الزوال ليس صحيحاً **قوله** لا بد من ان النية مالا كره واذا حازت الى الزوال  
نقطة في بالنصف لا الاكثر وفيه كلام وسوان الزوال والصحة الكبرى في الواقعة في  
عبارة المتن فيما سبق ليس في وسوان النصف ولا في النية منه لعدم الاقتران بالاكتر  
في فليست له دلالة **قوله** لا بعد اي لو نوى بعد الزوال الاكثر كشرائط قران النية مالا كره  
كذا في الهداية وغيره **قوله** وكلام وسوان النية في وقت الزوال لا يخفى ايضاً لا في  
المذكور فلا وجه لتخصيصه بعد ما ذكر كما لا يخفى وارجع الضمير الى المتذرع عبادة  
المتن بعيد عن الاستعجال فليست له دلالة **باب الافساد**  
في اكل سبيلين في وجوب الكفارة بالاجتماع في الموضع المذكور عن ان صفة رجم  
روايتان في رواية الحسن الكافان عليه اعتباراً باطل عندنا فانه لم يجعل هذا الفصل  
جناية كاملة في اجاب العقوبة التي يندرج بالسيئات ومنه عقوبة يندرج بالسيئات

باب







اليوم الاول لان نية صوم الغد في الدبابة من المسافر ليس شرط وكذا اذا كان في السفر  
يعتاد الصيام في رمضان كان عليه قضاء اليوم الاول حراما مثل لا يدرك صوم  
الغد صريح بهذا في الحديث فليست **قوله** او بصوم السنة بمعنى السنة المعينة او غير  
المعينة بشرط التتابع وانما قيدنا بذلك لانه لو تفرق بصوم سنة غير معينة بدون  
استنطاق التتابع لم يخصص هذه الايام كما صرح به في الهداية **قوله** ملازم  
بالشروع لانه معصية لا يقال **فعل** من ان يني ان لا يحل الصلوة في الاوقات  
المنهية لان المنهية اداء الصلوة واجبا بالشروع لئلا يشترط في الاحتياط  
انه لا يصح ما لم يسجد على انه روي عن ابي حنيفة رجا انه لا يجب عليه القضاء اذا دخل  
في الصلوة عند الاستواء ثم افسده لانه من من الدخول او ما بعده بناء عليه **قوله**  
ثم ان لم يوشك ان يني ان يني لنية كونه فيما لم يوشك لان النية معتبرة في الامور  
ديانة فليست **قوله** احكام الالف اسم سنة كلام وسواء منها انما نشأ  
اخر حقيقة الادراك ان يكون ما معا والتأكد عدم نية التذرع مع العين والثبات عدم  
نية العين مع نية التذرع فلا وجه لافساح في السنة الا ان يمنع الطهر وسال مراد  
ان الالف اسم المذكورة في المن كسنة لكن عدم ذكره في التوضيح في قسم المسئلة  
الالف اسم الثلاثة المذكورة يؤيد لخصر كما لا يخفى وفي الكلام في ان احكام الالف اسم  
المذكورة ما اذا فليست **قوله** فاما مراد بالموجب اللازم عدالة اللفظ على لانه لا يكون  
مجازا كما ان لفظ الاستداده اريد به الهيكل المحسوس يدل على النجاسة التي هي الائمة  
لكل بطريق الاتزان ولا يكون مجازا وانما المجاز هو اللفظ الذي يستعمل فيه لانه لا  
الموضوع له من غير ارادة الموضوع له كذا في التوضيح **قوله** في شرط  
لان معنى الجمع بين الحقيقة والمجاز هو ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا لا كون اللفظ  
حقيقته ومجازا وكيف يتصور ذلك والمجاز مشروط بعدم ارادة الموضوع له وفي كلام  
وسواء ان اراد ان الجمع المشايخ فيه قد تحقق في هذه الصورة ولا بد منه عدم  
كون اللفظ مجازا فالنظر غير وارد لانه صرح نفسه بان فهم المعنى المجازي ليس

نفى

انه مراد بمرح من حيث انه جزء او لازم للامراد والمنشأ فيه كونه مراد ايضا كما  
ولا يلزم من نيته ان يكون اللفظ مستوعبا فيه كالمستوعب للمعنى الحقيقي وحقيقته انه لازم  
كونه معنى مجازيا كما يدرك قوله في الشرح ليس التبيين معنى مجازيا وان اراد ان المعنى  
يعرض لنفي كون اللفظ مجازا وسو لستينان في فيه فالامر سهل للطهارة المقصود  
ومحذور المعنى لا يكون مجازا على معنى لا يكون مستوعبا للمعنى المجازي ويؤيد  
قوله ليس التبيين مجازيا كما لا يخفى فليست **قوله** فيخطئ ببل ان اليمين لو كان موقفا  
وقية كلام وسواء من هذا الكلام هو على العرف في معنى التذرع فقط فاطلا في قوله  
نفى اليمين وفي غيرها لا يكون يمينيا بالاتفاق نعم يمكن ان يناقش في صحة النفي  
بان الموضوع لا يني بالنية كلفه صورة شرعا الطهر وبني ان يكون اعتنا في كل  
**قوله** والافساح ان النية مما لا يطالع عليه والقرابة المحرمة مع الافراد على  
التكامل دليل على تعلقه عن قدير في الغيرة فادرك الحكم عليه فليست **قوله** فاما  
عن الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما اه فاما في الصلوة هذا هو الواجب  
فما اذا نوى الصلوة فقط واما اذا نوى بها جميعا فقد تحقق ارادة المعنى الحقيقي والمجازي  
معا فلا معنى للجمع الا من ادان قلت لا حجة بارادة التذرع لانه ثابت بنفسه  
من غير تأثير للارادة فكانه لم يورد الالف المجازي فليست له في نية من يصعد  
لان المعنى الحقيقي يثبت باللفظ فلا حجة بارادته ولا تائب لها فليست **قوله** هذا  
المقام فانه يحمل كلام الله اعلم **باب الاعتكاف سنة مؤكدة** وقال بعض  
الفقهاء انه مستحب وقيل لا يخفى انه يتقسم لثلاثة اقسام واجبة وهو المنذور  
وسنة وهو العشر الاخير من رمضان وسنة في غيره من الايام في مسجد حرام  
**قوله** اعم من ان يصلي فيه الصلوة الطلوع بعضها وعن ابي حنيفة رجا انه لا يصح الا  
في مسجد يصلي فيه الصلوة الطلوع لانه عارة انتظار الصلوة فحقن كان يؤدي فيه  
قيل ان اراد ابو جهم غير الجامع فان منكر كونه الاحكام ان لم يصلي فيه الصلوة  
كلها وعن ابي يوسف رجا ان الاعتكاف الواجب لا يحل في غير مسجد حرام وغير الواجب يجوز



والاعتكاف في الجامع افضل كذا في الكافي وقال صاحب العناية ان نية الاعتكاف نية  
الاحتكاف لانه من العكوف وهو الجوارح في شريعة النبي في المسجد مع الصوم  
ونية الاعتكاف هو مركب من كية وهو اللبث لانه يثبت عنه كذا ذكرنا وبعض شرايطه  
وهو الصوم والنية وفيه كلام وهو ان الشرط لا يربط منه المشرط وطا ان  
ركب الشئ من شرايط دون بعض حكمه كاللحفي فليست له نية عند افع الصوم  
ليشترط لانه جبان وهو اصل نفسه فلا يكون شرطا لغيره وكذا قوله يوم لا اعتكاف  
الا بالصوم والنيكس في مقابلة النفس المتقوية معقولة كذا في الهداية وفي كلام  
وهو انه يحتمل ان يكون قوله لا اعتكاف الا بالصوم من قبيل قوله يوم لا صلوة  
الا بتيمم الكتاب فليست له نية اقله يوم فتقضي ان يعلم ان يكون اليوم الاكثاف  
مطلقا على رواية الحسن وهي ان الصوم شرط للصوم الواجب منه التطوع واما على  
رواية الاصل وهو ان الصوم شرط للصوم الواجب منه دون التطوع وهو قوله في  
ومحمد بن كاسر في الكافي وان ذكر محمد بن في هذا الشرح وفي الهداية طالع اليوم في  
الواجب منه والساعة في التطوع **قوله** خلافا لغيره من كلام من وجهين الاول  
ان خلافا لغيره على الاطلاق بغير التطوع فقط كما هو المذكور في الكتب نقلناه  
انما وان ان خلافا لغيره فيما اذا اشرع الى مطلق الاعتكاف تطوعا وصرح بهذا في الكتب  
واما اذا اشرع الى الاعتكاف بوجوبه فوايه ثم قطع بغيره في اليوم كما هو مسلمة  
فتقضي بلا خلاف منه لو توبه نذر نية والشروع كسائر النوافل لا يقال لكش في اربع  
ركعات من النفل واخذنا في الشفع الاول بعض الشفع الاول لا النافل عند ذلك  
حينئذ ومحمد بن خلافا لانه يوجب محتمل ان يكون الاعتكاف كذا ذكره محمد بن في  
مبني على ان كل شفع من النفل صلوة على صفة ولا اعتكاف ليس كذلك وعليه  
قوله فان اقله ساعة عند كماله على انه ذكر في الهداية ان الاصول في الصوم المذكور  
فصا اربع ركعات عند هذا ايضا فليست له نية **قوله** ومع ذلك في الظاهر من هذا  
الاطلاق جواز البيع الشرع مطلقا لكن ذكر في الذخيرة ان المراد به ما لا بد منه من الطعام

واما اذا اراد ان يتخذ ذلك سببا فليكنه وقال الزبيدي الصوم مناد في بعض الشروع ان في  
قوله صاحب الهداية لانه قد يحتاج الى ذكر بان لا يحد من نية كجوابه دلالة على هذا وفيه  
منع الدلالة كما لا يخفى فليست له نية **قوله** ان حرم الى الوطى في غير الفرج والقبلة الا على  
تقدير عدم الانزال ايضا فان قلت كما ان الحائض يحرم في الاعتكاف بحكم الصوم فما  
السنة ان الحائض بعد ذلك دواعية الاعتكاف لا تستدرك الصوم قلت  
ان الوطى في تلك الاعتكاف محذور بالنهي عنه ومحذور الشيء بوجوده بعد تمام  
ما سببه ذكر الشيء وسنا ذكر لان حقيقة الاعتكاف هو اللبث المخصوص ثم بعد  
وجوده صار الجوارح والناهي بعد ذلك دواعية لانه لا يشترط في لزمته  
ملحقات بالحقيقة خلافا للصوم فان الكف عن الجوارح ركن الصوم لا محذور  
الذي وجد بعد تمام الركن وصار الجوارح حراما لان نهي الجوارح بل بغير طرفة ان لا يتقوى  
ركن الصوم والثابت بالضرورة في بعضه بغير الضرورة فلم تستدرك لزمته الى الدواعي  
**قوله** ولو اوصى بالنفك والنظر الى وجه المرأة لا يفسد الاعتكاف **قوله** يلزم  
طلبها لا يقال هذا في النكاح والوام ان اليوم اذا قرن بفعل محذور بياض  
النهار حاصه لا يستقطب بياض النهار فانما من ذكر الامام بلفظ الطمع فتناولت  
سابا انهما من الليل لانه ان يكون اليوم بغير الوقت العلم **كتاب الحج** **قوله**  
حج بصر لا حاجة له قيد البصر ان اراد بوجهه الجوارح كما قيد بها في الشروع وان اراد  
صحة المزاج فهو بصر على رواية عن الحسن بن محمد بن وكذا ان يقال ان التخصيص بالذكر  
على تقدير ما رادته صحة الجوارح لا جوارح الامامين فليست له نية **قوله** والجوارح في طواف  
من السلطان كالمريض لو وجد الجوارح فيه كذا في بعض شروح الهداية **قوله** له نذر او رآه  
بعضه ذنبا او اياها فلا حاجة له ذكره بعد وعصه الذناب والاياب بعد ذلك الزاد والوجه  
كما وقع في الجمع كتاب سلام التمسك الى ان من ابع له الزاد والراحلة لا يجب عليه الحج كذا في  
الطائفة **قوله** ولا بد من امن الطريق بمعنى ان كان في الطريق السلامة بحيث لا يكون  
ذكر لا يجب هذا قول ابو الليث بن وعليه الاعتماد وكذا ذكر الزبيدي في فصل من شرط الجوارح

ج



ومورد في قوله جينفرد لان الخطاطة منفية بدون الامن وقيل مشروط  
 لانه لا يعم شئ من الخطاطة بالزاد والراصة لا في غاية الاضطرار  
 وجوب **قوله** في قوله الاول كقول علي بن ابي طالب **قوله** والزوج والجم للمراعاة  
 اخلفوا في ان الزوج او الجم شرط الزوج ام شرط الاما على اصلا في من الطرفين  
 وقاية لظان مطرعة وجوب المصنة على ما ذكرنا وفي وجوبه نفقة الحرام وراحلة  
 اذا انما ان يحج معها الا بالزاد منها والراصة وفي وجوب الزوج على المصنة ان لم يجد  
 حوائجها فالشرط الوجوب واللا على كل شئ من ذلك لان شرط الزوج لا يجب تحصيله  
 ومن فانه شرط الاداء او جعليها بغير ذلك **قوله** بشر ان لا ينفوت وعند الشافعي  
 سعة التامر طلقا وجهه انه لما كان وطيفه العكاس في وقت في الصلوة ويزيد  
 الحائض من محرم الشافعي رحمه الله ان اتمه في مكات باثم بالتأخير عن محرمه ومن الشافعي  
 لا باثم بالتأخير وان مكات **قوله** في قوله في كفارة انما يخص بوقت خاص والموت في سنة  
 واحدة غير نادر فيقضي احتياطاً ولهذا كان التحجير افضل خلاف وقت الصلوة لان  
 الموت في مثل نادر والراصة غايه البيان ولان المصنة لو اذكر او كانت الامكان  
 يكون مؤد بالواجب فلو لم يدرك على العقر لم يكن مؤد بالواجب وقيل كلامه وسوان  
 هذا الحائض اذا كان المراد بالترجي الوجوب في الوقت كما في الاول وليس كذلك  
 كما ان معنى العقر ليس الوجوب في اول الاوقات غنيا حتى يكون متأخر منه قضاء كما  
 لا يخفى فليست **قوله** في التأخير عند ذلك يوسف في فعل من هذا ما ذكره بعض  
 الشيوخ من انه لو حج في آخر عمره يكون مكديا وعليه اثم بالاجماع ليس كما لا يخفى  
 فليست **قوله** لم يرد فيه فان قلت الاحرام بشرط عندكم فوجب ان يكون اداء القرقي  
 كالصبي اذا تزوجها ثم بلغ جازله ان نكح القرقي بذكر الوصو قلت الاحرام ان كان  
 شرطاً لكنه يشبه الركن من حيث ابعاد الاداء فاخذنا ما لا حنطة في العبادات وقوله  
 مع ما بين الاحرام بعد اتمام كغير التوجيب مع البدنة شرطاً في غير ما نعت سعة حتى لو  
 نعت ثم توجه التبع بالبدنة يصير محرماً وان لم يرد في العبادة خلاف فليست والله اعلم

لم يرد

انما قال في الحج او العمرة حتى لو لم يرد ادائها  
 كلامه وسوانه قال في الحج وبيع الاماى اذا قصد مكة مطلقاً من حياضها غير  
 فان جاز يلمه بدم وقد كثر في شذوذه ان معنى الاطلاق وهو سواى قصد  
 الحج او العمرة او الفحارة او عدم القصد شئاً وقد مر في بيان المواقيت ما يدل على  
 هذا المعنى وظاهر كلام الهداية يوافق كلام الشافعي **قوله** ان قال المراد قصد مكة  
 لكن ذكر قصد الحج والعمرة في حج العار السابعة فليست  
 ومنعه عن ترك الحج بلكه احصار ومن ادعى لا خلاف الشافعي  
**قوله** في قوله ولا يختارون في سعة حتى يبلغ الهدى على طهر جعل لوجع الهدى غاية  
 للنهي ومن ادعى ان الاحصار يحقق خارج الحرم كذا في شرح الحج وقيل كلامه وهو  
 ان هذا يقتضي ان لا يفتقر الاحصار للنفق من ركنه بلكه ايضا ولكن ان يقال ان  
 المنصوص سوا المحصر الطاهر وقد لخص في المنقوع عن الركنين دلالة وقيل  
 لكونه في معناه خلاف المنقوع عن الطواف فوط لان الحج عرفه وخلاف المنقوع  
 عن الوقوف لان فابن الحج كالحج بالطواف والدم يدرك على الطواف في التحلل ولا يرد  
 بالبدل مع امكان الاصل فلم يحصر عليه الدم فليست **قوله** لان هذه الشبهة  
 لا يكون الهلاك كمثل ان يشهدوا بان ذر القعدة عنه يوم الاخذ مثلاً وان  
 النكس هو الاخذ على ان الغرة يوم الاثنين فقرة ذر الحجة في يوم النكس يوم الاربعاء  
 وفي يوم الاثنين يشهدون يوم الثلاثاء فلا يكون شهادته على النكس فليست **قوله**  
**قوله** حلوا بعد الوقوف انهم على طوافه **قوله** لا يخفى ان احتمال القطع من  
 عامة المسلمين في طواف خارج عن القبول فبناء على الدليل الاول معنى المذكور  
 الهداية حيث قال خلاف ما اذا وقعوا يوم الروية لان الدار كمن في طوافه  
 بان يذروا طوافه في يوم عرفه ولان جواز المؤخر له نظر ولا كذا جوازنا المقدم **قوله**  
 مسي حتى يطوف قبل ابتداء من المنفرد فيلزم منه والاولى انه سوا المراد  
 في العرف والله اعلم **كتاب النكاح** النكاح في اللغة التضميم ثم يستعمل

الهداية

في النكاح



في الوطى الوجود الغنى فيه العقد ليس كذا في الكافي ولا في ان هذا حال لما ذكر في الموطأ  
 من ان النكاح الوطى ثم قيل للفرق في نكاحه جازا لانه ليس على الوطى المباح وقوله النكاح  
 الغنى مجازا ايضا لان هذا من باب سببه المسبب كالمسبب والاول على العكس  
 فليست **قوله** هو الامر من باب لكن النكاح لا في نفس التفسير بل في بناء على ان  
 الامر من باب هو العقد لانه لا يصدر والآخر والظاهر ان المراد بالعقد من  
 العقود من حيث معقود كالقول للعدو واللفظ للمعقود ولكن ان يقولوا ان  
 اولاً من ان أطلق على المعقود فليست **قوله** فصل انتهى ما سمع عبارة التوضيح كذا  
 المراد بالوطى ما لا يوجد حرمته والامر بالوطى على ما لا يوجد حرمته مع الوجود  
 الحسنى كالبيع فان له وجوداً حقيقياً فان الايجاب في القول هو وجوداً حقيقياً ومع هذا  
 الوجود الحسنى له وجود شرعي فان الشرع يحكم بان لا فعل هذا الشرع ما يكون له مع  
 تحققه الحسنى تحقق شرعي باركان وشرايط مخصوصة اعتبرها الشارع بحيث لو انتفى بعضها  
 لم يحصل الشرع ذلك الفعل ولا يحكم بآلية كالتعلق بلاطهارة والبيع الوارد في النكاح  
 وان وجد الفعل الحسنى من الطرقات والسمات الايجاب في القول الحسنى خلاف ذلك  
 على ما لا يبرهن الشارع على حقيقة لغة امور لغة معتبرة في حقيقة تميز الفرق بين  
 الوبا والبيع كما لا يخفى فليست **قوله** هو الامر بالوطى كالمسبب لا يقال البيع يقابل  
 الشراء كالبيع للمشتري مع ان الايجاب والقبول شرعا فكيف يصح المقابلة لانا نقول  
 البيع الشرعي هو البيع الذي هو مصدر الايجاب بقولنا بعثت والمقابل والمشتاق  
 في ذلك لا الاول كما لا يخفى فتدبر **قوله** هو من عقد باجبار وقوله الايجاب هو اللفظ  
 الصادر من احد المتعاقدين والاول والقبول هو اللفظ الصادر عن المتعاقدين الآخر  
 وانما اختير بلفظ الماضي ليدل على التحقيق والثبت ويكون ادل على قضاء الحاجة **قوله**  
 والمراد بالمستقبل الامر في كلامه وسوان الاول ان يقال والمراد بالمستقبل ان  
 الامر لانه صرح في النهاية بان النكاح ينقضي بان يعلو الرجل للمرأة اثره وبطلان  
 فتقول المرأة قبلت وذكر الامر في المستقبل كالمسبب فليست **قوله** بل هو توكيد فان

موجودا

المعنى

لو كان توكيداً لما اقتصر على محل قلنا هو توكيد في ضمن الامر بالفعل فيكون قبوله  
 لتخصيص الفعل في المحل فان قام قبله فقد قام على القول فليست **قوله** فان الواحد  
 يتولى طرقة النكاح فتقوله زوجت بمنزلة شرط العقد ولو كان كذلك لاحتج بالقبول  
 زوجتي فليست كذلك ما يكون احداهما ضياء والآخر مستقبلاً ولهذا قال الشارع  
 واعلم كما لا يخفى والمقال طائفة قول الرجل تزوجت بكذا فقالت تزوجت او قبلت  
**قوله** فتقال بعثت وكذا الوفاة بعثت وكذا بعثت كذا وتوهم الانقضاء اذا اراد المعنى  
 الشرعي كما لا يخفى **قوله** فان الواحد لا يتولى طرقة البيع في كلامه وسوانه على تقدير تسليم  
 التولية للطرفين في البيع ايضا لا ينقضي الصورة المذكورة لان معنى امر البيع  
 من باب المأمور من الامر لا توكيد كلفه زوجتي الا ان يقال كذا ان يكون معنى امر البيع  
 الشرعي اي اوجد المعنى الشرعي عنى وظنك في هذا الشئ كما لا يخفى فليست **قوله**  
 في كونه محض قد صرح بان السبب المحض بحيث يضيف العقد الى الموكول فعلى هذا  
 فينبغي ان يقال المرأة تزوجت بنفس كذا انما الابطال زوجتي نفسك كذا لان  
 كلفني بقرينة الحال فليست **قوله** ثم قيل للآخر بذكر في ان شرطه لانه لا ينقضي  
 ويجوز قولها داين ويجوز قوله بذكر في كلفه قوله داين او بذكر في بذكر في  
 جميعا **واما** اذا قال احد سادة وقال لاخر داين او داين بلامه يكون كذا كذا  
 اكثر الفتوى والفرق ان قوله ده امر وتوكيد وقوله داين اختيار فلا يثبت التوكيد  
 نعم اذا اراد بقوله داين التحقيق دون السمع بنقصد النكاح وان لم يعلل بالحاطب  
 بذكر في كذا صرح في النهاية **قوله** لا يقولان عند السؤدد لان النكاح انما يثبت  
 لم يكن وقولها ما زن ونحوه اخبار فان قالوا بعد ان نادى النكاح او رضى به لا ينقضي  
 النكاح ايضا وان قالوا جعلنا ذلك ككافا كان ككافا وكان الشئ الطاهر الذي يقول  
 فتقولان جعلناه ككافا لانه لا يكون ككافا والاول اصح كذا في التهمة وذكر في الدين  
 للمكح من استان انهما لوافيه وكسما المهر ينقضي النكاح **قوله** وسببه فان قيل  
 كيف ينقضي النكاح بلفظ الهبة والفرقة تبع به اذا قال الزوج لامرأته ومبست

تقول

ظ  
شرطي



نفسك فلو قلت ثبت النكاح به جازا كان اللفظ مستقاراً عند ما وضع له ويط  
 قلت هو منقوض بلفظ التزوج فان النكاح ينقصد به بالاتفاق مع انه اذا قال  
 الزوجة امرأته تزوجت ونوى به الطلاق تطلق فعلم من هذا ان ذكر العينة سماع كذا قيل  
 ولكن الجواب بوجه اخر وهو ان اليمين انما تكون من الفاظ الطلاق اذا صدرت  
 من الزوج والكلام فيما صدرت من المرأة فلام انه من الفاظ الطلاق وقد جاز بان يقال  
 ان الكلام فيما اذا كان الموصوف مضافاً للموصوف لا بالحقيقة وفيما ذكر من المثال ليس كذلك  
 وقيل انه لو اختلف بقول الزوج لامرأته وبهشكر لا يسكن في اللفظ فلهذا **قوله**  
 ووصية هذا اذا اطلق او اضاف الى ما بعد الموت اما كقولنا او وصيت كذا  
 لا يفتق في الحال وذكر بعض من اليهود ويقول الرجل قبلت بنقصد النكاح في  
 الصورة المذكورة مع عدم ما وضع لتمليك العين حالاً لان التمليك في الحال فيها  
 جازاً بقرينة الحال كما لا يخفى الا ان اليمين الكلام على ثبوت الوضع في الحال ويراد من  
 الوضع هنا اعم منه لكنه في غاية البعد فليتنامل **قوله** ما وضع لتمليك العين حالاً  
 اي يدل عليه وضعا فلهذا لا ينقصد بلفظ الاقراض ايضا لانه بعيد التمليك كلفظ  
 اليمين وقيل لا ينقصد لان الاستقراض غير جائز في الحيوانات فلا يفسر بها حكم التمليك  
 وقيل كلامه وهو انه جاز في النكاح والاشترط صحة المعنى الحقيقية في الحال عند ذلك وقيل  
 كما بين في الاصول فتدبر في الانقضاء بلفظ الصرف والتمليك ايضا قبل ينقصد  
 وقيل لا ينقصد اما اذا جعلت المرأة كس مالاً لم ينقصد بالاتفاق كذا قالوا  
 هذا وقد ذكر في جوامع الفقه ان النكاح ينقصد باللفظ الموصوفه لتمليك العين  
 حالاً ان ذكر المهر في اليمين وقيل كلامه وهو لا بد للنكاح من اليهود ولا اطلاق ولا لم  
 على النيات الا ان يقال لا ينقصد الا بالنصرح بالنية كنهية كالاخي او يدعى ثمانية  
 وجود النية في نفس الامر ولا يشترط علم اليهود بها وهو خلاف الظاهر ايضا فليتنامل  
**قوله** سماع بلفظ الاجارة حكى عن الكرخي انه قال ينقصد بلفظ الاجارة لان المملوك  
 بالنكاح منفعة البضعة والاجارة ومنعت لتمليك المنفعة والراجح انه لا ينقصد لان الاجارة

هذا الكلام

ما وضعت لتمليك منفعة البضعة وانما وضعت لتمليك المنفعة مؤقتا والنكاح لا ينقصد الا  
 مؤقتا ومنقوض مسئلة الاجارة ان يقول ان لا اجارة بنتي منك ونوى به النكاح  
 واعلم اليهود الذي حضره وادكر واما اذا جعلت المرأة اجرة في الاطارة بان قال ان  
 لا اجارة لبنتي واركر منك يا بنتي ههنا وقيل الاخر ينقصد النكاح كذا ذكره بعض  
 وفي قولنا ان لا يزوج لم يوضع لتمليك العين لانه لا يزوج كذا فليتنامل **قوله** وهذا  
 الشاخي راجع ههنا كلامه وسوان المكان المعنى الحقيقية شرط عند سماعه ولا يصح  
 بما لا ينبغي ان لا ينقصد بلفظ البيع عند سماعه ايضا الا ان يقال كورسها فيجب ههنا  
 فكان للمهر ما يبيع بغيره هذا الاعتبار فليتنامل **قوله** وشرط سماع كل منهما لفظ الاجارة  
 مع حصة او حكمها اذا كتب رجل او شهد جماعة فواضلو الكتاب الى المرأة فواضلو  
 عند سماع قبلت بنقصد النكاح لان الكتاب كالمطلب وفي المسئلة تفصيل في المحيط  
 والجمع **قوله** سماع من مقارن لانه يوكفد رجل تزوج امرأة فسمع شاهد ولم  
 يسمع الاخر وهما في المجلس فالتزوج فسمع الاخر ولم يسمع الاول لا يحسن حتى سمعا جميعا  
 لانها عقدة لم يحضر كل واحد منهما شاهدان وروى عنه انه كجعة كذا في المحيط في  
 ذكره في المتن رواية عنه واما قول الشاخي كما اذا اشكا حضور واحد ثم غاب هو  
 فبینه كلامه وهو انه على هذا لا يوجد حضور الشاهد من معاينة العقد مع قطع النظر  
 عن السماع معابد الاول بيان فرق السماع مع المعينة في الخصومة كما لا يخفى وحمل  
 كلامه على ارادة جعل قيد المعينة راجعاً الى دأبها حال السماع لا الى السماع بعد  
 لان العمل المذكور مع كونه تكملة في نفسه ليس على كمال الكلام المحص لذكره سابقاً لشرط  
 حضور الشاهد من وتقيم الخصومة لسابق من المعينة وعدمها في غاية البعد كما لا يخفى  
 فليتنامل **قوله** لو كانا اصنافاً فلا ينقصد وقيل لا ينقصد والاول سوا لاج وان كانا  
 منديين لم ينقصد وان كانا نايين او سكران ينقصد على الاصح كذا قالوا **قوله**  
 ورجع عند كليتين او محدودين في الغد فلا قال الشاخي في هذه الكلمة الظاهر محدود  
 قبل التوبة واما في المستمرة المحدود بعد التوبة كذا في شرح الجمع الطائفة واخبره في عليه بعض

ينقصد اساقاه



شروع المتن بان المقصود من الشهود اما التبرير فقط او الاثبات عند الاحتياج  
او كلاهما معا **والاول** لا يشترط لولادة الذكر أصلا والتكليف الاسلام في  
نكاح المسلمين **والثاني** لا يشترط عدم الاعتقاد بشيء من المذاهب فالاظهر في قول  
الشافعي وقيل كلامه وهو ان شرار الهداية صرحوا بان الولاية التقديرية ليست بواجبة  
في الشهادتين شرط لانعقاد النكاح ولا يجب الاصلية لادانها بل الواجب هو الولاية  
الفاصلة عن الولاية على نفسه **وامسلة** محل اصل الشهادة وبان لا يشترط هذا التقدير  
امرا للنكاح كالمشروط اصل الشهادة ومنه الولاية ليست موجودة في العبد والعبي فلا  
يعتبر شهادتهما ولا تقبل منهن بسبب جفوة الكفار عما حرم من النساء فقط ولذا ذكر  
لا يعتبر شهادتهما ايضا وان كانت الولاية المذكورة موجودة بينهما وصرح بهذا في  
العناية واما الحدود والكف في الولاية المذكورة موجودة فيهما والظاهر هو ان التقدير  
ايضا كما صرح به فيعتبر شهادتهما ملائمة لا اعتراض المذكورة ولا يكون قول الشافعي  
اظهر كما لا يخفى فلتأمل **قوله** ابن الزوجين من ائمتنا وكون احد المأمنين لا احد الزوجين  
والآخر للآخر وكونهما لهما بان وفقت الفرقة بين الزوجين ثم تزوجا خصة بينهما ولا  
تقبل في الاول شهادة ابن احد الزوجين له وشهادة ابن الآخر كذا ذكره الاثر في التأسيس  
لا يقبل شهادتهما مطلقا كذا قالوا فاعلم هذا ينبغي للمصنف ان يقول لكن لا يقبل الشهادة  
للعرب حتى يشهد جميع الصور بلوط العصر كما لا يخفى **قوله** في كراهية كراهية  
عند ذميين علم من هذا ان عبيد المسلمين في كراهية كراهية المسلمين وينفذ النكاح بين  
الذميين بغير شهود خلافا لفرقة كذا قالوا **قوله** كلامه وسواءه يجب ان لا يجزى  
عند انه يوجب وحده ايضا لانها لا يجرى ما فيها احكامنا في المعاملات وهذا ما كان  
به في الكتب فلتأمل **قوله** يشترط عبارة الوكيل الى الابد لا يقال لاحاجة للاعتبار  
الانتقال لان الابد يصح ان يكون شاهدا بطلب النكاح لانا نقدر ان الابد اذا كان حاضرا  
لا يصح ان يكون شاهدا كراهية امره به لان الوكيل سفير ومعية وكان الابد هو المزوج  
فلا يكون المزوج شاهدا بهذا فلو لم يفرق بين مسئلة مسئلة وبين ما اذا وكل رجل ان يزوج

عبد البائع فزوج به بشان رجل والعبد حاضرا فانه لا يجوز مع المكان جعل العبد مكلفا  
للعقد والوكيل مع الرجل شاهدين كما لو كان العبد على عقد تزوج العبد عند حفرة العبد  
مع رجل آخر فانه يجوز **واجيب** بان العبد لم يكن موكلًا حتى يشهد بكونه الوكيل اليه  
وبنفي شاهد في الوكيل على حاله من وجوب خلاف ما اذا انكح الموكل حفرة العبد منكر  
يجعل مكلفا للنكاح بنقل الموكل شاهدا فيكون النكاح حفرة شاهد من لا حال له  
لأنه وكيل عن العبد فكيف يتقبل مكلفته اياه لان العبد لما كان له كان منكره الوكيل  
بجانبه ما اذا كان العبد غائبا لعدم مكانه مكلفا لان الشاهد انما يقدر ان يشهد  
تحتيفا كذا في العناية وقيل كلامه وسواءه اذا جعل منكره الوكيل كونه العقد  
لا يتم الفرق المذكورة والظاهر ان سبق كونه المقع موكلًا لا ينافي في ذلك ليعمل كما لا يخفى  
فليست **قوله** وبعبارة المحصر هذا والوكيل اهل والاحصر من ذكره وكيل الحاضر  
شاهد كونه البالغة الحاضرة وذكر الزملي انه اذا وقع النكاح بين الزوجين  
في هذه المسائل فلا يكفلان يشهدون بشهادة اذا لم يذكر انه عقده بغير  
منه امرا **قوله** يعقد صحيح وان بين لا يقبل لان شهادته على فعل نفسه وحرم  
على امره اصله من الامم والحكمة لقوله مع حرمته عليكم امرها بكم ولطدات اممك لغوا  
اذ الام بمعنى الاصل كما في الكتاب وام القرى مكة او ثبت حرمته اهلها لا يجرى  
او بدلالة النص كما لا يخفى **قوله** وكلمة هذا اذا صدق الرجل انها مسلمة شهوة  
وان كذبها وكان اكثر رآه انها لم يثبت شهوة لاحرم عاينها وبشرها ولو  
مستها طائل ان وصل حوان البدن له يثبت الحرام والافلا ولو مست فأنزل  
لا يوجب الصحيح لانه يبين بالانزال انه غير داع على الوطئ كذا في شرح في الحاشية  
**قوله** ومنقطع لا فوجها الداخل بشهوة وكذا نظر امرأته الى ذكر الرجل وانما قد  
ما داخل لانه لو نظر له فرجها ومن قايه لا يثبت الحرام وكذا لو لاطها سوراء فرجها  
من وراء الزجاج يثبت الحرام ولو رآه في مركب لا يثبت والتبيين وجود الشهوة  
من احد ما يكفي **قوله** ويبدأ ادانتا ليعني ان كان شاكا وان كان نكاحا او نكاحا ان لم يذكر



قلبه او بزيادة حركة ولا يعرف ذلك الا بقوله **قوله** والجمع بين الاثنين كما قال لان  
 بينهما رجا يفرض وصلها بمجم قطرها والجمع بينهما قطعتة الوهم اذا المعادلة متعادلة  
 بين الطرفين **قوله** اسما وضعت وكذا في مستثارة الى ان الشرط ان لا يتصور جوار  
 تزوج احدهما بالآخرى على كل التقادير حتى لو جاز بينهما على تقدير المرأة وليت  
 زوجهما او امرأة ايسر من غيرها المرأة ذكرا وامرأة ايسر من ذكرا حازله الزوج جاز  
 بالجمع بينهما كما صرح به **قوله** من ان يكون مراد صاحب المداية من قوله احدهما وفي  
 قوله والجمع بين امرأتين ان كانتا احدهما رجل لم يحل له ان يتزوج بالآخرى احدهما  
 على الايهام والاطلاق ونقطة احدهما لا يهاهما لغير ايقاع موقع كذا واحدة منهما  
 نفس عليهما شرح المفاصلة في كل الوقوع والكثرة فليست على هذا وقد ذكر في الجوامع والاشيا  
 ان الجمع بين الامه وسيدتها جاز لان المراد من قوله الجمع ان يكون مؤنث ومنه قوله مؤنث  
 يزول والى ذلك العين وصرح في الفقيه بعدم جواز الجمع بينهما والطاهر انه رواية اخرى  
**قوله** من النكاح لان نفس النكاح ليس على فانما صار الوطى عند ثبوت حكمه وهو  
 حل الوطى وحكم النكاح ينشأ بعده والنكاح في حال وجوده ليس على فيصير وجوده في محله  
 ثم يصير الحكم في موطوءة كما فلا يطاق الاخرى كذا يصير جازما بينهما كذا في النهاية اكر  
 الشروع وقيل كلامه ومما اذا ثبت حل الوطى وكون النكاح قائما مقام الوطى بعد  
 وجود النكاح ينبغي ان لا يقع حل حكم الامه للزوج بالجمع بينهما وطئا ولكن ان يمارس  
 بالجمع يلزم من وجوب صحة النكاح كونه في محله ومما لا يقع محله كالاخرى فتدبر وموقعه بعض  
 الشروع في صلبه صحة النكاح ان النكاح انما يكون وطئا حكما عند ثبوت حكمه على حل  
 الوطى ومما لا محل للوطى وقيل كلامه لان هذا لا يوجد مقتضى حرمه وحل الامه  
 الموطوءة كما لا يخفى فليست على **قوله** فرق بينه وبينها لانه لا وجه الى تنجيس كلاهما اذ  
 بالجمع بحرم بالنفس ولا الى تنجيس كلاهما غير معين لانه لا فائدة فيه للزوج لانه لا ينفذ  
 على وطى واحدة منهما لانه لا يصادف المعينة ولا حل المعينة ولانه كذا واحدة معلقة  
 لاذنك فعل ولا مطلقه ومصدرهما والى ذلك فيهما بعينه اذ ليس احدهما باولاهما

حش

فتبين التفرق **قوله** فيجب المصنف المهر هذا اذا كان مهرهما من اموالهم وسواء  
 في العقد واما اذا كانا مختلفين فبعضهما واحد من اموالهم وسواء في العقد واما اذا كانا  
 وفي التبيين ايضا كذا او مثلا في الفكاك الكاف والكفاية وسواء لهما الاصل من  
 نصف المهرين لان فيه يبين وان لم يكن مستحق في العقد كمتعة واحدة لهما  
 فتدبر **قوله** ايضا هذا اذا كان التفرق قبل الدخول بواحدة منهما واما اذا كانت الفرية  
 بعد الدخول بواحدة منهما كجاء بها ملكا للزوج او لغيره ولا يفسد ولا يكره من النكاح  
 في الجمع بين الاثنين فهو الحكم في الجمع بين سائر المحارم ايضا ثم اعلم ان نصف المهر انما يجب  
 لهما لو اعلنت كذا واحدة منهما انها هي الاولى ولا يثبت لهما اما اذا قالتا لا نذكر ان  
 النكاحين اول لاهن لهما يثبت ما لم يصطفا على احد نصف المهر لان الحق وجب بحوله  
 فلا بد من الدعوى او الاصطلاح بنصف لهما واما ان ابرئ بنت كذا واحدة على السبق فله  
 نصف المهر بينهما بالاتفاق وفي رواية كتاب النكاح وموطاه الرواية عن ابنه يوسف  
 انه كاشى عليه لان المفضل لهما محموله وحملته المفضل لهنه القضاء ومنه قوله  
 مدها كما ملكا بينهما لانه من بطنه كلاهما واحدهما والنكاح الصحيح وجب كمال المهر كذا في الكافي  
**وقيل** كلامه وسواء النكاح الصحيح يوجب كمال المهر اذ اقبل بها او كانت قبل التفرق والكل  
 فيما قبل الدخول كما صرح به فيه وذلك وجب نصف المهر بينهما اذ كمال المهر في موطوءة الاصطلاح  
 او الدعوى بلا يثبت فالاول ان يعلم بان كذا واحدة منهما لما برئ بنت كذا فله نصف  
 المهر فلزمه كمال المهر بينهما فبعضهما نصف **قوله** سمان على لانه من عده الكواكب  
 ولا كتاب لهم كذا في اكثر شروح الهداية وعبارة الكافي هكذا ومما لا خلاف في سائر  
 انه وقع عند ابن حنيفة في انهم قوم من النصارى يزعمون الزهراء ويعطون نصف المهر  
 كنعطيتمنا القبلة ومما جعلنا تعظيمهم بعض الكواكب عبارة منهم لهما مكانة كعبدة الاوثان  
 والظاهر انهم قوم من سمنان كونهم كتاب عند بني ايضا فبينهما محالة والاقرب في  
 الشروع كما لا يخفى **قوله** وفيه خلاف الشافعي في نكاح الكتابية بغيرينة  
 قوله بناء على ان التخصيص اذ وايضا خلاف في نكاح المحرم والمحرمة له قوله يوم لا ينجح المحرم



ولأنك ولنا ما موى انه عزم تزوج بموتة وموخر **قوله** ولو مع طول المدة وفي  
 هذا قوله وأما العبد فلا يعتبر في حقه الخلق بل له ان يتكفر وامة وان يتكفر الامة  
 على الحرة عند وخذنا لا يجوز وكذا العبدان يتكفرا مني وليس كذلك **قوله**  
 ان كونه بكاح امة وطهرها لانها ليست بكافرة لولا ان اعلم ان في استحباب الاستبراء  
 عند امة حنفية **قوله** وعند ابي يوسف لا يجوز عند محمد بن سنان ان احتل الشغل بالمال الموقوف  
 الاستبراء لا استحبابا ولا وجوبا بخلاف الشراء لانه كونه من الشغل كذا في الهداية وقيل لا خلاف  
 في استحبابه جميعا **قوله** والمسيح انا لانه يدل عند الحنفية لعدم صحة الاخرى وقالوا لها  
 حظ من مثلها فبالله بها فان قيل يشك من سبب انه حنفية **قوله** عن جمع لابي السبع فنه  
 ومدره حنفية فنه لا بكلامه قل ان الذي وصل في العقد فاحتمل له الطهارة  
 كذا في الحنفية فانما لم يدخل اصلا فلم يعتبر بالاطهارة لا يقال على هذا ينبغي ان يصح البيع فنه  
 كذا في حنفية عند امة حنفية **قوله** اذ اجمع بينه وبين حر لان المهر لا يدخل اصلا فلا حصة له ولا لها المهر  
 لا يصح عنده اصلا لا نقول ان البيع يفسد بالشروط الكسرة بخلاف النكاح فقبول المهر بشرط  
 كذا في حنفية واما قبول المهر بشرط كذا ومفسد فلا يصح البيع فضا من ان يكون كذا في حنفية  
 فتدبر **قوله** لا نكاح امة وسببه لان كذا النكاح ثابت للمولى قبل النكاح فتدبر الى ان ثبت  
 الثابت ونكاح المرأة عبد ينفى بالجمع بين المشافيين لانها ما كذا له فليصح النكاح  
 لصار المملوك مائلا والاكمل مملوك كذا قالوا واعتبر عليه بان هذا مناف لما هو قوله ففضل  
 الاستبراء من ان لو شري امة تزوجها احبنا طاهرا وكذا ان المقصود من هنا في الجواز مع ثبوت  
 الاحكام كما انهم من كلامهم فلا ينافي مع قوله للاعتناء به عدم ثبوت الاحكام كذا في حنفية  
**قوله** وما مل من سبي ومن انه حنفية عند النكاح ولا مطوعة حتى تنقح حلها كالمهر من الزنا  
 رواها ابو يوسف وعنه واحمد الطحاوي والمنع رواية محمد واحمد الكوفي وسوال في العمدة عليه  
 كذا في الزنا **قوله** لان حلها ثابت بالنسبة كلام وموان قوله لانه سبه ان ولد ما لم  
 لا يناسب هذا الكلام كذا في حنفية لان يدعي المبعوث بحسب الكلام وكذا في حنفية عند النكاح فضا من  
**قوله** فليفرق توهم اقتضا الحكم بينهما كلام وموان الانسب ان يقال وان قلت من غير كذا

الزوج

بجته

حرمة نكاح الامة التي ادعى المولى ولدا الذي في بطنها وانفق المهر لانه لا ينسب لها كذا في حنفية  
 ان يقال ينسب النسب قبل الولادة لا بعد والاقدم من بعد الجلب كما صرح به في الهداية وخير طبع  
 ثبوت النسب بعد دخل الصبي المذموم وحاصل ينسب نسب حملها كذا في حنفية لا في غير الزنا  
 وقول الحنفية ولو موى امة ولده له وقول حنابلة المهرية والكافة لانها لو لم تكن لولا ان ينسب  
 ولده ما منه من غير حق لا يلام هذا وان امكن التوجيه بقوله بعد فليست **قوله**  
 باعتبار ثبوت نسب حملها لان الحمل تابع للحمل والمهر لمن الضيف تابع في حمله ايضا فتاكد  
 لوجود المهرين واما اذا لم يكن ام الولد حاملا من زوج لا جاز التزوج لعدم تامة المهر  
**قوله** صفة الحنفية ان يقولوا وروى الحسن بن علي حنفية **قوله** انما اذا او قتا دفنا لا دفنا  
 لا ذكر غالبا يصح لانه تاييد معنى كذا وجرى الامور بها او لا مودة كذا في الكافي واذا تزوجها  
 على ان يطلقها بعد عشرة ايام او نحوها يصح النكاح ويبطل الشرط كذا في النهاية **باب**  
**الولي والكفوف** **قوله** اي للمولى الاحتراض بغيره اذ لم يكن الزوج واما اذا اولد  
 فليشك لياحق الفسخ كذا في حنفية ولولده من يتيه هذا من كسره وقيل في النهاية من  
 المبسوط انه اذا تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف فمولى الولي يترك فسكت حتى ولدت  
 اولاد ثم بدله ان يحاصره في كذا فله ان يفرق بينهما لان كسوت انا جعل رضا في حق  
 النكاح في البكر بخلاف العانس **قوله** مروي الحسن بن علي حنفية **قوله** لا ينفق موفرا الا ولى  
 ان يقول ومن محمد بن خالد عن ابي يوسف لان قوله لا ينفق ومحمد بن ابي القاسم حنفية **قوله** كما هو  
 فليست **قوله** اي قال الزوج للبكر البالغة او وانا عند البكر البالغة لانها اذا كانت صغيرة  
 وزوجها الولي ثم ادركت وادعت رد النكاح حين بلغت كذا في حنفية **قوله** كان القول قوله  
 لان عقد المهر فاقطع عليها والظاهر بقاءه ومن تعيى الفسخ تريد ابطاله فلا يقبل قوله الا  
 وذلك امام التمسك بشي انهما اذا اتاما البينة فينسبها او **قوله** ينسبها لغيره فان لم يظلم  
 يفسد ثبوتها لغيره كذا في حنفية وينسبها لغيره كذا في حنفية **قوله** ان علم به وان لم يعلم لا يفسد  
 خياره يعلم به وان كان العلم بعد الجلب مخرج من الزنا **قوله** ولا ينبغي ان يترك رد الفسخ  
 البكر عليه سلام **قوله** فليست كذا وموان عدم تركهم سبه بان يتكف الا ولى بالعلم لا بغير علم

ان لا ينفق كذا في النكاح وخرج من الهداية عند ابي  
 وابن قولسرو عند محمد بن  
 واما بعد فان الكلام في احكام المهر البالغة والاولد  
 وروى ابي القاسم حنفية **قوله** لا ينفق موفرا الا ولى  
 فليست كذا في حنفية وينسبها لغيره كذا في حنفية  
 وصور النكاح فذا



مقتضى قيمة المولية كما لا يخفى فلتستأنف **قوله** او دلالة لا يخفى انه يمكن ان يعطى على الغطاء  
لا على الغطاء منى فلا يرد ما قبل من ان الترتيب لا يستقيم بين الرضى ودلالة بل يستقيم بين  
صرح الرضى ودلالة فالاولى تقديم لفظ الصريح على الرضى فتدبر **قوله** ولا يقيماها من  
الجل لا خيار البلوغ ما ثبت ما ثبت الزوج بل يثبت عدم الرضى لتوهم الظاهر وما ثبت  
بعدم الرضى يبطل بالرضى لوجود منافية فان الشيء لا يثبت مع منافية غير ان سكوت  
البكر صنادون سكوت الغلام والشيبة فيبطل خيارها نحو السكوت والقمام ويستند  
خيارها الى ما وراء المحل **ففي** الفسخ من بطل فيه كاشارة الى ان الفرقة خيار البلوغ  
وخيار العتق ليس بطلا لا بفسخ لانه يخرج من الاثني ولا طلاق ايها الخلاف المحيية  
لان الزوج ملكها وسواها لطلوع والتمرة تظهر في شئين الاول عدم وجود نفقة  
الشيء فترقت قبل الفلور واما بعد الفلور فالعاجب هو الحكم الجسيم لانه يستوفى بمقتضى  
المسح وان الفسخ لا يظهر في المستوفى وانما ملك الزوج بتطبيقات ثلث ان يخرج بعد  
لا يقال النكاح لا يفسخ فكيف يصح صله فسخا لانا نفقه المراد عدم الاحتمال بعد التمام  
والزوج لا بعد محو الصيغة كما لا يخفى **قوله** وان ملك احد ما قبل التزويج اه لان النكاح  
صحح الملك بمرات فاذا ملك احد ما فقد انتهى النكاح سواء ملك قبل البلوغ او بعده  
لان الفرقة بينهما لا تتبع الا بفسخ الفسخ فيتنوثران وجب الحكم كله وان ملك قبل الفلور  
كما ذكر الرضى وهو في المحيط وان ملك احد ما قبل التزويج ويرثه الاخر فبتمام الزوجية ومنه  
فرقة بغير طلاق ولا مهر عليه ان لم يفلر بها وان كان دخل ملكا المهر المسح وبيها مخالفة  
ظاهرة والا فرب ما ذكره الرضى كما لا يخفى فلتستأنف **قوله** اي ذكر يتصل بغير طلاق في كلام  
وسوانهم عدم صحابان المراد بالعصبة نفسه هي هنا اعم من النسبية والسببية وان  
موت العتاقه مستعدم على الامم ويستوى فيه الحكم والاثني ومنه التفسير لا يتناول الاثني لقوله  
كما لا يخفى الا ان يقال مراد تفسير النسبية كما ينزى اليه عدم فوضه لولا العتاقه في تفصيل  
العصبة لكن لا وجه لعدم التفرص ببيان حال موت العتاقه مع انه ما ينبغي ان يذكر كمالا  
نحو فلتستأنف **قوله** ثم موت المولاة ذكر في الكافي ان لموت المولاة ولاية تزويج الصغيرة

كزوي الارحام اذا لم يوجد المقدم عليه عند ذل فينفقه **قوله** وللمهور ان ابا يوسف  
معه وعند محمد لا تزويج لغير العصبة بل ولاية التزويج للفقير عند عدم وجود  
وقيل كلامه وسوان وجود المولاة بين الاجنب وبين الصغيرة والصغيرة على نظر  
الا ان يقال لا يجب ان يكون المولاة مالا وسطا بل تحقق بينهما المولاة بمسألة اب  
الصغيرة والصغيرة كما لا يخفى فلتستأنف **قوله** فليست كما في قولهم ثم قاض  
في مشهوره ذكر في كافي ان ولاية القاضي انما هي بطريق النيابة على الحاكم  
لانه يعطى مشورة فيكون ولايته بطريق الاولة فلا حاجة الى ذكرها مستقلة كما  
وقع في سائر الكتب **قوله** صلب العتاقه ثم السلطان ثم العتاقه لا يخرج عن كانه لان جاز  
السلسلة لتقلد الولاية لكل واحد منهم على الترتيب لا بطريق النيابة والامر بين الحاكم  
والسلطان ليس كذلك فلا وجه لعطفه عليه بتم كما لا يخفى فلتستأنف **قوله** ومنه السفر عند جمع  
من الخارجين وعليه الفتوى كما ذكره الرضى **قوله** فليست كمن كفوا البنت صاهدا وقيل  
كلامه وسوان بنت الصاهد كما ان يكون فلتسقة فيكون كفوا كما صرح به والاولى  
ما في الجمع وسوان الفتوى ليس كفوا للصاحبة الا ان عار ان الغالب ان بنت الصاهد  
صاحبة وكلام المصنف بناء على الغالب ويراد الصغيرة لكنه بعد فلتستأنف **قوله** ومنه  
اذا كان الفتوى محوما معظما عند الحكم كاعوان السلطان يكون كفوا لبنات القسامين  
وان كان مستخرا لا يكون كفوا وقيل وعليه الفتوى **قوله** من المهر المحلل والنفقة المراد  
بالنفقة ان يكتب كل يوم مقدار ما ينفع عليها كذا في الكافي وقيل نفقة سنة وحل نفقة  
سنة كسنة وفي الذبيرة ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق عليها فان لم ينفق  
على النفقة **قوله** هو الصحيح من ان عتاقه الرواية عن النبي صنفه ومحمد لان في المسئلة  
روايتين عنهما اقدمهما عدم الاعتبار بالمال وسواها الرواية والافضل لا اعتبار وسوا  
غير ظاهر الرواية كما هو المفهوم من الرواية وصحح بطل الكافي فاقع في غير هذا الشيخ  
من شروح المتن ان ما ذكره من باب في كافي **قوله** وهو الصحيح انه اراد من قول فينفقه







الزوج لا يحكم بحكمها ما بعد النكاح كما فيه من قلب الموضوع فزمنه لا يخرج عنه لانه ليس فيه من  
**قوله** ولزم مهر مثلها في الجميع لا ولو تزوج امته من عبده بغير مهر جائز ولا مهر لما عليه لانه  
 لو وجب وجب للموطأ لا يستوجب على عبده وينا وتبيل حقا ثم سقطت عند انقضاء  
 العبد حاله كذا في الحيط ولا والله ينبغي ان يكون كلام المتن على القيل فليست له  
 ان تخرج اتمه لا يحسن في الموت قبل الدخول اذ لم يذكر المهر او نفقته او غيرها  
 على ان يحسن الدخول **قوله** ان المهر في النكاح حتما فيتمتع من نفقته ابتداء كما يمكن من بقاء  
 انهاء كذا في الهداية والكافي **قوله** كلام وهو ان الدليل المذكور لا ينافي مع ان  
 واكثر احواله لانه يدر على عدم الوجوب بالدخول ايضا كما سوف نرى في كتابه فليست له  
**قوله** وخياره الحقير هذا الموضع فيها كلام وهو ان قوله صوابه ان تزوجها على  
 خيتمه حر اخر لا يجب المهر على كل من تزوجها مع انها غير مال متقوم كما نقلنا فلا يصح  
 الحكم **قوله** وينبغي فيها مال متقوم كما لا يخفى فليست له **قوله** وعند ذكره في غير كتابها وجب  
 يعتبر حالها وموالاتها بالعقد كذا ذكره الزيلعي **قوله** او ملكتها زوجها كذا في جميع  
 المتن والشروع لكن الظاهر ان المسئلة على حالها في موزنها ايضا كما صرح به بعض  
 الكتب **قوله** عندنا يفسد هذا قوله الاول كما صرح به في الهداية وغيره ما لا بد  
 ان يقول من لا يفسد كما لا يخفى **قوله** وما نرى على المهر يجب سقط بالطلاق ولا يفسد  
 لان التنصيف يختص بالمفروض عند العقد **قوله** ايضا خلافا في يفسد كما صرح به  
 في الكافي وهذا اذا لم يكن الزيادة في ضمن العقد وان كان في ضمنه كما اذا تزوجها على الوحي  
 بعد ما تزوجها على الف لم يفسد الزيادة عندنا صفة ومجرد اتمها لان العقد كان  
 لما ثبت ما في ضمنه وموالاتها وفسد الزيادة يفسد **قوله** لانها فصيحة لا يفسد  
 النكاح وزيادته المهر فيطل التحريم لان النكاح الاول لا يفسد بآب فثبت الزيادة  
 خلافا للصحة كذا في الحيط وقد ذكرنا في كتابه الخلاف على ما قلنا من ان كلام  
 آخر وهو انهم قد صرحوا في البيع المهر بانها لو انفقت على النكاح او الفين  
 جهرا انعقد بهما علانية بعد عقد ما بانها سرافا لشيء فان عندنا صفة عندنا فلا بد

والموت  
 يخرج

لم يثبت  
 على

حنفية وانى يوسف على ما ذكر في الحيط والحمد على ما ذكر في الكافي من الفرق بين المسلمين  
 كما لا يخفى والتمس على الروايتين عن كل منهما وذكرنا في موضع والآخر في آخر  
 بعيد فليست له واعلم ان المذكور من هنا في هذا الكتاب في الهداية والكافي وغيره ما يملك  
 حال ما زاد الا في حال المهر كما لا يخفى على المتأمل فيها واما الزيادة التي ليست له  
 فيها تنصيف وموالات كانت متصلة وحدثت في بد ثا بعد القبض لا تنصف الزيادة  
 لعدم فرضها وعليها نصف قيمة الاصل يوم قبضت عندنا صفة وان يفسد  
 وعند محمد وزفر بنصف الاصل والزيادة لانها قايمة بالاصل في نظر التنصيف فيها  
 بنعلا الاصل تحلاف الزيادة المتصلة كالولد فانها تمنع تنصيف الاصل اجمالا لانها  
 صارت اصلا بنفسها فلا يتبع غيرها واما ان التنصيف يثبت في المفروض عند العقد  
 والزيادة لم يكن مفروضا عند العقد فلا ينصف وتنصيف الاصل بدونها لا يمكن فامنع  
 اصلا وان حدث قبل القبض في بطل الزوج ينصف اجمالا سواء كانت متصلة  
 او منفصلة لانه القبض يشبه العقد فكان المفروض عند مفروض عند العقد نظر  
 الفرق بين الحادثة قبله والحادثة بعده كذا في الكافي والحيط ومما كلام وموالات القول  
 بان التنصيف ثابت في المفروض عند العقد قوله في صفة ومجرد وعندنا يفسد  
 يثبت في المفروض بعد العقد ايضا كما صرحوا به ونقلنا في المهر والفرق المذكور ان  
 من عن طرفه كما لا يخفى ولا بد له من الفرق بين مسألة الزيادة المتصلة للحادثة بعد القبض  
 وبين مسألة ما زاد الزوج كما لا يخفى ايضا الا ان يكون عنده واثبات كذا لا يفسد الكتب  
 فتدبر ايضا ان فرقنا في حنفية بين الزيادة للحادثة قبل القبض وبين ما زاده  
 الزوج بالتنصيف في الاولى وستوط في الثانية بالطلاق قبل الوطأ لا يخفى  
 لانها ليس بمفروضين عند العقد وتبرع على كاشفة العقد بل فرق بينهما كما لا يخفى  
 ونعني مسألة ما زاده الزوج بالزيادة بعد القبض بعين لا يخفى ولا ينفق البتة  
 الكتب فليست له ويعلم ان نقلنا ان ما وقع في شرح ابن المكشور في تنصيف مثل الكتاب  
 بقبض المهر الزيادة المتصلة بناء على خلافه انما هي مسألة الزيادة التي ذكرنا في التنصيف

البع



قيام كما لا يخفى فندبر قولك من منع الوطء ما لعدم الافتدال لا لالتحق الضرر به وذكره الكفا  
والقبيبن ان من ادعى في مرضها وامان مرضه فانه مطلقا طقة ضررا ولا لانه لا يجوز من  
تسخره وهو الصحيح بحيث لا يكون موهما عاقل وان كان اعمى او ناديا كان الا على وجه  
والنايم يستيقظ ويستمع كلامه وسواء ذكر الزمان ان الجوارح مطلقا لا تمنع صحة الطلوع  
وذكره جوامع الفقه ان جابرهما تمنع صحة الطلوع خلاف جابريته ولا يخفى انه علم منهما ان  
الثالث لما قل بسبب مانع الا ان يكون ذكر رواية اخرى وقد يقال يعلم مما ذكره الزهري  
من ان كلب المرأة تمنع صحة الطلوع وكذا الزوج لا يمنعها ان عدم اطلاع ثالث عاقل لا يكفي وقد  
ان ملأ الذخيرة تمنع صحة الطلوع وكلام الشارع منع الطلوع بينهما فارق بين كماله فليتأمل  
**قوله** فاما ان يحجبها المنع وذكره بعض مشككاته القدرى انها ليست بحجبة  
فيها لان المنع خلف عن المهر فلا يجامعه ولا ينشأ منه **قوله** وطلقت قبل الوطء ولذا لم يمنع  
لان الفسخ امر على غير ما هو عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيدا او موزونا لعدم ثبوتها  
**قوله** ثم طلقها قبل الوطء لا ينافي العكس يرجع عليها بنصف الصداق وسواء زفيرة كذا في  
الهداية والكافة وذكره الطامع البراني انها ان وهبت قبل القبض لا يرجع بلا جهل ومعد  
القبض فيه خلاف وقد لا يخفى ما بينه وبينها من الخلف الطاهر الا ان يحل على اهل المهر والشر  
لكنه بعيد منها فليتأمل **قوله** فلهذا لا يملك بالاختلاف السبب فيمنع له اقل والعين ولهذا  
قالوا وقال لرجل ومبتلى جارية فقال المولى لا بد من وجوبها لا يملكها وطرها وان اشقا  
عليه فلهذا كان العكس ان يرجع بنصف لان قلت ان المولى لا يملكها لان لم يثبت ما ادعاه فاعدها  
لانها لا تخرجه من المهر **قوله** فلهذا لا يملكها الا بالشرط الاول صحيح دون الثاني والتوفيق بيننا وبين  
ما اذا زوجهما على الفين ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة فاشترط ان يحجبها بالانفا  
لانه لا حظ في التسمية الثانية في المسئلة الا ان خفيه لان المرأة على صفة واحدة فيجب او جميلة  
لكن الزوج لا يعرف وجهه لا يوجب الخطر خلاف الظاهر لانه لا بد من ان الزوج يخرجها ام لا كما في  
الكافي وبعض الشروح **قوله** وسواء من منع من با اذا تزوجهما على انها ان كانت حرة  
الاصل فعلى الغير ان كانت مولاة فعلى الف او تزوجهما على الفين ان كانت له امرأة وعلى الف ان

مطلقا

في

عند حصول المقصود كما اذا باع بغير قصد  
وقبض المشتري المبيع ثم وهبه للنازع لا يخفى  
لحصول المنفعة فان اختلف السبب

الكفا

ان لم يكن له امرأة لانه لا يملكها فيها ولكنه لا يعرف لخال مع انها خلا فمتان ايضا كما هو اوجه  
فليتأمل **قوله** فلهذا لا يملك الا على وجهه اذا الواجب في مثله المنفعة لان منعه التسمية كالتسمية  
ونصف الاختيارية فوجب لاحرازه بالزيادة لوزادت منته متبليا على  
نصفه كان لها ذلك كذا في الكافة **قوله** ومع امها قدس وغوب هر وى سلكا ذكر  
الغوب الموصوف مطلقا اما اذا عان ثم اتي الغيبة لا يجبر المرأة على اخذ ما ذكره اذا ذكر  
مضا فلا لنفسه بان قال تزوجتك على كذا اليس له ان يعطى الغيبة لان الاضافة كما لاشارة  
وصح هذا الخطوط اعلم انه لم يذكر في الكتب المشهورة ان الحكم ما اذا باين وصف  
المرءى من غير من الا يزوج لكن المفهوم منها انه من قبل حكم الغوب المهر وى الموصوف  
كما لا يخفى على المتأمل فيها جوفه وان خلا اى لا يجب المهر بعد الطلوع الصحيحة لانه لا يثبت  
بها التمكن فصار طلوعه الطامع وسواء منع قواهم طلوعه الصحيحة في النكاح العكس كاطلوع  
العكس في النكاح الصحيح **قوله** فان وطئ فمهر المثل لا يرد على منسى ذكره الغنايه ان  
المعبر الطامع في القبل حتى يصير متوفيا للمعقد وعليه وسواء كلامه وسواء يمنع ان  
يدكر وجوب العدة عليها كما ذكره سائر المتون فليتأمل واعلم انه اذا كان في العقد الخلد  
مدا فخلبه مهر واحد وكذا الوطء على كانه او جارية ابنة مدعى المثل وعلى الا ان جارية ابنة  
بشهوة تحجب المهر وعلى مهر لان بشهوة المهر غير ثابتة فصار مهر كوطئ مكر العين ولو وطئ احد  
الشريكين الحارة المشتركة فعليه المهر وعلى نصف مهر لانه ليست بشهوة المهر بنصف  
الذكر **قوله** فلهذا لا يملك الا بالشرط الاول وسواء في النكاح تقبل المهر على الوطء  
ولمذا لا يثبت حرمة المصاهرة في مجرد العقد بدون الوطء او التمس التقبيل وانما اتم  
مقام الوطء في الصحيح لكونه داعيا اليه شرعا والعكس كمن لم يوطأ ولا عام مغاير اصلا  
**قوله** اي ثبت مهر من قبلها بالقبض كلامه وسواء الظاهر من بعد بل الفعل اعني ثبت **قوله**  
ومهر مثلها فلهذا التكرار لان يثبت المهر المثل ووجوبه قد علم من قوله سابقا فمهر المثل  
كما لا يخفى والاولى ان يحار قوله ومهر مثلها مبتدأ مراد به المعنى الشرعى ومهر مثلها فلهذا  
من زانه المعنى اللغوي فيتم البيان بلا غبار فليتأمل **قوله** على تعدد المنع لان المنع لا يجر

حتى



منع بجن فلا يكون ناشرة ظاهرة فوجب النفقة عند ذلك **قوله** رضا كما وانما قيد بالرضا  
 لانها لو كانت مكرمة او صبيحة او مخونة فلها الامتناع **قوله** انما **قوله** مسلم البضع لا  
 تسليم الباقي كما لو سلم البائع بعض البضع الى المشتري لا يسطرحة في جيبه ما بيع  
 وبما نه انما انما يمنع الوطى الشك في ذلك مقابل بالهر لان كل وطر يسلط على البضع المحرم  
 ملاكته اصولا من شئ معاملة اظهر لظهوره وانما صار ما كذا بالوطية الاولى لان  
 ما وراها مجهول لا يصلح مزاها للمعلوم فلا يمكن اعتبار جميعها للتزوج والانتقام فاذا  
 صار شئ منه معلوما كان اجمالا وان كانت ممنوعة عن تسليم ما يقابل به البدر لا منزه  
 كما ان كل كذا في جميع الكتب المعبرة وفيه كلام وسواء في كل حال الفرق ان الامة  
 لو تزوجت بغير اذن مولاه فوطى الزوج ثم خفت من بيع النكاح وكون المهر كله للمولى فلو كان  
 المهر مقابلا لجميع الوطيات لكان المهر من المولى والامة اذا وطئت بعد التمتع ايضا كالامانة  
 الا ان قال ان المهر يملك بالوطية الاولى فيكون كله ملكا للمولى فيلحقها فلا يكون  
 الا جميع الوطيات لانه ملك الغير لكنه بعيد فليتنا **قوله** او قدر محجل مثلها من مثلها  
 منها كلام وسواء اذا كان المهر زائدا على مهر المثل او ناقصا عنه ولم يبين مقدار  
 ما محجل واجل معتبرا لتعارف في محجل مقدار معين من مهور المهر كما هو المفهوم من  
 الكتب في عبارة المتن فتصور لا محذور في لفظ المحصر فلا فليتنا **قوله** ان لم يبين  
 سواء صح كون البعض محجولا والبعض مؤجلا ولم يبين مقدار ما معين او سكت عن  
 التجيز او التاجيل مطلقا **قوله** قبل قبضه الا انه ان يترك هذا وذكر قوله والسواء  
 قبل قوله ولو وطئ او خلعه كما لا يخفى فليتنا **قوله** او لم يبين مقدار المهر والمحل الاول  
 ان يقول ان لم يتعرض بالتجيز والتاجيل اصلا كما سبق اننا وسواء المفهوم من الكتب فتدبر  
**قوله** لان المهر طهر من البضع او لانه لم يوجد ما يدبر على سقوطه من الخطا لانه من مهر  
 كانه صورة تاجيل **قوله** ولا لو اجله ولا ولو اجله ولا ولو اجله ولا ولو اجله ولا ولو اجله  
 مؤجلا ايضا وقال الصدوق في هذا احسن وجه فيمنع كذا بعض الشروع **قوله** او به افترق  
 العقبة ابو الليث لا يقال هذا مخالف للنص ثم هو موله فيكون من حيث سكتهم فكيف

يفنى به لانا نقول النص لا يعدم الاضرار بل يكسب ان الآباء وسوموله ولا نقضا  
 وفي النقل الى بلد آخر من غير ظاهر **قوله** لانه لا يخلف في النكاح عند اه قبضه كلام وسو  
 ان عدم الخلف عند اه موهنة وهو نفس النكاح لاني دعوى المهر كما سيصرح به  
 في كتاب الدعوى فليتنا **قوله** وان كان بينهما محال لا ويحب ان يفرغ من العدة بالخلف  
 لعدم التجهان لاحدهما وايضا مكررا من دعوى حمله كذا في الكلام **قوله** فان خلفا او اقاما  
 قضى به لا يمكن خلفا ويجب ما يدعيه الزوج بسببه وما زاد باعتبار مهر المثل وان اقاما البينة  
 قضى بما يدعيه الزوج وما زاد باعتبار مهر المثل لان البينتين مطلتا للتعارف كذا في الكلام  
 وقيل لا فرق بين الصورتين في انه يجب ما يدعيه الزوج وما زاد باعتبار مهر المثل  
 وفايد الاختلاف يظهر في كون الزوج غير ابن ربه الدرام او ولدنا لانه اذا كان المهر  
 من اجدها كما لا يخفى ومنها كلام آخر وسواء اذا اقاما البينة سفي ان يميل بينهما  
 لانها يثبت الزيادة ولم يشهد لها مهر المثل كما لا يخفى فليتنا **قوله** فان خلفا محجل مثل  
 الاول على فليس كما سبق ان يقول وان خلفا او اقاما البينة كما لا يخفى فتدبر **قوله** فان  
 نكح زنى دمية الى قوله فلا مهر لها هذا عندنا في جنس وادله انا امرنا بتركهم وما  
 يريون وقال ابو كوفه في حجة للدمية مهر مثلها ان طلقها او طلقها او طلقها  
 ان طلقها قبل الوطى لولا لان اصل الزمة التزوا احكامنا فيها يرجع الى المعاملات  
 وولاية الانام تحققة لا اتحاد الدار كذا في الدوايه وسأب الكتب وفيه كلام وسوان  
 وليلها بعض من عدم جواز ما سهرهم باطر وطنة لانه من المهر لا من المهر فليتنا  
**قوله** فاجاب القيمة لا تكون اعراضا عنه لان اخذ القيمة في ذوات القتم كاخذ عينه  
 لا يقال شكر هذا بعصب المسلم فتدبر الزنى فان الفاضل بعض من جهة مع انه من عصب  
 ولكنه والفاضل بعصب المسلم فتدبر الزنى فان الفاضل بعض من جهة مع انه من عصب  
 ولا يملكه واما الوضوء ما يصح ملكه محجرا عنها ان مبادله لا مكانها خلا فلو اخلت في ذلك  
**باب بطلان الرقيق والها ف** سكتنا وقوع اكثر المتنون  
 وفي بعض نسخ هذا المتن وقد وقع في نسخة اخرى المتن سكتنا بطلان الرقيق والرقن ولا يخفى

هذا المتن والها ف



ولا يخفى ما فيه وسوان المشعر في العنوان باضافة البلب الى التواضع السائل الذي فيه  
وهي لا توضح لانه سذكر في البلب مسائل كالحاكم اصالته واصنافها الى اعتبار  
التواضع من الرضى والفقن او جعل من طفاطام على العام فليسا **قوله** لا يولى امة قتلا قبلها  
وانما قيد بقتل السيد لان الامة لو قتلت نفسها او قتلها اجنبى لا سقط امرها اتفاقا كذا في  
بعض الشروح وذكر في شرح الريلجى وخاية البيان انها لو قتلت نفسها فغيره روايات  
وكذا في ردتها **قوله** لا يولى امة قتلا قبلها اخذ المراد بالامة من غير عدم تسليم يد المولى والا  
فهذا الحق موجود في القتل بعد الرضى ايضا واذا كان يجب ان يولى قبلها **قوله** لا يولى امة قتلا  
لانها ضمنية كلام وسوان في صفة ان يولى بثلث جميع مالها بافتدائه كذا في  
الا ان يقال سوا ذلك ولا يافى حقيقة **قوله** نفقه ولم يخبر به لا يثبت لها خبر العتق وذكر  
لا يثبت خيرا بل يولى كما اذا كانت الامتلاك تحت حق صغيرة واحكام ان الحكم  
المذكور العبد ايضا كذا في محقق الامة لبناء سلكه المولى عليها **قوله** وان اعتق اولادها  
فان قيل ينبغي ان يجب المولى سيدا لا يستند الى الاصل كما يزعمون باذن المولى ولم يشر  
براحتى اعتقها **قلت** حكم الاستناد يظهر فيما لا يختلف صحة ومهما اختلف لان السخى زمان  
الشعيرة الامة وزمان العقد سيد اذا كان السخى زمان الشعيرة الامة منسندا الى السخى زمان  
اي زمان العتق لانه كذا في هذا الاحتجاج لانه زمان العقد سبط هذا الاحتجاج زمان  
الشعيرة فيبطل الاستناد من حيث يثبت **قوله** يثبت نسبة سماء صفة الابن ام لا وسوا  
اذا كانت الامة في ملك الابن من وقت العتق الى حين الطوق حتى لو حصلت في غير ملكه او  
في ملكه ثم اخرجها الابن عن ملكه ثم اشتراها لم يبع ودعوى شرط العتق ان يكون المولى مسلما  
حتى لو كان عبدا او كافرا لا يبع ودعوى وكذا اذا كان مجنونا ولو افاق ثم ان ولدت لاقول  
من سنة اشهر لا يبع قياسا ويصح احتجنا كما قالوا **قوله** لا يكون المولى حرا ما لم يملكه  
وسوان من المولى بعضه من وجوب العتق فيما اذا ولى الكلب جارية ابنة غير مملوكة  
مع انهم صرحوا بوجوب العتق للاولاد ان ولدان يقال لعتيابة الولد من الرق كما ورد في  
سائر الكتب فليست **قوله** وان اسلم الزوجان لم يملك فرق بينهما لان الحرمة تنافي النكاح

في فرق خلاف المستلزمين المستلزمين لان الشهادتين ليست شرطا له في حالة البقاء وكذا  
العتق لا ينافيها كما في المكاتبة اذا وطلت شهادته فلا يفرق بينهما وكذا لو اسلم احد ما فرق بينهما  
وبما راجع احد بهما الى الفاضل لا يفرق عندنا حقيقته وبما افتقها بفرق بالاجماع **قوله** لا يولى  
مسلم ان كان احد ابويهما مسلما فان قيل كيف يصح هذا التعميم ولا وجود لنكاح المسلم مع كافر  
ان كافر كان **قلت** هذا محمول على حالة العقد بان اسلمت المرأة ولم يعرف الاسلام طارفا  
بعد محلات ما لو كان في الكفاية وسائر الشروح **قوله** كلام وسوان قول صاحب الصايد  
وكذا ان اسلم احدهما وقول المحقق او اسلم احدهما ينافي الى سلبه كونه كالا حتى فليست اصل  
وسوا ان لم يختلف الدار بان كان فيه الابن والطفلة في دار الاسلام او في دار لوط او كان  
الطفلة في دار الاسلام واسلم المولدة في دار لوط لانه من اصل دار الاسلام حكما وانما اذا كان  
في دار لوط والوالدة في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولده كذا قالوا **قوله** لا يولى امة قتلا  
المولى كذا في التاثير وكذا لو مات احد من قبل التفرق وان كان قبل التفرق **قوله**  
لم من حتى يفيض ثلثا فيسلكه لانه لو كانت مدفولا بالاولاد لان الاسلام ليس سببا للفرقة  
والرضع مسدودا لقصة الولاية فلا بد من الفرقة دفعا للنفاد فان شرط الفرقة وسوم في  
الطريق وثلثة اشهر ان لم يحضر مقام السبب فيكون الفرقة بعض الطيف طلاق وعوده  
اختلافا والشيخ **قوله** لا يولى امة من قبل السبب الفرقة دون النكاح لان السبب  
يقضي صفاء المالك للسلطنة وسويته لم يقتطع حكم النكاح ولو وقع النكاح بينهما لا يقع  
الصفاء ولنا ان مصداق النكاح مع تباين الدارين لا يستلزم صفاء المولى **قوله** بانه انفاقا  
في المسئلة الثانية عندنا للثبوتين وعندنا للسبب في المسئلة الاولى بانه عندنا للثبوتين  
ولم ينفى عندنا لعدم السبب **قوله** بانه بلا عتق الا الحامل من المملوكات معدة ومن وضع عليها  
كولاخي انه لا حاجة للاعتناء بالاستثناء منقطع كما زعم البعض فليست **قوله** من عاين فيه  
احتراز عن قول الشافعي لان الردة عندنا ان كانت بعد التفرق لا يثبت منه حتى يفيض ثلثه  
قروا وان كانت قبل التفرق يثبت في الحال **قوله** لا يولى امة من قبل المولى لان المولى لا يولى امة  
في فساد النكاح فلا يلزم تجديد النكاح فليت هذا البلب **قوله** من عاين فيه بانه انفاقا



كنهها بخير على النكاح بزواج الأول **قال القائل** ثم نوه بحال العدة فيه قالوا  
 المرأة النسوية في البيوت لاني الجامعة والمنقود من النكاح القائمة عند كل واحد  
 منهن والمكشع موبوا **قالوا** استوك فيه الحبوب والعصا والمرقش والصحيح والمرأة  
 الرقا والصبي الذي دخل على المرأة كالبلوغ وفي النهاية لو اقام عند احد من الزوجين في  
 السفن خاصة الاخرى يؤمر بان يعدل بينهما في المستعمل وما مضى ونحو ذلك كنعانهم  
 ولو عاد الى الجور بعد ما نهاه القاضي عزه **قوله** ولو رجعت جاز لانها استقلت مقام  
 حيث استقامت انما تختص في القام فيكون الرضخ امتناعا والله اعلم **كتاب**  
**الرضع** في الشرح عبارة عن من شخص مخصوص اي ندى الادمي في وقت  
 مخصوص على حسب اختلاف فيه **قوله** قلنا المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضخ  
 لا المراد انما تكل في من العصور عند ما كانت تعلق الرضخ بهذا الطريق فقط كما لا يخفى  
**قوله** اما البنت واما برصبة قد وضعت في كلام وسوان للمصرم لانه اذا ثبت  
 النسب من اثنين كذا وتولى الشريك ولد الامة المشتركة وكان لكل واحد منهما اثر امرأه  
 اخرى كان ذكر البنت اختا لاني مع انها ليست بنت ولا مربية كالامم فلست **قوله**  
 رضا خاتمة من الطوق كما لا يخفى **قوله** بالغلبة يعني اذا اختلطت بها امرأة تهمن النساء  
 واللين هو الغالب يعلق به التحريم وان غلبت هذه النساء لم يعلق به التحريم فلما قال في  
 ومرويه ان موقوف فيه حقيقة ونحن نفعل المخلوب غير موجود فكيف لا يظهر مقابلته القاب  
 كما في البين فانه لو علم ان لا يشرب اللبن فشرب لبنا مغلوبا بالمال لا حلت ولا يملك  
 ونزف رجة خلط لبن المراتين لان الشئ لا يجبره ملكا في جنبه لا اتحاد المقصود والذبح  
 وانه يوسعهم ان الكلب يعض شيئا واحدا مجتمعا الاقل تابعا لا كثره بناء الحكم عليه كذا في الهداية  
 والكافي ولم يذكر الحكم في النساء وبين فالطامر انه ينبغي ان يثبت به الزامة احتياطاً ولانه  
 غير مغلوب فلم يكن كالمعدوم **قوله** من خلط لبنها بطعام اطلق سواء كان اللبن غالباً او  
 مساوياً او مغلوباً اما اذا كان مغلوباً بالمال او ما اذا كان غالباً او مساوياً بالمال اذ اطلق  
 بالطعام يصير اللبن تبعاً للطعام وان كان حلالاً حتى يسي لبناً مطلقاً وهذا عندنا في حبيبتنا

اي طفل من ندى مخصوص

نساء

وعند ما يثبت حرمه الرضخ اذا كان اللبن غالباً وذكر في الهداية ان قولها فيما اذا لم  
 التار من لوطي بها لا يتعلق به التحريم في قولهم جميعاً وذكر في العنابة ان قولها في الهداية  
 فصار المخلوب كسب تمام لان المخلوب غير موجود حتى اتمامه يكون مغلوباً او يكون كالمخلوب  
 فلانم انه ليس بوجوده الا ان جعل الكاف زاوية وقية كلام وسوان موافق الشريعة  
 لاني نفس المخلوبية كما لا يخفى فلا حاجة الى جعل الكاف زاوية فلست **قوله** من كنه ان لم يرض  
 الكبيرة له ان يزوج الصغيرة لانها بنت امرأته الغير المدخولة خلاف الكبيرة لانها ام  
 امرأته ولا يزوجها الدور والبنت كما **قوله** ولا امرأه للكبيرة الا في صورة الا  
 واما اذا كانت نائمة فاختارت الصغيرة نذرها فلكل واحد منها نصف المهر وكذا لو  
 كانت الكبيرة مجنونة لا يرجع عليها بنصف المهر ولا سقط مهرها وكذا لو اخذ  
 غيرها لبنتها فصبة على نفسها وعلى الزوج نصف من كل منهما ويرجع به على كل الفران  
 فبعد الفسار **قوله** ان قصدت الفسار وهو ان يكون اذا رضختها بلا حاجة ولا يعلم  
 انها منكوبة الا لرضاع مفرد فان فات منها شئ لا تكون متعده فالقول في ذلك قولها  
 لانه شئ في باطنها لا يقع عليه غير ما فلا بد من قولها فيه كذا في الكافي وشرح الرضا  
 والظاهر بقوله مع كنهها وان قيل لجهل حكم الشرع لا يعين في دار السلام فكيف اجته  
 منا فلتا لعل لا يعين لدفع حكمه وانما اعينناه لدفع قصد الفسار المذكور في الصغير  
 قد بانه لا يجب عليه الرضخ الا اذا قصدت الفسار وقصدت الفسار لا يتصور  
 مع الجهل بالفسار **قوله** وحجة رجلان اي حجة بنوت الرضخ رجلان او رجل وامرأتان لان  
 في اثباته زوال ملك النكاح فلا يقبل الا بيمينته كاملة والله اعلم **كتاب**  
**الطلاق** ما كان الطلاق متاخراً عن النكاح طبقاً اخره وضاع ليوافق الوضع الطبع  
 والطلاق في اللغة عبارة عن رفع القيد وفي حروف العنابة عبارة عن حكم شرعي يرفع القيد  
 النكاحي بالفاظ مخصوصة وسبب طاعة الحوجة اليه وشروطه كون المطلق عاقل بالغاً والمرأة  
 في النكاح او عدته التي يصح بها حل الطلاق **قوله** وان الملك عن المحل وافاده ما يذكر  
 في الكتب **قوله** احسن طلقه فقطاه يعني ان الطلاق على نوعين سني وبدعي فالسني

رضاع

وان



سني من حيث العدد وسني من حيث الوقت والسني من حيث العدد وسوان مطلقا واحدة  
 في طهر واحد لم يجامعها فيه او شرب واحد فان التقي به ويصير الى ان تنقضي الاجل في حين  
 وان لم يكتف بها ووقع الطلاق الثاني في طهر ثان فان طهرين طهرين او شرب ثان والثالث  
 في الثالث فسنى حسن ويحكم من هذا ما في عبارة المتن من انفسه لا يخفى فتدبر وذكرها به  
 ان السني من حيث العدد اثناعشر او اربعة في طهر لم يجامعها فيه والتكرار انقضاء الاجل وتسمية  
 بالعدد مجاز لكونه اصل العدد وقيل كلامه وسوان فحين لا ينشأ والسنى المطلق  
 في الهداية وسائر المتون كما لا يخفى فليست من سنين من حيث الوقت ان يحل الطهر لظلال  
 عن الطهر لا ينشأ الطلاق وفي الغاية الشافية هذا اذ لم يجامعها في الطهر التي سبقت  
 من الطهر ولم يطلقها فيها ايضا فان كلامنا يخرج الطهر الذي عقيبته عن ان يكون محلا  
 للطلاق السني ولا يخفى ان يفتي ان يفتي بعدم الرجعة بعد الطلاق في الطهر لاجل الخلف المتن  
 وغيره واعلم انه لا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها في سني من حيث العدد يعني ان  
 ما يكون سني في احد ما سني في الآخر ايضا وبالعكس من مواد جعلت للمداية من عدم الفرق  
 ولا يخفى ان سنيها وبين المتن كما تقرر من المتن المذكور وقالوا ان المص فرق بين المدخول بها  
 وغير المدخول بها في الطلاق السني من حيث العدد وسواء خالف ما ذكره صاحب الهداية وغيره  
 كما لا يخفى فتدبر في سني من حيث الوقت فرق في حق المدخول بها في سني من حيث الوقت هو الطهر  
 لظلال من طهر كون الطلاق سنيا وفي غير المدخول بها لا يشترط لو طلقها في حالة الطهر لكونه  
 بهما كما ان البدعة صادقة لعدم المدخول بها فالسنة من حيث الوقت يشترط المدخول  
 بها خاصة كما صرح به في الهداية والبدعي نوعان بدعي بمعنى يعود الى العدد وبدعي بمعنى  
 الوقت **قوله** طلقه لغير المدخول بها ولو لم يفتي ان لم يكن هذا احسن لانه لا يستقيم طلاق  
 حسن حتى يفضل منها عليه واما تفرق طلقاتها بالسنة الى الزوجات الاخرى فلو كانت  
 ملا مكر او الكلام في المكر الواحد الذي يقع فيه التطبيق فليست من **قوله** وللاصل فيه  
 خلاف محمد بن حنبل فان السني عند واحد لا ينفك عنها لان مدة حملها طهر واحد وقالوا هي  
 لا ترجعوا لغيره فصار كالايسة لا كما في طهر لانها لا ينفك عنها في وقت كذا في الهداية وغيره

لما ان الرغبة صادقة

والظاهر قوله لان وقوع السني بطريق التفرق لا ما بعد الحيض او ما يقوم مقامه والظاهر  
 لا يحض لها ولا ما يقوم مقامه فليست من **قوله** وحل طهرين عقيب الحيض الى لا حاجة  
 الى التفتيش بطهرين لا وطهر في طهر الايسة والصغيرة والظاهر ان طهرين فلا منها  
 ليست من طهرين ولا من طهرين بسبب الحيض واما الطاهر فلا لانه لا ينفك بالحيض والاشياء  
 العدد ساقط لتعين **قوله** بدعيه ثلاث او شنتين مرة او مرتين منها بدعيه  
 يعود الى العدد في حق من تحيض من غير الطهر ولا يعلم من حال البدعيه غير فائدة  
 قبل عدم الرجعة بالنسبة الى من سني في صنفه لان الرجعة عند رفع حكم الطلاق  
 كونه من **قوله** او واحدة في طهر وطهرين فيه مذهب بدعي من حيث الوقت في حق من تحيض  
 من غير الطهر ولا يعلم من حيث الوقت كما لا يخفى **قوله** بدعيه ثلاث او شنتين مرة او مرتين منها بدعيه  
 لا يصح له في الطهر في الحيض حكما بحقيقة الامر في مذهب بدعي من حيث الوقت كما لا يخفى  
 لا يقال بهذا الامر من حيث الجواب على ما بان بالمرامجه فكيف يثبت الحكم على الايمان  
 لان الطهر فغير التاكيد كغيره من النكاح فصار كالحال الذي يوم امره فيثبت العوضه يمكن ان  
 يقال فليست اجها امر لان عمره في حق عليه المراجعة فليست من **قوله** طهرين اقل ولان فيه فائدة  
 الضر حيث ابقى لنفسه مكنة التناكر ولم تنفك عنها في حقها في المحلقة وسما فليست من **قوله**  
 فاذا طهرت طلقها ان شاء الله في ذلك الطهر وسواء رواية عن الشيخ حنبله روى وجها ان اشد  
 الطلاق الاول قد اشفي بالرجعة واما على ظاهر الرواية وسواء طهرها لا يطلقها حتى يطهر من  
 طهرين الثانية لان حكم الطلاق الاول لا ينفك من طهرين الا انه يجعل منها طلاقا بائنا **ثانيا**  
 فيكون مزا جعلا بين طلاقين في فصل واحد وهو مكر **قوله** يقع عند طهر طلقه كحتمل  
 ان يكون مزا حكم الموطعة التي مزا وان لم يفتي يعلم من مزا حكم من يكون مزا وان كان مزا  
 ان يوم الطهر من حيث حقيقته وما يقوم مقامه فيكون الحكم حاكما فليست من **قوله** اي وقوعها من مزا  
 السنة لا يخفى ان هذا التفسير ليس على سبيل التماسك حال اي وقوع الثالث قبله في السنة  
 لما روي انه يوم قال من طهر امراته الفانما يثبت الباء في قوله عليه فطلق الكلام منصرف  
 لا كما في ذلك السني وقولها وايضا وان سني عند نيته فليست من **قوله** او اخر سني وان كان

وجوب

وسعتها

ج



واعلم ان اصلها او طاريا او باجا وان لم يكن واجبا لا يقع طلاقه وفي المستحق المرفوض الذي يستلزم انه لا يكون كالأخرى لان ذكرنا **قوله** وان كان الزوج سكرانا خلافا لما في **قوله** ولو سكران وفي بعض النسخ صاحب أو سكران وسواء في منسوخة المشروطة لان الممنوع من طارح تحقيق الشبهة بالسكران كون طلاقه فيه فقط مع ان اصل طلاقه في الكره والطلاق في السكران طارئة واللاحق ان الشافعي في معنى فيه واستدل صاحب الكافي عن طريقه في طلاق المكره بوجوه احدها اطلاق الحديث وهو قوله يوم طلاق جابر الاطلاق العبد والجون وقيل كلامه وسوان الاطلاق يقتضي جواز تطلق النائم والبكر المدموش والمغشى عليه مع انه غير جائز فان وجهه بانه لم يجهنم او جبه في قصوره التصديق بانه يقتضي ان يكون المكره والسكران كذكر لنفسه التصديق فيها ايضا الا ان حاله مقتضون الاستدلال بجمع الوجوه لا بذكر واحد منها فليست بال

**باب انقاع الطلاق** وهو الواحدة البائنة التي تكون البائنة كون ابصار رجبا لانه حال الشريعة حيث قصد تخير ما علقه الشريعة بانقضاء العدة قال الله تعالى فانكسر رجلا فاحسن حاله ان كان المرفوض هو الرجعة والتسريح باحسان هو تركها حتى ينقض العدة ويحقق ان الله تعالى سمى الرجعة اسمها والامسك اسمها الشريعة ما كان فادامت العدة باقية كانت ولابنة الرجعة باقية واذا انقضت من غير رجعة بانت فصارت البينة معلقة بالانقضاء كذا قالوا واعتز صاحب العناية بانه كونه ان يكون المراد به ما لم ينو البينة فليس في حقها نوبت فيه يمكن للجواب بان المطلق لا يتقيد ما لم يوجد خاص فخر والا لا يمكن الاستدلال بالطلاق وسمنا ليس بوجوده فلا وجه للتقييد كما لا يخفى ثم استدلى على الرجعة وان نوى البينة بان الطلاق ثامت اقتضاء والمقتضى من وجوب الضرورة لتسريح بالرجوع فلا حاجة الى البائن ولا يخفى انه يشتمل ايضا لان البائن احد نوى الطلاق كما صرح به في الهداية في فصل سنة الطلاق ونية احد النوعين محتملة في مقتضى كنية البينة البينة البينة انت بانه ما صرح به في كنف الاصول فليسا **قوله** او اكثر من العاقل لان الطلاق ثابت اقتضاءه الثابت بالاقتضاء يبرر تعدد الضرورة والضرورة تندفع بالاقول المتيقن والفرق بينه وبين احد النوعين من ذلك وكنت الاصول وقال الشافعي في ما نوى

اقول لم يستدل احد من يوثق به على الرجعة بهذا الدليل هو ان الطلاق ثابت اقتضاءه وانما يستدلوا به على وجوب الواحدة والا دليل الرجعة كما سبق من النص وهو قوله فان كرهت رجلا فاحسن حاله ان كان المرفوض هو الرجعة فليست بالضرورة ما لم ينو البينة فليس في حقها نوبت فيه يمكن للجواب بان المطلق لا يتقيد ما لم يوجد خاص فخر والا لا يمكن الاستدلال بالطلاق وسمنا ليس بوجوده فلا وجه للتقييد كما لا يخفى ثم استدلى على الرجعة وان نوى البينة بان الطلاق ثامت اقتضاء والمقتضى من وجوب الضرورة لتسريح بالرجوع فلا حاجة الى البائن ولا يخفى انه يشتمل ايضا لان البائن احد نوى الطلاق كما صرح به في الهداية في فصل سنة الطلاق ونية احد النوعين محتملة في مقتضى كنية البينة البينة انت بانه ما صرح به في كنف الاصول فليسا **قوله** او اكثر من العاقل لان الطلاق ثابت اقتضاءه الثابت بالاقتضاء يبرر تعدد الضرورة والضرورة تندفع بالاقول المتيقن والفرق بينه وبين احد النوعين من ذلك وكنت الاصول وقال الشافعي في ما نوى

ان الشافعي في معنى فيه

واعلم ان اصلها او طاريا او باجا وان لم يكن واجبا لا يقع طلاقه وفي المستحق المرفوض الذي يستلزم انه لا يكون كالأخرى لان ذكرنا **قوله** وان كان الزوج سكرانا خلافا لما في **قوله** ولو سكران وفي بعض النسخ صاحب أو سكران وسواء في منسوخة المشروطة لان الممنوع من طارح تحقيق الشبهة بالسكران كون طلاقه فيه فقط مع ان اصل طلاقه في الكره والطلاق في السكران طارئة واللاحق ان الشافعي في معنى فيه واستدل صاحب الكافي عن طريقه في طلاق المكره بوجوه احدها اطلاق الحديث وهو قوله يوم طلاق جابر الاطلاق العبد والجون وقيل كلامه وسوان الاطلاق يقتضي جواز تطلق النائم والبكر المدموش والمغشى عليه مع انه غير جائز فان وجهه بانه لم يجهنم او جبه في قصوره التصديق بانه يقتضي ان يكون المكره والسكران كذكر لنفسه التصديق فيها ايضا الا ان حاله مقتضون الاستدلال بجمع الوجوه لا بذكر واحد منها فليست بال

**باب انقاع الطلاق** وهو الواحدة البائنة التي تكون البائنة كون ابصار رجبا لانه حال الشريعة حيث قصد تخير ما علقه الشريعة بانقضاء العدة قال الله تعالى فانكسر رجلا فاحسن حاله ان كان المرفوض هو الرجعة والتسريح باحسان هو تركها حتى ينقض العدة ويحقق ان الله تعالى سمى الرجعة اسمها والامسك اسمها الشريعة ما كان فادامت العدة باقية كانت ولابنة الرجعة باقية واذا انقضت من غير رجعة بانت فصارت البينة معلقة بالانقضاء كذا قالوا واعتز صاحب العناية بانه كونه ان يكون المراد به ما لم ينو البينة فليس في حقها نوبت فيه يمكن للجواب بان المطلق لا يتقيد ما لم يوجد خاص فخر والا لا يمكن الاستدلال بالطلاق وسمنا ليس بوجوده فلا وجه للتقييد كما لا يخفى ثم استدلى على الرجعة وان نوى البينة بان الطلاق ثامت اقتضاء والمقتضى من وجوب الضرورة لتسريح بالرجوع فلا حاجة الى البائن ولا يخفى انه يشتمل ايضا لان البائن احد نوى الطلاق كما صرح به في الهداية في فصل سنة الطلاق ونية احد النوعين محتملة في مقتضى كنية البينة البينة انت بانه ما صرح به في كنف الاصول فليسا **قوله** او اكثر من العاقل لان الطلاق ثابت اقتضاءه الثابت بالاقتضاء يبرر تعدد الضرورة والضرورة تندفع بالاقول المتيقن والفرق بينه وبين احد النوعين من ذلك وكنت الاصول وقال الشافعي في ما نوى

ان الشافعي في معنى فيه

الرجعة

صاحبها







او طرفه وانتقل على الفرض عنه اليه ثم اضيف ذلك الطرف الى الكل حصل طرفا  
متعددة على بالشريين فليست **قوله** فانه اذا قال انت طالق عدل او ذكره  
الهداية ان نظرت طالق عدا الله لا صوم من عوى ونظرت انت طالق عدا الله لا صوم  
في عوى وفي النظر انت كلام وموان الحكم فيها مختلف من وجه فان قوله انت طالق عند  
اذ لم يكن نية يقع في او آخر من الغد فيكون الغد مستوعبا للطلاق وفي قوله لا صوم من  
في عوى وقع على صوم ساعه عند عدم السنة ولا يقتضي الاستيعاب فليست **قوله** وعند  
اولها في اليوم عدا او عدا اليوم لان ذكر الاول في قوله **قوله** وتعلق في ذلك وذكر  
انت بالعكس لا يكون مطلقا وبالعكس فليس هو اللفظ انت واعترض بان لم لا يحل عدا  
في غير موضع الضرورة **قوله** فليست لان صون كلام العاقل عن اللفظ في عوى وفي كلام  
وموان صون فعل العاقل عن الكرامة تقع من عوى فتعارض فتبقى بحالة الامر  
في التقدير فليست **قوله** فاما الاول ان يقال وصفها بالطلاق اليوم وعدا وبالطلاق  
الواحد كحصول هذا المقصود فلا صفة لا غير ما عدا هذا لان كلامه موصوفها بالانفا  
فان قيل هذا انما يتم في الصورة الثانية وفي قوله انت طالق عدا اليوم لانه  
وصفه بالطلاق عدا او موصوفه عدا لا يكون موصوفه باليوم اجيب بان  
انفا في الثانية فما يفيض لا المكروه وموان يقع الطلقين دفعة واحدة فلا يصح  
لاشبهتها فيكون انت لفظا بهذا الكلام وفي قوله **قوله** فليست **قوله** ويقع الان  
فمن نكح قبل امساك فانه الهداية ولو تزوجها اول من امسك ساعه لانه  
ما سنده الى حالة منافية ولا يمكن تفصيلا اخبارا ايضا فمكان الشبهة المكنى  
في الطالق فيقع الساعة **قوله** اعلم ان مراده من قوله او من امسك امساك لان قوله انت  
طالق امسك نكحها في الكسوة كان في جزء اول او لا فلو كان المسمى سابق على  
الطلاق فلا يصح ان يكون منكوبة في جزء اول ومطلقة معا ومقتضى اللفظ الاستيعاب  
وايضا لا يتصور منكوبة في جزء ثان او ثلثه ومطلقة في جزء اول وهو ظاهر الا ان  
يقال انما يحل في الاستيعاب فيما يمكن تفصيلا ولا يثبت البعض فعناء بل بعد قد يثبت

في قوله انت طالق عدا الله لا صوم من عوى ونظرت انت طالق عدا الله لا صوم

والا في الماضي التام

ان يكون

فقط كما ان طالق عدا واما فيما لا يمكن تفصيلا كما في عوى ونظرت انت طالق عدا الله لا صوم  
جزء اخر من قوله لا صوم بكنة بعد لا في واما قال انت طالق عدا الله لا صوم من كرمي الاس  
يقع مطلقا لا يمكن تفصيلا كلام العاقل على الظرفية على الا يميز من الامر الله اعلم بالصواب  
وان مراده من قوله ولا يمكن تفصيلا اخبارا لا ايضا عدم صحة البرائة مطلقا لا يحل ان لا يكون  
مطلقة لغرض فلا يصح الاخبار بالنظر اليه ولا يمكن حمله على الاخبار من عدم النكاح محال  
لان النكاح واقع فلا يصح له اية مطلقا فلا بد من صفة الصيانة واما على الوجه الثاني  
يستقيم اذا كانا غير مطلقين لغرض من الاثر في واما اذا كانت مطلقة فليست في الاثر  
جملتها في هذا الزوج رافعا لشك النسبة وفيما فيه كما لا يخفى فليست **قوله** وقا  
الكا في اللغو في قوله انت طالق امسك نكحها اليوم لانه يمكن تفصيلا اخبارا  
النكاح او كونها مطلقة ستطوع زوج غيره وهذا الكلام فيه بصيغة وانما جعلت  
لتعذر جملتها فاذا لم يكن تحتها اخبارا لا يحل في ثم قال في تعليل وفيه الطلاق في  
قوله انت طالق امسك نكحها قبل امساك لانها مستندة الى منافية ولا يمكن تفصيلا اخبارا  
في حقه وكذا في غيره لانها حقيقة مجردة ولا يفيق مقابلة الاشياء لان الاشياء  
صار حقيقة عرفا وشرا ولا يخفى ان بين قوله وهذا الكلام فيه بصيغة لانه  
حقيقة مجردة اجم منافاة ظاهرة لا بد من التوفيق فليست **قوله** والدلالة في هذا  
الفصل ان اليوم اعم من وقوع بعض نسخ الهداية والنزوح من هذا القبيل وفي بعضها  
والطلاق من هذا القبيل وسوالناظر لان المراد من فعل قرن به هو المظروف وهو  
بما لا لا المفضل اليه **قوله** بعض المشايخ اعتبروا المضاف اليه فيما لا يخلف للوجوب سيما اذا كان  
المظروف في المضاف اليه مما لا مندفع انما نظر الى حصول المقصود وهو استقامة الجواب  
حيث مر حواشي قوله يوم اكلم فلانا فامرأة طالق بان المعروف هو الكلام والكلام مما  
لا يند وفي قوله يوم تزوجك فانت طالق في جهات الماطلة لان النزوح عما يند  
اعتبروا المظروف ولم يلتفتوا الى المضاف اليه كلفه مسئلة الامر فان الكلام اعتبر فيها  
الامر بالبعد الذي هو مظروف دون العاقل **قوله** في المضاف اليه ثبت ان المظروف

للمرء

في قوله انت طالق عدا الله لا صوم من كرمي الاس  
يقع مطلقا لا يمكن تفصيلا كلام العاقل على الظرفية على الا يميز من الامر الله اعلم بالصواب  
وان مراده من قوله ولا يمكن تفصيلا اخبارا لا ايضا عدم صحة البرائة مطلقا لا يحل ان لا يكون  
مطلقة لغرض فلا يصح الاخبار بالنظر اليه ولا يمكن حمله على الاخبار من عدم النكاح محال  
لان النكاح واقع فلا يصح له اية مطلقا فلا بد من صفة الصيانة واما على الوجه الثاني  
يستقيم اذا كانا غير مطلقين لغرض من الاثر في واما اذا كانت مطلقة فليست في الاثر  
جملتها في هذا الزوج رافعا لشك النسبة وفيما فيه كما لا يخفى فليست **قوله** وقا  
الكا في اللغو في قوله انت طالق امسك نكحها اليوم لانه يمكن تفصيلا اخبارا  
النكاح او كونها مطلقة ستطوع زوج غيره وهذا الكلام فيه بصيغة وانما جعلت  
لتعذر جملتها فاذا لم يكن تحتها اخبارا لا يحل في ثم قال في تعليل وفيه الطلاق في  
قوله انت طالق امسك نكحها قبل امساك لانها مستندة الى منافية ولا يمكن تفصيلا اخبارا  
في حقه وكذا في غيره لانها حقيقة مجردة ولا يفيق مقابلة الاشياء لان الاشياء  
صار حقيقة عرفا وشرا ولا يخفى ان بين قوله وهذا الكلام فيه بصيغة لانه  
حقيقة مجردة اجم منافاة ظاهرة لا بد من التوفيق فليست **قوله** والدلالة في هذا  
الفصل ان اليوم اعم من وقوع بعض نسخ الهداية والنزوح من هذا القبيل وفي بعضها  
والطلاق من هذا القبيل وسوالناظر لان المراد من فعل قرن به هو المظروف وهو  
بما لا لا المفضل اليه **قوله** بعض المشايخ اعتبروا المضاف اليه فيما لا يخلف للوجوب سيما اذا كان  
المظروف في المضاف اليه مما لا مندفع انما نظر الى حصول المقصود وهو استقامة الجواب  
حيث مر حواشي قوله يوم اكلم فلانا فامرأة طالق بان المعروف هو الكلام والكلام مما  
لا يند وفي قوله يوم تزوجك فانت طالق في جهات الماطلة لان النزوح عما يند  
اعتبروا المظروف ولم يلتفتوا الى المضاف اليه كلفه مسئلة الامر فان الكلام اعتبر فيها  
الامر بالبعد الذي هو مظروف دون العاقل **قوله** في المضاف اليه ثبت ان المظروف



في هذا الباب دون المصطلح اليه كناية الكفاية وبيان شرع الهداية وقول الشارح وان كان  
 الفعل الذي يتعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي اخصف اليه اليوم عند انقضاء طالي يوم  
 لكن هذا الوار او بالعكس حتى لو كان يوم يقدم زوجه ينبغي ان يولد باليوم الزمان  
 ترجح كانه لطيفة مما لا ينافي من الشرع لان المصريح فيها عدم اعتبار المضاف اليه  
 اصلا فاما خلاف فيه الجواب **قوله** كلام الشارح على الاعتراض على العموم مع انهم وان  
 انفقوا على اعتبار الفعل المتعلق الا انه ينبغي ان يعتبر ظرف لطيفة ترجح كانه لا يمتد  
 على ذلك لا معنى لاعتبار المضاف اليه اصلا لان مناط الحكم على العارية ومن مبنية على المتعلق بما  
 لفظ في المضاف اليه لا ينبغي ان يكون المتعلق بشرع من خلافه لان معنى ان يكون اليوم الذي  
 انز وكرهه كالاخي **قوله** اما اعتبار بعض الاشياء فيما لا يمتد فيه الجواب فشرع كانه  
 من الشرع فليست **قوله** لان اعتناق المعنى شرط للتطبيق لان الشرط ما يكون على صفة الجواب  
 ولا حكم فعلق به والعقود بهذه الترتيبه يحل مع على التارك كذا الهداية **قوله** في عليه بان يعلق  
 التعليق لا يكتف ويطبق التوقف غير مقتض مع مع كونه من مع بعد دور لاخي **قوله**  
 يعرف من التفسير المذكور في الكافي وسواء جعل التطبيق مطلقا بالعتق وهذا لا يصح الا  
 بان يتعلق احداهما بالآخر فتعلق الشرط بالشرط او تعلق العلة بالمعلول او متعلقا بشرط  
 واحد او بعلة واحدة وبرا وعنده والثالث مستل لانها لم يتعلقا بشرط واحد او بعلة واحدة  
 وكذا كذا لان اعتناق الموصوف ليعمله لتطبيق الزوج وكذا لتطبيق العلة لاعتنا فنعين  
 تعلق التطبيق بالاعتنا وقد وجدت اما في الشرط في الاعتناق لانه معدوم على  
 خط الوجود ولذا لا تعلق به كالاخي فليست **قوله** اما في الاعتراض آخر وسواء على هذا التفسير  
 بان يقع طلاق من قال لاجنبية انت طالق مع نكاح لانه يكون مع نكاح كذا لاخي  
**قوله** وجب عليك العناية بان العدة وشرع من ان الذي هو حقيقة مع انما كان ضرر من حيانه  
 كلام من على الضرر في ذلك تخير او تعاقبا مطلقا وفيما ذكرتم ليس كذلك فانه لا يمتد فيه  
 ولا يتعلق الا بالنكاح بصريح الشرط **قوله** ان من صيانة كلام القادر صيانة كلام من  
 ليس كذلك وقيل كلام وسواء ان قضية الصيانة من كذا تعلق لها بهذا المقام كالاخي بان

هذه المشابة ويمنع  
 في

في اليوم الاول واما ان يتعلق العتق  
 بالتطبيق لانه يزول ملك المالك  
 برضاه فتعين في

وجوه

ان يأتى ان الطلاق والنكاح متنافيان فلا يصح التعليق الا بصريح الشرط فلا يمكن حمل كلامه  
 على التعليق فيلحق **قوله** لان العتق اسرع وقوله لانه رجع اليه ووثقته **قوله**  
 ووجه آخر وسواء قوله انت حرة او من قوله انت طالق شئني وما الى الاعتناق والتطبيق  
 يوجدان في هذا في اللغتين في زمان واحد فيقدم او جزئيا في العتق وهو قولناست حرة في زمان  
 التطبيقين وسواء في ذلك الرجوع عليها وقيل صاحب العناية ان قوله في زمان واحد  
 منافق في قوله فيقدم او جزئيا وقيل كلام وسواء يكتفى ان يقال مراد من الزمان الواحد  
 العدة بعينها بقضاءها معا او العدة فتمام اجزائها سبق وعنده من حكم طالق في  
 كما لا يخفى فليست **قوله** فانه ابعض المباحات لا يمكن الجواب على انها بان الطلاق  
 عند الحاجة لم يبق مبنو صا فليست **قوله** لا بانك طالق خلا فالتاخي لان الطلاق  
 ازالة للكل او الكل ومما شئت كان بينهما **قوله** ان الطلاق ازالة العتق وسواء المرأة  
**قوله** وانت طالق واحدة او لا معطوف على قوله انا منك بعت لا يقع اذا قال لا مرة  
 انت طالق واحدة او لا لان الطلاق اذا اقرن بالعدد يكون بمنزلة واحدة ولهذا  
 لو قال لو لم يرد طالق بها انت طالق ثلثا وفتن ولو وقع الطلاق بمحو الوصف لا وقع  
 لكونها اجنبية فيكون الشكر في الطلاق وعند محرمه او في الشكر الواحدة فيسبق  
 قوله انت طالق سأل عن الشكر فيقع رجعية **قوله** لانه وقع العتق بينهما بلك لان بلكها  
 يقتضي الطبع بين المالكية والملوكية وملكه ينفذ لطل العتق فيبقى لطل العتق في العتق  
 اخيه ما عكس النكاح لانه اشبهت المكر على المرأة وسواء على خلاف العكس وما هو كذا  
 ضروري منصف فان فصل هذا لا يتل في مكر ينقص منها اجيب بان ملك العتق  
 دليل لطل فقام مقامه فيسر كذا في شرع الهداية وقيل كلام وسواء دليل المكر التام  
 كالاخي فتدبر واما الاعتراض بشراء المكاتبة ووجه حيث لا يبطل النكاح مع وجود  
 ملك البيني فليست **قوله** ان لا يملك له ملكا بلكه في المكر وسواء منع بقاء النكاح كالاخي  
**قوله** فلو كانت ربه بغيره في المصيرية في ازالة الهداية الوقفي بالنسبة مطلقا  
**قوله** وانت طالق انت طالق في ازالة العتق والعتق والعتق هو البيني فليست







بقي من كلامه اذ وسوانا لا نعلم صحة اعتبار المعلق بالخير مطلقا لا يري ان من قال  
 لا امرأته التي لم يدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بد من اثنين فدخلت الدار  
 تطلق ثلثا ولو كان هذا اللفظ قبل الدخول لم يقع الا واحدة ويمكن الجواب بأنه يصح اعتبار  
 المعلق بالخير لان الواو للعطف المطلق وهذا لا يخلف بالتخيير والتعليق واما اختلاف الحكم  
 في المثال المذكور فلان لا بد لاستدراك العطف باقامة التمام الاول وقدره ذكره بقا  
 الحل بعد ما تعلق الاول بالشرط مطلقا كما بالشرط بلا واسطة كالاولى فصار كأنه اعادة  
 الشرط في حق الشيء على الوجه لا يخلو ما اذا اخرج بقوله لا بد لانها بانت بالاول ولم  
 يصح التكلم بالشئين لعدم الحل وكلام اخر وسوان قوله وبخلاف ما اذا تقدم الامر به في خلاف  
 لقاعدة ان المعلق بالشرط كالمفرد عند الشرط كما لا يخفى وكذا الجواب بان يقال ان المعلق من  
 حيث انه معلق على اوجه يقع عليه التعليق كالمفرد وسوانا التعليق وقع للثلاث في وقت واحد وان  
 وقع التكلم على الترتيب لانه لا يمتنع فيه فوله لان المعلق ايا في موضع التعليق للموضع  
 بلا واسطة فليتنامل ولا يخفى ان قوله واعلم ان تأخير احوالنا يتم لو لم يتقرر في الثاني في  
 التوضيح لرحمان من حيث انه صنف في عليه مع انه يقر في قرب هذا الموضع فليتنامل هذا  
 ونعم البعض ان هذا الاختلاف مبني على ان الواو عند الترتيب عند ما لا يقارنه  
 وذكر في النسخ انه منقوض بانها لو كانت للترتيب عند المقارنة عند ما لا انفعوا على  
 وقوع الواحدة في انت طالق وطالق وطالق في مثل انت طالق وطالق وطالق  
 وطالق ان دخلت الدار بنا في الشرط في غير الدخول بها ولكن ان يقال مواد القائل الترتيب  
 والمقارنة في الحكم واما الترتيب في الحكم فلا خلاف فيه في انا حكم في صورة التخيير بان طالق  
 يقع الطلاق في الحال لانه انشاء واذا حكم بعد بيان وثالث لا يقع لانه لا حكم ولا يمكن للمفرد  
 بخلاف التعليق فلان الحكم فيه متأخر لا يوجد الشرط فيمكن الجمع فلا يخفى بوقوع الواحدة في وقت  
 التخيير وتأخر بطل الترتيب المقضي كما لا يخفى فلا يخفى بوقوع التثنية في صورة التاخير  
 فليتنامل قوله فلا تطلق الابنية والى بنى الكناية والتصرح ان الكناية محتاجة  
 الى البنية والتصرح لا يخفى اياها يعني ان الحكم يتعلق بنفس الكلام اذ اريد اول مرة كذا

الثبات  
 التثنية

قوله

الشرط

في التلويح وقيل كلام وسوان الحكم المذكور للتصريح انما يظهر في الثلثة الذين جدهم من  
 جده ومنه ان جدهم من الطلاق والعناق والرجعة لانه لم يصرح ان البيع بالتخيير اذا  
 ثبت بانفاقها او بالبينة فتصدق قضاء فليتنامل قوله بها يقع واحد وجوبه اما الاول  
 فلا يمتنع الاحتداد عن النكاح ويحتمل احتداد عن الله تعالى فاذا انقضت الاحتداد عن النكاح  
 زال الابهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول لقضاء كانه قال طلقك او انت طالق فاعتذر  
 وقبل الدخول جعل مستغاثا عن الطلاق لانه كسبه كاستغاث الحكم بسببه وبوجه استغاث الحكم  
 للسبب اذا كان مختصا به والطلاق مقتضى للرجعة كذا في الكفاة وماله في التلويح وكذا  
 انه لما جاز ارادة المعنى الحقيقي جعل اللفظ كناية وما تقرر ذلك جعل محال وسوانا كلام  
 وسوان الكناية لا يتوقف على جواز المعنى الحقيقي بل يصح حيث شئت كما حقق في التلويح  
 فتدبر واما الثانية فلا تستلزم الاحتداد لانه يقر في ما هو المقصود بالعدول  
 ككنايته لانه ويحتمل الاستبارة ليطلق ما في حال فراح رجها واما الثالثة فيجوز خلافه  
 والاشافي في فقهه يقر في بها النكاح كسائر الكنايات وعند الشافعي لا يقع بكنايات  
 لانها تعود الى المرأة وليس فيها افعال الطلاق ولذا انه يحتمل ان يرجع اليها اي انت  
 طالق واحدة عند قولك او منقرون عندك كرسى معك غير كرسى فليتنامل ان يكون هذا المقصود  
 محذوف وان انت طالق طلقة واحدة فاذا زال الابهام بالبينة كان دلالة على الصريح  
 لاحاطة بموجبه والصريح يقتضي الرجعة فلا يقع بها الا واحدة رجعية فان قيل للمصدر  
 لما كان مفردا في قوله انت واحدة وجب ان يصح بنية الثلث فليتنامل التخصيص على  
 الواحدة ببناء بنية الثلث كذا في الهداية والكفاة وقيل كلام وسوان المراد بالتخصيص  
 لفظ الواحدة وسوانا بنية الثلث لا يقال الطلاق جنس واحد والثلث احوال احدها  
 من حيث انه مجموع الا ان يبنى على الظاهر لان الظاهر ان موصوفه ببناء المرأة كما لا يخفى  
 فتدبر قال في الهداية ولا معتبر باحوال الواحدة عند عاقبة المشايخ او هو الصحيح لان الحكم  
 لا يميزون بين وجوه الاعراب وقال صاحب الهداية قوله هو الصحيح احوال من قول بعض المشايخ  
 يعني يقع الطلاق اذا نصب الواحدة وان يكون له صفة للطلقة اما اذا عرفها فلا يقع وان يولد

مذهب

ظ  
 الجائز

المجموع  
 من اعتراف

تقدير

انها تحتمل

هذا القول المذكور في الطلاق ما هو المذكور في  
 من احوالها ايضا

الحوادث



لانها تكون صفة شخصها وقيل هو قول محذور وسندانه بغيره في قوله لا احوال  
 كلها لان نية الطلاق غير الغرض وان كان اخطا في الاعراب وان اسكن فهو يحتاج  
 الى النية لا احتمال المعنيين والعموم ان الكلام لان العوام لا يميزون وجوه الاعراب  
 والمفهوم من كافي ايضا هذا ومنها كلام وسوان ما نسب لمحمد في قوله بعض النسخ  
 ان وقوع الطلاق بالنية بقولها انت واصرة اذا نصب الواحدة واما اذا رفعها فلا يقع  
 وان نوى لا القول او وقوع الطلاق اذا نصب الواحدة وان لم ينو وصرح بهذا صاحب الزمان  
 نقلنا من المبسوط وان الاستراخ في القول الاول لان المصلحة لانه لا يكاد يصح لان الواحدة  
 وان نصبت كما نصبت لغاية المطلقة تصل لغاية الدلالة كما نقلت عن الفوائد النظرية بهذا  
 ويمكن في صدقة الرفع تصحيح كونها صفة للطلاق ايضا كما لا يخفى فلا يتم القول في نصب  
 لا محذور الا ان يقال ان الصحيح بعيد ولا يعتبر الاحمال البعيدة فليست **مرقولة** وبغيره جازما  
 يقع مع بنية في كل موضع يصدق الزوج او غيره على نية النية انما يصدق مع العلم لانه  
 ايمانه الاخبار على خبره والقول قول الامين مع العلم فان المداية لانه بولي حقيقة  
 كلامه ولان المراد بامره انه في العادة بالاستعداد بعد الطلاق فكان الظاهر ان المراد له  
 ومنها كلام وسوان على هذا ينبغي ان يكون كذلك لو نوى الحيض بالكل لو طلقها قبل  
 التكلم وطلب العناية خرج بوقوع الواحدة حيث قال لو نوى بالجمع حصا ووجه اوجه  
 الا ان يقال كلامه فيما يقع الطلاق قبل التكلم فليست **مرقولة** وان لم ينو غيره شيئا فليست  
 لانه لما نوى بالاول الطلاق صار لظاهر حال المذاكرة الطلاق فتمين ابان بان الطلاق  
 بهذه الدلالة فلا يصدق في نية النية لانه المداية والشروع ومنها كلام وسوان  
 اعتذر وان كان محال لا يتوقف على النية في حال مذاكرة الطلاق اعني ما لا يتم الرد  
 والسبب ما صرح به لكن فيما نوى بالاول الطلاق ولم ينو بالباقيين شيئا وراى في العدة  
 من الطلاق الاول فيحتمل ان يكون على الحقيقة فينبغي ان يتوقف الطلاق على النية كما في  
 الظاهر ان مراد القوم لانه اعلم مما صرح به بالصورة التي لم يقع الطلاق قبله وان كان فيه  
 ما فيه ايضا كما سندك من انما علم ان المداية في الكلام وبغيره من انه لو قال نوي بالاول

طلاق والنائية صفتا ولم انو بالنائية شيئا او قال نويت بالاول الطلاق وبالنائية  
 الحيض ولم انو بالنائية شيئا وقعت بيان لمساها ايضا كما لا يخفى الا ان يقال ان العبارة  
 من ذكر العدة حصل بالنائية او بالنائية فبقى الامر للطلاق لكنه بعيد لا في الحقيقة **مرقولة**  
 وعبارة المحذور وخارجها ان المداية لان الظاهر من المتن وقوع الطلاق بجميع النوايا كما  
 طابنية حال مذاكرة الطلاق وليست كذلك انما يكون ذلك فيما يصلح رد او ان امكن فوجهه  
 بتكليف كما لا يخفى **مرقولة** في الغضب الاولان وفي مذاكرة الطلاق الاول فقط ومنها كلام وسوان  
 ان قوله المستبني حالة المذاكرة او الغضب كما ان يراى به الاستنباط للتطبيق بعد وسوان لا ينافي  
 حالة المذاكرة والغضب كما لا يخفى فلا بد من النية كما في حال الرضا ولا يمكن ان يقال ان طاعة  
 المذاكرة او الغضب يخرج جانب افعال التطبيق لانه مع نية بلزوم ان لا يتوقف جمع ما يصلح  
 رد كما خرج واقعي وغيره مما على النية في حالة المذاكرة او الغضب كما لا يخفى والدعا على القول  
 واعلم ان الصريح يلحق الصريح سواء كان صريحا بانها مثل ان يقال انت طالق باني وطالق او  
 طالق باني او صريحا باني مثل انت طالق وطالق تطلق فتنتين وتلحق بالبيان الصريح كما  
 يلحق صريحا بغيره اذا بانها ثم قال انت طالق يقع الطلاق والبيان الصريح يلحق  
 الصريح بغيره اذا قال للمدخول انت طالق ثم قال انت باني يقع الطلاق باني لا التام  
 الادا طان معلقا بان قال ان دخل الدار وانت باني ثم قال انت باني ثم دخل الدار في العدة  
 فانما يطلق اما طرف الصريح والبيان وطرف البيان الصريح فظاهر لان قوله باني  
 باق بيناء العدة واما عدم طوق البيان الثاني فلا يمكن جملة خبر اخر الاول وهو موقوف  
 فيه فلا حاجة الى جعله ان لانه اقتضاها ضرورة لوقوعه عند النية في البيوت والعلقة  
 ينبغي ان يعتبر ويثبت طرفة العلة لانه ليست ثابتة في الحال فلا يمكن جملة اخبار  
 عن ثابت بخلافه ضرورة **مرقولة** كما ذكر لانه لا يمكن جعله خبر الصحة العلق فيله  
 وعند وجود الشرط من كل الطلاق فيقع كذا في الكافي وخبره والمفهوم من هذا ان قولهم  
 البيان لا يلحق بالبيان لستح الطلاق بل اذا كان المراد بالنائية البيوت والعلقة واما اذا  
 كان في الحقيقة ما يدعى من هذا الموضع حيث قال علمه باني قبله من ان يند طلاق وادي

هذا التفصيل في كبري 260

سادة  
 دادي



فان صد من اطلاق يتم الثلث وانه اذا بانها ثم قال في العدة انت طالق ثلثا يقع  
الثلث لان لامة الغليظة اذا ثبتت بمجرى النية بلا ذكر الثلث لعدم ثبوتها في المحل فلا يثبت  
اذا صرح بالثلث او على انه لا حاجة بذكر هذا الاعتبار لان الصريح يلحق بالباين  
وقوله انت طالق ثلثا صريح كما صرح به في بعض الكتب مع قولهم انت طالق ثلثا  
يعيد البيونة الغليظة انه يعيد لامة الغليظة او الفرقه الكاملة لا البيونة المستفاد  
من بعض الكتابات كما لا يخفى وايضا يفهم من التقييد بالباين في قوله ان دخلت الدار  
فانت باين ان التعليلات ان ذكر غيرها الصريح صريح وان ذكرت الفاظ البان فباني  
كما لا يخفى وايضا قولهم والباين الغير الصريح ينبغي ان لا يكون على اطلاقه لانه لا يلحق الصريح  
الباين لاضمار الجزية عن الاول كما لا يخفى الا ان يدعى الفرق بين البائنين فلا يلزم الخ  
باصطلاح الاخر من هذا التسمية الرجعية مثلا ان يقال انت واحدة لا يلحق الصريح والباين  
لاضمار الجزية عن الاول كما لا يخفى فليست اهل **باب التفويض قوله**  
بنية الطلاق ان في الاخيرين لانها من الكتابات فلا بد من النية قوله وانك انت واحدة لان  
الاكسار والقعود من نوع الطلوس وقيل لا كما بعد القعود وبيد الاحراض لانه  
اظهار التهاون والاولا صريح قوله وفكرها كبيتها لما لان جوبان السفينة لا ضاف للملكا  
لانه لا يقدح على ابقائها متى شاء بخلاف سبر العانة لانه يقدح على ابقائها **قوله** وفي اختاري  
لا يصح بنية الثلث من اشارة التفصيل لا على ترتيب الاحمال كما لا يخفى ودليل عدم صحة بنية  
الثلث ان الاختيار لا يتنوع الا غليظة وخفيفة كما لا يتنوع الطلاق بخلاف البيونة  
واما طلق فيصح بنية الثلثا فيسهل تطبيقه لافراد فيصح بنية الكل لانه فردا كما لا يخفى ان  
لاختيار الطلاق افراد كما صرح به في المطاية والكافي وغيرهما فينبغي ان يصح بنية الثلث  
كما لا يخفى لا يفتقر ان افراده ليست متوزعة على افراد الطلقات لان الاختيار لثمة واحدة  
قد يتعلق بالثلث كما يجب فليست اهل **قوله** برتبهين بواحدة قال في النهاية اعلم ان المراجعة  
اذا اختارت نفسها بعد تخيير الزوج ان يمسك ان لا يقع عليه شيء وان طوى الزوج الطلاق  
لان التفويض اليها انما يقع فيما يملك الزوج من جوارحه بنحوه وهو لا يملك اطلاق الطلاق عليها

المناظم  
يلحق الصريح

قوله

بهذا اللفظ حتى لو قال اخترتك من نفسي واخترت نفسي منك لا يقع شيء فلا يملك التفويض  
اليها بهذا اللفظ ايضا ولكن استحسننا لاجتماع الصحابة رحمهم الله في ان الرسل  
اذا امر امراتهم بيمين ما فاطمهم من كاطمة الخمار في سائر من ذلك الا ان من اخرج ذلك  
واختار ان الزوج ما يملك الامر ما فاطمهم من كاطمة الخمار بهذا اللفظ ما هو مملوك له فيصح بنية  
في لا يملك الرجعة عنه اعتبارا بان اطلاق الطلاق واخترت نفسي عليك صلتك العناية بانه ذكر  
في الاختيار انه لا يملك الاطلاق بهذا اللفظ وفي الامر باليد تذكر فينبغي ان لا يلزم ذلك  
كملة الاختيار وان لم يكن الجواب بان الامر باليد يكون في الطلاق وغيره ولا يلزم جوارها  
بطلقت نفسي فاذا نطق الطلاق صار هذا امرا بالتطبيق وضعا بل هو امر باقتضا  
نفسها كما صرح بذلك في الكافي والزوج يملك الاطلاق بلفظ التطبيق ولا يملك بلفظ الاشارة  
فيتم كلامه في هذا الباب كما لا يخفى فليست اهل **قوله** ان لا يترك احد من التسلط فيهم من هذا  
ان الاول ان يقال وسنبر طوكر النفس او ما يقوم مقام ذكر النفس كما لا يخفى **قوله** وهذا  
عندنا حنفية وقالا واحدة ولا حاجة بهن الى نية الزوج ولا الى ذكر النفس اتفاقا  
بدلالة التكرار لان اختيار الطلاق هو الذي يشترط اختيار الزوج لا يشترط هذا هو المذهب  
والله اعلم لكن المذكور في البدرج والمحيطن النية شرط فيها وفي النبيين ينبغي ان يكون  
حذف النية فيها لشرورها لانها ليست بشرط وقيل بقوله اخترت الاولى لانه لو قال اظهر  
التقليدية يقع واحدة اتفاقا ولو قال انت اخترت نفسي مرة يقع ثلث اتفاقا **قوله**  
ولو قال طلقت نفسي لحي ان في جوار من قال اختارت نفسي فليست اهل هذا اعطى وقع من الكافي  
ان لا يملك الرجعة فانه صاحب النية وفيه كلام وسوان حياقة الهداية معناه في واحدة  
ملك الرجعة لان هذا اللفظ موجب لانطلاق بعد انقضاء العدة فكانها اختارت نفسها بعد  
العدة وهذا التقليد لبيان صحة الرجعة وصحة منه فلا يلزم لحيث ان الكافي لفظه  
لا كما لا يخفى فليست اهل **قوله** هذا اهل لانها لا تنصرف للتفويض والزوج يملك الاختيار  
وسوان الكتابات تكون تفويضه في نفسه فليست اهل **قوله** في جملة لان المعنى  
فيه صريح الطلاق والمفوض في اختياره وامر سيد اختياره ما يكون الامر في نفسه ما انما يوجبان

فيصح منه

والا تخيير امر بالتطبيق



في ابيان فخر الفرق في **قوله** ويقع بئس نفسي حجة لا قارة الهداية وان قال لها  
 طلبة نفس فقالوا بئس نفسي طلقت لان الابانة من الفاظ الطلاق فكانت موافقة  
 في الاصل الا انها زادت فيه وصار سريعا الابانة فيلغو الوصف الزايد ويبين الاصل  
 كاذبا قالت طلقت نفسي فطلبته بانيته ويبني ان يقع بطلبته رجعية وقوله ويبني ان طلبته  
 رجعية مستخرج من لفظ آخر اضطررنا له بانه مستخرج من قوله فليست اهل **قوله** لانه ليس  
 من الفاظ الطلاق الا انه عرف طلاقا بالاجماع اذا حصل جوابا بالنفي على خلاف التعيين فيستقر  
 على امره والنسخ وقوله طلقت نفسي فطلبته بانيته ويبني ان يقع بطلبته رجعية وقوله ويبني ان طلبته  
 صحيح بانه تعلق الطلاق بتطليقها كالمكر سيدر واخباره وحاصل المعنى في التفسير ان اوردت  
 طلاقا فطلعت نفسي فطلبته بانيته ويبني ان يكون طلقا بغير ابيان كما لا يخفى ولا يمكن ان ياراد من غير  
 النسخ لفظ آخر لانه على هذا ينبغي ان لا يصح جوابا بالامر بالبعد عن اذ صار له كما هو جواب  
**والاولى** ما وقع في بعض الشروح من ان اوردت اما يصح جوابا بقوله طلقت لانه اضعف من  
 الطلاق فان الزوج ملك الا في بعض احواله بل لفظ الطلاق دون لفظ الاختيار لانه اضعف من  
 كون الطلاق اقوى وفي الامر بالبعد والاختيار لم يكن اضعف لان صحة هذا الوجه بالنظر الى  
 ظاهر كلامه وهو الامر بالبعد والاختيار دون ما يؤول اليه من المعنى وبما ضعيفان كالاختيار  
 في ان يقع قوله اخرت جوابا لهما فليست اهل **قوله** لانه تعلق الطلاق بتطليقها لا بيمينها  
 يعني ان تطليقها بنفسها على حظ الوجود فيكون بيمينها فلا يصح الرجوع بخلاف طلاقها بغيرها  
 لانه امر كان لا حالة طبقا وخارجا فلا يكون بيمينها مع الرجوع كذا في العناية وقيل كلامه وهو  
 انه منصوص بحسب طلق امراته في **الاولى** ان سالكم التوكيل حوز الرجوع فلم يجزى  
 الصفي لان التوكيل صريح واما التوكيل فمقتضاه عدم الرجوع لانه استرداد ما في يد الغير  
 وابطال حكمه ملكه واليمين تعرف الرجوع في بانفس واجماع فليست اهل **قوله** واما طلق فمكره وطلق  
 امراته فتوكيل لانها لا يعلم ان نفسها او المصنف لانه قد دون التصرف برأيه او رآه  
 كذا قالوا **والثاني** من عليه في العناية بان في طلاق الضرر اعمل لنفسها من طلاق  
 نفسها فينبغي ان يكون عليها وليس لها بان **قوله** ان المصنف الاصل في طلاق الضرر

محمود وهو قوله طلقت وان كان كونها  
 رجعية فهو ما من قوله فيلغو الوصف  
 الزائد فلا بد

ح  
 عا

ظ  
 المتضمن

للعنف عاينه انه يوجد فيه نفع المرأة وهذا القدر لا يقتضي كونه عليك لانه يوجد  
 في اكثر صور التوكيل كما لا يخفى فتدبر **اما** اخرت اضطررنا له بالصفة اما ان يكون من باب التوكيل  
 او لا والمالي شمول التوكيل او شمول التوكيل لا التوكيل الباطل لجوابه من الحكماء على  
 اعتبار العمل بنفسها كما لا يخفى ولا يرد النقص ما لو قال لو طلق امراته ان شئت  
 لان الشبهة صريحة فليست اهل **قوله** وضار عليك لا توكيل اهل اخرت اضطررنا له في العناية  
 بان كونه عاينا لنفسه لان من لوازم التوكيل وقد انتفى في هذه الصورة وكله المطلوب  
 بان حاله ان المفهوم من هذا المشرع والهداية وغيرهما ان العامل بنفسه قصد اصيل  
 لا يكون الاما كما وهذا كاف فيما هو المقصود كما لا يخفى لكونه كالمكر سيدر البتة كما  
 فهمه واوردوا اخرت اضطررنا له عليه بل كما لا يخفى من تصرفه بانيته سواء قصد لنفسه  
 او غيره كما ينبغي الاشارة اليه فليست اهل **قوله** لا يقتضي بالحدس بقايد ان يقول طلقت  
 نفسك فليست اهل **قوله** لا يقتضي بالحدس بقايد ان يقول طلقت  
 اخر كما في شرط الطنار فليست اهل **قوله** لانه فوض لهما اقرارا فوض لهما اقرارا فوض لهما اقرارا  
 وهو انه اذا تيقنت المحل الفقد على القصد وعدمه ينبغي ان لا يقع الواحدة ايضا فيما قال  
 طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة لان المفوض لهما الواحدة في ضمن الثلث لا الواحدة  
 قصد كما لا يخفى **والاولى** ان يبين على الثلث غير الواحدة لوجود التوكيل فيه ومنها  
 ولم يثبت الواحدة من الثلث ايضا لانها قايمة بهذه الجملة ولم يثبت الجملة فليست  
 ما يقوم بها لان المقتضى من لم يثبت لم يثبت ما في ضمنه بخلاف ما اذا قال طلق نفسك  
 ثلثا فطلقت واحدة لان الثلث ثابت بمقتضى فثبت الواحدة في ضمنه ايضا كما لا  
 في شروح الهداية وغيره فليست اهل **قوله** في الثانية لا يقع شي من هذه  
 اعتبارا بالاجماع كذا في الكافي مبناه على ما نقلناه من الشرح فلا حاجة الى اعتبار  
 القصد وعدمه وان صح بهنا كما لا يخفى **قوله** لعل ان الشبهة تقتضي ان يكون  
 فمقتضى قوله شئت ذكر حصة او وجب له حصة الطلاق واجازة بانها حصة بخلاف  
 قولنا اردت طلاقا لان الارادة تقتضي عبارة من الطلب فالعزم اعم من التوقيل

بانه الصواب

لا في ضمن الثلث







مقبول للزوج والزوج انما يحل على الشرط ان لو كان الرد من غير عن صدره التعليق  
 مقبول لنصفه ونفيا للتناقض في كلامه واما اذا صدر الرد من غير فلا حاجة الى تنقيح  
 التناقض لعدم التناقض **قوله** لا التناقض جميعا ذكر الزيلعي ردونها لو طلقت نفسها كان  
 لا يقع شيء عندنا في حنفية وعندنا ما يقع واحدة بناء على ان التناقض يقع للمعادة  
 ام لا كما مر ولا يرد بان لم يفوض اليها الطلاق الذي هو الوقت الذي فيه طلقها بعد ردها  
 قبل **قوله** لا التطليق لان تعليق الطلاق انما يقع بهذا الملك لا في ملك غيره **قوله**  
 وفي حيث شئت وان شئت مقيد بالحبس لان حيث وان للكان ولا يقع  
 الطلاق بالمكان فيلغوه ذكر ما كان فيهما مع الساقية وحروف الشرط كذا في الجملة كما  
 خرج في الشرط الاصل في حروف الشرط المحض للشرط ان والا حشا بالاصل مستند  
 بالحال **قوله** يقع رجعية وان لم يثبت كذا في جميع الكتب في كلامهم من وجوبه **قوله**  
 ان انما مر من ترك المقيد بالحسب مع ذكره في هذه المسئلة عدم اعتبارها فيها مع  
 انه صرح في التلويح باعتبارها فيها ايضا ان في الزوج اذا اثنى كسنا ولم يثنى المرأة  
 يقع ما نواه سواء كان باينا او ثلثا فانما يقع رجعية وان لم يثنى كسنا على طلاقه  
 كما لا يخفى الا ان قالوا انهم يقع رجعية بمقتضى اللفظ من غير توقف على كسنا او سواها  
 جعل بائنا او ثلثا بعد ما وقع رجوعا فليست على ما هي من حيث الزوج وان كان كيف كانت  
 قيد بما قبله ومقتضى بلا مرية فكيف يعطى لما قبله حكم مسلم ولعل هذا هو السر فيها  
 اختار الامامان **قوله** ان المقيد المستفاد من كلامه كيف لا يعتبر الاصل لا في انما  
 يدر على مفوض الاحوال والصلح دون الاصل كما مر اذ لا شك انه لو لم يذكر كسنا  
 في قولها انت طالق كيف ثبتت له رد قولها يقع الطلاق الرجعي وبعد ذكره مما لا ينبغي ذكره  
 وهو ظاهر كذا قبل ولا يخفى ما فيه فليست **قوله** هذا قول الخ حنفية من المناسب ذكر  
 الطلاق قبل قول النص فان شئت كالزوج ايا لان الطلاق انما هو في تحقق وقوع الطلاق  
 بدون مشية المرأة فاما اذا خفي الوفاق في خلاف بينهم في التفسير المذكور كما مر  
 به فليست **قوله** لا باينا ايضا من اعتبار مشية الزوج في سائر الشهور وسوان المعهود ان

ان

اقول لا يخفى على من بعد ذكره ما سبق ويكره على  
 وجه وكيفية لا يحصل ذلك في صورتهم المذكور  
 في لا يصرنا ما ذكره حاشا

ان لا يخفى على الزوج لانه ما فوض الامر اليها وجب ان تستقل باثبات ما فوض اليها  
 اعتبارا بسبب النفوذ بصلتها في الظاهر ما روي عن الطحاوي من ان نية الزوج ليست  
 بشرط ولها ان يجعل الطلاق باينا او ثلثا في قول الخ حنفية من ان صحتها باثباتها  
 من الغواير الظاهرية وقد رجعت المحوزة حارب هذا الاشكال فاقترح سيج جوابه فوجب التعليق  
 على ما ذكره الطحاوي واجاب عنه الشيخ اكل الورد في شرح البردوي بالتفرق بين هذا النفوذ  
 وعامة النفوذ بصلتها لان المفوض منها مشنوع بين البينة والعدد محتاج الى التنية  
 لتعيين احد ما حكلا فاما فليست على **قوله** طلقت ملكا ان كان له اسم للعدد وما حكم  
 فينت والكل وان لم يثنى لا يقع الطلاق اصلا لانه لا يخفى عن العدد فيكون التوقيف  
 للعدد والواحد اصل العدد في المعدودات فيكون الذات مفوضا اليها لا يرى انه  
 يغير عدد باثباتها الى غيره فصار الواحد عددا وهذا الاعتبار قد حصل تحت الامر كذا  
 ذكر الزيلعي في ولا يخفى ان التعليق المذكور لا يقع في قوله ملكا فليست على وقد عرض  
 بهما بان ليس للزوج ان يطلها اكثر من واحدة فكيف يكون لها اكثر من واحدة معاقبه  
 واجيب بان لا يكون الزيادة في حقها لانه لو فرت بطل خيارها فلا يمكن من اثناء التناقض  
 الاجملة فيباح لها عدم قدرتها بخلاف الزوج لانه قادر على التفرق ويمكن له ان  
 يوجه لفر وسوان المراد بالمشية مشية العترة لا مشية الاباحه وهو يفيد التلويح ان  
 شئت فكذا في اعتبارها مقامه فليست على **قوله** **باب احلف**  
**بالطلاق** او الاضافة اليه اما بالذات او بالواسطة كقوله الاضافة الى سبب  
 واعترض عليه بان ينبغي ان لا يقع اضافة الى سبب الملك لان الملك يثبت بحقيقته  
 والاداء يقع بحقيقته فلو لم يعلق به لكان الطلاق مقارا بالثبوت للملك والطلاق انما  
 لثبوت الملك او نفيه والاداء يقع كما لو قال انت طالق مع كذا كذا مع مودة او مع موتك  
 خلاف ما اذا علقه بالملك لانه جعله شرطا متقدما والطلاق يتأخر فلا يؤدي الى الجحور  
 والكتاب ان حمل الكلام على الصحاوي من ان لا يكون قد ذكر السبب لاداءه المستبعد  
 تقدير قوله ان تزوجك ان ملكك **قوله** لان حكمها حكمها لان الطالق ليس كذا وما اضافه

اقول عدم صحة مشنوع لان ما اضمنا  
 في الحدود والتفصيل في شرح الهادي



الملك أو سببه لا بد من واحد منها وأما عرض عليه مائة لم لا يجوز أن يقدر من غيره فيقول  
 معناه إلى أن تزوجك وكل من كان كذا صيانه عن اللفظ واجبا عنه من جهة النهاية بان  
 فعل اليمين مما يؤزم به فلا يجوز تصحيح قوله على وجه يؤدي إلى مذمته وذكر لأن الله تعالى  
 ثم من سوية لطف فقال ولا تطع كل خلاف مبین وإذا كان مذموما لا يكون السج  
 لا تصحح واجبا وقال صاحب العناية في نظر لأن التعليق ليس من صفة وإن كان  
 قيد يقع فيها يكون محمولا شرعا كما إذا قال إن اشتري ثوبا دخلت الدار فانت حر فان لصاحب  
 الشرع عناية بوقوع الحرية ولكن الجواب بان يقال إن عناية صاحب الشرع بوقوع الحرية  
 لا يخرج اليمين عن كونه مذموما لأنه نفس كما لا يخفى ثم قال والصواب أن يقال المقدر بما  
 أن يكون محذورا أو مقتضى وليس محذورا لأن المذكور ليس بوقف عليه لغة ولا ينفع  
 أيضا لأن من شرطه أن يكون المقدر احط رتبة من المذكور أن لا يتغير المذكور عند  
 التصريح بالمقدر والشرطان مستغنيان ههنا كما لا يخفى وفيه أيضا بحث وهو أن  
 تقدير المحذوف لرفع اللفظ فيما لا يكون المذكور متوقفا عليه والالكون التقدير لكونه  
 محمولا عليه لا لرفع اللفظ كما لا يخفى فليس **قوله** المراد بالاضافة إلى الملك معلق الطلاق  
**وأعلم** أنه إن كان التعليق بالملك بغير الشرط مثل أن يقول إن تزوجت وفوقه كان  
 معلقا كيف ما كان وإن كان بغير الشرط مثل أن يقول المرأة إن تزوجها طالق فاما بغير  
 إذا كانت غير معينة واما إذا كانت المرأة معينة مثل أن يقول من تزوجها طالق  
 فلا يصح حتى لو تزوجها لا يقع الطلاق لأنه خوفها بالطلاق ولا يراعى فيها الصفة وهي  
 التزويج **وط** والفاظ الشرط أن ولا يلزم أن لا يقر وف الشرط لأن عامتها أسماء  
 قانعة الهداية لأن الشرط مشتق من العلامة وهذه اللفاظ مما يليها أفعال فيكون علامتها  
 على الحدث **أ** عرض عليه في العناية بانه استدلال على الموضوعات اللفظية وليس كطريق  
 معرفتها وطريق ذكرها إنما هو السماع وهذه اللفاظ سمعت مستقلة في موضع الشرط فلا  
 حاجة للاستدلال وأن صح الاستدلال فدل على ههنا لا يفيد مطلوبه لأن المطلوب أن هذه  
 اللفاظ الشرط ودليله أن الشرط مشتق من العلامة وهو مسلم على معنى أنه مشتق من الشرط  
 الفاعل

لا بد من واحد منها  
 معناه إلى أن تزوجك  
 ثم من سوية لطف  
 لا يخرج اليمين عن كونه  
 أن يكون محذورا أو مقتضى  
 أيضا لأن من شرطه  
 التقدير بالمقدر  
 تقدير المحذوف لرفع  
 محمولا عليه لا لرفع  
 وأعلم أنه إن كان  
 معلقا كيف ما كان  
 إذا كانت غير معينة  
 فلا يصح حتى لو تزوجها  
 التزويج وط والفاظ  
 قانعة الهداية لأن  
 على الحدث أ عرض  
 معرفتها وطريق ذكرها  
 حاجة للاستدلال وأن  
 اللفاظ الشرط ودليله

الذي هو معنى العلامة وهذه اللفاظ مما يليها أفعال وهذا يصح مسلم ولكن قوله فيكون  
 علامتها على الحدث ليس يلزم الاستدلال من جهة اللفظية بل من جهة اللفظية بان  
 بان مراده الاستدلال على أن هذه اللفاظ في اللغة موضوع لها حتى يرد اللفظ  
 بان الاستدلال بسبب من معرفة اللغة بل مراده بيان وجه تسمية أصل اللغة ولا يخبر  
 فيه كما لا يخفى **و** من الثاني بان مراده من اللفاظ مما يليها الفصل الذي هو شرط الحدث  
 أي علامته فلا إشكال في لزوم قوله فيكون علامتها على الحدث كما لا يخفى فليس كما **قوله** إن كان  
 يورد أحد حرفي الشرط وضعا وهو لو قال في النهاية لأن كلمة لو تعمل على الشرط مع اللفظ  
 وهذه اللفاظ تعمل على لفظها ومعنى فانه في موضع الجزم في غير مواضع الجزم لزوم  
 دخول الفاء في جزمها من خلاف كلمة لو وهذا لا مدخل له في علم اللغة والصواب أن يقال  
 قد تقدم أن التعليق بمن بعد المحل أو المنع وذلك كما يكون في المستقبل ولو موضوعه  
 لا متناع الشيء لا متناع غيره في الجملة فاني مدخل في ذكر كذا في العناية وقوله كلام **أما**  
 أولا فلان مراد صاحب العناية بذكر وجه ذكره كونه للشرط وضعا من اللفاظ أن شرط كثر  
 من وائي وما ذكره صاحب له كما لا يخفى **وأما** ثانيا فلان كلمة لو تارة تعلق الطلاق في قول  
 لا موانة أنت طالق لو دخلت الدار معلق الطلاق كما نقله صاحب العناية عن التمر تاشي فلا  
 يكون ما ذكره وجهها لعدم الإيراد كما لا يخفى فليست ممل وذكر التمر بلحج أن المطلوب إذا تأخر عن  
 الشرط يكون بالفاء وإن تقدم فلا بد من فاء فليست ممل فلو أخر الشرط وأدخل الفاء في الشرط  
 لا روية في الحكم ويمكن أن يقال فيجوز لأن الفاء فاصلة ويمكن أن يقال يتعلق لأن العلامة في  
 تعليق ولو قدم الشرط بدون الفاء في الجزم فيه روية تان في روية طلقت لك المالك لعدم  
 الربط وهو الفاء فان في تعليقه يثبت وفي روية عن أبي يوسف لا يحسن حمل الكلام  
 على الفاءة وهو ما دلل من الغاية فيضم الفاء وهذا يشهد على الجواب بالواو فانه يخرج  
 ويلغو الشرط مع أنه يكن تعليقه حتى لو نواه يدين كما صرح به **قوله** نحو كل امرأة  
 لي تدخل الدار متى كالتق ذكر التماس التردد غير كشارع لما أن كلمة كل وإن كانت  
 تدخل على الأسماء لكنها جعلت من اللفاظ الشرط لأن الاسم الذي يقرر عليه يلزم من الفعل وكانت



منها لا اعتبار **قوله** وفيها بخل اليمين الخ بمعنى الاغلاط التي قدم ذكرها اذا  
 وجد الشرط انتهى اليمين وانما هي مقتضية للعموم والتكرار ولو قيل  
 مرة يتم الشرط ولا يعلق باليمين دون الشرط **قوله** الفعولة الخ لان الشرط لا يمتنع بالاصل  
 اذا الاصل عدم الشرط والفعول الخ تسكر بالاصل لان الظاهر ما سئل عنه ولانه ينكر  
 وقوع الطلاق وهي بدعة فالقول قول المنكر كذا في الكلام وغيره وقال الزيلعي  
 لو قال لها ان لم تدخلي هذه الدار اليوم فانت طالق فقلت طام فخلها وقال الزيلعي  
 بل دخلها فالقول له لانه المنكر بوقوع الطلاق وزوال المنكر وان كان الظاهر ما سئل عنه  
 لها وهو ان الاصل عدم الدخول **قوله** كلام وموان شارة الظاهرة الصغيرة  
 ممنوعة لان كون الشرط ظاهرا لا يقر بما باصل عدمه كما لا يخفى فتدبر واعلم ان المراد  
 من الاصل على عكس ما ظاهرا كون القول فعلا لا ليل المذكور بعينه كما لا يخفى ان  
 لم يصح به في الكتاب **قوله** طلقت مني فقط كذا في الهداية ايضا فحينئذ لم يطلق لانه  
 وذكر في النهاية والعناية ان هذا القول ليس على ظاهره بل فيها اذ كانها الزوج في قولها  
 حلفت اما اذا صدرت فانها تقع وفي كلام وموان الكلام في صفة الاختصاص في وجود  
 الشرط وتقدر عليه قول الهداية والعناية ان لا يقع لانه شرط فلا يصح كذا في القول كما لا يخفى  
 فيكون القول على ظاهره فلتسامل ومما يجتنب وموانها لا يقع من الخلف وعدمه والحكم في قول  
 طلاقها او شئ من الطلاق لانها ان كانت حاصلة فقد وجد الشرط فيقع طلاقها  
 جميعا وان لم تخلف لم يوجد الشرط فلا يقع طلاق واحدة منها فاما ان يوجد الخلف في قولها  
 دون خريفها فقد استلزم كون الشئ موجودا ومعدوما في حالة واحدة وهو **باب**  
 بان الشرع اثبت بقولها حلفت في هذه الصورة وصغير متغاير من العانة والشيء ان  
 وثبت على ذلك صكين مختلفين كحسب اقتضاء ما ليس يبدع في الشرع فانه ثبت على  
 الشكاح وموان واصل للزوج والامة لغية وقبيل نظر لان الطل والامة لا ينفصا قدا  
 الوجود والآخر عدم كلاهما في نفسه **قوله** ان اقتضاء الوجود والعدم انما هو  
 بالنسبة الى الخلف في كلامه في لانه امر خفي لا يطلع عليه وان الكلام الامر بالعلانية وهو

وهو انما هو امر خفي لا يطلع عليه وان الكلام الامر بالعلانية وهو

قوله حلفت ليس بختلا في مقتضى وجود وعدمه كذا في العناية والظاهر للمؤمن  
 من جوابه عدم ارتضاؤه لطلوع السابق مع وجوده في السابق للمؤمن مقتضى وجوده في السابق  
 والآخر عدمه على كونه واحدا في الشرع وموليتان لان شهادته رجل وامرأتين بالشهادة  
 حجة في حق المال دون القطع كما لا يخفى فتدبر وذكر الزيلعي في انه انما يعمل قولها اذا اصاب  
 واليمين قائم فاما انقطع لا يعمل قولها لانه منه فمما فشرط فيه تمام الشرط ثم اعلم  
 ان التعليق بالحجة كالعلق بالخلف لا يفرق في الامة شيتين احدهما ان التعليق بالحجة  
 يقتصر على المجلس كونه حجة لو قامت فالتحريك لا يطلق والتعليق بالخلف لا يبطل  
 بالقيام كاي التعليلات والثالثة انما اذا كانت كاذبة في الاجبار مطلقا في التعليق  
 بالحجة وفي التعليق بالخلف لا يطلق فيما بينه وبين الله **قوله** معنى فيما بينه وبين الله وفيه  
 كلام وموان ووقع الشيتين فيما بينه وبين الله ليس يجوز لانه مبني على ان لا امر  
 ونفس الامر ليس معلوم والاولى ان يفسر بالنسبة عما سئل عنه مكان لانه كما وقع في الكلام  
 وبعض الشرع فليست **قوله** ولم يصح مراجعها في الوجع من اهل محرمه ومن لا يوافق  
 يجب العزم ويصير مراجعها باللبس في قول محمد كلام لان الوجه يثبت عندنا وفاقا بغيره  
 الوجع كقبلة وكس شجرة ومما سألنا ساس بشئ موجود فينبغي ان يثبت به الرجعة  
 عنده ايضا فليست **قوله** وقال الزيلعي في قوله لا يزوج ولو ان رجلا زنا بامراة ثم نكحها فذلك  
 الحاله فان ثبت على ذلك لم يفسخ وجب عليه مهران من الزوجي ومهر بالعقد وان لم يثبت  
 الفعل لان دوامه على ذلك الفصل فوق الطلوع بعد العقد **قوله** وافق في الحكم بان شاة الله  
 فبات قبل تمامه معنى تكلم بعض الاستسنا، وعلم انه اراد الاستسنا، ومات قبل تمامه كان قال  
 انت طالق ان شاء الله فبات ولو ملكه قبل الشروع في قوله انت طالق **قوله** الله علم اراده الاستسنا،  
 بقوله فتدبر انما يطلق امراته ويستثنى يقع ايضا والله اعلم **باب طلاق**  
**المريض** فلو بان فهو كذا لا يقع طلاقا لانه لو طلقها بركضا كان لا يفسخ كما هو جوابه  
 ولما لم يذكر في الطلوع وكونه مفروما من قوله وكذا طالعها رجعية طلقت نكاحا كما لا يخفى وفي النهاية  
 وغيره ان الفرائض يثبت من جانب الزوج يثبت من جانب الزوجة كما اذا ارادت من طلاقها

وهو انما هو امر خفي لا يطلع عليه وان الكلام الامر بالعلانية وهو



فما تميزت بها من خواصها **قوله** خلافا لما في **قوله** فانما في لان الزوجية قد بطلت بهذا العارض  
ولهذا لا يثبتها اذا ماتت في حال من موت الزوج وجوابنا ان الزوجية بسبب ابراهيم في موضع  
موتها وليست بسبب لانها محتملة فيبطل في حقها خصوصاً اذا مضى بكونها الهكاية  
والزوج لا يثبت في حقها مقتضى هذا المطلب اذا كانت حرة بغيره ايضا مدعى الموت فطلقاتها  
الزوج في حال مرضه مودة خصوصاً اذا كان الزوج مكرهاً يثبت ان يثبت الزوج معناه اجماع  
النصر في الكتب فليست **قوله** واعلم ان الطلاق في احوالها اذا اطلقها مع كمالها  
اولاً عند مرضه او اكي منها مرضه او اما ان طلقها مكرهاً في ثلث فترث اتفاقاً اما  
عند ان افترق فلان الصريح اذا كان غير ثلث رضى مطلقاً سواء قيد بالباين او لا وبالر  
لا ينقطع الارث سواء وقع في المرض او الصحة واما عندنا فنعلم ان رضىها فليكن فيكون  
بايناً فلان امارة الفار ترث وكذا ان طلقها بالكتبات اما عندنا فلان الكتبات مطلقاً **قوله**  
عنده واما عندنا فنعلم ان يكون رضىها فيكون رضىها فيكون بايناً فليكن فيكون **قوله**  
لاننا نوافق لانها رضى بالفرقة ومن هنا يعلم ان ثلث رضى لا ينفذ من قصده وان طلق  
صاحب الكفا واما ان الطلاق البائن او الثلث في حق الزوج فيستلزم **قوله**  
وكذا طالع رضى في معنى النسخ يقع لفظ كذا في الاول ولا يقع لفظ كذا في الثاني وفي بعض النسخ  
ونسخ النسخ من طلاق الزوج لا يثبت في كذا في النهاية انها اذا لم تقيد بالزوجي والى طلق في  
فطلقاتها ثلثا في النسخ انما لان قولها طلقني ينصرف الى الواحد الصحيح والظاهر ان هذا  
عند عدم ثلثا في النسخ واما عندنا فيثبت ان لا يثبت كما لا يخفى **قوله** عندنا الاول ثلثا في النسخ  
بما سبق كما ذكر في الثلث الا تعية او ذكر في غيرها ايضا كما لا يخفى **قوله** يستتبعها ان الزوج  
وان وقعت بتقبيلها كما اذا وقعت الفرقة ابتداء بها او طلقها رضىها ثم طلقها لا يثبت  
**قوله** طلقها الا في مرضه من الارث الى وقالوا في اقراره ووصيته لانها لا تنصرف في الطلاق  
ومضى العدة صارت اجنبية وله ان يترجم فيه لا يحتمل ان يجرى اقراره وسيله لا يصلح لرفع كثر  
من من انما تشره سبيلها فلا يثبت قول النسخ فوجب عليها العدة من وقت اقراره وعلمه الفتوى  
ثم ما تأخذ حكم الميراث حتى اذا تولى بعض الزكوة فيقول عليها كبر الوعد له وله حكم الدين حتى كان

أما من لم ينفذ في كذا فارة  
بجدة ما ذكره ما لم يجرى

اي لانه امره الفار ترث في  
لا تصور في نفسه لان المعلن والمولى يذكر  
في الحق وادرك الى رضى بالزوجي مطلقاً  
وبالكلمات البائن مطلقاً سواء كان لفظ الزوج  
الواحد على الزوج او لفظ الكتبات في النسخ  
الزوجي كما سبق واما صاحب الكفا في البائن  
الانفصال وهو ما وقع قبل الفرج او بعده فلا ينفذ  
نام فليست بالزوج

كامل

للعنة ان يعطوا من غير الزكوة اعتباراً لوعدها كذا في شرح الزيلعي **قوله** اولاً ولو كانت كذا  
كان يجب في كلامهم ومما سئل عن ان الواو مع او او الجمع بحسب ما بين وعلى سؤلين  
التقديرين اذا كانت لا يجب ان يكون الواو اقل من كل واحد منهما ومعلوم ان لها  
احدهما لا في كمالها نعم لا يجمع من اللام في الفعل التفضيل فليست **قوله** اصله الاول  
مخوف **قوله** في كذا في معنى النسخ وفي بعضها او صله الا في كذا في معنى النسخ **قوله** اصله الاول  
كما لا يخفى **قوله** في كذا في معنى النسخ وفي بعضها او صله الا في كذا في معنى النسخ **قوله** اصله الاول  
واما عندنا فليست بالزوجي ومما سئل عن النسخ في كذا في معنى النسخ **قوله** اصله الاول  
النكاح والواو به خلاف المسئلة الاولى وولدت في سلطان الارث بامره او اقراره **قوله**  
الا اذا علق في الصحة ودار في مرضه لان المعلق بالشرط كالخبر عند الشرط فصارت كذا في  
في المرض **قوله** ان التعليق السابق يصير مطلقاً عند الشرط كما لا يقتضيه لفظ الا ان  
فصدد فلا يرد بوقته كذا في الداية وغيره **قوله** خلافاً لما في كذا في معنى النسخ **قوله** اصله الاول  
قبيل في هذا من اقصه من كذا في كذا في المسئلة السابقة ان المعلق بالشرط كالخبر عند  
فكان ايقاعه في المرض والظاهر ان معنى قوله لم يوجد من الزوج صنع بعد علق صحتها بالشرط  
معينه لان الشرط لما كان فعلاً جعل صنع الزوج كلامه خلافاً لما تقدم فان الشرط لم يكن  
فعلها فلم يخرج فعله من حيث الاعتبار كذا في العتامة ولا يخفى في كذا في معنى النسخ **قوله**  
وقال الزيلعي خلافاً لما في كذا في كذا في معنى النسخ **قوله** اصله الاول  
رواية الخلاف كما هو الظاهر **قوله** كما في الاكراه وبيان ذلك ان اقراره ان يكون مضطراً  
بشرط السرور والذكر لانها لو كانت الشرط لتضرر رضىها في الطلاق وان سعت  
تعارف الوار الاخرة او عاين نفسه وهذا الاضطرار جاء من جهة الزوج فكانت كذا في  
فصناف فعلها اليه من كذا انما على الطلاق ماله تلف خلافاً لما اذا علق الطلاق  
بفعل الاجنبى والفعل ما لا بد منه فانه لا يكون فاما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض  
فان الاجنبى غير مكره ما يستلزم كذا في كذا في معنى النسخ **قوله** اصله الاول  
لا يضر فلا يرد الاضطرار بطلب العرف من فعل الاجنبى فعلها كما وقع في كذا في معنى النسخ **قوله** اصله الاول

بعض النسخ

قوله في قوله جميعاً أه اقول في الشرع  
في القول ولك نظر في كذا في معنى النسخ

قوله في قوله جميعاً أه اقول في الشرع  
في القول ولك نظر في كذا في معنى النسخ



فلينامل وقال الزليعي ذكر في الاسلام في بسوطه ان الصحيح في هذه المسئلة ما قال محمد بن  
**قوله** وعبارته المختصرة هكذا وان لم يناسب كبر من ادخل قول القاص وخصل انما يموت  
 في عدتها كما لا يخفى **باب الرجعة** وستبها بشهوة الا في ذلك  
 لفظه بشهوة منها انكفأ بذكره في الاخر كما وقع منه كذا في بعض حرمه المصاهرة  
 وتقل طلاق الفرج وقبلها بشهوة رجعة عند ما حلفا لا يفسخ رجوعه بقول الرجعة  
 قوله لا مني فلما فعلها وتما يقولان الرجعة في فعل الرجل فله على الحلف فيمنع الرجل  
 والمرأة كذا حرمه المصاهرة والذو دخلت ذكورها وهو ان يكون رجعة فله كذا في ذلك  
 في النهاية وغيره ما قال الزليعي ولو قبلت او لمسته او نظرت الى فرج بشهوة وحلم الزوج وذكر  
 وتكرار حتى فعلت ذكره في رجعة وان كان ذكره احتملا سائما لا يملكه فله كذا في ذلك  
 ومحمد لا يكون رجعة ويعلم من هذا ان اطلاق الشرح على ما ينبغي وان محمد لا يكون  
 وفيه إشارة الى وجوده في اثنين من كل منهما فليست امل واختلفوا في الوطئ في الورد فله ان  
 ليس رجعة واليه اشار القدوري والفتوى على انه رجعة كذا في ذلك الزليعي والظاهر ان وجه  
 الزوج وتكون المشيئة فيه كما لا يخفى وان تزوجها في العدة لا يكون رجعة عند ابن حنبل  
 لان انشاء النكاح في المسكوة باطل لغو فلا يثبت ما في مسكته وعند محمد لا يكون رجعة ولكن  
 لا يفسخه وايتان والفتوى على قول محمد كذا في ذلك شرح الزليعي **قوله** فلا يفسخ الا بالقول يعني  
 اذا لم يكن الحلف معصدا للسان ومن ادعى ان اطلاق الرجوع حرم الوطئ عنده فيكون  
 الرجعة مشبهة للحلل ولا حرم عندنا فيكون استدلاله للحل كذا في الكافي وغيره **قوله**  
 اي اعلام الزوج اياها لانه لو لم يعلم بالرجعة لم يقع المرأة في المعصية بالزوج بناء على ان  
 ان زوجها لم يراجعها ولو بغية علم لانها اذا تزوجت بغية والوجود النقض من غير ما ايضا  
 ويظهر من هذا انه خلاف الاعتراض بان المعصية لا تكون بدون العلم كما ذكره في البيهقي  
 والقييني كما لا يخفى وان قول الزليعي وهذا مستلزم حيث انه اوجب علمها بالسؤال  
 والمعصية بالعلم بانها غير عترة ليس تمام ايضا فلست **قوله** والمرأة تصدق باقبارها  
 الظاهر من هذا ان الكافي حيث قال ولو قال الزوج قد رجعت فقلت مجيبة له قد انقضت حرمي

لو ادخلت ذكره في

في قوله لا يكون رجعة

انما لا يكون رجعة لانها لو لم يعلم بالرجعة لم يقع المرأة في المعصية بالزوج بناء على ان

لم يقع الرجعة وكان القول لها وعند ما تفصح والقول له تصدق بها بمجرد قولها بدون  
 البين وقال الزليعي رجعت خلف المرأة مما بالاجماع والفرق لان حنفية بنى هذه  
 ومن الرجعة لان البين فابدى بها الكفر وسو بد رجعة وبطل الاقتصار من الزوج  
 والاحتباس في منزل الزوج جازية بخلاف الرجعة وغيره من الاشياء الستة فان بطلها  
 لا يجرى فيها ثم اذا نكحت بغير الرجعة بقاء على ثبوت العدة بنكوتها ما عدا ذلك بغيره  
 ثبوت النسب شهادة القابلة بناء على كسرها وتربا بالولادة ويعلم من هذا ان  
 الشرح والكافي كما لا يخفى من غير ما في هذا كلام اخر وسوان قول الزليعي رجعت خلف المرأة  
 منها بالاجماع لم يستلزم لان عند ما تفصح الرجعة والقول قوله ولا احتساب لقول  
 المرأة وليست كما هو جوابه الا ان يقال مردان الاختلاف في مجرد نقضاء العدة مع قطع  
 النظر عن خصوصية المقام كمنه بعيد لا يخفى فليست امل **قوله** الظاهر بقاء ما يمسك  
 بالرجعة لان العدة لا يثبت معها واختيارا بعد ذكر ما نقض العدة ولا عدة  
 عليها من قبيل الحالف فصار كما اذا اسكت ساعة ثم اخبرت بالانقضاء فان فيها  
 يقع الرجعة بالاتفاق كذا في شرح الزليعي **قوله** كسرها وكذا في ذلك واعلم انه ان كذب المولى  
 والامة لم يقع اتفاق وان صدقا لم يقع اتفاق وان صدقة وكذا في ذلك لم يقع خلاف  
 لها وان صدقة وكذا في ذلك لم يقع عند ما ذكره عند في الصحيح لانها منقضية العدة في الحالف  
 وقد ظهر مكر المستعصم للمولى فلا يبطل بقولها بخلاف مسألة المني لان المولى بالتقدير  
 من قبيلام العدة عند الرجعة ولا يظهر ملكه مع العدة **قوله** اقوله قوله فله الرجعة امل  
 فيه كلام من وجهين الاول انه ليس بعيد من ان نسب المولى يثبت في اقل من  
 سنتين حلا لفعله على الظاهر فيكون في قوله صحيح لقوله فعلم منه ان الحالف  
 بالولادة لاكثر من سنة اشهر ايضا وكذا قال في البداية لان الحالف في مدة  
 لا يتصور ان يكون منه اللهم الا ان يحل هذه المسئلة على اقراره ببعض الملك كمنه بعيد  
 لا يخفى واما الفرق بان المسئلة الآتية في صورة الطلوع ومنه العترة غير مدع في المسئلة  
 فليس بعيد كما لا يخفى فتدبر الشك ان وجود الحالف بدون اللواق بقول النساء ويحكم به  
 فليس بعيد كما لا يخفى فتدبر الشك ان وجود الحالف بدون اللواق بقول النساء ويحكم به

في قوله لا يكون رجعة لانها لو لم يعلم بالرجعة لم يقع المرأة في المعصية بالزوج بناء على ان

انما لا يكون رجعة لانها لو لم يعلم بالرجعة لم يقع المرأة في المعصية بالزوج بناء على ان

في قوله لا يكون رجعة لانها لو لم يعلم بالرجعة لم يقع المرأة في المعصية بالزوج بناء على ان



كما حواه في دعوى العيب سبب الطل وصرح ايضا في الهداية وسائر الكتب في  
باب بنون النسب انه اذا كان لظواهرها وصدر الاخراف من قبل الزوج بنيت  
النسب للولاد فحكم من سنا ايضا عملا لقوله على المثل فلا يكون في قوله له الرجعة  
تساويا كما لا يخفى فليست مل وقول صاحب الكافي وطاهر ذكره ان ولدت بعده لا قبل  
منه اشهر بغيره ما ذكره الشارح فنادى ناه واراد عليه ايضا كذا في قوله **فليست مل قوله**  
او اكثر من اقل من سنين يصح الرجعة لان العلوق حادث في الحواشي بعد  
الى اقرب الا وفك منه افقد امكن **وهنا قوله** في عدتها وبعدها لان منع الغير الوعد  
لا يشبهه النسب والاشباه في يجوز كمال معتقته كذا في الهداية والظاهر ان التعليل  
بكتسابه النسب بيان الحكم وحكم الحكم زاعي في الجلس كذا في بيان العلة لوجود  
الخلف منه كمال الصغيرة والآية وعدة الوفاة قبل الوفاة معتقته العقب للخص  
الثانية والثالثة فانه لا يشبهه في هذه المواضع ولا حجة المجتهد في العدة والآخر  
في العناية بان كون اشباه النسب باسما من النكاح في عدة الغير مل واما  
انه يلزم جواز اذا عدم فليست مل لحوال ان يكون في مانع كذا وهو جهة التعبد ولكن  
الطلب بان مجرد جواز كماله كقصد التعبد مثلا بدون اعتبار الشارع لا يمنع صحة  
التزوج كما لا يخفى فليست مل **قوله** ويحصى عدة الطلاق وموتة فكلهم وموانه يعين  
الطل معنى عدة الفقة خسار البلق او العتق وانما ليست بطلاق كما لا يخفى فلا اول  
ان يقار ويحصى عدة حتى يتناولها **قوله** يعلم ان قول صاحب الهداية ثم يطلقها او مودة  
عن بالاحتمال في قصده ايضا كما لا يخفى فليست مل وقوله في النهاية لو ادعت وفور الطل  
صدقت ان الذكر هو كذا على العكس في الفتاوى الوبري الشيخ الكبيبة الا لا يقدح على  
الطلاق ولو ادعى بمساعدة يده لا يحلها ومن لطائف الجليل فيه ان يزوج المطلقة من بعد  
صغره بغير النكاح ثم تملكه بسبب الاستبراء بعد ما يطلقها فيفسخ النكاح بينه ما ذكره في شرح  
الزليج **قوله** خلافا لحد وهو يقول بدم الثلث ولا يدم ما دونه لان الزوج  
اش غايه للحمه بالنقص فالله به وان طلقها فلا حل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وكل

اقول لم يذكر صاحب العناية هذا عليه  
الكلام في صدر الاخراف بل ذكره  
لتكميل الجواب المذكور وهو ان يشبه  
النسب ببيان الحكمة لا بان العلة  
يعتبر من يملك الصور المذكورة لكن كلام  
صنف في نفسه لما ذكره المحقق في شرح  
الزليج في باب النكاح  
مطالع التخليد

في النكاح

الزوج

العدة

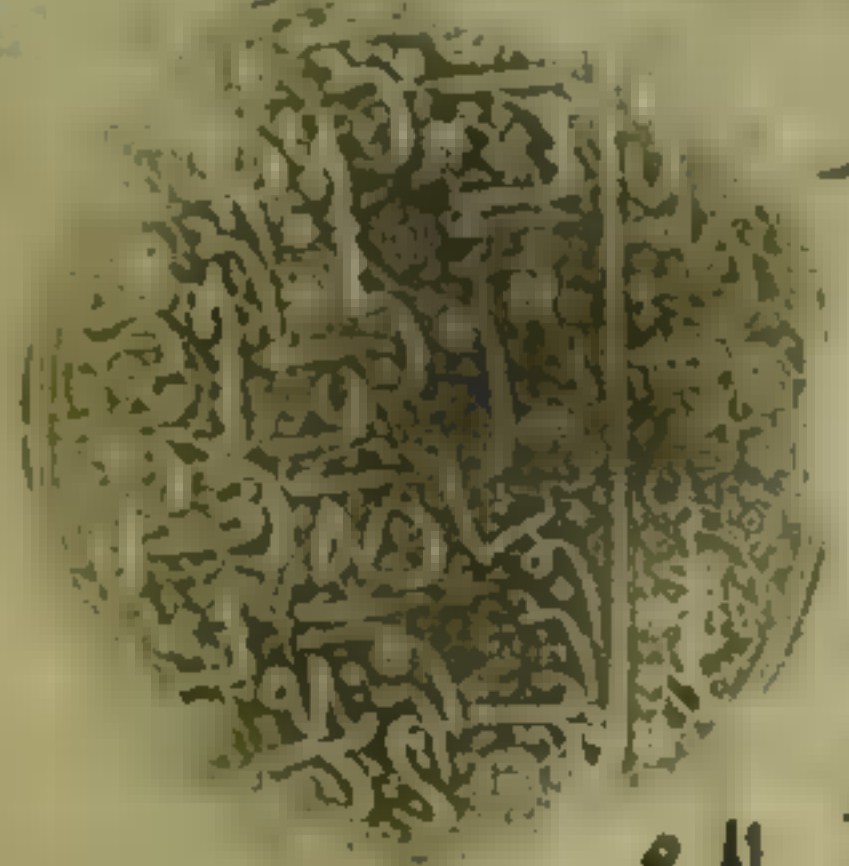
في النكاح

فيفسخ

ما كان غايه للحمه فهو منه لها لان المتع ينتمى بالغايه فيكون الزوج اش  
منها للحمه ولا انتهاء للحمه قبل بنونها وليست بشابنة قبل وقوع الثلث  
ولها قوله عدم لعن الله المحلل والمحلل له ووجه الاستدلال ان اصل اللدني اودون  
في باب جواز النكاح فلان المراد بالحلل الزوج النكاح وسماء محلا وهو المنبت  
للحل ولا يمكن ان يكون ذلك لطل الطلاق لان الاستدلال بتحصين الطاهر فنعين  
ان يكون جديا غير الاول والاو ناقص فكان للبدن كمالا كذا في الهداية وشر  
في خمسة موانه لم لا يجوز ان يكون للبدن في الحرة الغليظة فالزوج الثالث انا  
سعي كمالا فيها فقط ويؤيد قول الهداية ان محل الحديث الزوج بكثر او التخليد  
وكون النكاح مكروما ولا يفيد حمل قوله على مجرد كون النكاح مكروما كما ان مع صاحب  
العناية لانه لا يرفع المذكور كما لا يخفى على انه خلاف الظاهر من كلامه فليست مل والله علم  
**باب الايلاء قوله** هو حلف منع وطى الزوجة لادق الكافي  
منع في اللغة البعد وفي النسخ جبان عن الطل على ترك وطى المنكوبة اربعة اشهر  
او اكثر وهو ساطام وموانه على عرف المص والكلام ملزم ان يكون مولدا اذا قال  
ان قد نكح فملته على ان اصلي ركعتين مع انه لا يكون مولدا لانه يكون مولدا بالانزال  
ملا يشق عليه وصرح بهذا في شرح الزليج وغيره والاو ان يقال الايلاء طلع  
عبارة عن منع النفس عن غير ان المنكوبة اربعة اشهر فصاعدا منعها موكدا  
بشي يلزمه وهو يشق عليه وركنه قوله والله لا اقر برك ونحوه وشروط الطل والايلاء  
وموان تكون المرأة منكوبة وطالفا املا للطلاق وان لا يكون العدة منقوصة  
عن اربعة اشهر وحكمه ووقوع الطلاق عند البر ووجوب الكفارة او حقه عند الحنف  
**قوله** فلو قال والله لا اقر برك انك يا بني عن طلع بركي عري الصريح فلاحاقه  
لا النسبة وفي الكنايات الغير الجارية عري الصريح كالتنو والمشي الا بان وهو لا يكون  
مولدا الا بالنسبة كذا في شرح الزليج **قوله** اي ان لم يقربها بانت بطلقة واحدة لانه  
ظلم ما منع عنها وهو الجاح في العدة فإزاه الشارح بوجوب الطلاق كذا قالوا احاطه عليه

في الزوج الثاني

في النكاح





بان الزوج انما يكون طائفاً بغير حقها اذ لم يكن وطأ مرة واحدة واما اذا وطأها فخط سقط  
واجاب صاحب النهاية بان حقها سقط في الفضا باطاع مرة واحدة واما الزمان فلم  
يسقط وان لم يزلوا الى النوبة بوقوع الطلاق بغير حقها وبيانها وفار حاشا العناء بغير حق  
لانه يستلزم ان لا يحكم الطلاق بوقوعه لانه ليس بمظالم عنده بعد الزوال مرة وليس كذلك  
وقته كلامه وسوان حاصله هو ان الزوج منع من المرأة ديانة في الزمان الشارح  
بزوال النوبة بوقوع الطلاق شرعاً لا بوقوع الفرقة في ديانة فلا يرد كذا لا يحكي  
فليتأمل **قوله** بعد كل شيء ان الطلاق لا يشترط ما لم يزوجها لانه  
لا يوجب منع الحق بعد الميمونة كذا في اكثر المتون والشرح وذكر صاحب المحيط  
انها لو بان بغير اربعة اشهر بالاطلاق ثم مضت اربعة اشهر لم يفسخ في العقد  
وقعت اخرى ولم يحل خلاف فيه وكلامه وسوان وقوع الطلاق في الزمان والطلاق في الديانة  
حيث لا يكون طائفاً كما لا يخفى ولو بانها بغير الطلاق ثم مضت الايام وهي في العقد يقع في  
بالاطلاق لان الايام بمنزلة التعليق بمعنى الزمان والمعلق لا يبطل بغير ما دون  
الثلاث وبه يبطل وقت خلاف زوال كذا في شرح الزملي وذكره الهداية والكلام ان ابتداء  
الاشهر من وقت وقوع الطلاق وهذا لا يستقيم الا على قول من قال ان الطلاق يشترط  
قبل التزوج وقول من ما مضى **قوله** الايام لان الجمع كالمجمع بلفظه ولذا قال  
باعتك بالفسخ وشهر كان الاجل شهرين وقوله بعد من شهرين وافق على الهداية  
والكافي ايضا لكنه ينبغي ان يكون قيدا اتفاقاً لانه لو قال شهرين وكشهرين كان الحكم  
كذلك كما هو جوابه والاصح وجوبه انما انما من عطف من غير اعادة حرف النفي ولا كبر  
اسم الله يكون بمنزلة واحد ولو اعادة حرف النفي او كبر اسم الله يكون بمنزلة اثنين وبهذا ظهر مدتها  
منها لو قال والله لا افر بك شهرين او قال والله لا افر بك شهرين والله لا افر بك شهرين  
لا يكون مولى لانها بمنزلة اثنين فينظر في مدتها في لو فرها مطلقاً شهرين في حكمه كذا في  
ولو فرها بعد مضيهما لا يجب عليه لانقضائها مدتها كذا في الزملي **قوله** او والله لا افر بك  
سنة الا بومئذ ان افاك كذا لم يكن مولى لان القول لا يمكنه انما لا يشترط بلزومه ومنها

في قوله لا افر بك شهرين او قال والله لا افر بك شهرين والله لا افر بك شهرين  
لا يكون مولى لانها بمنزلة اثنين فينظر في مدتها في لو فرها مطلقاً شهرين في حكمه كذا في  
ولو فرها بعد مضيهما لا يجب عليه لانقضائها مدتها كذا في الزملي

وذكر في النهاية وحاشا النهاية ان تزوجها  
العدة يعتبر ابتداء من وقت وقوع الطلاق  
لاول ولزوجها بعدة عشر من وقت التزوج

الى

شئ

بكنة بغير شيء لان المستثنى يوم منكره من جملة ان يومنا ولو فرها في يوم صار مولى  
بعد مضى ذلك اليوم ان بقي الى آخر السنة اربعة اشهر لانه لو كان يومنا المستثنى  
ما اذا قال لا افر بك سنة الا نقصان يوم لان النقصان لا يكون الا من آخر السنة  
وذكر تنصيصه على ان المستثنى من يوم السنة كذا في الكافي ومنها اشكال وسوان اذا  
قال لغيره والله لا احكمك سنة الا يوم ما قالوا ينصرف اليوم الى آخر السنة مع انه  
مستثنى منكروا وجب عنه حبسها لانه بان العمل له على ذلك اليوم فيعاقبها بالمعا  
في الطلاق فانه فلذلك صرف ذكر اليوم المستثنى من السنة وكلامه وسوان الطامل  
على البهر في الايام امعنا غيظ قائم في الحال فلا فرق في الحال فليست **قوله** ولا الايام  
منسوبة اجنبية نكحها بعد ذلك الكفارة افا قد رها الحق البهر والحق كذا في الكافي  
وغيره **قوله** انما مطلقه الرجعي في الزوجة فان قيل وقوع الطلاق بالايام بطريق  
الحازا لانه يكون ظاهراً بغير حقها في الخارج والمطلقة الرجعية ليس لها حق فيه ولا يحلها  
قربانها لا قضاء ولا ديانة ولهذا لا يمكن مطالبتها به فكيف تحقق جواز الظلم فيها قلنا  
ان الحكم المنصوص من مضى في النص لا يلزم منه والمطلقة الرجعية من انما بالنص  
وهو قوله وبموتها من احدى طرفي الزوجين والبعث من الزوج مكان الحكم المرتب على  
الانواع بقوله في النكاح يكون من اربعة اشهر من اربعة اشهر من اربعة اشهر من اربعة اشهر  
عدتها قبل مضى مدة الايام بطل الايام لعدم المحل كذا في شرح الزملي وقوله في الطلاق  
كلام لا يخفى فليست **قوله** في نفسه قوله ففمنه ولا يلزم من منة في ان يجب الكفارة لانه في  
المنتهى والحق لا يتحقق بالنفي باللسان فلا يجب الكفارة **قوله** فاما انما يعبر به لاني  
عزم الطلاقين فيكون مشرقه ان يفرق بين نكاح الطلاق والطلاق كذا في الزملي **قوله** لا يخفى  
ينفي وفي النوازل لو قال طلاق الله علي امر ان فعل كذا ففصل طلاق امراته لانه مطلق بغير  
لا النساء عرفا وان لم يكن له امرأة ثم تزوجها بغيرها كذا في الكافي اذا فعل لانه بعد صفة  
لا المرأة فجعلها مملوفاً ان يحرم الطلاق **قوله** وهو طلاق بان وما لا يفسد في  
حقه لو قالها بعد الطلاقين لا يحل له حتى ينكح زوجا غيره عند خلافه وهذا قوله القديم وفيه

ينبغي

اول هذا السؤال ما خوذ من الزملي

او لو نكح امراته في يومنا  
حقه فلا يكون مثل النكاح في وجوب طلاق

او لا كلام في هذا الجواب  
بل في حاشية نظام

# باب الخلع



قوله موافق لنا ودليلنا ان النكاح لا يحتمل الفسخ بعد تمامه الا بغيره انه لا يفسخ بالملك  
 قبل التسليم اذ الملك الثابت به حقه لا يظهر حتى الفسخ وانما يظهر حتى الاستيفاء  
 والفسخ بعدم الكفالة وجبار العتق والبلوغ فسخ قبل التمام مكان في معنى الامتناع عن  
 الانعام فاما الطلع فانما يكون بعد تمام العقد تمام الرضاة والنكاح لا يحتمل الفسخ  
 بعد تمامه ولكن يحتمل القطع في غير لفظ الطلع عيان عن رفع القيد في الطال وهذا ان يكون  
 بالطلاق كذا في الكا في وجوب كلامه وسواءه بشكركم فانا حكم بالانفاج بالردة ولا  
 يمكن حمله على الامتناع لعدم النوقف على العقد اصلا فلست **قوله**  
 لان اجزاء العوض منقسم على اجزاء المعوض الواو تحقيق ذكر ان يكون العوض  
 مع المعوض من اجزاء العوض منقسم على اجزاء المعوض منقسم على اجزاء المعوض منقسم  
 على الاجزاء منقسمة المتضايفين ونحوه المشروط وطا والشرط بطريق المعاينة حرة  
 توقف المشروط على الشرط من غير عكس فلو انقسم اجزاء الشرط على اجزاء المشروط لزم تقدم  
 جزء من المشروط على الشرط فلا تحقق المعاينة كذا في التلويح ومنها كلام من وجه الاول انهم  
 قالوا انه يرجع في استحقاق نصف العوض وقالوا في وجبه ذكر ان كل جزء من اجزاء العوض يكون  
 من جميع الية فاذا ابنى من المعوض شي لا يرجع فحكم ان كل جزء من المعوض ليس متباينه جزء  
 من المعوض الا ان قال ان ما ذكره المبادلات من المتباين فان المعوض يتقسم بالمعوض فما  
 لتحقق المتباينة وعوض الية من الواو ليس على سبيل المتباينة لان المو هو ب كذا في التلويح  
 ابتداء من غير ان يتباينين فلم يثبت حقه حكم المتباينة التي اذا اعا النسوة ان كلمة  
 كذا واحدة متباين فانفق طوا التي ثم كلمة واحدة منهن يقع الطلاق على تلك الواو فقد  
 انقسم اجزاء الشرط على اجزاء المشروط الا ان قال ان كلمة كل فسخ العموم فيبكر الشرط  
 في الحقيقة التي التي ان ما ذكره من على ان جميع الالف شرط بالفسخ كذا في التلويح  
 والا فتقدم اجزاء الفسخ من تقدم الكل من حيث هو كذا فلا يلزم فسخ المعاينة كما في **قوله**  
 وكلمة على الشرط لا يقع حقيقه فيه كما صرح به البسط وفي كتب الاصول حيث ذكر فيها  
 ان على حقيقه في الشرط عند الغنم او يستوفى المعاوضات الحقة بمعنى الباء اجزاء اقسامها

في الحال

او لا يكون حله على من ساء لان للمعوض على المعاينة  
 عن معاشره الكفره وكما صرح به بالردة نظرا  
 لا كفاية بها وحسن لم يوافق الود فاصلا بالنكاح  
 لا يسع شيئا كذا كل وجه يكون لعدم تمام النكاح كتنفيذ  
 انا الودح لم يسي رعا كذا ذكره في موضع ما لم يرا

فهم في ذلك  
 فهم في ذلك  
 فهم في ذلك

الجهة بنصف

قوله الثالث انه اذا اطلق الزوج وله لم يكن  
 سواها لسمه الى كل وجه كذا في التلويح  
 جزء من اجزاء الشرط بعد تحقق الشرط بهما وهذا  
 طام على من تصو حال الشرط والعلامة على انتم  
 فأت المعاينة كذا في التلويح ما ذكره في الكا  
 وسار شرح الهداية

او لا يثبت للحال ولا يجره الصلح اذ امتنع بخلاف الظاهر وعند محمد يكون ظاهرا  
 لان كل التشبيه يختص به وقال قاضي خان في شرح الطامع الصغير انه ان لم يجر  
 ذكره بعض النسخ انه ابلأ عند انه حينئذ يرد وان يفسخه والاصح انه يكون ظاهرا  
 عند الكل لان النكاح الماكذ بالتشبيه ظاهرا كذا في شرح الدليل **قوله** ما نوى وان  
 لم ينو عند انه حينئذ وعند ما ان نوى ما نوى **قوله** ومطابق اوى بعض يدرك  
 طعن في حقيقه انه حقه لان ذمته لم ينتقض ما ادى فكان باقيا من كل وجه لا يعمل  
 الفسخ كذا في شرح الدليل **قوله** ثم تحو الى ملك المعوض بالضم ان فلا حقيقه عن الكفارة  
 لكونه ناقضا **قوله** لان الاعانة يجب ان يكون قبل الميسر فيه كلامه وسواء  
 اعتاق الكافر وان لم يكن قبل هذا الميسر لكن يكون قبل ميسره كذا في صوره ان ظاهرا  
 ثم كراهية حقه كذا في التلويح على ما سبق فلم لا حقيقه في هذه الصوره الا ان يقال ان الواو  
 الاعانة قبل الميسر غالبا عنه واليسيس قد فلت في الصوره بين كذا في تحقيق  
 عنه ممكن يجب عاينه ولذا كراهية صوره الكفارة بعد العتق ولم يخرج في هذه الصوره  
 كما صرح بمشك في صوره استيفاء الصوم او قال المراد بعدم الطول عدم طوله الوي  
 الذي وقع في حلال الشرطين فلتا مل **قوله** وطاء ما يقع وطا التي طامرها وانما قيد  
 بذلك لانه اذا جامع غيره فان كان وطا يفسد الصوم كاجتماع بالنهار عما يقطع  
 التتابع فلهذا في الاستيفاء لا اتفاق فان لم يفسد بان وطا في النهار كليا  
 او بالليك كيف كان لم يقع التتابع ولا يلزم الاستيفاء لا اتفاق **قوله** بل هو او  
 يوم كسوا وقع في الهداية او نهارا كسوا وهذا هو اصله لا خلاف في طوا التي الى  
 طوا التي الشمس ودونه كذا في التلويح وكذا العناية ان قيد عدا اتفاق لا اصرار بل لان العهد  
 والنسيان في الوطى بالليك سوا ولا خلاف في واما قيد سوا اليوم فلهذا اذ في اليوم  
 يستأنف اتفاقا وكذا في التلويح في شرح الجمع والوقاية انه لو وطى ليلا لم يفسد اتفاق  
 اتفاقا فيبينها وبينها مخالفة ظاهرة والطاهر ما في العناية لانه مقتضى دليله حينئذ  
 ومحمد كذا في التلويح فلتا مل متدر **قوله** استأنف الصوم لغو التتابع وموافق عليه

يقع

وجه

او لا يكون حله على من ساء لان للمعوض على المعاينة  
 عن معاشره الكفره وكما صرح به بالردة نظرا  
 لا كفاية بها وحسن لم يوافق الود فاصلا بالنكاح  
 لا يسع شيئا كذا كل وجه يكون لعدم تمام النكاح كتنفيذ  
 انا الودح لم يسي رعا كذا ذكره في موضع ما لم يرا

فهم في ذلك  
 فهم في ذلك  
 فهم في ذلك

قوله وهو من الهداية او نهارا كسوا وهذا هو اصله لا خلاف في طوا التي الى  
 طوا التي الشمس ودونه كذا في التلويح وكذا العناية ان قيد عدا اتفاق لا اصرار بل لان العهد  
 والنسيان في الوطى بالليك سوا ولا خلاف في واما قيد سوا اليوم فلهذا اذ في اليوم  
 يستأنف اتفاقا وكذا في التلويح في شرح الجمع والوقاية انه لو وطى ليلا لم يفسد اتفاق

او لا يكون حله على من ساء لان للمعوض على المعاينة  
 عن معاشره الكفره وكما صرح به بالردة نظرا  
 لا كفاية بها وحسن لم يوافق الود فاصلا بالنكاح  
 لا يسع شيئا كذا كل وجه يكون لعدم تمام النكاح كتنفيذ  
 انا الودح لم يسي رعا كذا ذكره في موضع ما لم يرا



عارة وانما قلنا ذلك احراز عا اذا افطرت المرأة في كفارة القتل والافطار بقدر الجبش  
 فانها لا تلتزم لنفسها مقدرة عارة لا يجد شهرين متتابعين لا جيبش فيها ولو  
 صام شهرين بالامسلة اجزاء وان كانا فصين والافطار بخير الا ان كانا من شهرين  
 الذي يري وتوصام المظلم شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتناء في اخر يوم من  
 الشهرين فان كان قبل عذوبة الشرع عليه المتعة وصار صومه تطوعا لا اعتناء  
 على الاصل قبل حصول المقصود بالبدن والكان قبل الغروب كان الصوم كفارة  
 كفارة العنانية ولا يخفى ان كفارة القتل والافطار ايضا كفارة لغيره الخ  
 فليست امل **قوله** واعطى من ثمنه ومن ثمنه او شعيرة انما جاز للجمع بين منتهى ومنه ما هو  
 المقصود لان المتطهر ان فوجد نصف الواجب على جنس فبذلك به حابة وهو المعص  
 بالا طعام فصا راجب او اقل من نصف الواجب في التكميل بالافطار ولا يحسن بالقيمة  
 فله لو ادى اقل من صاع من الثمن مساوي نصف صاع من ثمنه لا يحسن لان القيمة لا يعتد به  
 المنصوص عليه فصا كما لو ادى نصف صاع من ثمنه مساوي صاعا من الوسط  
 حيث لا يحسن لا تذكر كذا في شرح الزمعي وما وقع في بعض نسخ المتن او من ثمنه لم يشر  
 وجه الا ان جعل او يجمع الواو كما لا يخفى فليست امل **قوله** لا يرى الا في هذا اليوم من ذل  
 في صفة الاباحة واما في التكميل من سكين واحد يوم واحد بدفعات فقد قيل لا يحسن  
 وقد قيل يحسن به لان الحاجة في التكميل بخروج في يوم واحد خلاف ما اذا وقع بدفعة واحدة  
 لان التفرغ واجب بالنفس كذا في الهداية وسائر الكتب ولا يخفى ان هذا يدل على ان كفارة  
 الصوم كذا لا يرى دفع الاكثر من التكميل لو اريد دفع واحد بدفعة واحدة وعلى  
 هذا ان دفع الاكثر من صدقة الواحدة صدقة الفطر الى فقير واحد بدفعة واحدة لا يرى الا ان  
**قوله** وان الاطعام جعل الغير طاعا اي اكلا لان حقيقة طعم الطعام اكلته والحرمة  
 المتعدية الى المفعول ان جعلته اكلا واما في اطعمتك هذا الطعام فانما كان بسببه  
 وتلك ما يترتب طاعا لانه لم يجعله طاعا وقالوا انما يترتب انما ذكر المفعول في التكميل  
 والافلا بابه هذا وكذا كونه كتب اللغة ان الاطعام اعطاء الطعام وهو امر من ان يكون طاعا

هذا الى اخره من عبارة السمعاني

واما قول صاحب الهداية ولما كان كل على الشرط قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 بالله شيئا ومن قال لامرأة انت طالق على ان تدخلي الدار طان شرطاً وهذا  
 لانه لا لزوم حقيقة واستعير الشرط لانه يلائم لغيره في اجازة الشرط  
 ايضا كما في صريح به في العنانية وليس يحتمل على المادة كونه حقيقة فانه كان  
 صك الكناية فندبر وايضا يدعى على فندبر ان كلا القولين جازان ولو لم يصر  
 الجازين اولى من الآخر فان اللزوم كما هو موجود بين الشرط والجزاء فلو كان  
 العوض والعوض **قوله** بان قال ان اللزوم بين العوضين بالتضاد بين الشرط  
 والجزاء بالذات فكان جعل الشرط مجازا الى الحقيقة والجواز الاقرب الى الحقيقة اولى  
 بل في حكم الحقيقة ومنه انهما كما في التلويح حيث قال او كونها بالشرط بمنزلة الحقيقة  
 عند الفقهاء الا انه لا يخفى ان كل من كان في معنى ما كلفه من ماله او ماله او ماله قد  
 صرح بان الشرط انما في التلويح والشرط وجوب الالف مكانها فالتان طلقين  
 ثلثا فلي الالف فكيف يجمع هذا مع دخول كلمة الشرط على الالف وهو يقتضي ان  
 يكون الالف شرطاً كشرطية عدم الاذن كونه قوله نعم بيا يعنى على ان لا يشترط بالالله  
 وقول الشارح والطلاق يصح بتعليقه بالشرط صريح بحسنه كما في الجواب انه لا يحسن  
 في كتب اهل الصلح مسئلة من قال اطلقا فمائه غدا على ان يكون من الباطل ان كلمة على  
 وان دخلت البراءة تكن في المعنى كذا وهو مقيد بالافراد ما في البراءة مطلقا بل على توري  
 الاداء وتمام الزوج انما رضى بالطلاق على تقدير وجوب الالف المرأة انما رضى  
 بالالف على تقدير الطلاق ولا يلزم الدوم لانه حسب اعتبار الرجل والمرأة كانه قال  
 اذا اذبت الف فانت طالق وقالت ان طلق فلك الالف ولا يخفى ما فيه فندبر ولكن  
 ان يعرف بان الزام الالف بشرط وقوع الطلاق ولزوم الالف بشرط الطلاق والطلاق  
 فليست امل **قوله** وتطلق في الاحكام في رعاية لا يقع الطلاق لان الالف اذا لم يضمن به  
 الطلع كان سدا خلوا مع البنات ولا يقع بدون قبولها والاولى صح لانه على الطلاق  
 بقبول الالف فيكون كعقوبة سائر افعال ولا يلزم من عدم وجوب الالف عدم وجوب الطلاق

ولما كان الالف شرطاً على الطلاق  
 ان على حقيقة الشرط ان حقيقة العنانية  
 فليست امل **قوله** واعطى من ثمنه  
 المقصود لان المتطهر ان فوجد نصف الواجب  
 بالا طعام فصا راجب او اقل من نصف الواجب  
 فله لو ادى اقل من صاع من الثمن مساوي نصف صاع  
 المنصوص عليه فصا كما لو ادى نصف صاع من ثمنه  
 حيث لا يحسن لا تذكر كذا في شرح الزمعي  
 وجه الا ان جعل او يجمع الواو كما لا يخفى  
 في صفة الاباحة واما في التكميل من سكين  
 وقد قيل يحسن به لان الحاجة في التكميل بخروج  
 لان التفرغ واجب بالنفس كذا في الهداية  
 الصوم كذا لا يرى دفع الاكثر من التكميل  
 هذا ان دفع الاكثر من صدقة الواحدة صدقة  
**قوله** وان الاطعام جعل الغير طاعا اي اكلا  
 المتعدية الى المفعول ان جعلته اكلا واما في  
 وتلك ما يترتب طاعا لانه لم يجعله طاعا  
 والافلا بابه هذا وكذا كونه كتب اللغة

انما هو في معنى العنانية  
 المقصود لان المتطهر ان فوجد نصف الواجب  
 بالا طعام فصا راجب او اقل من نصف الواجب  
 فله لو ادى اقل من صاع من الثمن مساوي نصف صاع  
 المنصوص عليه فصا كما لو ادى نصف صاع من ثمنه  
 حيث لا يحسن لا تذكر كذا في شرح الزمعي  
 وجه الا ان جعل او يجمع الواو كما لا يخفى  
 في صفة الاباحة واما في التكميل من سكين  
 وقد قيل يحسن به لان الحاجة في التكميل بخروج  
 لان التفرغ واجب بالنفس كذا في الهداية  
 الصوم كذا لا يرى دفع الاكثر من التكميل  
 هذا ان دفع الاكثر من صدقة الواحدة صدقة  
**قوله** وان الاطعام جعل الغير طاعا اي اكلا  
 المتعدية الى المفعول ان جعلته اكلا واما في  
 وتلك ما يترتب طاعا لانه لم يجعله طاعا  
 والافلا بابه هذا وكذا كونه كتب اللغة



الا يرد ان الخلع باجر يقع به الطلاق لا يوجب شيئا **قوله** ان قبلت اكلان كانت  
 من امر العتق وان كانت تعقل العقد لا يجب اكلان عليها لانه ليست من امر الفروا  
 ولا يقطع من لانه لم يفرقت ولانه الاب لم يبق الكفر ان دخل بها والنصف ان لم  
 يفرقها **باب النظر** يحرم نظره اليه من اعضاها بحاجته  
 شيئا او من ضاغا الا ان يقول يحرم نظره اليه على التابيد اتفاقا فباو  
 من ضاغا او مصا مرة لا منهم فده حوا بان ان يشهرها بامرأة حرمت عليه بحكم  
 المصا مرة وكانا معا مرة بوطي طاركون مظاهرا اتفاقا وقد كرهه الاسلام انه  
 افاضها بالمطقة فلما يصير مظاهرا وقولنا على التابيد اقرار من الامة  
 المجوسية وقولنا اتفاقا اقرار من اهل امة اخرى بها وبشرها لانه كونهما معا لا يكون مظاهرا  
 وفي شريح المختار يكون مظاهرا عندنا في بعضه **قوله** كونه المحيط لوقبل امرأة  
 اولسها او نظرا الى فمها بشهوة ثم غلبه امرأة بشرها لم يكن مظاهرا عندنا في حنفية  
 ولا في غيره من الاطراف لان طاعة منصوص عليها وحرمة الداعي غير منصوص عليها وكذا  
 قولنا ان على كفها اقل او ما يقوم مقامه ونسبها ان تكون المرأة منكوبة والرجل  
 من اهل الكفارة حتى لا يقع بها والذي وحكم حرمة الوطى والدواعي لا وجود الكفارة  
 وكان في الجاهلية فقر الشرايع اصله ونقل حكمه الى حرم موقت بالكفارة **قوله** هو حرمة  
 على وطئها وقراره ان لا يقع بها الا ما كره حتى لو لم يملكها بعقب الطهر بركب الكفارة  
 ولو طلقها لا **قوله** لا يكون طلاقا او اطلاقا لان كونه طلاقا منسوخ فلا يمكن الايمان به  
 والا يلاق طلاق بعد مدة حكمه **قوله** وان توك الطلاق بانته لانه شبه بالام في  
 الحرمة فكانه قال انت على حرام ونوى به الطلاق والظاهر انه لو نوى به الاطلاق **قوله**  
 ليعاد قال محمد بن سفيان لانه يشترها بجميع ما عدل العتق في ليلة واحدة **قوله**  
 مثله اذا كان في حالة الفضيحة وحده ان يكون اطلاقا لان امره محرمة عليه بالنقض فحرم عليه  
 لان الحرام عين بالنقض وان نوى به التحريم لا يفي بغيره فيكون كونه اطلاقا **قوله**  
 انه لو كانت لان سبب الاطلاق وحكمه اخف وممكن دفعه بالوطى ولا يفي حكمه بعد دفعه

الطاهر  
 كونه من امر العتق  
 كونه من امر الفروا  
 كونه من امر الكفارة  
 كونه من امر التحريم

منه

طلاقا

يكون

او اباة من ذلك ان حقيقته جعل الغير عاصيا ان اكلان ليست من امر العتق كونه الطلوع  
 وقبسه كلام وهو ان الطاهر ان مراحه الرخ على الحنفية في استدلالهم بهذه الآية على  
 جواز الاباه بطريق التماسه وجواز التمسك بطريق الدلالة وحاصله ان معنى الاطعام  
 كما قال اصل اللغة وذلك اعم من ان يكون عليك او اباة فلا وجه للفرق في طريق النبوة  
 لكن نقول ان اعتبار الحنفية يصار الى اقرب الحازات وذكرنا قبلنا لانه لا يردنا بالا  
 التمسك من الاكل بشرط اتصال الاكل به وهو قريب الى حقيقته الاطعام وبه يتناول القول  
 معنى كونه شرط التمسك زيادة عليه لانه لا دلالة عليه ولا حاجة اليه واما التمسك باليد  
 قاله يان في روم من شرط اتصال الاكل به فهو ليس من شرط اتصاله بل انما يثبت  
 بالدلالة واما ان التمسك في كتب اللغة هو ان الاطعام اعطاء الطعام فلا يدري على انها  
 مراد فان لان التفسير بالانطاط العامة شائع في كتب اللغة **قوله** في صريح به فيه  
 الا ان يقال الاصل مساواة المنكر لغيره في احواله كما هو على عموم الا اذا عرف  
 مفهوم المنكر وخصوصه وسنالم يعرف لان الطريق اليه نقل اللغات ونقل اللغة  
 يدور على احواله كما كنهه كنهه للحنيفة فليست **قوله** لا يثبت الطهر من غير ما لا يتبين  
 فان قيل ان نوى طهر من مزيج مبيح فانه لا يكون حراما وان اعد الطهر من انا اتم  
 الى بيته النجس كل يوم لا وقت الطهر من اليوم الشاخي الا وحقيقته وحكمها اما حقيقته  
 فطاهر واما حكمها فلان الحكم على طهر بوقت يحرمها بدعي بدعي الشرايع والى يوم  
 الشاخي الا وحقيقته اذا اصام يومين او يومين بومين من رمضان فانه كونه من يوم واحد  
 لان رمضان حلال بالشر وهو واحد فلا احتياج الى تعين السبب او الى حد حتى  
 قالوا في قضاء يومين من رمضان بشرط التعيين ولو نوى طهر او عصر او طهر او لوطي  
 جنازة لم يكن شراعا واحدة منها للشافعي وعدم الرجحان ولو نوى طهر او غلام يصير  
 شراعا اصلا عند محمد لانها يتنافيان وعندنا في يومين وهو رواية من حنفية حنفية  
 لا يتبع طهر لانه اقوى ولو نوى صوم القضاء والنفل والزكوة والتطوع يكون مطلقا  
 عند محمد في الكمال لان التمسك بطلان التعارض فيبقى مطلق العينة فصار نفلا وعندنا يكون

الشقات



منع من الاقوى كماله الاول كفا في الكافي واسم من قول محمد بن جعفر في قوله لا تخفى علينا  
 الرفع والبدل الموقوف **قوله** لم يخبر عن احواله لان الجسد يختلف فلا بد فيه من التغيير وان كانت  
 كافر جاز في الظاهر كذا لان الكافر لا يصح كفاية القتل فحينئذ لا يلزم له  
**باب اللعان قوله** ان من فعل الزنا غير مرتبه به المراد بالعمد  
 مطلقه اعني ان يكون من احواله الماضيه وحاصله ان لا يوجد من الزنا الا حالا  
 ولا ما ضايعا من غير مرتبه في كونه فانه لا يصح قذفها كما صرح به فليست امر  
**قوله** لو كان صليها املا فان قلت يشك على هذا جريان اللعان بين الزوجين  
 او العاقلين كما ذكره فافض خان مع انها لا يصح للشهادة قلت انهما من اهل البيت  
 الا يرى ان القضي لو قضى بشهادة هؤلاء جاز في النهاية والكافي وفيه كلام  
 وهو ان القاضي لو قضى بشهادة المحمدين في القذف منع القضا عندنا ايضا  
 ولا يجوز اللعان بين المحمدين في القذف والاولى ان يقال ان الحكمي اهل الاداء  
 الشهادة عندنا الا انه لا يقبل في بعض المواضع لثبوت الكذب ومنه الشهادة  
 لا تذهب الكذب لانها مشروعة في موضع النية وكذا الاصل من الاداء الشهادة  
 لانه لا ينهم بالكذب الا انه يقبل منه سائر الشهادات لانه لا يقدر ان يفصل بين  
 المشهود له والمشهود عليه الا بقول غيره ومنه يقدر ان يفصل بين الزوجين  
 فيكون املا لاداء الشهادة فليست امر **قوله** فان كان موجبا او كافرا او كذورا  
 في قذفه لانه لا يسلح سواء كانت الزوجة اربعا كذا او من جحد قاذفها والويل  
 شامل لكلنا الصفة بين كماله وصحة كون الزوج كافرا او كذورا او كذورا  
 الزوجة فقفها الزوج قبل عرض الاسلام **قوله** او عصبية او مجنونة وكذا اذا كان الزوج  
 صبيبا او مجنونا او ذكرا مسئلة كون المرأة صغيرة او مجنونة في المداية والكافي وكذا  
 ولم ينظر لوجه التكرار فليست امر فيه **قوله** فلا حد على الزوج لعدم احصائها  
 وفيه كلام وهو ان هذا لا ينشأ من عدم كونها محمودة في قذف كمالا كذا والصبر  
 انما يتحقق ان جعلنا ذكر المداية والكافة وحاصله ان موجب قذف اللعان واللائحة عند قتلها

في قوله لو كان صليها املا فان قلت يشك على هذا جريان اللعان بين الزوجين او العاقلين كما ذكره فافض خان مع انها لا يصح للشهادة قلت انهما من اهل البيت

قال الرافعي وقذف المحرمه واجب اذا كانت عفيفة غير زانية لو قد بها اجنبى بعد ذلك الزوج ولو قذف الامه والكافره لا يحد وكذا الزوج او الزوجات او احوالها ذكره هذا الحقايم وادركه في المحرمه فخطا وحسن كماله والذى ذكره المصنف قوله ولم ينظر لوجه شاهد او سمع امره لو كافر او مجنونة في قذفه ملاحظ على اللعان وهو ايضا مخالف لما ذكره الرافعي لانه صرح ان الحد قصه في العرف مما يحد قاذفها ما لم ينعها لها ولا يحد

في قوله لو كان صليها املا فان قلت يشك على هذا جريان اللعان بين الزوجين او العاقلين كما ذكره فافض خان مع انها لا يصح للشهادة قلت انهما من اهل البيت

فصار كما اذا صدق من هذا وذكر في النهاية انه تعذر لاطاق الشين بها فليست **قوله**  
 ينبغي نسبه وبلحقه بآمه اي يثبت نفى الولد ضمننا للعضاء بالتفرق وتعلقه بغير  
 القاض مرفق ويقول قد ان مقامه واخرجه من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك  
 لا يثبت النسب لانه ليس من صفة التفرق باللعان نفى النسب لما بعد موت الولد  
 فانه يفرق بينهما باللعان فلا يثبت نسبه عنه **قوله** او زنت بعد التلاعن فثبت بان  
 كان التلاعن قبل الدخول فزنت بعد اللعان فكان حراما للبلد دون الرجم لانها  
 ليست بحصنة لان شرط احصان الدم الدخول بعد النكاح العجيم ولم يوجد  
**قوله** انما لا يثبت النسب **قوله** ان اخذته لم يصل اجله لكان له  
 والمراد من العنين من لا يقدر على الوصول الى زوجته سواء كانت شيا او بكرا لا يرب  
 كان وتغل صاحب النكاح فان كان الزوج عنييا والمرأة وثقا  
 لم يكن لها حق الفرقة لوجود المانع من بيعها او مال حبس الكافة وان وجد بكيرة زوجها  
 الصغيرة عنييا ينتظر بلوغه لان للوصي ان يزوجها من قبله ولو كانت صغيرة  
 لا يفرق بينهما لانه لا يملك ان يتزوج خلاف الجبوس لانه لو وجد زوجها بجبوسا  
 وطلبت الفرقة جعل وليه خصما والى نسب القاض عنه خصما ويفرق ولا ينتظر بلوغه  
 لعدم القادة وفيه كلام وهو ان الطاهر من هذا عدم الانتظار الى البلوغ  
 اذا كانت الزوجة صغيرة والزواج كما صرح به في بعض الكتب والحال ينبغي ان ينتظر  
 لانه يحتمل ان تبلغ فتزني كما قالوا في العنين الا يمنع ذلك الطاهر ويخصه بمودة  
 كون الزوجة كبيرة او قال ان الرضى في صورة الجبوس محذور احتمال الجبوس والطاهر عنه  
 خلاف العنين لتصور الانتفاع به لبقاء الالة فلذلك ينتظر في العنين دون  
 الجبوس فليست امر **قوله** وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه يقول لا يحد  
 بالاحنياء اذ ربما يكون موافقة العلاج في الايام التي يقع التفاوت بين النسب  
 والفرقة **قوله** وذكر في ثلث مائة وخمسة وستين يوما وربع يوم ايا ذكره الكافي  
 ان الشمس ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وخمسة وثمانين يوما

زوجها الصغير

فتن الا امر من الغفلة عن قوله لا بد من طلبها لان الزوج حقا حجب جملها فليست بغيره من الاصل  
 في قوله لا بد من طلبها لان الزوج حقا حجب جملها فليست بغيره من الاصل  
 في قوله لا بد من طلبها لان الزوج حقا حجب جملها فليست بغيره من الاصل



في صورة النكاح

قوله وعن ابن عمر عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما النكاح ما شئتموه منكم

والفرقة ثلثاثة واربعه وخمسون سوما في هذا الشرح من تفسير الشريعة والفرقة  
ما كلفه كما كلفني فليس **قوله** فوقي العاني بينهما ان طلبت وعرضت يوسف وعبد  
انها كما اختارت نفسها يقع الفرقة بينهما اعتبارا بالخبرة بخبر الزوج او بخبر  
الشرح **قوله** والنفق كالصين حتى اذا لم ينتشر الشبهة وان كان يجب ينتشر الله  
ويصل الى النساء فلا خيار لها كما صرحوا به **قوله** لانه يمكن للزوج دفع النفق  
من نفسه كلام وسوان هذا يشكك بصحة تخيير الفلام وقت البلوغ عند  
محدثه ايضا الا ان يفرق بان خيار السليخ لا يقع من قبل الغير بخلافه من قبل لان  
الزوج فعله لكنه تكلف لا حتى فليست **باب العينة قوله**  
ثلث حين كماله قال صاحب الكافي في قوله على الحيض او على عندئذ لان الثلثة  
اسم خاص لعدد مخصوص معلوم لا يختل فيه والطلاق المستوفى في الطهر فلو قلنا  
على الاطهار لانقضت العدة بقرنين وبعض الثالث **قوله** كلام مروج جبر الاور  
ان الطالع **قوله** في حالة الحيض كما صرح به في بعض الكتب لان يرد الشايع الكثرة  
كما لا يخفى انما كنهه ان يحل على الاطهار ولا يعتبر الطهر الذي وقع فيه الطلاق كما  
قالوا صفة الطلاق استدل لا بعدم القابلية للتخيير فيوجد العمل بموجبها  
فيها فلا بد من الدليل المذكور على وجوبه لغيره على الحيض كما لا يخفى الا ان بعض المفسرين  
بيان الاولوية بالنظر الى مجرد قول الشايع كنهه بعيد لا يخفى او يقال يصح العمل بما عارض  
مضى البعض لاجل الضرورة مكلف بهذا التكلف بوجوه الطلاق المشروح في التام  
اذا حل على الطهر واما اذا حل على الحيض فيوجد في غير الشايع كما لا يخفى فليست **قوله**  
**قوله** فبعد انقضاءها رأت الدم اي من هنا كلام وسوان في صفة رؤية الدم بعد  
انقضاء الاشارة الى المصدر الشهيد بعد بطلان الاعتداد بالشهر واما في صفة  
رؤية الدم فبعد تمام الاعتداد بالشهر فيعني بالبطلان كونه الكافي وسائر الزوج  
وذكر في غير النوازل انه اذا تزوجت النائية بعد شهره ثم رأت الدم فالصحيح  
ان نكاحها صحيح حتى القاضيه او لا وتعد في المستقبل باطيق ومسئلة البداية محمولة

قوله فلا خيار لها كذا في الكافي وله وجهان  
مقتضى عبارة الشرح ان حال فلا خيار  
فقد ر

كما هو قول الشافعي  
في وجيزه للعق

في الحيض

قوله وهو ان في صورة رؤية الدم او قول  
هذا اقوال كثيرة منها ذكره الصدر الشهيد  
نظم حقه الامام استغفارها من رؤية الهاء  
والزبير

في صورة النكاح

على صفة الرؤية قبل التمام كما صرح به في بعض الشروح فلا يكون مخالفا لمجموع  
النوازل في تعيين الصحيح فقوله الشايع فانه في البداية هو الصحيح لا يخفى عن قصد كماله  
فليست **قوله** اقول الاستيناف بالشرع كماله كلام وهو انه يمكن ان يرد  
بالاستيناف بالشهر ان يعتبر العدة من اقله بالشهر احترازا عن ان يعتبر بالشهر  
بعد الطبيعة بان جعل ثلث العدة منقضية فترقب شهرين وبما ثلثا العدة  
الاستينية ولا مفرق في الكتب بخلاف هذا الاضمر ولا بما ياباه فليست **قوله**  
واعلم ان هذا من سبنا قال صاحب المداية **قوله** ان المقصود التوقيف في  
الرجوع وقد حصل بالواحدة فشد اخلاص يعني ان المقصود الاصل في توقيف الرجوع  
وهو ان حصل بالحيضة الواحدة لكن عدم الاكتفاء به لان الواحدة للتعرق  
والشأططة السليخ والثالثة لفصيل الحرة ولو كلف بالواحدة لم يحصل هذه المصلحة  
فلا بد من ثلث العدة بانه لو كان التداخل طان التداخل في اقراء عدة واحدة  
لحصل المقصود وفي ضرر فتطويل العدة عنها كما لا يخفى فليست **قوله** ان كان الطهر  
بشبهة من الزوج هذا احد قول الشايع في واما في قول الاخر فيقول لا يجب العدة  
بالسبب اصلا كذا في المبسوط **قوله** طلقها الزوج بابا او ثلثا او كلام  
وسوان لا حاجة له فيد البينة او الثلث اذا كان الطهر خيرة الزوج كما لا يخفى  
واما اذا كان الواطى الزوج فاحتران الرجوع كما وقع في سائر الكتب فليست **قوله**  
احد مما اذا كان من كل جانب اقر من مسير سفر سفي ان يحرمها كلام وسوان  
ان هذا وان كان موافقا لما ذكره في الكافي وشرح الجمع لكنه مخالف لما ذكره في  
النهاية حيث قال وان كان بينهما وبين مصر اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصر  
اي سواء كان مقصودا من سفر او دونها اما اذا كان مقصودا من سفر فطاهر  
واما اذا كان دونها فرجع ايضا لانها كما رجعت تصير مقبلة واذا مضت تكون  
مسافرة ما لم تقبل الى المقصد فاذا اقرت على الامتناع من استدامة السفر في العدة  
نعتن عليها كذا وفي سائر الشروح ايضا مكذوا والفقه يقتضي ما ذكره في كماله

قوله وعن ابن عمر عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما النكاح ما شئتموه منكم

قوله فلا خيار لها كذا في الكافي وله وجهان  
مقتضى عبارة الشرح ان حال فلا خيار  
فقد ر

كما هو قول الشافعي  
في وجيزه للعق

في الحيض

قوله وهو ان في صورة رؤية الدم او قول  
هذا اقوال كثيرة منها ذكره الصدر الشهيد  
نظم حقه الامام استغفارها من رؤية الهاء  
والزبير

قوله وعن ابن عمر عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما النكاح ما شئتموه منكم

قوله فلا خيار لها كذا في الكافي وله وجهان  
مقتضى عبارة الشرح ان حال فلا خيار  
فقد ر



# باب النسب والحضانة

وكلاهما وايضا لا يبعد ان يقر وجهها وسو على بطنها بما يغا لظها والنكاح يسمعون كلامهما فيكون الاثر ان قد وافق تمام النكاح فصار للطلاق لان الطلاق لا يقع الا بعد تمام الشرط وزوال العرش حكم الطلاق فيكون العلوق حاصلًا قبل زوال العرش ضرورة فيثبت النسب كذا قرر في النهاية والعناية وفيه كلام وهو انهم قالوا المعلق بان طوطا لم يجز عند وجود الشرط فالانزاع بقارن الطلاق لا التعلق وزوال العرش اثر الطلاق يعني التعلق كما لا يخفى فلا يبعد التبرير المذكور المطلوب فتدبر الاول ان يقرى سكتا فوافق الاثر النكاح فيكون العلوق حاصلًا قبل زوال العرش ضرورة لان الطلاق لا يقع الا بعد الشرط وزوال العرش اثر التعلق فيكون مع الطلاق فليست مبرور من التعلق لا حاجة الى مثل الكلفات لان قيام العرش لصلب الماء الذي من شأنه الاحبال يكفي لاثبات النسب فلا يعبى الدخول الا ليري ان من زوج امرأة وبينهما مسيرة سنة فبات بولده ستة اشهر من وقت النكاح يثبت النسب فتدبر **قوله** فلا بد من طوطا على المفارقة فيه كلام لان طوطا اثر النكاح فيثبت النسب فليست مبرور من التعلق لا حاجة الى مثل الكلفات لان قيام العرش لصلب الماء الذي من شأنه الاحبال يكفي لاثبات النسب فلا يعبى **قوله** فلا يثبت ما ذكرنا من قبل سكتا فوافق الاثر النكاح فيكون العلوق حاصلًا قبل زوال العرش اثر التعلق فيكون مع الطلاق فليست مبرور من التعلق لا حاجة الى مثل الكلفات لان قيام العرش لصلب الماء الذي من شأنه الاحبال يكفي لاثبات النسب فلا يعبى **قوله** فلا يثبت ما ذكرنا من قبل سكتا فوافق الاثر النكاح فيكون العلوق حاصلًا قبل زوال العرش اثر التعلق فيكون مع الطلاق فليست مبرور من التعلق لا حاجة الى مثل الكلفات لان قيام العرش لصلب الماء الذي من شأنه الاحبال يكفي لاثبات النسب فلا يعبى

أقول اعراضه ساقط لان طوطا معلق على النكاح والشرط مقدم على طوطا كما ذكر غير مرة وسيد كره مسئلة معلق الطلاق بالزمن

قوله الاول من مقتضى آه احوال الزوج وان من طوطا المسئلة وسر المسئلة السابعة طوطا مودة النقص وتحت مودة ونظر انه اكمل الدرك يثبت فيكتبون فليكن بانها طوطا العادق

قال في النهاية لا بد من مراعاة ما يكون من الاشارة بالفتاوى وهو خلاف السنة ولا حال المحقق وان يقر الزوج بالفتاوى

كالنهي

الشهود قد يكون للنسب والموتبة مذبح اعم اعراضه ساقط لان طوطا معلق على النكاح والشرط مقدم على طوطا كما ذكر غير مرة وسيد كره مسئلة معلق الطلاق بالزمن **قوله** فلا يثبت ما ذكرنا من قبل سكتا فوافق الاثر النكاح فيكون العلوق حاصلًا قبل زوال العرش اثر التعلق فيكون مع الطلاق فليست مبرور من التعلق لا حاجة الى مثل الكلفات لان قيام العرش لصلب الماء الذي من شأنه الاحبال يكفي لاثبات النسب فلا يعبى **قوله** فلا يثبت ما ذكرنا من قبل سكتا فوافق الاثر النكاح فيكون العلوق حاصلًا قبل زوال العرش اثر التعلق فيكون مع الطلاق فليست مبرور من التعلق لا حاجة الى مثل الكلفات لان قيام العرش لصلب الماء الذي من شأنه الاحبال يكفي لاثبات النسب فلا يعبى

أقول اعراضه ساقط لان طوطا معلق على النكاح والشرط مقدم على طوطا كما ذكر غير مرة وسيد كره مسئلة معلق الطلاق بالزمن

أقول اعراضه ساقط لان طوطا معلق على النكاح والشرط مقدم على طوطا كما ذكر غير مرة وسيد كره مسئلة معلق الطلاق بالزمن

أقول اعراضه ساقط لان طوطا معلق على النكاح والشرط مقدم على طوطا كما ذكر غير مرة وسيد كره مسئلة معلق الطلاق بالزمن

أقول اعراضه ساقط لان طوطا معلق على النكاح والشرط مقدم على طوطا كما ذكر غير مرة وسيد كره مسئلة معلق الطلاق بالزمن

أقول اعراضه ساقط لان طوطا معلق على النكاح والشرط مقدم على طوطا كما ذكر غير مرة وسيد كره مسئلة معلق الطلاق بالزمن

أقول اعراضه ساقط لان طوطا معلق على النكاح والشرط مقدم على طوطا كما ذكر غير مرة وسيد كره مسئلة معلق الطلاق بالزمن



هذا هو الكلام الذي في المتن  
 في كتاب النكاح  
 في باب ما إذا كان الزوج  
 من أهل البيت  
 في قوله لا يملكها  
 في قوله لا يملكها  
 في قوله لا يملكها

لتمام السنتين ونظرا لحديث في ذلك من الرواية على ما هي في نسخة طائفة لعدم  
 ثبوت النسب كذا السنتين **قوله** كلام ومما ان عدم ثبوت النسب من آثار الطلاق  
 تمام السنتين بأكبر السنتين في حق عدم الثبوت مطلقا بل لعدم تصوره في مدرك  
 المسئلة الخصوصية كما لا يخفى فلا يكون محالنا كما هي عليه بل هي من كلام آخر وهو  
 ان ما ذكره من التصريح او الباب موجود بهنا بان فالطها مطلقا فيكون لا لانه  
 موافقا بالطلاق واقعة الملك فبيني ان ثبت النسب **قوله** جواب عنه صاحب الكفاية  
 بان ما ذكره من الاضمار والتصور طريق متعين لحرارة على الصلاح لانه لو لم يثبت  
 النسب من الزوج فلا بد ان كل على انه من زوج آخر قبله اضرار على الزنا  
 واذا حل على انه من زوج آخر قبله يكون هذا النكاح كذا لانها لا تكون متكسرة  
 او معتدة وفي الوجهين حمل امرنا على الفاء وخلاف المعتبرة لانه محتمل انها انقضت  
 عدتها ونزوح زوجها او كونه لم ينظر في ذلك ولا فساد فيه فحمل عليه **قوله** كلام ومما  
 ان هذا لا يدل على عدم جواز الطلاق كما لا يخفى فبيني ان كل عليه لعدم تخصيصه  
 لان اشارة مما يحاط به في بناء كلامه على النكاح كذا جوابه على ان تخصيصه الولد  
 كالزنا في الفساد كما هو صريح في العناية فلا فرق بين السنتين في الاضرار على  
 على الفساد كما لا يخفى فليست **قوله** وانما في المراسقة شبهة الطلاق لا في حقيقته  
 شبهة الاخلاق لا في البطلان في شبهة الوطى شبهة الاخلاق كما لا يخفى **قوله**  
 فهذا من سب اني حنفية ومحمد في قوله الهداية لانه ان لا نقضه عدتها باجته متبينة ومن  
 الاضرار وبمضمونها حكم الشرع بالانقضاء ومونة الدلالة فوق اقراره بالانقضاء  
 الخلاف في الاقرار بحمله **قوله** وانما في المراسقة شبهة الطلاق لا في حقيقته  
 منه كما لا يخفى فليست **قوله** وانما في المراسقة شبهة الطلاق لا في حقيقته  
 من وقت الاقرار وهو صحيح موافق لشرع الهداية والكافة وسنجد الجمع **قوله** وانما ما وقع  
 في الاقرار في حقه كلام لانها اذا ولدت كنصف سنة من وقت الطلاق في بطلان خلا  
 بعض العدة كما علم صعوبة الاقرار كما لا يخفى **قوله** ان يقال يمكن تصحيح الاقرار على امرنا

من تأمل في عبارة الهداية على ما في المتن  
 على ان حق كلها توهمات بعين كما لا يخفى  
 على ان يكون الطلاق على ما وقع على طلاق  
 بالمتفق كذا في خلافه كذا ذكره في المتن  
 بطلان في غير ما جاء في صدر

**قوله** لا يملكها انما انقضت  
 عن نسيان وضع المسكة لان النكاح في مبتدأ  
 ولدت لتمام سنتين من وقت الفقه فكيف يصح  
 فأكبره وكذا كلام المحققين على ذلك كما هو حال  
 والحق على الفاسد فاسد كما لا يخفى

ولكن لم يفسر كلامه في الاقرار بالانقضاء  
 منه فانه يعلم بطلان اقراره في كل حال  
 لا قبل من نصف السنة وفيه الطلاق ايضا

او معسرين او احد هما موسر والاخر معسر او عدنانة كونه ان كانا معسرين  
 فكذا الزوج **قوله** ان كانا موسرين فكذا الزوج وان كانا موسرين كالمعسر لو احدهما  
 في شيء وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا **قوله** السبعين النصف للموسر منها ولو  
 كل واحد منهما يظهر كالمعسر كما لا يخفى وبهذا يظهر ان قول ابن المذرك وأعلم ان في  
 قول محمد تفصيلا لم يبينه وكان عليه ان يبينه واذا قول محمد بالكفرير لانه ان  
 ابا يوسف مع لحن حنفية ومطلقا مع انه ليس كذا في حق قصور تام فليست  
**قوله** فخصها له قالوا اصل هذا ان لم يزل انما تنبع جواز انقضائه اذا كنت  
 من الجانبين لم يخف جانب الغنى له والمفق على انما اذا كنت من جانب واحد لا تنفع  
**قوله** عتق حصته ان زال ملكه عن حصته لان العتق لا يخفى بالانقضاء كما لا يخفى  
**قوله** ان علم الشريك ان ابن شريكه او علم الاولى ان يزيد وتبينوا انه على شريكه  
 عتقه بشرا كما لا يخفى فليست **قوله** وصورة مات امرأة ولها عتق وهو ابن الحواك  
 بطريق الشراء او يكون الزوج زوج جارية او لا فهذا اولى مما ذكره في الكفاية صورة  
 كسرت ابن زوجها آه كما لا يخفى **قوله** من انما كانت مدبرة لغيره ان عتقها انقضت  
 فان اختار من المدبرة لا المعنى **قوله** وقمة المدبرة ثلثا قيمته فتا لان المنافع تكون  
 انواع الوطى والاستخدام والبيع وقمة الكافة بدل الوطى قضاء الدين بغير  
 الوطى ومما اولى لان فسخ الوطى محقق بالجارحة والعموم اولى كما لا يخفى  
 وايضا يبين ان يكون الوطى كالجارحة من حمله الاستخدام والآن لم يحضر الخلاف  
 في الثلثة بل يكون اربعة في العلام وحشة الجارية فلما سبق اوجه لتفسير تلك  
 القيمة كما لا يخفى فليست هذا وذكر الكافة ان الفتوى على ما مال اليها بعد التزويد  
 ومما ان قيمة المدبرة نصف قيمة الفتن لانه ينتفع بعين المملوك ويبدله ان فتنه  
 لا **قوله** فلا يظهر من حق التخصيص يرد عليه ان احد الشريكين اذا احتق لغيره  
 وهو موسر يضمن للباقي قيمة تخصيبه ويرجع المعنى على العبد مع ان الملك  
 يثبت له مستند ومونايت من وجه دون وجه والوجه ان حال ان المدبر فقام مقام

قوله

قوله

قوله في النصف غلط والصواب الرجوع وبقوله

قوله في النصف غلط والصواب الرجوع وبقوله  
 قوله في النصف غلط والصواب الرجوع وبقوله  
 قوله في النصف غلط والصواب الرجوع وبقوله

قوله في النصف غلط والصواب الرجوع وبقوله  
 قوله في النصف غلط والصواب الرجوع وبقوله  
 قوله في النصف غلط والصواب الرجوع وبقوله



الساكن في ذكر الثلث والساكن لا يملك نصيب العتق فذكر من قام مقامه **واما**  
 العتق فلما قام مقام ساكن باداء الفتيان وكان للساكن دلالة الاستعانة كان  
 للمعتق تلك الولاية كذا في العناية **وقيل** كلام وسوان المراد من قوله فلا يظهر في حق  
 التضمين الذي لا يملك الاصل الذي قام مقامه بل يظهر فيما يملك الاصل كالاستعانة في  
 الصغر المذكورة واما اذا كان الكفر ثابتا من كل وجه يظهر في حق التضمين ايضا  
 كما ذكره الامام الترمذي حيث قال ولو ضمن الساكن المدين بنصيبه ثم اعتق  
 ان كان له دين ان يستضمير المعتق ثلث قيمته ثلثه مدين او ثلثه فلان  
 الاعتاق وجد بعد ملك المدين بنصيب الساكن فله تضمين كل ثلث بصفة فلا يرد  
 الايراد المذكور كالذي قلنا **قوله** وسهام السعاية اربعة وثلاثون وسوا  
 ثلثا اثار فان قيل ينبغي ان يعتق كل واحد منهم ولا يسع في شي خراج من الثلث  
 او لا عند اني يوسف محمد ولان الاعتاق عندهما لا يجري فاذا ثبتت بعضه ثبتت  
 في كله فثبت الاعتاق عندهما لا يجري اذا صادف محلا معلوما اما ان ثبت بطريق  
 التوزيع باعتبار الاحوال فلا يثبت شرطه وان ثبت ما يتقدر بقدره ولا يجري  
 موضعها كذا في الكفاة وشروح الهداية **وقيل** كلام وسوانه كذا ان يختار ان كان في  
 لا يجري عندهما مطلقا ولا يلزم ما ذكره ابن ابي عمير عدم السعاية اذا العبد والم  
 بخلاف الثلث صار وافي حكم التملك بسبب ان شرطه مرض الموت فان حق العبد  
 يتعلق بالتركة فاذا لم يخبره ولا ينفذ تصرف المدين الا في الثلث والحد شرعي اذا  
 حرر نصيبه من العبد التملك كذا في عدم السعاية بل يستلزم الفتيان او السعاية  
 فتعين السعاية منها عدم الخروج من الثلث كما لو كان معتق خطه من المشرع موصلا  
 فلا يلزم عدم السعاية عندهما ايضا كما لا يخفى فلتأمل **قوله** وانما فرضت المسئلة في  
 الطلاق قبل الوطى ليكون **الاجابة** كلام وسوان مسئلة السقوط لا يتصور في المسئلة  
 لان تمام مدين تملك بالموته والمسئلة في الموت بلا بيان والمفهوم من عبارة  
 الشارح جواز فرضها بغايته ان يكون كالمعتق في الحكم كما لا يخفى نعم لو صور المسئلة

ايضا  
 ان كان المحض زعم لمراد بالمعتق في قول  
 الاكل واما المعتق فلما قام مقام الساكن  
 فهو المعتق والساكن في مسئلة المدين ما ورد  
 هذا وليس كذا في المعتق والساكن في مسئلة  
 اعتاق احد المشرعة المارد كذا بل لم يجر وجه  
 احد الاكل وجوابه انما فادركه لا تاسيها  
 كما لا يخفى على من قام نعم في الاكل سوال  
 وجه آخر ذكرناه في كواشي قد مر

اقول ما ذكر من كون كل منهم حراما بالاحتياط  
 عند ما كان المفهوم من كلامه في حق العبد وجعل  
 سائر الشيوخ كذا في كونها ثابتة في كل حال  
 بالرواية وسواء في الاحتياط مع كذا النقل عنها في كتب  
 الشاه من شيوخنا مع الصغر والبال كذا في المسئلة  
 وعمره على كذا منه يترشح الى ادراك السعاية انما  
 قالوا بالحق في الحق المذهب على ظاهر الصحيح وانما  
 حقيقا للمقام وبينا الفرق بين ما يجرى في المعتق  
 حقيقا على المدين وما لا يثبت في رضى المدين للمهر  
 في قوله  
 اقول هذه المسئلة تشوش لا يخفى لان ما ذكر  
 من كذا المسئلة بالموته لا يحسن في المسئلة  
 المسئلة على مذهب المعتق وسبب عدم السقوط  
 في قوله لا يجوز في غير حرام الى كذا

اذا حرمت حرة غليظة لا يخلو وطهرها ملك العبد مالم يتزوج زوجها اخر طاهرة فليست  
**قوله** او لطفل اطلق هذا التعبير ليس للاختصاص من الكيفية الذي يجوز ان يولد مثله  
 من مثله بل الحسنة على حالها فيه ايضا كما لا يخفى فالاولى التعبير بالسلام كما وقع  
 في سائر الكتب فليست **قوله** وقوله يخاف بطلان لانه عطف على الجرم ولم يلمح الى  
 فاعرب النهاية وقع في بعض النسخ او يخاف بطلان عطف على الجرم وهو ظاهر **قوله**  
 خط ينج او يخاف مربيها الرفع فيكون استينافا وعندى احتمال آخر وسوان يخل  
 منصوبا من قبل لان مقتضى الخط ينجى اي الى ان يعطيني وهو ظاهر من الاثر  
 كما لا يخفى فليست **قوله** وهذا من باب العطف على العاملين اي على عاملين كما لا يخفى  
**قوله** لا ينافى مطلقا بولده ما يقع بعد انقضاء عدتها **قوله** الا الى وطهرها الذي  
 انكرها فيه يعني اذا كان من ذرية الاسلام واما اذا كان من ذرية الاصل  
 عن محلق الولد باطلاق الكفاة في الكفاة وسائر الكتب **باب النفقة**  
**قوله** حتى لو لم توطا كان امانه **قوله** وسوان الاولى ان يقال او صغيرة تنهت  
 لانا الصغيرة اذا كانت مشتهية يمكن للجماع فمادون الزوج من النفقة فلها النفقة  
 كما ذكر في الذخيرة الا ان يراد من الزوج الا من من ذرية فليست **قوله** علقا ما اذا  
 كان الزوج صغيرا ولم يذكر حكم الزوج من الطرفين بان كانا صغيرين بطلاق  
 الجماع وقال في الذخيرة لا نفقة لهما لان المنع يمنع جماعا ومجتمعا والتماع الباطل  
 ان يجعل المنع من قبل كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم ومع قيام المنع من قبلها  
 النفقة **وقيل** نظر لان الدليل يقبل القبل كذا في العناية **وقيل** بالنظر ظاهر لا يخفى  
 فلتأمل **قوله** ومريضه لم تزوي لم تبعث الى بيت زوجها واما اذا بعثت  
 فلها النفقة سواء كانت مريضة قبل النقل او بعد **قوله** ان يوسف خرج انها اذا  
 كانت مريضة قبل النقل لا تحل النفقة بالنقل وقالوا منذ احسن **قوله** وبما يقولان  
 الواحد معقوما بها فلا ضرورة للاثنين ولانه لو تولى كتابتها بنفس كان كافيا  
 فكذا اذا قام الواحد مقام نفسه كذا في الهداية والكفاة والظاهر ان المراد اذا كانت

قوله وهذا ليس كلاما صالحا في المسئلة  
 في قوله  
 انما لا ينافى مطلقا بولده ما يقع بعد انقضاء عدتها  
 الا الى وطهرها الذي  
 انكرها فيه يعني اذا كان من ذرية الاسلام  
 من ذرية الاصل  
 عن محلق الولد باطلاق الكفاة في الكفاة  
 وسائر الكتب  
 باب النفقة  
 قوله حتى لو لم توطا كان امانه  
 وسوان الاولى ان يقال او صغيرة تنهت  
 لانا الصغيرة اذا كانت مشتهية يمكن للجماع  
 فمادون الزوج من النفقة فلها النفقة  
 كما ذكر في الذخيرة الا ان يراد من الزوج  
 الا من من ذرية فليست  
 قوله علقا ما اذا  
 كان الزوج صغيرا ولم يذكر حكم الزوج  
 من الطرفين بان كانا صغيرين بطلاق  
 الجماع وقال في الذخيرة لا نفقة لهما لان  
 المنع يمنع جماعا ومجتمعا والتماع الباطل  
 ان يجعل المنع من قبل كالمعدوم فالمنع  
 من قبلها قائم ومع قيام المنع من قبلها  
 النفقة  
 وقيل نظر لان الدليل يقبل القبل كذا في  
 العناية  
 وقيل بالنظر ظاهر لا يخفى  
 فلتأمل  
 قوله ومريضه لم تزوي لم تبعث الى بيت  
 زوجها واما اذا بعثت  
 فلها النفقة سواء كانت مريضة قبل النقل  
 او بعد  
 قوله ان يوسف خرج انها اذا  
 كانت مريضة قبل النقل لا تحل النفقة  
 بالنقل وقالوا منذ احسن  
 قوله وبما يقولان  
 الواحد معقوما بها فلا ضرورة للاثنين  
 ولانه لو تولى كتابتها بنفس كان كافيا  
 فكذا اذا قام الواحد مقام نفسه كذا في  
 الهداية والكفاة والظاهر ان المراد اذا  
 كانت

قوله ومع قيام المنع من قبلها  
 انما لا ينافى مطلقا بولده ما يقع بعد انقضاء عدتها  
 الا الى وطهرها الذي  
 انكرها فيه يعني اذا كان من ذرية الاسلام  
 من ذرية الاصل  
 عن محلق الولد باطلاق الكفاة في الكفاة  
 وسائر الكتب  
 باب النفقة  
 قوله حتى لو لم توطا كان امانه  
 وسوان الاولى ان يقال او صغيرة تنهت  
 لانا الصغيرة اذا كانت مشتهية يمكن للجماع  
 فمادون الزوج من النفقة فلها النفقة  
 كما ذكر في الذخيرة الا ان يراد من الزوج  
 الا من من ذرية فليست  
 قوله علقا ما اذا  
 كان الزوج صغيرا ولم يذكر حكم الزوج  
 من الطرفين بان كانا صغيرين بطلاق  
 الجماع وقال في الذخيرة لا نفقة لهما لان  
 المنع يمنع جماعا ومجتمعا والتماع الباطل  
 ان يجعل المنع من قبل كالمعدوم فالمنع  
 من قبلها قائم ومع قيام المنع من قبلها  
 النفقة  
 وقيل نظر لان الدليل يقبل القبل كذا في  
 العناية  
 وقيل بالنظر ظاهر لا يخفى  
 فلتأمل  
 قوله ومريضه لم تزوي لم تبعث الى بيت  
 زوجها واما اذا بعثت  
 فلها النفقة سواء كانت مريضة قبل النقل  
 او بعد  
 قوله ان يوسف خرج انها اذا  
 كانت مريضة قبل النقل لا تحل النفقة  
 بالنقل وقالوا منذ احسن  
 قوله وبما يقولان  
 الواحد معقوما بها فلا ضرورة للاثنين  
 ولانه لو تولى كتابتها بنفس كان كافيا  
 فكذا اذا قام الواحد مقام نفسه كذا في  
 الهداية والكفاة والظاهر ان المراد اذا  
 كانت



الزوجة راضية بخدمته او مخدومة القايمة مقامه **واما** اذا ابت فلزمه نفقة فادوا  
 للتفاوت بين الخادومين كما صرح به بعض الكتب وكثيرا الى هذا المعنى في الكفاية  
 فليست اهل وقتل فيها كما ركب الكتاب عن انه يؤسف في انها اذا كانت فائقة ثبتت  
 فان رقت الى زوجها مع خدم كثيرة استحقت نفقة الخدم كلها **قوله** ان تؤمر بان  
 تسترض عليه وتصرف له نفقة في الكفاية عن المحققين ليس المراد ان يستلزمه على الزوج  
 وهو الشراء بالنسيئة ليقضى النكاح من انشاء الزوج والتفصيل المذكور في الشيخ او  
 كما لا يخفى وقالوا فائدة الامر بالاستدانة انها اذا كانت باموال الغني فله بالدين  
 ان يرجع بذلك على الزوج بلا رضاه كما له ان ياخذ من استدينية واما بدون الامر  
 فيرجع المستدينية والمستدينية ترجع على الزوج **قوله** المستحقة ان ينص اليها  
 نائبا شافعي المذهب لا خلاف في جوان هذا القضاء اذا كان الزوج  
 حاضرا واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فنقل بعض المشايخ انه حكمه نفقة لانه  
 قضاء في فصلين مجتمعين هما التزويج بالرجوع النفقة وفي القضاء على الغائب  
 وذكر في الذرية ان الصحيح انه لا يزوج قضاؤه لان البيع لا يعرف حالة الغيبة طوان  
 ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا العجز عن الاتفاق فان رفع هذا القضاء  
 لا قاض آخر فاجاز قضاء ما لا يصحح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس بفصل  
 مجتمعين فيه لا ذكرنا ان العجز لم يثبت فليتنامل **قوله** ما دام حيا بين يمينه بقاء  
 الزوج بينهما فالاولى ذكر هذا القيد ايضا كما لا يخفى **قوله** الا اذا استدانته بامر  
 قاض هكذا ذكر اهل المذهب في المختصر وذكر طحاوي انه يبطل ايضا والصحيح ما  
 ذكرناه المختصر لان الاستدانة بامر القاضي وللقاض ولاية عليه كذا في الكفاية **قوله**  
 سنة اشهر مثلا فبشرط ان يشار الى ما روى عن محمد انها اذا مضت نفقة الاشهر او  
 ما دونها لا يزوج منها كاشين لانه يبر فضاؤه حكم الحاق **قوله** لانها صله اعتبارا لبعض  
 في المهر سقطا لا في المهر بطلان نفقة القاض وامثاله فانها ترد اذا كانت مع انها  
 صله ايضا ورد الصلة ينقطع بالموت لانه لم يكن الجوارح منه بان النفقة ثم من المهر

وولاية الحكم على بيت المال نظرية وصورة والمطر في الرد وأما سمنها فقد وضفها  
 الزوج باختیار من مال ومثل الصلة بالنفقة فانقطع الاستداد بالموافقة  
 لكنه بقيد لا يخفى فليتأمل **قوله** لأنها عوض عن النفقة عليه بالاحتباس وقيل لم  
 وموان النفقة عند محمد بن حنبل وليس عوض عن النفقة بل الاحتباس ومنها  
 على الوجه المذكور في الكتب كفيج الاستدلال بالكه من طرفه كما لا يخفى فليتأمل  
 الفوجيه وفي الذخيرة في نفقة الحارم ليس وبالاجماع **قوله** حديث فاطمة بنت ميس  
 ومواروي عنها قالت طلقني زوجي فقلت فلم ير ضل رسول الله سكني ولا نفقة  
 كذا في الهداية وقيل لم وموان الكلام في البين والدليل لا يدل عليه لان الطلاق الثالث  
 اما بلفظ انت طالق ثلاث وهو صحيح ليس ببين كما سبق واما الكنايات والكنايات  
 عند الشافعي وراجع مطلقا سواء في الثالث ام دونها كما صرح به في الهداية  
 الا ان قال ان المراد في الحديث الطلاق الثالث على ما في الطلاق على ما بين بالانكسار  
 وان المراد من البين البين عندنا لكن لا ورعيه والى استقام كما لا يخفى فليتأمل **قوله**  
 لا معتد بالموت وقيل كلام وموان هذا مخالف للمعنى من الهداية وما صرح به في  
 شروحه والمخط من السكينة واجبة لها باي ذمة كانت لانها حق الشريعة الا ان خيار  
 المراد انه لا تجب لها النفقة والسكينة جميعا بل يجب السكينة فقط فليتأمل **قوله** وتعيين ان  
 الزوج يتبرع بهذا الى ان المراد من المعصية المعصية الصادرة من صفة المرأة لان المعصية  
 اذا كانت من قبل الزوج مثل تعيينها بشهوة يجب النفقة كما صرح به في الهداية **قوله**  
 ورد معصية الثالث سقط الواجب البين ايضا كذا ذكره واما في الرجعي فلا فرق بين الردة  
 والتكثير وكلا واحدهما كسقط النفقة لان الكساح باق والفرقة حصلت منه طلاقا **قوله**  
 فلا نفقة للمجترحة اذا ارتدت ولم يجب بعد بل في بيت زوجها فلها النفقة لرد الوعاظ  
 وهو لك في الجسوة **قوله** والاب لا يتبرع بالاستحلال المصنف فيه كلام وموان قيد  
 عدم تفرع الاب بالاستحلال المصنف فيه كلام في سائر الكتب بل المذكور في الاطلاق  
 والظاهر ذكره لان الاب اذا كان فقيرا يتبرع بالاستحلال المصنف فيه كلام واجبه عليه لا سيما

[illegible]



اقول معناه وانما اعلم ان الاب  
لا يضطر الى الام لوجود الكسفة باجر  
فكانه قال فان امتنعت ولا تتيقن  
بان وجدت من يرضى بالاجرة لم يجز  
فلا حاجة الى حله على الاثر باخر اجبه  
عن كونه قيداً من غير ان يحكم

بان نفقة الزوج واجبة على الاصول وقد مر بان اجاز الضاع كان نفقة لافرق بينهما الا  
ان يقال انه ليس يقيد بلسان للواقع وبدعي عدم تصرف اهل الفقة بغير اذن المصنف  
لكنه بعيد لا يخفى فليست **قوله** على ان المصنف لم يوجب للزوجة الا النفقة اذ قد كلام  
وسوان الواجب النفقة لاجل الارضاع كما هو المصنف من غير دليل المذكور في الكتب  
فلا يثبت النفقة لاجل الزوجية عليها **قوله** لما رضى منها الساعى والماملة فيه كلام  
وسوان عدم رجاء الساعى لا يثبت منها ان الارضاع سعى عليها وبانه الا انها عند  
لاستمرارها في لبنين عدمه لاجل على اداء من الواجب عليها كما لا يخفى ولكن لا يرب  
بان المراد ان قال الزوجية المبترقة رواية كما لها بعد تمام العدة للسبب في رجب  
فيه يجب فيها ايضاً وما ذكرتم مقتضى قوله في والوالدات رضعن اولادهن الثانية  
ولا فرق فيه بين تمام العدة وعدمه كما لا يخفى فليست **قوله** لان المعقبة نفقة اصوله  
الفقهاء بروى عن ابي يوسف في حال اذا كان الكسب زمناً وكسبه لا ينقص عن نفقته  
فعليه ان ينضم الكسب الى نفقه لانه لو لم ينضم ضاع الكسب ولو فصل لا يحل الاطلاق على  
الولد كذا في المبسوط **قوله** ونفقة كل ذي رحم محرم صغير الا انه كلام مفهم من عبارات الهداية  
وهي مكنتها والنفقة واجبة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيراً فقهاء او كانت امرأة بالغة  
فقهاء او كان ذكراً فقهاء اذا احمى فليست **قوله** لا يجب الا على الوارث على مقدار الارث  
لان الحكم من رتب على اهل المقتضى من مفعول كان ما اخذ اشتقاق وذكر الاسم عليه لا حكمه  
فكان الارث عليه لا يخفى ان النفقة فيشترط بعد الارث لان الحكم يثبت بعد رتبته  
**قوله** فنفقة من له اخوات متناوالت لا ينفق بعد له اخت لارث ام واخرى لارث اخرى لارث ام  
فبعد الاخت لارث ام ثلثة اخواتها وعلى الاخت لارثها وعلى الاخت لارثها  
**قوله** ثم بعد هذا يمكن هذه العبارة ولا على الفقهاء الا انها واجبة كلام وسوان لا حسن  
لهذه الزيادة لان عدم نفقة غير الزوجية على الفقير علم من قوله في المبسوط وعلى  
المفسرين الفطرة لا المعسر ووجوب نفقة ما عليه يعلم مع كونه من تخصيص غيرها  
بالذكر منها ما ذكره في بيان تفسير وجوب نفقة ما على عدة كما لا يخفى وعدم وجوب النفقة

في قوله لا ينفق بعد له اخت لارث ام واخرى لارث اخرى لارث ام

وجوب

غير الزوجية اذا كان غنياً يعلم ما يلقى من جهة الفقر والفقراء في الاصول  
وذي رحم محرم ووجوبها لهما اذا كانت غنية يعلم ما ذكره في اوالباب  
كما لا يخفى فليست **قوله** وباع الكسب عوضاً لثبته وكلام وسوان الابن اذا كان صغيراً  
يجوز للكسب بيع عقاره ايضا لنفقة كما صرح به في الهداية وسوان الكسب لا يولى  
تقدير الابن بالكسب وذكر حكم الصغير كما لا يخفى فليست **قوله** لا يملك البيع لاجل  
الحفاظة ثم الاتفاق من الفسخ واجب غرضاً بان لا يجوز بيعه **الحفظ** حقيقة  
فبفصل الاتفاق لا تنفي حقيقة اذ لا تأثير للزوجة في تغيير الحقيقة لا يقال عارض  
جهة الحفظ جهة الاتفاق لا تنافي الاطلاق بعد وجوب النفقة وفي ظاهر  
لم تجز في تناقض كذا في العناية وفي عدم وجوب النفقة في الحال كلام لا يخفى  
وان لم يظهر الفرق بين البيع لدين سوى النفقة وبينه كما لان الدين واجب قبل  
فتعارض جهة الحفظ فلا يرد العداوة ايضاً كما لا يخفى فتدبر **قوله** ولاية الاب نظرية  
ولا نظير في بيع العقار فيه كلام وسوان على هذا ينبغي ان لا يبيع الكسب عقار  
الصغير لاجل نفقته مع انه يبيع كما نقلناه من الهداية وسوان الكسب قد يرضى ان  
لا نظير في ملكه ماله بل امره كما لا يخفى الا ان يدعى ان عدم تخصيصه اية نظرية كذا  
بعيد لا يخفى فليست **كتاب العتق** **قوله** او يترك في رقبته  
عبره عن الدين والكرام في العتاق كالكلام في الطلاق وقد كتبنا ما فيه منكر  
فليست **قوله** او يترك في رقبته او يترك في رقبته او يترك في رقبته او يترك في رقبته  
ولو توثق فقال يترك في رقبته او يترك في رقبته او يترك في رقبته او يترك في رقبته  
عليه في الهداية ولو قال لا يملك عليه ونوى به لارثه عتق وان لم يبق العتق لارثه  
كنايات العتق وذكر مثل قوله فوجبت من ملكه **قوله** وسوان لا يملك عليه من كفاية  
العتق كما صرح به في هذا المتن والكافي ايضاً والمفهوم من عتقها عليه عدم كونه منها  
كما لا يخفى فليست **قوله** انما جاء لفظ الباء في قوله وبهذا **قوله** وسوان المفهوم من  
قوله لا يخرج كون هذا ابني كالمصنف بين الصريح والكتباية لانه صرح بعدم كونها كتابية ووجوب

في قوله لا ينفق بعد له اخت لارث ام واخرى لارث اخرى لارث ام

في قوله لا ينفق بعد له اخت لارث ام واخرى لارث اخرى لارث ام

في قوله لا ينفق بعد له اخت لارث ام واخرى لارث اخرى لارث ام



أقول لا يثبت له من الكسب ما ذكره ولا يثبت له  
في الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له

كونه صريحا فيهم من العطف كما لا يخفى مع انه من الكسب انما يثبت له  
ومع به في الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
بقرينة دلالة المقام على سبق في الطلاق ولا يشترط دلالة المقام في هذا الموضع  
ومراد الحكم بقوله وبكنايته ان يثبت ان اذ لم يدر المقام عليه يصح بالنسبة بقرينة  
مكسب في الطلاق قوله العطف بالغاء دفع نوع كونه مما يحتاج الى البينة مثل الا  
المذكور لا دفع ومعه كونه من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
يوجب وحده ودليلا ان يثبت الحرية بهذا اللفظ خلف عن ثبوت النسبة به  
والاصل متمنع ومن شرط الخلاف مكان الاصل وعدم ثبوت الغايب في النكاح  
وساير كتب الاصول وقيل لا وهو من هذا المعنى لا يثبت بالنسبة بقرينة  
يوسف لان الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
ان يكون عبدا ولا يكون له فلا يعتق وان نفي به العتق بخلاف قوله لا يثبت له  
لان نفيه مطلقا بانتهاء الملك لان للمولى على المكاتب سبيل العتق كذا في  
الهداية وقيل العتق انما يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
او لم يولد له فعليه الاول يكون كسبه عنه وعلى الثاني يكون محاربا فلنا في المطالب  
لان المبيع من النكاح في زوال المكرب واليد باق ولا يلزم ايقضا لان المكاتب  
لا يذوق فيه وفيه المكرب وقيل كلامه وسوان هذا الاعتبار صحيح في اعتبار زوال الكسب  
ان اعتبر العلاقة بين زوال البذل والاعتاق فان زوال البذل لا يلزم للاعتاق قال في  
الاعتاق ان زالة المكرب عند ان حقيقته في كسبه انما لا يوجب حصة ولو سلم  
فلا يثبت الكلام على قولنا وعلى المسئلة خلاف مسكون بل هو صواب في المطالب ان يقال  
ان العتق استلزام حق العبد انما يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
للعبدية سواء كانت اتم فانتسب العتق او نسب احر فلا يثبت العتق على  
عليه مع البينة كما في سبيل عليه وانما اذا لم يكن منافيا لكونه لا يثبت عليه العتق

أقول لا يثبت له من الكسب ما ذكره ولا يثبت له  
في الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له

أقول لا يثبت له من الكسب ما ذكره ولا يثبت له  
في الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له

أقول لا يثبت له من الكسب ما ذكره ولا يثبت له  
في الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له

الملك

الضرر كما لا يخفى فليست له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
المذكور بعد لفظ الترخ في لا يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
بان في كسبه انما يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
وياما ان يعتق بالنسبة ولا فرق بينهما وبين يان وبان في كسبه انما يثبت له  
لقوله ولفظ الطلاق كما هو المفهوم من الشرح اولا ولقوله ولا سلطان له  
عليه يكون ركيكا لا يخفى فتدبر في كسبه انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
او لانه يستدبر ونفي به العتق في رواية معتق لان هذا اللفظ يخص به لوطي  
رواية لا يعتق لان هذا اللفظ لا يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
نفي ما لا يحتمل لفظه هذا كلامه وعلى هذا فليست له من الكسب انما يثبت له  
عدم وقوع العتق فلا كلام في الاصح فليست له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
لعبده اولا منه فليست له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
لا في سنة اشهر ومرد حمله الكسب من قوله فان ولدت لاكثر من سنة اشهر  
مروى عن العتق لم يعتق لانه لا يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
خاصة سواء كان على مال او لا اصل له في كسبه انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
في عتقه ببنية الام سواء قلت الحرة او كسرت فليست له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
لتفاوتها كما لا يقتضيان لان المكرب من البرهان والحدوات قوله ولدا لانه  
من وجهها مكرب سيدا لغيره من المائين وتزوج بان الام بامه من ماله الحضانة  
وقيل نظر لان حق الحضانة انما يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
فبها ومنها ان الولد مادام جنيبا فهو بمنزلة العتق من اعضاءها كيدنا وحملها  
لان ينفصل حيا وشرعا اما في فانه ينفذ بنفسها وينتقل بانتقالها حتى ينفذ  
بالقراض عند انفصاله عنها وامكسرها فلا يثبت له من الكسب انما يثبت له من الكسب انما يثبت له  
الكلام في اثباته فلا يستدل به عليه كذا في العناية وقيل كلامه وسوان مكن المطالب  
عن الاول ان الحضانة حتى ثابت للام سواء كانت قبل الولادة او بعدا فبحر ان يكون

أقول لا يثبت له من الكسب ما ذكره ولا يثبت له  
في الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له

أقول لا يثبت له من الكسب ما ذكره ولا يثبت له  
في الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له

أقول لا يثبت له من الكسب ما ذكره ولا يثبت له  
في الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له

الملك

الملك

أقول لا يثبت له من الكسب ما ذكره ولا يثبت له  
في الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له  
ان الكسب من الكسب ما ذكره انما يثبت له



که انی مختص و لایحه ان قوله ساقط  
بدین علی ان مهنا معصا ما قدر

ਸ੍ਰੀ ਗੁਰੂ ਗ੍ਰੰਥ ਸਾਹਿਬ ਜੀ

کے

خلاخجهم ببطلان  
 الذي هو الموعود  
 وبينه بطريق  
 التي هي متروكة  
 وضابط الكافي

والفروع قائم ومبين في الكتب  
التي هي من الآثار والاصطلاح  
لجميع الناس وليس المقام  
بمحل كلام

نام

429

قد علم الحق الصالحين من رعايتهم  
 على ما كان لهم من الفضل والكرام  
 ان الله على كل شيء قدير  
 من رعايته من رعايته من رعايته  
 او كان في الولادة شيء او في الولادة  
 قد علم الحق الصالحين من رعايتهم

والولادة

مجلس



هذا هو الحق لا يجوز ان يكون له غيره  
 كما في قوله تعالى لا اله الا الله  
 محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

ما ذكره من المسند المذکور هو من هذا  
 في كبر من الكتب كتاب لا حار و هو محل ذكره

وبقي منها صفة لم يذكر حكمها في الوقايه وفي الهداية وشروطها وهي صفة عدم العلم  
 بحد ولا في المصنف سواء كانت عند الوفاة او عند الطلاق وتوفي الزوج بعد  
 التعلق والنظام ان حكمها بثبوت النسب لعدم تخصيصه بشيء لو كان سواء اقر العدة  
 بان هذا الولد ولد من غيرهم او لا لان امر النسب مما يختص بالحيثيات وليس في تخصيصه  
 المعلوم من كلام الشارع عدم ثبوتها اذا لم يزل العدة كما لا يخفى وهو محل كلام فليست  
**قوله** او يثبت ولادتها بحجة نامة او علم اي يذكر بعد قوله سابقا او يثبت لادتها  
 بحجة نامة قوله او علم اي بدل قوله او ولدت **قوله** وان حجج شهادة يثبت نسبه  
 مطلقا اي واما لفظ الشهادة فتعبر بشرط وقيل بشرط لان الثبوت في حق كفاية  
 الخلف بنسب الثبوت في حق العدة وما يثبت بناء لا بد اي فيه شرط لا يكون  
 بناء على وقف العدة وغير ذلك **قوله** وسو ليس بشيء لان كلاهما يوجد بدون  
 الآخر وكذا يدان بفقر كلامنا في الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بالشئ لازم  
 من لوازمه والولادة تثبت بشهادتها والشئ اذا ثبت ثبت جميع لوازمه كذا في العناية  
**وقيه** كلامه وسوان جوان لانها في طلقه كاف وان صار من اللوازم منها والا  
 اذا ثبت رجل طلقا شهادته بعد ان ذكره محسوس يثبت كون الفاعل محسوسا  
 ويصح على الباع لان حرمة الاكل ثابتة بشهادته وهي من لوازم كونه محسوسا  
 الصفة كما لا يخفى مع انه ليس كذا كما صرح جوابه فليست **قوله** انما يباين في البه  
 وهي الولادة **وقيه** كلامه وسوان زمان الولادة بحتم التقدم والتأخر فتعريف  
 الزمان المحض من محتاج الى حجة كما لا يخفى الا ان يقال ان الكلام في التعلق بوقوع  
 الولادة مطلقا سواء كان بعد التعلق او قبله لكنه خلاف النظام المعلوم من المتن  
 والشروط كما لا يخفى فليست **قوله** وطلقها مشرا اي طلقها بعد دخول طلاق واحدا  
 بانها او خلعا او رجعا اذ لو كان قبل الدخول لا يلزمه الولد الا ان يحل لاقتران  
 ستة اشهر منه فانه ولو كان الطلاق اثنتين ثبت النسب الى مستقبلي من  
 وقت الطلاق لانها من حرمة خليفته فلا يضا في العلوق الا ان ما قبله لان الامة

هذا الوجه ما خوذ من الدرر النور

هذا الوجه ما خوذ من الدرر النور

لا يطلق امر طلاق

للولد

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون له غيره  
 كما في قوله تعالى لا اله الا الله  
 محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

في ميراث من يثاب كما لا يخفى فليست **قوله** مسددا ما طار جبهه واما الثابتة لا يخفى  
 على تقدير ان الاجاب الاول للخارجية سقط عن الاخلية النصف وعلى تقدير ان  
 للثابتة كثر ان يكون الاجاب الثاني اجابا فليست للداخلة ان يكون لها  
 ولا يحل غير الدخلة فتعريف سقط النصف مرة عاين الاحتمال في سقط النصف  
 فعلى كل التقادير تعين سقوط الربع من الدخلة لا ان تغفل ان الميراث مطلقا وغير  
 مطلقا واما ادعيك طالق لا يصح الشا كما صرح به في الكافي فليست **قوله** فالوطى  
 دليل على ان الموطوء لم تكن مرارة بالطلاق **وقيه** كلامه وسوان الميراث من العتق  
 على اصله كما صرح به فلا يتم ثبوته كما لا يخفى الا ان يقال المراد من قوله فالوطى وطى  
 المملوكه دليل على ان الموطوءة ليست مرارة بالطلاق لان المصنوع منه الولد  
 وسوانا يحصل بقاء النكاح فوطا لا بد من الاستبقاء حياية للولد والضا  
 بخلاف طى الامة لان المصنوع منه وضعا الشهوة دون الولد فوطا لا  
 يد على استبقاء النكاح فيها كما ذكر في سائر الكتب كذا في قوله تعالى  
 وحصل ما عييد لا يخفى فليست **قوله** او تصدق به وسلم ذكره في شرح الهداية ان  
 التسليم ليس بشرط بل هو قيد انقاضي ذكر للتاكيد كقوله عليه في الخطوط  
 لان التعيين يقع بالاقدام على تصرف محض بالنكاح فلا يتوقف على القبض فليست  
 لم يقبض بالبيع ولم يفرق بين البيع المطلق وبين بشرط طلقا فليست **قوله** اما  
 ان وطا ما احدثها لا يكون بيانها منذ اذ كان وطى احدتهما ولم يخلق بولد  
 واما اذا اعلنت منه كانا بيانها انما لانها صارت ام ولده ومنه قوله آتية  
 الولد والخلق العتق لها انتفاء العتق الموقوفها واذا انتفى عتق احد الطرفين  
 في الامور لزم والامارة كذا في التدبير كذا في الكافي ولكن ان يستدل بان طلقا الوطى  
 يدل على استبقاء النكاح حياية عن الصبياع كما سبق في مثله وطى المملوكه فليست  
**قوله** ولم يزل شئ منها يعني عن العتق لانه الوطى بغير الرضا الميراث وسوغه  
 العتق كما صرح به في الهداية وشروطها **وقيه** كلامه وسوان لو فرض ان الاصل

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون له غيره  
 كما في قوله تعالى لا اله الا الله  
 محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون له غيره  
 كما في قوله تعالى لا اله الا الله  
 محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب



لأنه طالع الوطى يتاقي هذا الكلام فيعتقدنى الشارح ذكر كما لا يخفى الا ان بار منقول  
بيان الواقع لكنه بعيد فليتنامل **قوله** ففحق نصف الام والنسب الى نصف النسب  
في الهداية وذكره في شرحها ان محمدا ذكر في الكليات ان هذا الكتاب المذكور  
ليس بحرف من هذا الفصل بل من هذا الفصل لا يحكم معنى واحد منهم ولكن يكتفى الى ما  
ما يعلم انها ولدت الغلام او الام لان نكاح التيمين فنكوله كقادر فان طرفة هارنا  
واما جواب الكتاب في فصل آخر وهو ما اذا فكر لامته ان كان اول ولد تلده غلاما  
فانث حرة وان كانت جارية في حرة فولدتها جميعا ولا يدرى ايتها اول فالغلام يفتق  
والجدة حرة ويعنى نصف الام لانها ان ولدت الغلام او الام في حرة والغلام يفتق  
وان ولدت الجارية او الام فالجارية حرة والغلام والام يفتقان فالام يفتق في حرة دون  
ما يفتق نصفها والعبد يفتق في الجارية حرة يفتق ما يفتق نصفها او يفتق الام  
**وقوله** كلام وسوان المذكور في جواب الكتاب عن نصف النسب وفي جواب الفصل الاخر  
يعنى كل النسب يفتق فلا يكون جواب الكتاب جواب ذكر الفصل الاخر كما لا يخفى فتدبر وقار  
صاحب النهاية ما ذكر في الكليات هو الصحيح لما ان الشرط الذي لم يفتق في وجوده وهو  
ما اذا كان في طرف واحد كان القول قول من انكر وجوده باليمين كما اذا قال العبد ان  
الوارث عتق فانث حرة ففتق العتق ولا يدرى انه دظام لا لا يعنى لانه وقع الشك في شرط  
العتق فكذلك يفتق الشك في شرط العتق وسواء لانه الغلام او الام اذا كان  
الشرط المذكور في الوجود والعدم كان احدهما موجودا لا محالة فيحتاج الى اعتبار  
الاحوال كمنه مسئلة الكليات **وقوله** كلام وسوان في جواب الكتاب في صورة العتق  
بعدم العلم بالمولود كما صرح به في الشرح وفي الخط ايضا والطاهر ان يكون القول قول  
من انكر الوجود باليمين صورة دعوى الوجود عن الاخر والوجود البينة كما لا يخفى  
وفي المسئلة الثانية المذكورة في الكتاب بجوابها وتفتق في الكتب بعدم عتق العتق  
العبد في صورة التصديق بعدم العلم بقول الدار فحتم ان يكون كذلك في ايضا  
في جواب الكتاب عن المسئلة التي نقلها كما لا يخفى فليست **قوله** قول الدليل الاول

الكتاب في الكليات  
في الكليات

الكليات في الكليات  
في الكليات

في الكليات  
في الكليات

لان المتناهي فيه لا يكلام وسوان جواب لاعتراض على الدليل الاول وسواء  
في الكليات وسواء انما يجوز على البيان ان انكر لان حق غيره تعالى حتى لا يجعل موجب البطلان  
يكون دعوى العبد شرطا وجوب مدعي عليه حتى يجبر على البيان في غير الكليات كما لا يخفى  
فتدبر وان ما يوجب الدليل ان محمدا البعض وسواء كما صرح به في الكليات حيث قال  
والصحيح ان يفتق اعتبار الشك وجاز ان يكون معلولا بجلتين فيعتق واحد منهما  
فليست في الجاهة ذكر كما لا يخفى فليست **قوله** لان الدعوى شرطه عتق العبد عن العلم  
ان الدار كانت حرة متفقة في هذا الحق اشتراط دعوى العبد في الشهادة على العتق  
العاصر واما كاشف **قوله** الشهاد على حرة الاصل ففتق اصله امر وانك ذكر البعض انها  
تفتق ون الدعوى عتق في صيغة راج ايضا لان الشهادة على حرة الاصل شهادته على  
حرة اجمدة والشهادة على حرة اجمدة شهادته على حرة العتق وذكر صاحب الخط ان الصحيح  
هو كاشف **قوله** الشهاد على حرة الاصل ايضا فليست **باب الخلف**  
**بالمعنى** صوره ان ادبت في كذا لا لا يقال ان الاداء مقيد بالجلية التعليل بان  
فليست بصير ما دونها بالتجارة في الصعوبة المذكورة لان الاتجار ممكن في كل حال لا يخفى  
فيكون ان يكون ما دونها بالتجارة ويقصر الاداء على الجاهة فيقول بان الاذن يكون  
في صيغة اذا ادبت ومنى ادبت كما وقع في العتق فليست بصير ما لا حاجة اليه كما لا يخفى  
فليست **قوله** وان خلت منه وبينه فيسكنه الى ان يفتق في كل حال عتق العتق فليست بصير ما لا  
**قوله** ان لا يعنى بالمال المذكور ان يكون المراد بغيرية الغلام ان لم يفتق  
الوارث لا يفتق بحد العتق بعد الموت فلا حاجة الى تقييد العتق بالمال المذكور كما لا يخفى  
فليست **قوله** قيل عتق اي من ساعته لان الاحتياج على شيء يقتضي وجود العتق  
لا وجود العتق **قوله** وان ملك مولاه قبلها الاولى ان تبار وان مات مولاه بعد  
حتى يشترط صورة موت العبد ايضا والحكم فيهما واحد كما وقع ذكرهما في الهداية وكما لا يخفى  
فليست **قوله** يجب فتمت اي قيمة العبد في الحكم ان يكون المراد وجوب تمام القيمة فيكون  
المراد من قوله قبلها قبل كل مدة مع ذلك المولى من ساعته قبل ان يخدم العبد بشا كل من

في الكليات  
في الكليات

في الكليات

في الكليات  
في الكليات



في الدانية والكافي فيلزم عدم ذكرهم في معنى المدة وذكر حكمه في الحيط وقيل  
 اذا مات المولى في نصف السنة فللورثة ان يأخذوا العبد بما بقي من السنة من قيمة العبد  
 عند ما وعدهم بغيره يأخذون بما بقي من قيمة العدة الا انه يعلم من المدعي صحة الاكتفاء  
 كما لا يخفى ويحتمل ان يكون وجوب اعتبار القيمة على الاصل لا على كماله او بعضه  
 نظر الى معنى معنى المدة او عدمه ويكون المراد من قوله قبلها قبل عام المدة فيستلزم  
 كونه بعد لا يخفى فتدبر هذا واعلم ان معنى العدة بان لم لا يحتمل ان سلم العدة الى اهل البيت  
 ولا يمكن ايضا ان يكون العدة بعد موت المولى فلا بد ان كان المعنى فتمت اوقمة العدة على الاطلاق  
 فليست له والمعاظم **باب التدبير والاستيلاء** قوله ويسمع في ذلك ان لم  
 يتذكر غيره وفي كل ما استوفى فيه معنى تدبير العدة او كمالها والمراد من القيمة هي ما القيمة  
 مودرا كما صرح به في فتاوى قاضي خان والفتاوى القاضية والوضعية والشرعية  
 في الحيط **قوله** ويسمع ان قاربت من موتها لم يبق لها ولو قال العبد انت حر قبل موتك بشر  
 فانه يكون مديرا مقيدا حتى يملك بغيره وان ملك بعد شهر قاربت من موتها لم يبق  
 بعضهم يفتي من جميع المال وهو الصحيح لان على قولنا في حقيقته يفتي في العتق لا في الشهر  
 قبل الموت وسواء كان صحيحا قبل ذلك الوقت هذا اذا كان الاكابر في الصحة واما اذا  
 كان الاكابر في المرض فيعتق من الثلث اجماعا كذا في النهاية وذكر في النجاشي ان اذا  
 يدبر عده على وجه يملك بغيره بقول اذا امت انا وانت في ملكي فانت حر كون مودرا غيرا  
 ملكه بغيره واذا امتك وهو يملكه عتق **قوله** وعتق ان وجد شرطه عتق المديركه في جميع  
 المتن ومنه كلام وسواء التدبير اذا كان مطلقا ولزمه السعاية يقوم العبد مديرا  
 كما سبق واذا كان مقيدا يقوم قنا كما صرح به في فتاوى قاضي خان حيث قال ولو  
 كان التدبير مقيدا يقوم قنا فلا يكون عتق المقيد عتق المطلق كما لا يخفى الا ان يقال  
 التشبيه في جود اعتبار من الثلث مع قطع النظر عن اعتبار القيمة مودرا او قنا  
 لكنه بعيد لا يخفى فليست له **قوله** وان ادعيا معا فهو من ماله اذا جعلت في ملكها  
 واما اذا جعلت في ملك احد ماله كما حاكم استرعى ام ولد له وكذا اذا

واجواب ان القيمة عبارة عن  
 المنفعة والمنفعة لا تدرج في

لان

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

بما جعلت في ملكه من ماله ولا بد من واحد منهما العتق لعدم الوطى في ملكه  
 وكما عليه نصف قيمة الولد ويثبت لكل منهما الولاء لانه تحرير كذا قالوا في الحيط  
 هذا اذا كان الشر كذا ان اجتمعوا اذا كان احدهما ابا والآخر ابنا او كان احدهما مسلما  
 والآخر كافرا فانه يرجع الاب والمسلم **قوله** فيمنع من ان لا يملكها وان مات احدكما  
 يرث الباقي جميع الميراث ولا يكون نصفه للتيمة ونصفه لغيره الميت كذا قالوا في كلامهم  
 ومرواه على هذا ينبغي ان يكون امة ام ولد للتيمة فلا يصح شي منها يموت احدهما  
 او لا كما لا يخفى ولم اجرد التصريح بهذا في الكتب فليست له **قوله** الا اذا ملك المولى الولد  
 يوما فثبت النسب شهرا المحل وزوال ايمان كذا في قوله كلامهم وسواء ينبغي ان يكون  
 امة ام ولد كذا اذا ملكها لان الامة اذا ولدت من حر لم يملكها فانها تصير امة  
 وتلك كما تم جوابه ولم اجرد التصريح بهذا ايضا فليست له **كتاب الايمان**  
 او التعليق كذا ان يكون معطوفا على الذكر فتوجب له ان مثل ان فعلت كذا فتتق  
 لا افعل سويا وكذا ان يكون معطوفا على التقوية فلا حاجة الى التوجيه السابق كذا لا  
 اولى لانه مناسبت للمعنى اللغوي الذي هو التقوية كما لا يخفى فليست له **قوله** وانما قلنا  
 هذا لان مطلقا في كلامهم وسواء ترتب الحكم بالمعنى المذكور موجود في الخلف على ان  
 العباد في كل لا يخفى فلا يفتي بالتقيد المذكور الا ان يقال المراد من اعتبارها نسبتها  
 باسم خاص والسمية ليست بوجوده في لطف المدعي او عاقل المراد النص ترتب الحكم  
 ولا يخفى في الخلف المذكور كما لا يخفى فليست له **قوله** يمكن ان يراد بالفعل مصطلح الحاجة  
 فيه كلام وهو ان الحر على مصطلح الحاجة لا يخفى عن كلف لان لطف على الكلف  
 الخصوصي ولان عطف او ترك ما ياباه كما لا يخفى فليست له **قوله** فليست مبدرة كذا كان او يكون  
 اذا اريد في الزمان المجاز والمستقبل في كلامهم من وجهين الاول انه لا حاجة الى تدبير  
 كذا كان او يكون لان ثبوت الحكم للمستقبل لا يفتقر الى تدبير وجوه العمل في مشرقه فليست  
 في نفس الامر فليست له كما لا يخفى والثاني انه اذا قدر يكون واريد الزمان المستقبل لا يتم  
 شئ او كونه ما ضا كما سبق وان وجه بان ذكر المالك ليس على الشرط بل هو بناء على

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره



الغالب حتى اذا قال والله ما له ... يعلم خلافه او قال والله انه لزيد سوي علم انه  
 ليس بزيد كان قولا كما ذكره مشروحا الهداية فلاحا على المحل الذي ذكره بقوله  
 قلنا ان لم يذكره لمعنى دقيقا كما لا يخفى فليست له بهذا او اما الجواب عن السؤال بان  
 الهداية صرحوا ان ذكر الفعل بشرط بل هو بناء على الغالب كما ذكره بعض الافاضل  
 فليست له لان مقتضى الشرح بعدم شرطه المعنى لا بعدم شرطه الفعل كما لا يخفى على الافاضل  
 المتأمل في الشرح فليست له **قوله** حاله من الضمير كقولنا ان يقال خلقا كذا في الكلام **قوله**  
 وعلى ان مقتضى اي على امر مستقبل ان يفعل كذا في الهداية وسائر الكتب  
 وتعلم من هذا ان المتعقد يجب ان يكون الفعل مطلقا لا بد من وقوعه المتعقد فلو ان  
 اموت او لا تطلق الشئ على او نحو ما في كلامه بل هو في القوس على تقدير عدم شرطه كونه  
 ماضيا كما نقل عن الشرح انما في تقدير الكتاب كلام لا يخفى وسواء ان كان الفعل  
 السابق على الاعم كما ذكره الشارح لا يتم قوله وعلى ان مقتضى كما لا يخفى وان كان على  
 فعل المطلق لا يتم لقب القوس لان الفعل مطلقا سواء كان فعل المطلق او غيره اذا لم  
 يكن واقعا فاليمين عليه عند وقوعه الا ان يقال ان مقتضى قصد التحصيل ففعل المطلق  
 بعيد كما لا يخفى فليست له **قوله** انما لم يذكره لمعنى دقيقا وسواء ان الكلام اطلق فيه كلام  
 وسواء لم لا يخفى ان يكون الفعل انما يوجد ان الانعقاد فلا يتم المطلوب كما لا يخفى  
 على انه لا ينبغي دخول ضمة القوس في النفس السابق على تقدير تسليم شرطه انما كما لا يخفى  
 فتدبر واما الاعتراض عليه بكلام النجاة كما ذكره بعض الافاضل فليست له لان كلام  
 النجاة بناء على الظاهر وهذا اعتبار دقيق كما لا يخفى ثم قلنا في هذا الصواب  
 في الجواب ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد ما قالوا ان مطلوب اليمين انما من الثالث  
 في غاية الشكوك كما لا يخفى على من له ادنى درية فليست له **قوله** انما في غاية لان ما علق  
 فيه كلام وسواء ان مقتضى حصوله المباح المستقبل والمكروه المباح وغيره  
 كما لا يخفى فليست له **قوله** لا يكره ان يمينه لا يخفى في الحرام لاجل اليمين فلا يكون منافيا  
 لقوله وان سبهاه كما لا يخفى فليست له **قوله** لقوله نعم قد فرض الله حله اياكم منها كلاما

قوله لا يصح الشرح اه اقول علم  
 بما ذكره السرخسي ان ذكر الفعل  
 ايضا ليس بشرط فليست له

في الجواب ان مقتضى اي على امر مستقبل ان يفعل كذا في الهداية وسائر الكتب  
 وتعلم من هذا ان المتعقد يجب ان يكون الفعل مطلقا لا بد من وقوعه المتعقد فلو ان  
 اموت او لا تطلق الشئ على او نحو ما في كلامه بل هو في القوس على تقدير عدم شرطه كونه  
 ماضيا كما نقل عن الشرح انما في تقدير الكتاب كلام لا يخفى وسواء ان كان الفعل  
 السابق على الاعم كما ذكره الشارح لا يتم قوله وعلى ان مقتضى كما لا يخفى وان كان على  
 فعل المطلق لا يتم لقب القوس لان الفعل مطلقا سواء كان فعل المطلق او غيره اذا لم  
 يكن واقعا فاليمين عليه عند وقوعه الا ان يقال ان مقتضى قصد التحصيل ففعل المطلق  
 بعيد كما لا يخفى فليست له

وسواء حمل انه سلم اتي بلفظ اليمين لا بد الا انه على كون غرض اطلاق اليمين  
 كما لا يخفى فليست له **قوله** على ان اليمين في كلام وسواء ان قوله والله اصلي  
 صلوة الظهر او الا ان في وكذا ما يمين مع انه ليس مما ذكره كما لا يخفى الا ان يقال  
 هذا بناء على الغالب لكنه بعيد فليست له **قوله** هو الصحيح وقيل نظر لانه اذا اراد  
 حصر الضمير فيه من حيث الرواية فليست له لانه غير ظاهر الرواية وان اراد حصرها  
 من حيث الرواية لرفع التعارض بين الطرفين عدلها قوله نعم من غير شئ  
 فعله لو فاء كما سمي والثاني قوله نعم كفارة التذكرة كفارة اليمين فلو دفع يمكن  
 من حيث هو احداهما على المرسل والاخر على المعلق من غير تفرقة بين ما يرد كونه وبين  
 ما لا يرد كذا في العناية وقيل كلام وسواء ان مقتضى التذكرة من التذكرة كذا في  
 التعارض بل لا يقتضيه المعنى الفقهي ذكره كما لا يخفى وليس اليه تزييد الشئ فليست له  
**قوله** اموز ان كان الشرط امورا اما في كلام وسواء ان مقتضى كبر مقتضى  
 الحرام بل وجود دليل التخفيف لان اللفظ لا كان تذكرا من وجوبه وبيننا من انما لا  
 يقتضي الوجوب ولم يجر ايراد ما علم من التخيير الموجب للتخفيف في الضمير كما لا يخفى  
 الا ان يقال موارد ان التخيير ترتب على وقوعه وقد افعل الحرام ولم يصر فيه بغير  
 والتخيير كخفيف لا ينبغي ان يرتب على الحرام فليست له **باب حلف**  
**الفعل قوله** ثم قلنا ان الوصف في الظاهر لغو في رواية الجاهل كلاما  
 وسواء ان الظاهر من الهداية وسائر الكتب ان مرادهم ان الدار اسم للعرضة عند العرب  
 والجمع واستعمالها الغالب في الدار المبنية المصنوعة والوطء كونها مبنية وهو مذكور  
 من حيث المعنى نظر الى استعمال الغالب فيلغوه في الاشارة ولا يلغوه في التذكرة واليمين كهم  
 لا يجوز للبيتوتة وسواء لا يكون الامتصاص معروفا او كونه مبنيا ليس بوصف فيه بل  
 واخره من مذهب كما لا يخفى ولا يخفى ان الدار عرضة يمكن ان يمين عليها بناء البيتوتة  
 بعد وقوع البناء عليها كما بانها فاما ما قبل البناء لا يسمي دارا الا يرى ان الفاوذا والمرايع  
 لا يسمي دارا كما صرح به في الكفاية لكن جعل تقييد الوصف لتفادي الذات بالاخبار عرفا

ينبغي ان لا يخفى لان التخيير كخفيف  
 وهو اسم لا واجب كخفيف

المفاوذا وجمع الفاوذا في العوفا  
 اقول المفاوذا مبنية ذاتي لا وصف لان  
 البيت اسم للمبنى لا يطلق على العرضة بخلاف  
 الدار فلا حاجة الى التقييد المذكور



فلهذا قالوا في صورة بناء الخ م - بسبب انه لم يبق في الكلام لا يخفى فلا بد من علم  
مما ذكره الشارح ولا يحتاج الى التفسير الذي ذكره في قوله اقول لفظ العار كما ذكره  
على المثال الصادق فليست له **قوله** فلا بد من علم حقيقة ما في لفظ العار كما ذكره  
وسواء على مقتضى مسئلة الكتاب ينبغي ان لا يثبت له لفظ في كلامه ولا يثبت له  
في الكتب بهذا القار والله اعلم بحقيقة لفظ **قوله** ولا يثبت لها ومساكنها ان  
مسئلة لا سكنها ومطابقا لا توافق قاعدة ان الفعل يدور على الحدوث كما ذكره في كسبي  
الايمان على العرف فليست له **قوله** هذا استثناء مفرغ من قيد الطرف اي بها كلام  
وسوان حذف حرف الجر وان كان كثر وتعدى الكلام الا بان عرج وهذا امر عا ذكره  
الشارح كما لا يخفى فليست له **قوله** لا بد من وجه باهله ومناحه المقتضية لانه ان  
منه اذا كان الحالف متائها فاعياك واما اذا كان في حال غيره او كان ابنا  
كبير ايسكن مع ابيه او كانت امرأة لا تحب بتر المتاع لان المعبر بها سكونه  
فقط قالوا بهذا اذا كانت البين بالعبودية فان دار بالفارسية من بين فانه اندر  
نباشم فخرج بنفسه بوزم ان لا يعود لا يحسن وان خرج بوزم ان يعود كجنت كذا في  
شرح اللامية **قوله** هذا عندنا في صنفه ومكره الكفاية ان الشارح قالوا ان كل  
المتاع انما يعبر عنه في صنفه اذا كان مما يقصد به السكنى اما اذا لم يكن كالوند  
وقطعة الجصير فلا وكلف لا بد من دار فلان يراد به السكنى بدلالة العادة  
الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون دلالة بان تكون الدار ملكا له فيتمكن من  
السكنى فيها فيجوز بالدخول في دار يكون ملكا لفلان ولا يكون مسكونا ولو لم يكن كذلك  
سكنها فيها او لا كذا في الثانية والظهيرية وذكره شمس لاية ان غيره لو كان سكا  
فيه لا يحسن لانقطاع النسبة بغير غيره وانظروا هذا كما لا يخفى فليست له **قوله** اما ان اخرج  
بلا امر او اعلم ان صورة المسئلة في الافراج مكره في لم يوجد مسئلة اصلا لانه لم يخرج بل  
اخرج فلا يحسن واما اذا امتد في غيره فخرج هو بنفسه فخرج فاما المكره حيث لو جرد  
الفعل منه كما لو تلف لا ياكل هذا الطعام فاكل مكره فحذف ان اخرج في حلقه لم يحسن

الفعل  
او جرح

كذا في النهاية وفيه كلام وسواء ذكره في رواية الشرح ان لا يكره ان يتركه اطلاق  
العدم والذكر لا يحسن في قوله لا يمكن هذه الدار ان لم تكنه النقل منع في كلامه  
وتطلق امراته في قوله ان لم اخرج من منزلي هذا اليوم فامرته كذا ان منع من اخرج  
لان شرط الحنث في الاول وجود الفعل وسوا سكنى وفي الثانية عدم الفعل فعلى هذا  
ينبغي ان لا يحسن في صورة التمهيد كما لا يخفى فليست له **قوله** الاول اخرج الى هذا الا  
فيما اذا لم يكن له منه فان نوى الخروج او الايمان فعل ما نوى لا يحسن كلاهما  
كذلك الكفاية **قوله** هذا البر بالكل الغضم الاكل باطراف الانسان ومنه في الحنث  
حبا حبا بكر الضاد وانما وضع المسئلة في الحنث المعينه لانه لو عقد بينه على  
الحنث لا يعينها ينبغي ان يكون لفظ على في قوله حنث كذا في حنثها كذا في  
الذخيرة واكثر الكتب في الاصطلاح بينه وبينها في صورة عدم الدية ينبغي وان نوى  
ان لا ياكل حبا لا يحسن بالخير في اتفاق اللان في شروع الدية **قوله** اي بالكل  
منه كذا في قوله لا ياكل الى دفع ما يدور على ظاهر المتن وسوان الباء متعلقة بقوله  
يعتبر واذا قيد بالكل لانه لا يتناول غيره ولو قيد بغيره كجنت بالكل ما تحسن  
مطلقا في كان او غيره ووجه الدفع ان المراد بالكل هو المراد بالحنث وكذا في حنث  
بالذكر كجنت الاستواء كما لا يخفى ويقال من هذا ان ما ذكره بعض الافاضل وسوان قول  
الشارح اي بالكل ما يتخذ منه كذا وكذا لا يجوز بل هو ظاهر لان اذا قيد بغيره  
ان لا ياكل الاطلاق فكيف يصح التفسير بغيره كما لا يخفى فليست له **قوله** باطل من الهم  
وان اكل من مرقه حنث او فيه من اكله ولا يسمي طيبا كذا في الدية وعلى هذا  
ينبغي ان يحسن بطلان هذا الزمان لا اطلا فم عليه حتى عرف فليست له **قوله** لا يحسن  
لو شرب منه بانه او بكفه وانما قيد بالشرب لانه لو فارق لا شرب من هذه البر يعرف  
بعبثه الى الاعتراف بالتعذر الكرخ اختلف الشارح في صحة انه لا يحسن لان من  
صنعة بهجته ولما انصرف اليه الاعتراف سقط اعتبار الحقيقة كذا في شروع  
المرأة لكن ينبغي ان هذا عندنا في صنفه اما عندنا فانظروا الحنث كما قاله في كلامه فليست له

مسئلة في ما لا ياكل الا اذا كان للفظ معنى  
مسئلة في ما لا ياكل الا اذا كان للفظ معنى  
مسئلة في ما لا ياكل الا اذا كان للفظ معنى  
مسئلة في ما لا ياكل الا اذا كان للفظ معنى

كذا في قوله لا ياكل

مسئلة في ما لا ياكل الا اذا كان للفظ معنى  
مسئلة في ما لا ياكل الا اذا كان للفظ معنى  
مسئلة في ما لا ياكل الا اذا كان للفظ معنى  
مسئلة في ما لا ياكل الا اذا كان للفظ معنى



**قوله** واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب  
في الحنك معتبرة وكلام الشارح مبني على عدم  
الوطبة صفة بناء على ما ذكره في مسئلة دخول الدار  
**قوله** وقار في الهداية ان عندنا ما لا ينفك عن شروء  
وغيره مما من الكتب المعتبرة ان قول محمد بن  
في الهداية مخالف لما في الكتب المتأخرة  
كان لا يخفى فليست ما مل **قوله** فليكن ما ذكره  
كذاته الكافي **قوله** فليكن ما ذكره ان لا يثبت عندنا  
ان البر متصور في هذه الصورة لان اعادة القطرات  
متصورة فيجب ان يثبت عندنا ايضا لان البر انما يثبت  
في افرجه من قضا اليوم بحيث لا يبع فيه غيره  
في الكوفة وشرب في ذلك الزمان كذاته العنابة **قوله**  
من التكلم لانه صفة عدم الماء كذاته في حال الفراغ  
الماء والاراقة كذاته في حال الفراغ من غير توقف  
وسان كلام وسوان ينبغي ان لا يثبت طار وقط لا  
القطرات المرافقة في شرب كما نقلناه من العناية  
هنا لان الكلام في غير الموقف كما لا يخفى الا ان  
لكنه بعيد فليست ما مل **قوله** وانا قلنا عا لما  
الكوفة فانه اضاف بمسبة الى الماء الذي فيه الحار

صفة

علم

القطرات المرافقة في شرب كما نقلناه من العناية  
هنا لان الكلام في غير الموقف كما لا يخفى الا ان  
لكنه بعيد فليست ما مل **قوله** وانا قلنا عا لما  
الكوفة فانه اضاف بمسبة الى الماء الذي فيه الحار

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب

فان احده الله به فمما كان غير ذلك الحالة لا يمكن  
اليمين سواء علم ان ليس الكون ما اولم يعلم كذاته  
انه يحتمل ان يكون المراد لا شرب يترى الماء الذي  
واكتشاف تلك الكفة لانه الماء فلا يباي هذا المعنى  
وعدمه كذاته مسئلة القتل فليست ما مل **قوله** من  
السيرة كالمشعر مرفوعة الكافة وفي نسخة الهداية  
منكر او المراد سيرة بعينه بعينية المقام ومكسب  
الواصلة اليهم فلا يفر على الهداية ان قوله خلاف  
مثل الاول ليس مستقيم لان السيرة منكر كما  
او السيرة لرام او الصفا كالمروة في التمسيد لرام  
والمروة فلا خلاف كذاته الهداية وعلى هذا ينبغي  
بعد قول المصنف والمحدثين ان لا يثبت عندنا  
انه لم يحج لانها اشتملت على امرين احدهما  
بالنسخة باطله اذ لا مطالب لها ولا بد من تحت  
على النسخ مفسودا باطله سواء كان محاط به العلم  
فان قيل في ذكره المبسوط ان الشراقة على النسخ  
ان لم يطر الدار اليوم فانت حر فشهدا انه لم يطر  
وما نحن فيه من قبل الشراقة فقلت بوجوبه من  
كذاته الكافة وقيل كلام وسوان الفرق بين عدم  
**قوله** فيشفع اي صلوة تامة وتامها شرعا انما يكون  
ما يقال وسوان ينبغي ان لا يثبت تحرد الاتيان  
فليست ما مل **قوله** وعق على وقع في الهداية  
البيت ليس لحيته فلا وجه للتشديد كما لا يخفى

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب

قوله واعلم انه لا فرق بين قولنا  
بالفعل كلام وسوان الفرق المعلوم من المتن  
والكافي وسائر الكتب ان البسورة والوطبة  
والعقود هي موجودة في مسئلة الرطب في باب



بأنه لا يبرهن على صحة البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه

لأن الثمين من البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه  
المعروض السقوط وتغير بالقبض فشرط القبض لهذا إذا قالوا وقيل كلامه وسوان البر  
المحقق لا يبرهن بطلان الثمن وانقراض المفاضلة فلا وجه كاشف أو القبض منها كما لا  
فليتأمل **قوله** ولو كان مستوفى أو صاصا حتى إذا كان الكا أو الكا كذا كما إذا  
كان الأثر كذا وكذا وكذا فليتأمل لأن العبرة للغالب كذا ذكره الرمي **قوله** ومثل  
لا أي لا يبرهن وسوان من المشتري وبطلان البيع في حيز المشتري بالنظر في المستوفى والركن  
ويجوز على بطلان البيع بالنظر في اليمين لأنه إذا أو مبهمة قبل من البيع فقد عجز عن تحقيق  
اليمين قبل من وقت لظن من هو أجز اليوم في بطلان البيع ولا حث عند صدق  
كما في مسألة الكوز ولو لم يكن في اليوم كاستقام بدون الاحتياط في هذا السكف  
كما لا يبرهن فليتأمل **قوله** يقبض كله متزقا لأن شرط قبضه قبض الكل موصوف التوقي  
لأنه إذا قبض البعض لم يبرهن على ما إذا قبضه البعض فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
أن قبضت من يمينه ودرهما دون درهم فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
فوجد **قوله** أي وفي العبر والحا وفي البنفسج أيضا كذا وكذا فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
قبل من حلف لا يبرهن على قبضه ولا فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
بأنه باع النفس والشئ يبرهن عليه أن على البيع والبيع **باب حلف**  
**القول** وفي هذا أن يبرهن أو شريته أو مبهمة كذا وسوان البيع بار  
القول فلا وجه لذكر البيع والشئ وظاهرهما من الأفعال في هذا الباب فليتأمل  
حلف الفعل كما لا يبرهن بل الوجه إما ذكر الفعل والقول في باب حلف فليتأمل فليتأمل  
في باب القول في باب أو ذكر القول في باب فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
فليتأمل **قوله** فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
لأنه بهذا الشراء لم يتمكن من شيء فكان الشراء لم يوجد ولو كان الطار للمشتري لا يبرهن  
إذا حلف العتق بالبيع كذا البيع البات كذا من البيع عن ملكه ولا يبرهن على غيره  
المكمل **قوله** لأن الشرط وسوان من البيع قد تحقق فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل

أقول معنى يكون المعنى أي معنى لم يبرهن  
في بطلان البيع لا ما حصل اليمين فليتأمل  
عليه بعض الذين ذهبوا لاجتماع كلامه إذا  
ذكر العتق ركن

قبله

والوجه في البيع والشئ إنما هو  
بالأخبار والقبول وما كان قبيل  
الأخبار أو ما يقوم مقامها من النفاذ  
كما لا يبرهن

بأنه لا يبرهن على صحة البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه

المكمل فقد انتهى ذكر المكمل فلا يبرهن أن الأمانة كذا أن ترتد فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
في صورة التدين فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
وتجوز لواء الشئ على الحالف كما لا يبرهن فليتأمل **قوله** والاستراض فليتأمل  
وسوان قد صرحوا بأن التوكيد بالاستراض باطل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
لا يبرهن عليه الحكم كما لا يبرهن فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
في ضرب العتق فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
كذا قالوا **قوله** لأنه حلف البيع والشئ والابارة أي لا حث من طرف البيع ولا من  
ولا يبرهن فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
العتق وينف فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
الغلبة وقيل بغير السوء **قوله** والصالح من مال كذا في الكفا أيضا وقيل كلامه وسوان  
يبرهن أن يبرهن بالصالح من مال كذا في الكفا أيضا وقيل كلامه وسوان  
محض كالتوكيد بالنكاح والطلاق فلا يبرهن عليه فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
دون الولد فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
كما صرحوا بأن القاضي والسلطان يجتزمان بغير التوكيد لولا أنها يمكن ضرب  
الأحرار حذا وتغير بركا ومكان الأمانة بركا لا يبرهن فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
وسوان معظم منفعة ضرب الولد عايد إلى الولد وسوان القاذب فلم يبرهن عليه  
لأنه لا يبرهن على ضرب الولد عايد إلى الولد وسوان القاذب فلم يبرهن عليه  
فيضا والفعل المبه فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
لأنه والعداوة للحر لا يبرهن فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
**قوله** نصف سنة فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
قوله بركان الله حين تموت وحين تصبحون وقيل بركا لا يبرهن فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
مصلحة على الإنسان حين من الموت فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل  
غائب فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل

بالاتفاق كذا لا يبرهن

بأنه لا يبرهن على صحة البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه

بأنه لا يبرهن على صحة البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه

بأنه لا يبرهن على صحة البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه

بأنه لا يبرهن على صحة البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه

بأنه لا يبرهن على صحة البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه

بأنه لا يبرهن على صحة البيع وأن وجه المشتري يكون قضا على الدين ويتحقق به الزل لا أنه



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

الوطى من غير

لا مودة الاقارب  
ابعد من جبين

رفاعہ

1866

فمنعته فان القول لا يورث  
كله في البيان القولي بحسب  
الاعتناء مع المانع لنفسه  
وموطن كمن التمس له بيان  
القول في نفسه لينفي به  
القول عنه فيتميمه اذا التزمه  
فالتقول في نفسه لبيان الاول والواو  
للحفظ الحفظ للمعاني فاعود له

أقول الإجماع مبنوع على الحجة الإضافية لا على  
 ما يقع على وجه البصر عند اختلاف الأسباب  
 بالجماعة بل هو أحاطة الظاهر والباطن على ما  
 في الجارية من قبيل الجارية لا على ما في  
 الكليات من وجهه والظاهر في الجملة دون  
 الكليات من وجهه والظاهر في الجملة دون  
 الكليات من وجهه والظاهر في الجملة دون  
 الكليات من وجهه والظاهر في الجملة دون



من شبهة المحل كما هو جوابه ويعلم من قبل ان قولنا صفة الهداية والشبهة في المحل في ستة مواضع لا يخرج عن شي لان المواضع لا تكون بسبعة كما لا يخفى وايضا جارية بعد المأذون والمدينون وحاربه مكافئه من مواضع الشبهة في المحل كما ذكر في المحل الا ان

في المحل

قالوا اما الشبهة في ستة مواضع ثم ذكر سبعة مواضع فانظر اليه وتأمل **قوله** ان امكننا ان نراجع وان نرى الشك في الاصل هذا ليس بحج على عمومه فان اطلق الشك في النسب لان هذا وطى في شبهة العقد فكيف ذكرنا النسب وفي الايضاح المتعلق والمطلقة يجوز في بني ان يكون كالمطلقة فلما ذكرنا انهما في واما الاخر فليس على الاطلاق بشبهة النسب في وطى المرفوعة اليه بانها زوجة كما ذكر البعض فليس في شي لان شرح الهداية قد صرح بان ذلك من باب شبهة المحل لان النظم صدر منه بناء على دليل الشرح لا العروة وسوالنا حار بانها امرأة فبعد المذكور في دفع ضرر الغيوب لكن ينبغي على هذا ان يذكر ذلك في مواضع شبهة المحل في محله واحد ولم يقع كذلك في هذا الكتاب ولان الهداية فليست **قوله** ذميمة في زناها وزنا المرأة فليكنها من فضل موزنا وقد وجد لان خبرنا في الكتاب في زنا لكونه مخالفا باحوال دون العبادات فتجد كما اذنته المكرة بالخطا ووجه غير المطاوعة عندنا حنفية ولا عند غيرنا بخلاف ما في بعض النسخ والمخون فانه لا يجوز للحد عليه لان الصبي والمخون لا يطبقون باحوالنا ايضا فلا يكون مخالفا ما زنا والتمسك من غير الزنا ليس بزمنا **قوله** وحر ما نكح بكسوا كان عا لاما طرية او لم يكن واما قلنا فذكرنا ان ذلك لم يكن عا لاما لا بعد عنده كما لا يخفى عندنا فانه بعد النكاح شبهة في ذم الزنا لان المحرم محل للنكاح لان المحرم ما يقبل المقصود منه وهو التماسر والاشق من فساد آدم قابله له وحلية النكاح وان العقد متعنه بدليل لكن في شبهة كراهية كراهية التبعة فيمنع ذلك به الحد عندنا وهدانا كلاما وسواء ذكر في المحل والكافي ان هذه الشبهة تسع شبهة في العقد وعبرة الشرح ايضا يشير اليه

في المحل

كما لا يخفى فيكون الشبهة ثلثة اضرب كما جعل في المحل والكافي وذكر كل منها موضع لاضر بان كما سبق الا ان شكك في يدور في الشبهة في المحل فينبغي ان تذكر مع سائر مواضعها فيكم سبق كما لا يخفى فليتنا **قوله** وايضا في يدور عندنا في قبل الاطلاق في الغلام اما لو وطى امرأة في الكفر فيجد باخلاف والامح ان المحل على الخلاف ولو جعل هذا للعبودية او امته او منكوحته لا يجد باخلاف كذا في الكفاية وسائر الشروح **قوله** فعندنا حنفية يعزرها ما مال هذه الامعة وكلام هو ان هذه الامعة قتل وليس يعزرها كما لا يخفى بل الامور اجب هذه التفسير الشرعي الذين استوفوا في قصصه كما يعلم من سائر الكتب فليتنا **قوله** ولان اقروا في الاخر بالنكاح اي لا يجد واحد منها مالا لا يخفى وكذا اذا افرد احد ما ولم يدع الاخر فيلحق الحد لا يجد عندنا في حنفية **قوله** وقالوا لا يلحق على المقر كذا في شرح الهداية فليتنا هذا المناسب للكتاب ان يقولوا لا يلحق الزنا لانه على قولنا حنفية فليتنا **قوله** في الحد والقيمة وعندنا في بعض النسخ سقوط الحد وفي قولنا لا يلحق مع الزنية بالاجماع **قوله** والعلية لا يجد اي الامام الذي لم ينفقه اماما لا يجد لان الحد هو حق الله في اقامتها اليه لا الى غيره وهذا القذف ان كان فيه حق العبد كمن الغالب عندنا في حق الشيع فليكن سائر الحد ودان في حاله حق الله في كذا قالوا واخر من عليه بانه لو كان الغالب فيه حق الشيع فيجب ان لا يجد المستامن اذا قذف كما لو زنه وقد صرحا بانه يجد واجيب بان قذف الغاوف شتم على حقين لا محالة فيقول لك انهما محاسبان طبق به وما يلحق باطنه ان يكون حق العبد لا مكان الاستيلاء وما يلحق بالامام ان يكون حق الله في لانه لم ينفقه اماما بنو فيه من قبلنا **باب شبهة ان النكاح لا يجوز في غير** **قوله** قد روي عن الامام ع اذا لم ينفقه عن اقامتها بعد ذلك من الامام كذا في جميع الكتب لكنه ينبغي ان يقال اذا لم ينفقه عنها من غير سواء كان بعد من الامام او من غيره وذكر لان الظاهر عدم الفرق بين ما نفقه وما نفقه كما لا يخفى فليتنا **قوله** من ثمانية يجد فان قيل

الموضع هو حال ان روح يغزى بالروح من روح اخرى في حال ان يكون له روحا يشاء لا ينفق بعينه كما لا يخفى في بعض النسخ والامور اجب هذه التفسير الشرعي الذين استوفوا في قصصه كما يعلم من سائر الكتب فليتنا **قوله** ولان اقروا في الاخر بالنكاح اي لا يجد واحد منها مالا لا يخفى وكذا اذا افرد احد ما ولم يدع الاخر فيلحق الحد لا يجد عندنا في حنفية **قوله** وقالوا لا يلحق على المقر كذا في شرح الهداية فليتنا هذا المناسب للكتاب ان يقولوا لا يلحق الزنا لانه على قولنا حنفية فليتنا **قوله** في الحد والقيمة وعندنا في بعض النسخ سقوط الحد وفي قولنا لا يلحق مع الزنية بالاجماع **قوله** والعلية لا يجد اي الامام الذي لم ينفقه اماما لا يجد لان الحد هو حق الله في اقامتها اليه لا الى غيره وهذا القذف ان كان فيه حق العبد كمن الغالب عندنا في حق الشيع فليكن سائر الحد ودان في حاله حق الله في كذا قالوا واخر من عليه بانه لو كان الغالب فيه حق الشيع فيجب ان لا يجد المستامن اذا قذف كما لو زنه وقد صرحا بانه يجد واجيب بان قذف الغاوف شتم على حقين لا محالة فيقول لك انهما محاسبان طبق به وما يلحق باطنه ان يكون حق العبد لا مكان الاستيلاء وما يلحق بالامام ان يكون حق الله في لانه لم ينفقه اماما بنو فيه من قبلنا **باب شبهة ان النكاح لا يجوز في غير** **قوله** قد روي عن الامام ع اذا لم ينفقه عن اقامتها بعد ذلك من الامام كذا في جميع الكتب لكنه ينبغي ان يقال اذا لم ينفقه عنها من غير سواء كان بعد من الامام او من غيره وذكر لان الظاهر عدم الفرق بين ما نفقه وما نفقه كما لا يخفى فليتنا **قوله** من ثمانية يجد فان قيل

من ثمانية يجد فان قيل



ينبغي ان لا يجد لانها لو جفت رجا تدعى النكاح فيصير شبهة كالقود اذا كان بين  
 من يكتن في احد من غايب لا يمكن الطاهر من الكسب فيا لاحتمال العفو من الغايب قلنا  
 الثابت عند غيبة المرأة احتمال الدعوى وبحقيقة الدعوى تثبت شبهة لان دعواها  
 حكم الصدق والكذب في الاحتمال تثبت شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف القود  
 فان العفو حقيقة السقوط فاحتماله يكون شبهة السقوط لا شبهة الشبهة فلست **مقوله**  
 او التوفيق ممكن بان يكون ليا اذا كان البيت صغيرا بحيث يكون ان يكون ابتداء  
 الفعل في زاوية والاشهاد في الاخرى واما اذا كان كبيرا فلا يقبل كذا في الكافي  
 فان قيل ما فكرا احتمال الوجود للولد والولد في الدنيا لا يشاهد فلما قلنا  
 ان هذا احتمال لغو الشهادتين والشهادة في حقهما ما يمكن ثم اذا قيل كان  
 من ضرورة قبولها وجوب **مقوله** اذ لو كانت امرأة او ام ولده لا يمكن حمله في القود  
 لا يخفى ان الانسب ان يقول او امته كما وقع في سائر الكتب لست نخرج ام الولد ايضا  
 فان قيل قد شبه عليه بان لم يترك اليه وقد يكون امته من حيث الارش وغير ذلك وهو  
 لا يوفيه قلنا الانسان كما لا يترك على نفسه كاذبا لا يترك على نفسه ما لا يشبهه  
 فلما افترقا لم يكن في نفسه ما منه ففعل الزنا في محله وانه لا يمكن له في تلك المرأة  
 فيقام عليه احد بذكر كذا في شروح الهداية وقيل انه لا يناسب كقول  
 مما يندري بالشهادتين كما لا يخفى فلست **مقوله** وله ان المشهود به ان كان اقوالا  
 وفي الهداية وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقع بهما فان  
 قلنا اذا اختلف في طوعها او كرها لا يجب احد عندنا حنبلي فكلان ينبغي  
 ان يجب لان التوفيق ممكن بان يكون اول الفعل كذا واخره طوعا **قلنا**  
**مقوله** في قوله اول او اخره كذا في الكافي وشرح المحقق ولا يخفى ما  
 في هذا من الخلل لهذا الشرح والهداية الا ان يقال المراد بفعل الزنا اكراما او زنا  
 يكون اكراما من اوله الى اخره وان يكون اوله اكراما واخره طوعا وحكما لا يحكم  
 بل يجب واحد من فعل الزنا طوعا لا يكون كذا كذا لا خلافا في المشهود به لازم

هذا

عليك

وجوابه بطلان ما سبق انفا وهو قولنا ان  
 هذا احتمال لغو الشهادتين كذا لا يحكم

والى هذا الخبر في العناية فلا مخالفة لكنه بعيد لا يخفى فتدبر ويمكن طرح السؤال  
 بامكان التوفيق بوجه او وموان يقال ان العبرة في الطوع والكره بحال الثبوت  
 لثانين اذ لا يخفى ان الزنا فلا محال للتوفيق كما لا يخفى فلست **مقوله** ولا يجوز  
 الشهود لوجود العدد والشهادة صعبة كالجمل شرايطها من الاصلية  
 ولغز الشهادة ومنها يخرج الكلام من ان يكون قد فاد منها يخرج على قولنا  
 حنبلي واما على قولها فلا كلام في سقوط من شاهد الاكرامه وامر موقوف  
 على شرط الطوع فيشهادة شاهد الاكرامه لان زنا ما حكمه بسقوط احصائها  
 فان منقذ امرأة ثم امام شاهد في انها لم تترك مكرهه بسقوط الحد والقصاص  
 وقاية اختلاف الطرفين يظهر فيما اذا شهد ثلثتها طاعة وشهد واحد  
 انه اكرامها فقلنا لا يقيم الحد على واحد منهم بل يكره وعندنا ما يقيم على الثلثة لانهم  
 قد فوه ولم يسقط احصائها بل يشهدان الفرد كذا في الهداية **مقوله** لا يصار احد واحد  
 الغرض بين اي احد مما معين ومن هنا كلام وموان عبارة الهداية بتكرار الاحتمال  
 صدق كل من الغرضين وذكر جميع الشرايع **مقوله** اي ان احتمال الصدق في كلام كل من  
 الغرضين قائم وشبهة الزنا تمنع وجوب الحد على الفاذر وحاصلا ما ذكره الثاني  
 بقوله فاقول انما لا احد ايا ما ذكره الشرح في بيان مبادي حلال الهداية فلا بد  
 ثم التعبير بلفظ اقول كما لا يخفى فلست **مقوله** والطاهر مبداء في الظاهر كلام لا يخفى  
 فلست **مقوله** بشرطية الرجال وان فرض كونهم رجالا يثبت الحد ايضا للكمال  
 عدد هم ووجود الشهادة صعبة كما اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو مجبور  
 فانه لا حد لظهور كذبهم ولا حد لشهود كذا ذكره الاولى ان يطلع عاكرنا كما لا يخفى  
 فلست **مقوله** اي لا يصار احد على الفروع والاصول ايضا اما على الفروع فلانهم  
 ما نسبوه الى الزنا وانما حكموا بشهادة الاصل والطالب للذف لا يكون فاذ فاداما على  
 الاصول فلست **مقوله** العدد ووجود الشهادة صعبة **مقوله** وهذا ضعيف لا في كلامه وهو  
 ان شهادة الفروع لما ردت حقيقة يمكن شبهة الرد في شهادة الاصول فقلنا كما تقدم

ظ

ثلاثة

اذ هو من قولنا ان  
 صحة شهادة الرجال على الزنا  
 ولفظ الشهادة فاذ ذكره في قوله  
 كونه رجالا او من قوله في قوله  
 الشرح المذكور على قوله في قوله  
 الاصول والحكمي



فصل في ثبوت صحة الاصول الشرعية الرد والتمسك بفتح القضا باطل خلاف الماصح  
 اذ ان ثبوت شهادته في الفروع من الماصح ثم قدم الاصول وشهدوا بغيرها ما حكم  
 وصح هذه الكافة فليست **قوله** بامر غير مشروع اي من طرف غير مشروع  
 وهو الشهادته على الشهادة والاطلاع لا يكون عند هذه الاحكام الشرعية كما هو جواب  
 فلا يمكن ان يكون الشهادته لاجل المانع لا كشهادة كما لا يخفى **قوله** بغيره عندنا في  
 وقال في بيت المار وعلى هذا اذا كانت من الضرب وعلى هذا ترجع الشبهة لا يخفى  
 عنده وعندنا ما يفتنون **قوله** فيها انما في مسئلة هذا اذا رجع جوابا في التولية  
 مع علمنا بحالهم واحصوا باطرية والاسلام اما اذا لم يرجعوا ولم يقولوا ذلك لم يفتن  
 على المالكين بشيئ من ذلك اذا لم يعلم عدولهم وعلموا عسيدا لم يفتنوا اتفاقا لانهم  
 صادقون في ذلك اذ لا ينافي العدالة ولكن التهمة اخلا حيث تنفي هذا التهمة  
 فلا ضمان على الشهود لان كلامهم لم يقع شهادة ولا حذون للفقد لانهم قد فوا  
 حيا وقد عتقت فلا يورث عنه **قوله** لانه يباح لهم النظر وان اقد الشهود وانهم نظروا  
 عند ابيهم ان يثبت شهادتهم كذا في بقية البيان والله اعلم **باب**  
**الشرب** فمن اخذ برعيها وان زالت اطمعها ان المذاهب مسكنا ومن شرب  
 فاخذ برعيها موجودا او حاد او مسكنا في شرب الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك  
 اذا اقر برعيها موجودا **قوله** في شرب الشهود عليه ان لا يشترط الراجحة بعد ما شهد  
 الشهود عليه بالسكن من الشرع ولكن الروايات في الشروع مقبلة بوجود الراجحة في حق  
 الحد على شارب الحد عندنا في حنفية وانه يجوز كراهية ثبت وجوب الحد بالشهادتين او بالاقرار  
 هذا كلامه وكذا ان يكون روي الشروع في جرد شرب الحد بدون السكر من ثمة انهم صرحوا  
 بوجوب الحد على السكران من الشرب اذا ثبت شربه بالبرهان من الشبهة ويحكم في  
 ابن مسعود رضي الله عنه على هذا وان كان بعد ما كان في قول الحكم او السكران زائل العقل لا يثبت  
 اما على الحنفية ولو ثبت كذا في الكافة حيث قالوا واخذ سكران ولو يثبت فيكون موافقا  
 بظاهر الرواية ولما على ظاهره فيكون عدم ذكر السكران من التقييد المذكور في الشروع

اذا مات من ضرب بعضه في بيت المالك  
 عند ما خلا فانه وعلى هذا الخلاف لو جمعوا  
 وقد جرت الساطط ملاصقة على الشهود  
 عنده ويضمنون ارتش القرب بعد ما كذا في  
 قاله لكن العاقل اخطاه حيث لم يستكشف  
 عن كونهم مقبولي الشهادة

كما لا يخفى **قوله** واقد به من كذا في بعض النسخ المصحح ووقع في كذا ما وافقه  
 وهو ليس صحيح لان مجرد الاخذ مع وجود الدلالة او السكر لا يحد حتى يراو  
 بشهادة عليه رجلا من وقوله من اقره اقره قوله ان يفسر فانه يشترط  
 الاقرار من اثنين اعتبارا بالشهادة كما في الزنا قلت ابنته كره على فلا والقبيل  
 فلا يمكن عليه **قوله** اي بشرط او بالسكر بالنيب في كلامه وسوان الاقرار  
 بالسكر بالنيب امله حال السكر او بعد زوال السكر وبكلهما لا يلحق اما  
 الاول فله عدم اعتبار اقرار السكران واما الثاني فله تقادم كما هو جوابه فلا يورث  
 وجه للتعميم بل التعميم ارجح الى شرب الحد فقط ويؤيد برجوعه اليه فقط في قوله  
 اقره او شهد عليه كما لا يخفى الا ان يقال ينبغي ان يجب له بالاقرار بالسكر  
 صراحة اذا اخذ من سكران فله مبره الى مصرفه الامام فلا سكره قبل ان  
 يثبتوا اليه بعد الطريق فاقد عند الامام بالسكر بالنيب فحكم ان يكون التعميم  
 بالنظر الى هذه لكنه مع عدم النسخ بالوجوب في الصادرة المذكورة بعد التقييد  
 كما لا يخفى فليتبين **قوله** او جرد برعيها منه بلا اقرار او شهادة لان الرواية محتملة  
 وكذا الشرب قد يكون من الكراه واضطرار كذا في الرواية واقرض عليه مان هذا  
 يناقض لما ذكره سابقا وهو قوله والتعميم به الرواية ممكن للسند والراجح بان  
 الاحتمال في نفس الرواية قبل الاستدلال والتعميم بعد الاستدلال على وجه الاستغناء  
 والتعميم ممكن لم يعارض الشرب الاحتمال لان الجائز في الجوابين كلام لا يخفى الا  
 ان يقال قوله لان هذا الراجحة محتملة على مذهب محمدية وهو عدم اعتبار الراجحة و  
 قوله وكذا الشرب وقد يكون من الكراه على قولها فليتبين **قوله** او جرد برعيها منه  
 شرب الحد او السكر وهو محتمل في نفع التمر اذا غلا واشتد ولم يبلغ ذمة التحصيل  
 بالسكر مع ان الحكم في جميع السكرات كذا في الرواية بلا وجه ذكره وقيل السكر كل  
 شراب اسكر كذا في شرح الرواية وبعض شروحه هذا المتن وعلى التقديرين لا بد  
 من الاضمار فان مجرد الاقرار بشرب السكر لا يجب الحد ما لم يوجد السكر وهو من هذه الكفاية

اقول جواب اختيار الثاني ومع العلم انه واما  
 قوله كذا في الرواية لا يثبت  
 اصلا لان الرواية لا يثبت  
 لا يثبت والسكر ورواية السكر لا يثبت  
 زوال الشرع

اقول اما جرد من كلامه ان السكر الدر



وكان ان يكون مصدرا معطوفا على شرط لانه ووجه عدم ذكر الشرايع هذا انما  
 مع احتياجها الى التكملة السابقة ليس بظاهر كما لا يخفى فتدبروها مع كلام احقر  
 وسواء لا فائدة في الرجوع الى الاثر في شراب السكر او بانكره على التبدل بين  
 لانه اما في حالة السكر او في غير حال السكر وانما كان فاقرا في لا يترك شيئا حتى  
 سقط بالرجوع لما ذكرناه الا ان يذكر في القول الذي ذكرناه ايضا في سبق  
 وان كان بعيدا فليست ملة في هذا المقام **قوله** او اقره السكران  
 بشرط لا يجد وكذا سائر الحدود والاطراف لانه في مثل الزنا والسرقة لا احتمال  
 الكذب في اقواله فحقا لا يتركه لانه خالف في خلاف حد القذف لان في حق الحدود  
 فالسكران فيه كالصالح عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته من الاقرار بالمال والطلاق  
 والعتاق **قوله** لان حد الشرع في حق الصالحات من سائر كلامه وسواء من مضمون  
 الشرط ليس في حد عند الطهارة وغاية ما يمكن ان يقال ما كان شرا من الحد بالاجماع  
 ولم يذكر كلام ابن مسعود في الاصل في حق من عند الترخ فبعد انتفاؤه لم يثبت الحد  
 لعدم الاجماع فينبغي ان يكون معنى قول الشارع لا يجد عنده لا يحكم بوجوه الحدود  
 لكنه بعيد عما لا يخفى في كون ثبوت ان من سائر من مسعود في حق المهور لانه الامر كما  
 لا يخفى ايضا واما اعتباره في حد العتاق بانه قد صرح في الهداية وسائر الكتب  
 ان الاصل في حد الشرع قوله يوم من شرب الخمر فاجلدوه وهذا مناف للقول في  
 باجماع الصحابة وبان اشتراط الواجب من ان لا يطلق الحد في حق من بانه خص منه الشرع  
 اضطرارا او اكراما فتكملت فيه شبهة فلا يلزم ايجاب الحد به وبما مر من القياس صرح  
 بهذا في الكافي والتهذيب وكون الثبوت على التفسير بالاجماع لا ينافي كون الحد  
 اصلا كما لا يخفى فليست ملة **قوله** انه امر حقيق اعتقادي لا حكمي فان قيل مقتضى  
 هذا القول ينبغي ان لا يجرى اسلام الكافر حاله السكر فليست السكران مع كون خمر خال  
 من نوع غيره بل يجرى في كل حال من نوع طلاقه وعتاقه وسائر تصرفاته فان السكر  
 يخلط عقله ولا ينفقه ولما كان كذلك اعتبرنا ذكر القدر في حق الاسلام دون كونه لان الاسلام

مورد  
 في حد

يخلو ولا يخلع كما في ايراد الكفر والاسلام حيث يصح الاسلام لا كونه كذلك شروع  
 الهداية لكن دعوى وجود نوع غير مع كون عدم موقفة السكران في شياطين الارض من  
 السماء كما اعلمه ابو حنيفة في حق وجوب الحد تكلف لا يخفى فليست ملة والاصل  
**باب حد القذف** **قوله** يصري احقر ان مما يكون بغير  
 الكناية بان قال لرجل شخص ياراني فقال لا اجد حدك لا اجد الحد في وكذا لو قال  
 جامع فلانة واما ما اوجرت بها لا يجد لان اجماع الامم قد يكون بتكلم فليس  
 وخيره ولا يترك في حق الحد والوقفة المحضنة حيث لا يجد فاذنهما لا يشرط  
 قصور الزنا من القذف حتى يلحق بالشين ولا يترك في الرجل المحضن والمرأة المحضنة  
 اذا كانا اخرين حيث لا يجد فاذنهما وان كان قذف المحضن لا يحتمل القصد فيهما  
 لو كانا ينطقان فلا يحد مع شبهة كذا في النهاية وفي كلامه وسواء عند الاثر في كل  
 كناية مخصوصة مع موقفة منه فينبغي ان يجد اذا اقره طلبه كناية مخصوصة  
 كما لا يخفى فليست ملة **قوله** حدان طلب مسكوا كان رجلا او امرأة بعد ان يكون القا  
 من امر العقوبة بان لا يكون صبيا او مجنون او لم يذكر هذا القيد لغيره واما عدم  
 ذكر العدد للحد والعبد فلما انتفاؤه بذكر في اول حد الشرع **قوله** ونحن نقول في الله  
 لان في العبد لامة الهداية ونحن نرى انما نقول في حق الشيع لان مال للعبد من الحق متولاه  
 فيصير في العبد مرجعنا ولا كذلك لانه لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشيع  
 الانسانية وفيه نظر لانه لم يرد ان لا يكون في العبد خالفا اذا اصرح الحقان اصلا وهو  
 خلاف الاصول والمنقول فان القصاص مما اجمع عليه وفي العبد غالب كونه العناية  
 وفيه كلام وسواء هم قد صرحوا بان القصاص في حكم مكر العين لانه كذا في الاثر والعين  
 ومكر الاثر في حكم العين عند القس وان حد القذف ليس في مكر العين بل هو مكر القذف  
 والفعل وان مكر العين يبقى ويؤثر بخلاف مكر القذف وسواء يبقى ولا يورث فليذكر  
 غلب حق العبد في القصاص وفي الشيع في حد القذف لان الارش لا يجرى في حق الله  
 وكلامه متطلب الهداية وتعليمه حد القذف كما لا يخفى فليست ملة **قوله** كما اذا قذف رجلا وعرضا

اقول القصاص اظهر من ان يخفى ان

امور يمكن لمالك ما ذكره لا يرفع شبهة  
 الدار في الحد وهو عامر

حكم



بعض بحكم متوفرة بان حال ما زيد انت زان ويا و انت زان اما اذا قد في الجاهة كلام  
واحد يتداخل عند الشاخي اذ انما كما صرح به في المبسوط والظاهر المفهوم من مسائر  
الكتب عدم التداخل مطلقا عند الشاخي فليست في الترجع والله الموفق **قوله**  
علا يتداخل بل يتنام عليه الكلام ولا يولد بينهما خفاء الملاك بل ينتظر في بيان الملاك  
فيبدأ بعد القذف الا لان فيه من العدم الامام بالخيار ان شاء الله تعالى كذا الزنا  
وان شاء الله تعالى بالقطع لا سنواتها في القوة كشوفا بالكتب بل يكون عند الشاخي  
لان اضعف منها كذا في شرح الزيلعي **فصل في التعديل**  
هو تأويل في الحد اذا ان التعديل قد يكون بالحد وقد يكون بالصفة وتوحيك الاذن  
وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنقل القاضيه اليه بغير الوجه  
وقد يكون باعلام فقط بلغة اكر فعل كذا وكذا وهو تعديل الاشراق كالقضاة  
والعلوية **قوله** ان في بعض التعديل من السطك باخذ المال جاز كذا في شرح  
الهداية **قوله** اكثره ان اكثر التعديل بالضرب وكذا في قوله ثلاث كذا **قوله** انما  
الصدق ولانه جاز في التعليل من حيث الشراة فلا تعليل من حيث الوصف كذا  
في الهداية وهذا الدليل اول مما ذكره الشاخي لانه ينبغي على مقتضاه ان لا يطرأ في  
الحدود للقذف على القاضيه كما لا يخفى فليست **قوله** اقول في القذف ثابت بالنص  
ايضا حاصل الاخر اذ ان حد القذف ثابت بالنص كذا الزنا وحد الشرب ثابت  
بالعكس اليه في حد القذف جثمان من جثمان اياه على حد الشرب فينتهي ان يصر عليه  
ويقدم وفيه كلام وموان مواد القوم ان حد الزنا ثابت بالنص وسببه متيقن حد  
الشرب ثابت بالاجماع ودون الكيلس غاية ان سند الكيلس وقد تفرغ في الاصول  
ان الحكم يستند الى الاجماع لا الى السند وسببه متيقن وحد القذف وان كان ثابتا بالنص  
لكن سببه ليس متيقن لاحتمال الصدق وذكر جهة قوية لانه يعدم الجناية من اصلها فلا  
يرج اعراض الشاخي كما لا ينبغي فتدبر في حدود الاصل في التعديل على الاحضاء  
وفيما اشترطه الاصل في التعديل في موضع واحد وليس في المسئلة اصلها في التعديل وانما اشترط

وهو يقول القاضيه

الاجماع صوم

لاختلاف الموضوع في موضوع الاول اذا بلغ التعديل اقصاه بان اصله من الاجنبية  
كأن تحرم غير الجاه او ازال السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج وموضع الثاني  
اذا لم يبلغ اقصاه بان كان فيما عد من الموضوعين كذا في الكلام **قوله** كلام هو  
انه لا وجه للحد في الموضوعين المذكورين لانه يبلغ بالتعديل غاية في حد العبد  
وكونه محالا بوجوده شرطا لاحصان بالزنا كما صرح به ايضا في فليست **قوله**  
وسيل مباح في الا ان يكون معلوم الفسق في لا بعد كذا ذكر قاضي خان وهو  
بالحق الا ان يكون لصا كذا في الحاشية **قوله** في على هذا ان لا يجوز بيان ان  
وتكثير راجع وبالمعنى وانما لها اذا انصف في الفعل ولا تصرح به والفرق تكلف  
لا يخفى فليست **قوله** ومن صرح او غير فوات مبدرة في الحد بالاجماع وفي التعديل  
وقال الشاخي فيه في الحديث في بيت المال لان الاثلاف خطأ فيه لان التعديل  
للتأويل في غير الدية في بيت المال لان نفع على يعود الى عامة المسلمين فيكون  
القوم في مالهم كذا في شرح الهداية ومنها كلام من وجوه الاول انه قد سبق في حد  
الزنا ان ابا يونس في حد من عاين في الحد من الجاه فلا اجماع في الحد وخصيص  
حد الزنا بعد عدم الفرق كما لا يخفى الثاني انهم قد صرحوا بانه اذا جرم بامر الحاكم ثم  
ظلم شهوده جبين فان القوم على الحاكم عند الشاخي وعندنا على بيت المال في كل  
اخطائه ايضا فلا بد من بيان الفرق الثالث انه قد صرح في الكافي بان  
خلاف الشاخي في الحد والتعديل موا لانه التعديل فقط ايضا مقتضى تعليله وذكر  
كما لا يخفى ولكن دفع الجميع بالحد على اختلاف وحد الاجماع على الاجماع على رواية كذا  
بعد لا يخفى فليست **قوله** ولو حذر زواج حرمه لانه مطلق فيه والاطلاق  
يتقيد بشرط السلامة كالحكم في الطرق فان قيل يشترط على هذا اذا جاعل الرط  
امراة فوات من الجاه او اخضاها فلا ضمان عليه عند حسنه ومجوز فلا فلا لان  
يوسف في الرواية الحجة ان الزوج ما جاعل كسوة حتى نفس الاخرة من التلف  
يمكن واطلاق له في ذكر الفعل مكان ينبغي ان يتقيد بشرط السلامة كما ان اخره امراته

الرواية

كالمرو

وموضوع ثان

اقول في هذه الحصة من ادراك

اقول في التعديل في العداية غرض بالاجماع  
في جميع اقسام الحد في حد الزنا  
الحد في حد الزنا في حد الزنا  
كلامه كذا في حد الزنا في حد الزنا

اقول في حد الزنا في حد الزنا  
الحد في حد الزنا في حد الزنا  
الحد في حد الزنا في حد الزنا  
الحد في حد الزنا في حد الزنا

اقول في حد الزنا في حد الزنا  
الحد في حد الزنا في حد الزنا  
الحد في حد الزنا في حد الزنا



هذا هو الكتاب الذي  
هو في حقه من  
الكتاب الذي  
هو في حقه من  
الكتاب الذي

تعود الى مضمونها قلنا انما لم يحل الضمان منكر لان ضمان المهر قد وجب ابتداء  
ذكر الفاعل لم يوجب الدية لكونها كان فيه احوال الضمانين بمقابلة مضمون واحد  
ومع منافع البضوع وذلك لا يحل كذا في الكفاية وكذا في كلام لاخي فليست ملزمة  
فروك عن الحق يوسف ان القاض اذا اتى التعديل على ما له على الضمان اذا  
كان يبرر ذلك فان زاد على مائة فانت بحضرة الدية على ما ثبت في التعديل  
على الشهادة وشهادة الشا مع الزجر والعفو والتكليف وشرح في حق الصبيان  
كذا في الحيط **قوله** اقتدر التفتيش في الورق فاش في حاصله القول ان الحد لا وجب في الورق  
بالذاتية ينبغي ان التفتيش بطريق الاول لانها اخبرتها **وقيل** كلام وموان  
ماخوذة من الخطاب وهو الشا وكان الزاينة في الورق اذا قدرها بغير شرط فتكون  
بجارتها معنى الزاينة ولا بد من اقتضاء ايضا والحد الذي اخبر في بصر الزنا  
او بغير حكم بان يدل عليه اللفظ اقتضاء كما اذا قال لست لاني اوتيت بامر  
فلان منه في الغضب لان التفتيش اذا ثبتت جميع لوازمه وان ثبت اقتضاء كالثابت  
بالبيان كما صرح به الا ان في زمانا ينبغي ان يكون لا بد منها الا الزاينة خصوصا  
حال الغضب فصار كطبيعة العفة في قول الشارح في الورق لا ينبغي هذا كما لا يخفى فليست ملزمة  
**كتاب السيرة** **قوله** ومن كانت ليعلم انها مسافرة لم لا  
فان قيل ينبغي ان لا تكون مائة لان الشاهد غير متهم بالشا فانه لا ينبغي ان يكون  
بدون الدعي فليكن ان الدعي شرط للمهر لا الحد فالتقادم يمنع التفتيش لا المار كما صرح به  
وهذا اذا ثبت السيرة بالبينه **واما** اذا ظهرت بالاقرار فلا يخفى الامام في السؤال  
عن الزمان لان تقادم الزمان لا يمنع صحة الاقرار كذا في الحيط فليعلم بها ان ما ذكرناه  
الكتاب مطلقا مخصوص بما اذا ثبت السيرة بالبينه كذا في النهاية **وقيل** كلام هو  
انه يحتمل ان يكون في زمان الضمان او الجنون فلا بد من السؤال عن الزمان كما ليس في  
الزنا وعدم السؤال الزنا في صورة الاقرار وهو رواية ايضا لكن الاصح هو السؤال  
كما صرح به في بعض الكتب **اعطاء** اشارة الى اختيار السؤال كونه ينبغي ان يعلل الشارح

سعت ليعفي منها وطه كذا في سيرة الهادي  
قوله وفيه كلام وهو في التفتيش في الورق  
كما صرح به ماخوذة من كلام المولى  
في الدرر وقوله الا ان في زمانا لا بد  
ابقا لسؤال صدر الشريعة ونقطة

اقول الضمان الجنون خارجا عن الشر  
المقصود بهما لان السيرة الموجبة للصلح  
تقتضي كفاية حوايه

الكتاب

ما

بما يجر صورة الاقرار ايضا كما لا يخفى فليست ملزمة **قوله** ومن سرق ليعلم  
انه من ذلك رحم لانه يستغفر عنه لان السرقة منه حاضرة الشهود تشهد  
بالسيرة منه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك كذا في العناية **وقيل** كلام وهو  
انه يحتمل ان لا يكون السرقة منه حاضرة او يكون المدعي غير منكرها لاخي فليست ملزمة  
**قوله** اخذ بعض الحكم الا ان يكون مرم صغيرا ويجوز في سقوط الحد في النكاح  
**قوله** التخزين من خشب الجالان الصنعة فيها غلبت على الاصول والتحقت  
بالاموال الثغيب وخرجت من ان يكون نافذة بخلاف التخذ من خشب ثمين القصب  
لان الصنعة لم تطلب فيه ولم يتضا عفا قيمته ولا يقطع فيه حتى لو غلبت  
الصنعة كالحصيلة البغدادى ولما جاز في يقطع **واما** في الابواب فانما يقطع  
فيها اذا كانت محزنة وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواضحة لو كانت محزنة  
بالجدار لا يقطع فيها لانه سارق للمخزون والمخزون فصار كسرقة المارس  
وكذا لو كانت ثقيلة لانها لا رعب في سرقها كذا في التبيين **قوله** وتودق  
الا الصغيرة ودفع لطلب اب المار من الورق صحيفة فيها كتابت كتابه من عربة  
او شر او حديثا او غير ذلك والمار من ذلك لطلب اب من عربة  
وفي الاول لا يحل القطع لان المقصود من اخذه ما فيه لانفسه لا لغيره وما فيه  
عالم ولا يحل القطع في غير المار في التفتيش في القطع لان ما فيه لا يقصد بالاخذ  
واما المقصود اكله واخذ فاذا بلغت مائة يقطع كذا في شرح الهداية ومنها  
من وجوه الادوار ان الفقهاء قد صرحوا بان المار اذا اخذت كتب العلم التجارية  
يجب فيها الزكوة وقد تكون قيمة الكتب فيهم مع عدم بلوغ كواحد فليست  
السيرة فضلا عن نصب الزكوة وعلى ما ذكر الشارح منها ينبغي ان لا يحل الزكوة  
في مثل ذلك الكتاب كما لا يخفى **والاولى** ان يعلل بان الاخذ ينشأ من اخذه الزكوة  
وانظر فيه تحقيق السيرة التي لا حاجة الى منسب التفتيش لا حاجة الى منسب  
الحساب بدون منسب حساب لان دفع لطلب اب وان لم يحضر حساب لا منع فيه

وكذا في الهداية  
وعليه  
قوله وفيه كلام وهو في التفتيش في الورق  
كما صرح به ماخوذة من كلام المولى  
في الدرر وقوله الا ان في زمانا لا بد  
ابقا لسؤال صدر الشريعة ونقطة  
اقول الضمان الجنون خارجا عن الشر  
المقصود بهما لان السيرة الموجبة للصلح  
تقتضي كفاية حوايه  
ان يكون المدعي غير منكرها لاخي فليست ملزمة  
ان كلفه المقصود ما فيه من التفتيش  
هذا كلامه



في قوله لا يقطع فيه المقصود فيه الكواخذ الا ان يمنع ذلك كنهه بعد لا يعني الثالث ان ما  
 ذكره الشارح وما ذكره ابن الكلبي في شرحه من ان المراد بالدفتر دفتر معنى حابه  
 ولا يقطع فيه لان ما فيه لا يقصد بالافذ وفي دفتر الحساب يقطع لان ما فيه  
 المقصود بالافذ فكان كما قال الشارح في قوله لا يقطع فيه دفتر معنى حابه  
 وكذا وجه لا يقطع فليتنا من في الراجح قوله او دخل بيتا وما ورن من قطع فلا يقطع  
 عليه لان الاول لم يوجد منه الاخراج لا اعتراض بدعوى على المار قبل وجوبه والحق  
 لم يوجد منه مشكوكا في فلم يتم السرقة من كل واحد كذا في البداية وقسم كلامه وهو  
 انه لو سقط لفظ الكواخذ لم يتم السرقة من واحد لكان احده نادية المقصود  
 لان الغرض اشياء النقصان لكل واحد وعدم التمام لكل واحد لان التمام  
 لو اريد كما لا يخفى فلهذا قوله فتناول غير قطيع القطع وقسم كلامه وهو ان المفهوم  
 من افراد الضمير وتوابع المسئلة كون القطع على الخارج الا في فقط في صورة اذ قال بعد  
 مع ان القطع على ما في هذه الصورة عند ان يوصف كاشفي كما صرح به في جمع الكتب حتى البداية  
 الا ان يوجه بتكليف بعيد فليتنا قوله او شق لطل واخذ منه شيئا اشار بقيد  
 بالافذ منه الى انه اذا سقط بالشق من طر شيئا فاض من الخارج لا يقطع  
 كما اذا طر حصة خارج من غير ما سبق والى هذا شبهة في بعض الكتب قوله  
 او حمله على حرفة واخرجه لانه لا يبيد بالسرق لانه لو لم يسبقها لم يجرى  
 لا يقطع ولو القامة من غير فخره الماء بقوة جريه الاحكام لزمه القطع لان جريه  
 بسبب القامة في الزهر فصيل الاخراج مضى فالله كذا في النهاية والله اعلم **فصل**  
 او سرقة فادعى ملكه او احد السارقين ولم يبرهن ان ما في يد السارق ملكه  
 بعد ثبوت سرقة بالاشهاد او باقراره وان لم يبرهن ان ما يقطع في صورة الثبوت  
 بالاقذار بالاتفاق وفي صورة الثبوت بالاشهاد خلاف الشافعي وكذا اذا ادعى احد  
 السارقين الملك بعد ثبوت سرقتها بالاشهاد او باقرارهما وان لم يبرهن ان ما يقطع  
 على الملك المذكور وهذا مراد الكتاب على ما هو المفهوم من الكتب فلا يرد عليه احواف بعض

اقول يمكن تطبيق ذكره الشارح في  
 شرح الهداية لا يقطع في الكواخذ  
 انما هو في شرح ما لا يقطع في الكواخذ  
 موجب قوله لا يقطع في الكواخذ  
 يتعلم بالافذ لانه لا يقصد بالافذ  
 لعدم ما الكواخذ على القطع اذ بلغت  
 قدر النقصان ما لم يذكره نائبا ايضا

دفعه في ادعاء صاحب الهداية  
 نفى تمام السرقة عن كل واحد وهو  
 كلام لا يعتبر عليه كما لا يخفى فليتنا  
 وما توهم من اشياء النقصان  
 لكل واحد لا يبيد التمام لو اريد  
 ومم محض لا يبيد في ذم من اريد  
 معنى صحيح وكذا الكلام غير الخفي وهو

1 قول لم يذكر خلاف الشافعي  
 2 فلهذا الملك لا في الهداية ولا  
 3 الكا في ولا في شرح الهداية  
 4 ذكره من ذكر في الملك المتقدم  
 5 ان يثبت بقوله فادعى ملكه  
 6 بالسرقة او بما يوجب ملكه فاقا في لا يرد  
 7 وان اعلم الموقر وادعى تمام

في قوله لا يقطع فيه المقصود فيه الكواخذ الا ان يمنع ذلك كنهه بعد لا يعني الثالث ان ما  
 ذكره الشارح وما ذكره ابن الكلبي في شرحه من ان المراد بالدفتر دفتر معنى حابه  
 ولا يقطع فيه لان ما فيه لا يقصد بالافذ وفي دفتر الحساب يقطع لان ما فيه  
 المقصود بالافذ فكان كما قال الشارح في قوله لا يقطع فيه دفتر معنى حابه  
 وكذا وجه لا يقطع فليتنا من في الراجح قوله او دخل بيتا وما ورن من قطع فلا يقطع  
 عليه لان الاول لم يوجد منه الاخراج لا اعتراض بدعوى على المار قبل وجوبه والحق  
 لم يوجد منه مشكوكا في فلم يتم السرقة من كل واحد كذا في البداية وقسم كلامه وهو  
 انه لو سقط لفظ الكواخذ لم يتم السرقة من واحد لكان احده نادية المقصود  
 لان الغرض اشياء النقصان لكل واحد وعدم التمام لكل واحد لان التمام  
 لو اريد كما لا يخفى فلهذا قوله فتناول غير قطيع القطع وقسم كلامه وهو ان المفهوم  
 من افراد الضمير وتوابع المسئلة كون القطع على الخارج الا في فقط في صورة اذ قال بعد  
 مع ان القطع على ما في هذه الصورة عند ان يوصف كاشفي كما صرح به في جمع الكتب حتى البداية  
 الا ان يوجه بتكليف بعيد فليتنا قوله او شق لطل واخذ منه شيئا اشار بقيد  
 بالافذ منه الى انه اذا سقط بالشق من طر شيئا فاض من الخارج لا يقطع  
 كما اذا طر حصة خارج من غير ما سبق والى هذا شبهة في بعض الكتب قوله  
 او حمله على حرفة واخرجه لانه لا يبيد بالسرق لانه لو لم يسبقها لم يجرى  
 لا يقطع ولو القامة من غير فخره الماء بقوة جريه الاحكام لزمه القطع لان جريه  
 بسبب القامة في الزهر فصيل الاخراج مضى فالله كذا في النهاية والله اعلم **فصل**  
 او سرقة فادعى ملكه او احد السارقين ولم يبرهن ان ما في يد السارق ملكه  
 بعد ثبوت سرقة بالاشهاد او باقراره وان لم يبرهن ان ما يقطع في صورة الثبوت  
 بالاقذار بالاتفاق وفي صورة الثبوت بالاشهاد خلاف الشافعي وكذا اذا ادعى احد  
 السارقين الملك بعد ثبوت سرقتها بالاشهاد او باقرارهما وان لم يبرهن ان ما يقطع  
 على الملك المذكور وهذا مراد الكتاب على ما هو المفهوم من الكتب فلا يرد عليه احواف بعض

قال بعض

الافاضل ان المفهوم من العيان في المطلوب المطلوب غير المفهوم اما الاول فلان قول  
 اصل السارقين عطف على ضمير فادعى او سرقة سارقان فادعى احدهما وسوى المطلوب  
 واما الثاني فلان المطلوب ان يقر السارقان وادعى الملك احدهما كما هو المذكور في الهداية  
 والكلية وهو ليس بطلب ان لا اشعار في العيان بالاقذار كما لا يخفى فليتنا **قوله** لكن  
 الدعوى فلا يظهر السرقة لعدم بناء لخصوصية كذا في البداية وسائر الكتب وقسم كلامه  
 وهو ان الحق لخصوصية في الحقيقة في التوهم يتكرر ولا يتم من لخصوصية الا بانها  
 اخذ ماله من غير زهر فلهذا ان خاص هذا السبب وبثبت السرقة الا ان يمنع ذلك كنهه بعد لا يعني  
 لا يقطع فليتنا **قوله** وعند ان يوصف كاشفي الاول ان يقول من لم يبرهن ان ما في يد  
 سائر الكتب لانه رواية عنه كما هو جواب **قوله** وعند زهر وان يقطع وهو رواية  
 عن طر يوصف لان السرقة قد ثبت انعقادا فظهورا وهذا العارض لا يبيد قيام  
 الملك وقت السرقة فليتنا كذا في البداية **قوله** يقطع عند ما وعين محمد ايضا انه  
 يقطع اعتبارا بالنقصان بالغية كذا في البداية وسائر الكتب لم يذكر رواية القطع  
 عن ان يوصف من هذه المسئلة لكن على منقطع الرواية السابقة عن هذه المسئلة ان  
 ينبغي ان تكون في هذه المسئلة ايضا لثبوت السبب تمام الانعقاد كما لا يخفى ثم عدم  
 الذكر يدل على عدم الوجود ويخصص محمد بن مالك للاتفاق بينه وبين زفر وان في  
 في البداية فليتنا **قوله** وسواء العضا كذا في اكثر النسخ المصححة ولا يخفى ان لا يبيد  
 مسئلة الكتاب لانها في صورة النقصان قبل القطع لعدم العضا كما هو جوابه وقالوا  
 لئان كمال النقصان كما كان شرطاً لقيامه عند الامضاء لان الامضاء العضا  
 في باطله وادى ان قال المراد من العضا الامضاء لانه من النقصان لكنه ياباه قوله ظهور  
 السرقة لان ظهوره في حال العضا لانه حال الامضاء كما لا يخفى واما ما وقع في بعض نسخ  
 من النقصان قبل العضا فليتنا ايضا الا ان يرد بقوله عند طر السرقة عند امضاء  
 حكم طر السرقة لكنه بعد لا يقطع فليتنا **قوله** او لم يطلب ما كتبها وان اقر به  
 بها يقطع فيه كلامه وهو ان الظاهر المفهوم من هذا اجل قول المصنف فلا يقطع قبل المسئلة

في قوله لا يقطع فيه المقصود فيه الكواخذ الا ان يمنع ذلك كنهه بعد لا يعني الثالث ان ما  
 ذكره الشارح وما ذكره ابن الكلبي في شرحه من ان المراد بالدفتر دفتر معنى حابه  
 ولا يقطع فيه لان ما فيه لا يقصد بالافذ وفي دفتر الحساب يقطع لان ما فيه  
 المقصود بالافذ فكان كما قال الشارح في قوله لا يقطع فيه دفتر معنى حابه  
 وكذا وجه لا يقطع فليتنا من في الراجح قوله او دخل بيتا وما ورن من قطع فلا يقطع  
 عليه لان الاول لم يوجد منه الاخراج لا اعتراض بدعوى على المار قبل وجوبه والحق  
 لم يوجد منه مشكوكا في فلم يتم السرقة من كل واحد كذا في البداية وقسم كلامه وهو  
 انه لو سقط لفظ الكواخذ لم يتم السرقة من واحد لكان احده نادية المقصود  
 لان الغرض اشياء النقصان لكل واحد وعدم التمام لكل واحد لان التمام  
 لو اريد كما لا يخفى فلهذا قوله فتناول غير قطيع القطع وقسم كلامه وهو ان المفهوم  
 من افراد الضمير وتوابع المسئلة كون القطع على الخارج الا في فقط في صورة اذ قال بعد  
 مع ان القطع على ما في هذه الصورة عند ان يوصف كاشفي كما صرح به في جمع الكتب حتى البداية  
 الا ان يوجه بتكليف بعيد فليتنا قوله او شق لطل واخذ منه شيئا اشار بقيد  
 بالافذ منه الى انه اذا سقط بالشق من طر شيئا فاض من الخارج لا يقطع  
 كما اذا طر حصة خارج من غير ما سبق والى هذا شبهة في بعض الكتب قوله  
 او حمله على حرفة واخرجه لانه لا يبيد بالسرق لانه لو لم يسبقها لم يجرى  
 لا يقطع ولو القامة من غير فخره الماء بقوة جريه الاحكام لزمه القطع لان جريه  
 بسبب القامة في الزهر فصيل الاخراج مضى فالله كذا في النهاية والله اعلم **فصل**  
 او سرقة فادعى ملكه او احد السارقين ولم يبرهن ان ما في يد السارق ملكه  
 بعد ثبوت سرقة بالاشهاد او باقراره وان لم يبرهن ان ما يقطع في صورة الثبوت  
 بالاقذار بالاتفاق وفي صورة الثبوت بالاشهاد خلاف الشافعي وكذا اذا ادعى احد  
 السارقين الملك بعد ثبوت سرقتها بالاشهاد او باقرارهما وان لم يبرهن ان ما يقطع  
 على الملك المذكور وهذا مراد الكتاب على ما هو المفهوم من الكتب فلا يرد عليه احواف بعض

اقول يمكن تطبيق ذكره الشارح في  
 شرح الهداية لا يقطع في الكواخذ  
 انما هو في شرح ما لا يقطع في الكواخذ  
 موجب قوله لا يقطع في الكواخذ  
 يتعلم بالافذ لانه لا يقصد بالافذ  
 لعدم ما الكواخذ على القطع اذ بلغت  
 قدر النقصان ما لم يذكره نائبا ايضا

فانما في ما كذا في البداية وسائر الكتب لم يذكر رواية القطع  
 عن ان يوصف من هذه المسئلة لكن على منقطع الرواية السابقة عن هذه المسئلة ان  
 ينبغي ان تكون في هذه المسئلة ايضا لثبوت السبب تمام الانعقاد كما لا يخفى ثم عدم  
 الذكر يدل على عدم الوجود ويخصص محمد بن مالك للاتفاق بينه وبين زفر وان في  
 في البداية فليتنا **قوله** وسواء العضا كذا في اكثر النسخ المصححة ولا يخفى ان لا يبيد  
 مسئلة الكتاب لانها في صورة النقصان قبل القطع لعدم العضا كما هو جوابه وقالوا  
 لئان كمال النقصان كما كان شرطاً لقيامه عند الامضاء لان الامضاء العضا  
 في باطله وادى ان قال المراد من العضا الامضاء لانه من النقصان لكنه ياباه قوله ظهور  
 السرقة لان ظهوره في حال العضا لانه حال الامضاء كما لا يخفى واما ما وقع في بعض نسخ  
 من النقصان قبل العضا فليتنا ايضا الا ان يرد بقوله عند طر السرقة عند امضاء  
 حكم طر السرقة لكنه بعد لا يقطع فليتنا **قوله** او لم يطلب ما كتبها وان اقر به  
 بها يقطع فيه كلامه وهو ان الظاهر المفهوم من هذا اجل قول المصنف فلا يقطع قبل المسئلة



فقط كما لا يخفى مع ان حواش ليس كذلك بل هو قيد لجميع المسائل المذكورة بعد  
 قوله فان كان بره السر والبر ولكن حمل كلام الشارع على هذا بتكلف بعد فليست **قوله**  
 قطع الاثر اي اخاصه لان سرقة اخاصه بنيت بالحجة فلا عبرة بغيره من الغائب انما يدعى  
 السرقة عند حضوره لانه لو حضر وادعى كان سرقة واحتمال الدعوى كسر الشبهة  
 فلا عبرة **قوله** او ملكا لذو رحم عزم كلام وموانه ينبغي ان يراد به الاصول  
 والفروع فقط **قوله** ولا في غيرهم كما هو جوابه الا ان يحمل على ان السرقة في  
 دارهم عزم لكنه مع كونه عيدا عن العيان لا يوجب التعبد بكونه ذريهم عزم كمن  
 فليست **قوله** هذا عند في صنفه من غير تخصيص لاطلاق الحكم اذ كان  
 المولى وان كان صدقة تقطع في الفصول بكونه لوجود الحقيقة وانما كان كذا  
 في الهداية وسائر الكتب **قوله** عندنا في صنفه في قطع ويراد السرقة لا يخفى  
 انه لا وجه لذكر قولنا في حارج مهننا لانه ذكر سابقا فعوله عندنا في صنفه من  
 غير تخصيص فليست **قوله** اذا بلغ الشقوق بصلب السرقة في بعض النسخ واما اذا  
 بلغ قبل الشقوق ولم يبلغ بعده لا يقطع لان السرقة تمت على النصل غير الكامل كما  
 هو في سائر الكتب **قوله** عندنا في بعض النسخ اذا كان النقصان فاحتمال  
 وهو الذي نفوت به بعض العين في بعض الكثرة فان كان بسيما او موما نفوت به بعض  
 المتعة يقطع بالانفاق كقائه الهداية وغيره لا يشرى به هذا قول الشارع بسبب  
 المتناقض وقالوا بهذا فيما اختار اكثر الثوب وضمن النقصان واما اذا ضمن  
 الثوب فلا يقطع بالانفاق لان السارق ملكه مستباح وعلم من هذا ان مراد  
 الشارع من قوله ملكا للسارق حقيقة بسبب ملكه لانه ملكه في ظاهره لا في فليست  
**باب في طرق القتل** **قوله** قطع ثم يفتل او يقطع  
 مع الامام احد الاربعه القطع ثم القتل والقطع ثم الصلب والقتل فخطا الصلب  
 فقط **قوله** وان جرح فقط فنقص منه فمات فيه الفصاح واخذت الارض بما فيه الاشجار  
 وذكر في الاوليات لانه من البناء فقل من العبد وسوما كذا في نسخة في بعض النسخ

اول وجه التحصين بالاصول  
 اذ قد مر ان سرقة ملك ذريهم  
 من حرجهم وجب القتل فالتعبد  
 على ان يجره دمه مطلقا فليست  
 محرم

ووجه التحصين بالاصول  
 اذ قد مر ان سرقة ملك ذريهم  
 من حرجهم وجب القتل فالتعبد  
 على ان يجره دمه مطلقا فليست  
 محرم

باب  
 المنفعة

المنفعة

لو كان كذا جازيا لم يجره القتل  
 كذا في نسخة

وسائر الكتب وفيه كلام وهو جرح الاية بوجوب القتل فكيف يمنع مع الزيادة  
 فينبغي ان يحجب هذا لاحافه فندرو وقالوا اذا جرح او قتل واخذ من المال والنسيب  
 لا يجب اطلاقه وطعن في قول القتل ووجهه وجوب القتل فكيف يمنع مع ما يعلق للبناء  
 وهو اخذ غنيم من المال وتعلق الجنابة لا يكون مستقلا للحد وجوابه ان وجوب  
 الحد عليهم باعتبار ما هو المقصود والظاهر انهم يتصورون بقطع الطريق في  
 المال وانما يتقدمونه على القتل لتمكنوا من افعال الاموال فاذا لم يأخذوا المال عرفنا  
 ان مقصودهم لم يكن المال وانما كان القتل فوجب عليهم الحد قتل بالقتل الموقوف  
 منهم فاما اذا اخذوا المال فباستبار ما هو المقصود لا يمكن ايجاب الحد اذا كان ما  
 يصيب كل واحد منهم ما دون النصل كذا في المبسوط وعند من في المسئلة الفوايد  
 الظاهرة من اجماع السالكين واخذوا من حفظها وقيل للتعبد بما يلحق بقتل حد كذا في النهاية  
 وفي قوله فاذا لم يأخذوا المال عرفنا ان مقصودهم لم يكن المال وانما كان القتل بخلافه  
 انما يتم فيما اذا قدروا على اخذ المال فلم يأخذوه وانقصوا على القتل والظاهر ان  
 حدانما اذا اقتلوا بعض المارين ولم يقتلوا على اخذ المال فليست **قوله** عندنا في بعض  
 النسخ الشايع بهذه الرواية وبه ينبغي كذا ذكره الزيلعي **كتاب منعه**  
**الجهاد قوله** ولا يقاتل من سلبه الدعوة الا قالوا بتقديم الدعوة الى الاسلام  
 على القتال فان غلبوا الاسلام حيث لم يفسد الاسلام ولم ينقص واما بعد ما انشأ  
 ووقف كل مشرك على ما فادعى لجيله القتال قبل الدعوة ويقوم طاعة الدعوة  
 وسورها مقام دعوة كل مشرك كذا في المحيط **قوله** ولو منهم مال ان لثابه حاجة  
 الى جنة مواعده اسلحوا به على اخذ المال منهم اذا كان للمسلمين بالمال حاجة اما اذا  
 لم يكن للاجعة لانه قد صرح ومعه **قوله** ولا يبيع سلاح الجوكذا لا يبيع الذي  
 منهم مسلح كان او كافرا ولا يبيع من الطعام والعسل **قوله** الا ما دون ثوب من القتال  
 وانما في ثوبه لانه اذا كان بالامان لا فرق بين جميع ما ذكره كالاخي وقال في حرج  
 يجره اما ما محجوز به او يجره في رواية ومعه في صنفه رواية اخرى ولا خلاف في الجنون والله اعلم

اقول هذا سهل في تشايع  
 بين الحدود والتعبد لان الامور  
 التعبدية هي التي هي  
 زودا عن غفلة في مقتضى  
 كذا في نسخة

اقول بل وجوب القصاص لا الحد ونقول  
 بالحد من على عدم الوقوف  
 حاد التعبدية ان القتل اذا  
 قتل بالام حاد لم يجره الحد  
 اخذ المال في القتل وقيل  
 في الجسد على ما لا يخفى

ووجه التحصين بالاصول  
 اذ قد مر ان سرقة ملك ذريهم  
 من حرجهم وجب القتل فالتعبد  
 على ان يجره دمه مطلقا فليست  
 محرم



**باب المفسر وقسمته** عتوة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**قوله** حزنه ووجع اي يوجع بوجع النفس من الحزن على ارضهم كما فعل عمر ورضي الله  
سوار العراق بموافقة الصحابة في فتح الامام بين المسلمين في قبل الاموال  
سوالا واخذ حابة الغنائم والثالث عند عدم الحاجة لتكون حرفة الزمان الثاني  
ومنه في العتار وامنه المنقول وصدقه ملاكفة المستحقين لانهم لم يروا في الشرع ولما  
لا حكمة بالرقاب وصدقه بدون الارض ثم انهم علموا بالامام بالرقاب والاراضي يرفع  
اليهم من المنقول ما يتبين اليهم به العمل لانهم لم يروا في الشرع ولما  
كذلك الهداية ولما قيل ان يقول الامام ان اعداء الصحابة بل اكثرهم يصبر قدوة على خلافها  
فعلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يصبروا لاجتماع والحق بان فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يصبروا ان جبر  
فعله يحمل على ادنى من انزاعه وهو الابانة ووجع الاستوجب العمل لا محالة  
فاذا طهر بيل الصحابة جاز ان يحج خلافة كذا في العناية وصدقه الكفاية بان العمل  
ينفذ مع خلاف بلار واصحابه اذ لا يعتبر خلافهم مع اجماع اهل الفقه لانه من اصحاب  
الطواير فعل منه لا حاجة الى الحول المكلف كما لا يخفى فليست مل **قوله** وحل لثابة  
طعامه وان كان ميسرا للكل او لم يكن كما هو كاشي من الفقر والغنى وخدم شرط الحاجة  
كله المتن على رواية البر الكبير وعلى رواية البر الصغير شرط الحاجة والاداءم الشك  
كالملاح في اشتراط الحاجة باتفاق الروايتين **قوله** وسهم العاقل من هذه اربعة اسهم  
مكثرا وقع في اكثر النسخ المحكية وفيه كلام وسوان المستطرفة في جميع الكتب ان مونا  
محمد وانه يوسع في ان للعاقل ثلثة اسهم ويوافقها الشافعي وقد وقع في بعض  
النسخ ثلثة اسهم ولما كلام فيه فليست مل **قوله** ولا لكرس واحد وما لا يوكف سهم  
لفرسين فالعاشق ان يكون الكرس صاطا للقتال بان يكون حيا كيراصي لو دخل  
لهم او مريض لا يحق سهم الكرسان ولو باعه او رهنه او اجره او وهبه بعد المجاورة  
في رواية الحسن بن صالح حنفية في سهم الفارس في طاهر الرواية حتى سهم احوالو  
باعت بعد انقضاء الحرب عليه سهم الفرسان ولو باعه في حال القتال سقط سهم الكرسان في جميع

ولو دخل على فرس مفسد او سباج او سباع ثم استرده المالك فقاتل واجل اخي  
سهم الفرسان في رواية وسهم الراسل في اخرى **قوله** يورثهم ثم العبد اما يورثهم لهما اذا  
قاتل لانه دخل حزمة المولى فصار كالناجر والمرأة ميسرة لهما اذا كانت تدور لهما  
و يقوم على المرضي لانها عابرة عن حقيقته العتار فقام هذا النوع من الاعانة مقام  
العتال بجلال العبد لانه قادر على حقة القتال والزمى الما حله اذا قاتل او دخل على  
الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة المسلمين الا انه يراى على السهم في الدلالة اذا كانت  
فيه منفعة عظيمة ولا يبلغ به السهم اذا قاتل لانه جهاد والا ولس من عليه كالموت  
بينه وبين المسلم في حكم جهاد كذا في الهداية وسهم كلام وسوان العبد اذا كان  
ما ذونا بالعتال وقيل ينبغي ان يكون له سهم الكامل كما لا يخفى وايضا لا وقره الخفص  
حكم الدلالة على الطريق بالذمي لان العبد ايضا اذا دل على له اجر الدلالة بالانفا  
ما بلغ الا ان يمنع اذلة الخفص فليست مل **قوله** وقدم قراء في القرنة عليهم بغير  
قراء ذوي القرنة في القراء وشامى ذوي القرنة في التمام وان السيل في ذوي القرنة  
في ابن السيل وقدم عليهم **قوله** بعد اذن سيد البش شرط لانه لو فعل ببيع الكراخان  
وانما وقع ذكره اتفاقا كذا ذكر الزملي **قوله** الامر الحسن في ليس لهم في الحوت  
جاز للامام ان يتنقل منه وصدقه اليهم باختيارهم قراء ولما اذا كان المروج اليه  
غنيا لا حاجة للتنقل من الحسن ايضا كذا في شروح الهداية **باب استئثار الكفار**  
لان النسخ من الافعال الشرعية يوجب الفسخ لولا انهم ليسوا بخاططين فكيف يحالون  
ويثبت اقامة في حرمهم لانهم مخاطبون باوامرك كذا في الرواية باختيارهم في حرمهم  
كالمسلم **قوله** عتونا ابقا الى المسلم وفي الذمي له قولان وفي امرته ملكونه اتفاقا  
كذا في لطايق **قوله** لا يملكونه عتونا في حنفية في الفقه باخذ المالك القديم بغير شيء  
موسو بالكان او مشرا او موقوفيا قبل القسمة وبعد القسمة يودي حصة من بيت المال  
وفي صفة عدم الاخذ قرا باخذ المالك القديم بغير شيء اتفاقا **قوله** وبالشك ان كراه  
منهم ولو كان في بعض ياخذ بقيمة الوض ولو كثر اء كثر او كثر يراى بقيمة ان شاء



كما لو ملكه بالهبة وان اشتراه واخرجه الى دار الاسلام وباعه من اخ كان للمالك ان يافذه  
من البيع بالثمن التاسع ولعله ان يفتقر البيع ويافذه من الشئ الا وكذا في فتاوى قاض  
**قوله** والمالك القديم يافذه من الشئ اعلم وعنده محمد بن ان المولى سقط عنه حق الارش  
من الغدا كاشف فانه يافذه بالثمن ان الملك اخذ شئ من البناء وهو كلام وهو  
انه ان ومهبه العدم من سلم وقفا عينه بطرفه المومر لعل العامر واخذ  
قيمة اخذه المالك القديم من العامر عينه اعم عندل حقيقته وقال ابو حنيفة بقيمة بعير  
ومن القيمة التي وفيها لان منافعها وصف فلا سقط بشئ من قيمته كما لو اعلى بافة  
سماوية وله ان الطرف بعير مقصورا بالتنازل فان افات بعض الاصل سقطت حصته من  
القيمة كذا في الكافي وسائر الكتب **قوله** في الكتاب المذكور في الكتاب المذكور في قوله  
في حقيقته لا يفتقر فليتأمل **قوله** واما في الكتاب المذكور في حقيقته لا يفتقر فليتأمل  
ارشها فلا فانه لا يفتقر له ببيعة واجبة الا بالبيان لان الاوصاف يتباين الشئ من الشئ  
اذا صار مقصورا بالانطلاق كذا في حقيقته لا يفتقر في بعض شروح الهداية بانه انا  
لا يفتقر البيع واجبة ثم للشبهة وموانه صار كانه اشترى شيئين بالف ثم باع احدهما  
بالف فانه لا يفتقر بيع الاخر واجبة لما ان الشبهة في بيب الوفا بحقيقة الحقيقة ولا يفتقر  
بمنافاته لا اعتبار للشبهة في هذا البك لعدم البيع لان اخذ المالك القديم من الشئ  
ليس على من البيع ولذا يافذه بغير رضا وهذا هو الجواب لا يفتقر في الكتاب السابق كما لا يخفى  
فليتأمل **قوله** وخبره بالثمن لان شئ من بيبه على نفسه مع الكفا وهو الورق فكان  
ظاهرا من وجه دون وجه فلم يفتقر في حق المالك القديم والله اعلم **باب المستثنى**  
وانما كان حراما للعذر حتى لو كانت جارية كره للمشتري وطهرها لانه قام مقام البايع  
وكان يكره للبايع وطهرها كذا في الشئ وهذا خلاف المرأة شراء كذا الا باعها طهرها  
وطهرها بعد الاشارة لان الكراهية في حق الاول لبعاء حتى في الاسترداد وقدره في البيع  
الكتاب ومنها الكراهية لغير القدر **قوله** لانه لا ولاية لنا على المستثنى من بعض فمما يصح من  
افعاله وانما التزم في الاسلام في المستقبل **قوله** ودي في قوله في الفاعل المستثنى اي اعلى

دنية المال الذي يوجب النفس ثم يقال لذكر المالك الهدية تسمى بالمصدر وهذا  
**قوله** لا على العامة اذ الوجوب لا على ان العواقل لا يفتقر العدم وما ذكر  
في الشئ يعم العدم لظنا **قوله** وفيه التمس من لا يعطى الخطا فان قيل  
يبنى ان كراهية لا لطلاق النص قلت اخذ منه سلم لم يهاجر البناء فحصل  
فيه بالعكس والظاهر كونهما مقهورين في ايديهم **قوله** او شرا فيه لشارع  
لما ان للمام ان يوقت في ذكر ما دون السنة فادنى الوقت خير مقدر  
مومو كولا راى الامام الا انه لا يبنى ان يوقت على وجه ينص **قوله**  
فوضع عليه حراجها المراد من وضع الحراج الزام حراج الارض بكمشة نسبة  
وهو الذراعة او تعطيلها عنها مع التمكن **قوله** ان نكح الحرة فمته لا يصيب  
الزوج فميا يفتقر وقوع الهدية لكنه قال في فصله واذا ارادت المطلقة ان  
يخرج بولها من المهر ما حاله ذكر وقد تعرض الشراح بالموجب عنه لكنه لا يخرج  
تعتف فليرجع اليه فليتأمل **قوله** جار ياله والدين ليس يار فلا يخالف لعله  
سقوط الدين بالعمل بالعله فليتأمل والله اعلم **باب الوطائف**  
وموات اجبي تعتبر بقرية الظاهر بقرها لان الموات مؤنت كما لا يخفى **قوله**  
او اصحاب الفرج افه فالوا لا يفتقر في هذه الصورة اذ لم يبق من السنة مقدار ما يمكن  
ان يفرق الارض ثانيا واما اذ ان من المدة قد ذكر فلا سقط ثم المراد ان يذهب  
كل اطراف اما اذ ذهبت فان بقي مقدار الحراج ومثله بان بقي مقدار ذراعتين  
وقبيل من حراج وان بقي اقل من ذلك كركب لنصفه لان التخصيص في الارض  
**فصل الجزئة** **قوله** طر حناؤه وهو حنك المالك الكثرة الذي  
لا يحتاج الى العدم ولا يمكن ان يفتقر في حق المالك فتدبر فان ذكر حنك في حنك لا يفتقر  
والاعصار محمل ومو كولا راى الامام **قوله** وعلى المتوسط وهو الذي له مال  
لكنه لا يفتقر بماله **قوله** يكسب عنى اكثر من حاجة ولا يخفى انه يعلم من منزل  
القيدر انما يكونه صحيحا ايضا فلا حاجة الى ذكر قيد صحيح كما ذكر بعض ان ارجين

والله اعلم



واكثر السنة يقوم مقام الكثرة الاستقاط وكذا نصف السنة ترشح للاستقاط  
 في العقوبة **قوله** لا على وثنى انما قيد بالوثن لانها موضع على الكثرة من العرب  
 كذا في النية **قوله** فان طرعه قورس وطفله في الاولى ان يذكر هذا الحكم  
 بعد قوله ولا يتردد لانه خارجة ايضا كما صرح به في الهداية وسائر الكتب فليست  
**قوله** ... ومملوك فشا كان او مدبرا او مكاتب او ام ولد **قوله** اذا كان له مال اى في الارض  
 وكذا المملوك والشيخ الكبير **قوله** وفقره لاكتساب لان لونه يطف من النقرة  
 وعقوبة ولا يجب عليهم النقرة ما تقاروا ولو ادر او افاقا المحنون او عوق العبد  
 او ولد المريض قبل وضع الامام الحرة وضع عليهم ومعدوضوها لا كما في العقوبة  
 اذا ايسر حيث يوضع عليه كذا ذكره الزملي **قوله** لا يحد ثبوت ولا كنية الكنيته  
 والبيعة كانا عامين لتعبد اليهود والنصارى في الاصل ثم على سبيل التيسير  
 لتعبد اليهود والبيع لتعبد النصارى كذا في شروح الهداية **قوله** ولهم اعان المولى  
 الا اذا اراد ان يبيع او يبيع من الاول في منع من الزيادة **قوله** فلا يركب خلافه في  
 غير مرتبة كما لا يخفى فيكون المراد من منع عدم حملهم سلاح فلا يكون محال  
 في الحج والهداية كما توهم فليست له **قوله** ويركب على شريح كاف او انا يؤخذ بذكر  
 اظهار للصغار عليهم وصيانة للضعفة المسلمين كذا في الهداية **قوله** وكذا الشراخ  
 ان المراد من الضعفة هم الضعفة في الدين لا الضعفة في البدن اى انما يؤخذ  
 بما يورث عليهم الصغار والذلة لئلا يملوا اضعف الاسلام الكفر بسببهم  
 وروث حالهم ويمكن ان يكون المراد فقراء المسلمين يعني ان الكفار انما يؤخذون  
 بما يورث عليهم الذلة لئلا يذوقوا فراء المسلمين فليست له **قوله** ومن ملك منهم نصف  
 السنة انما قال في نصف السنة لانه لو ملك في اخر السنة سمح به الى قومه ولو  
 ملكه لقابة سنة ثم عز في غير عام السنة مذكور ما بين من السنة وقيل على كل حال  
 فون محمد في النسخة يرجع وعندنا لا يخرج في الشرح **باب الميراث**  
 قوله وكسبه ودية في لان استناد التكرير الى اول الرقة في كسب الامم يمكن لو جردنا

كدام

ولا يمكن في كسب الرقة لعدم ثبوتها فلو ثبت فيه حكم التورث لثبت مقتضى  
 الحال وهو كما في رقة الاكتساب في السلم لا يورث الكافر **قوله** والمعاوضة موقوفه اتفاقا  
 اذا المعاوضة عند المساواة ولا مساواة بين المسلم والكافر فان اسلم بعد  
 وان ملك او قتل او قضى بخلافه سقط عند ان يصفى اصله ويخذ ما يظهر ان ملكا  
 عننا **قوله** لانه لو ارش كان حلفه لاستعانة عنه فاذا عاد طهرت طهنته  
 ويظهر حكم الخلف ثم انما يعود الى ملكه بقبضه او رض من الوارث لانه دخل في ملكه حكم  
 شري ولا يخرج من ملكه الا بطريقه وهذا السلم ان يضمنه بعد ما اخرج من ملكه او تلف  
 ولا يسل له على اتمات اولاد ومدرته **قوله** وكسبهما لغيرتها لانه لا حرج بها كذا  
 قالوا به من كلام وموان المرتبة كافر فينبغي ان لا يكون كسبه رتبا لو امر بها المسلم  
 عند ان يصفى لانه لا يقول بالاستناد في كسب الرقة كما قال في الرق فينبغي ان لا يورثها  
 المسلم عند احصاء الدين وان لم يكن لها حرج ولكن ان يقال لا يورث الرقة بل يورثها لها  
 بحج او قتل فكانت كعدم غير ان الرق را حصة ماله عند كسبه كسبه كسبه  
 رده فبينا لا كسبه بها لان ملكها لا يورث ووافقا ويصح تصرفها في مالها وفاقا والله اعلم  
**باب البغاة** **قوله** لان ولاية الامام منقطعة بغير حق الفيل فينفذ  
 موجبها اذا قبل من مسلم في دار الحرب ثم طهر عليهم فليس لها ان تثنى فكلد كسبهما والبيع  
 مع انقطاع ولاية الامام في حالة الجبنة كذا في شروح الهداية وهو كلام وموان  
 من ان ينافى ما ذكره في باب المستامن من ان المستامن في دار الحرب اذا قتل احد المسلمين  
 الدية لان العصمة الثابتة بالانذار لا يورث الاسلام لا يبطل بغير الدخول بالامان الا ان  
 حال ان العصمة من زوال المعنى ومرادهم اطاع انقطاع ولاية الامام في حالة الجبنة مع عدم  
 العصمة فحين ان يكون مرادهم من المسلم الذي قتل مسلم اخر في دار الحرب غير المستامن  
 كالاسير المسلم الذي يهاجر اليها او يكون المسلم الذي يهاجر اليها في دار الحرب فيبطل العصمة  
 الثابتة بالانذار بالاسلام خلافا للدخول بالان كما لا يخفى فليست له **كتاب اللقيط** الآية مرقه وثنى ط ان يكون الشهود



مسكين الا اذا اعتبر كافر او في موضع الكفر والخضوع فيه الملتقط باختياره  
 وان صدقة قبل البلوغ لا يسمع وبعد البلوغ ينظر فان كان بعد ما ادى عليه شي من احوام  
 الا حرام من بيع شهادته وهداوجه ولا يبيع احوامه **قوله** ومكسر عليه له لان الملتقط  
 لما كان حراما كان من اهل الكفر في كان معه فهو له طاهر لا يباع الظاهر كمنى للرفع لا للتحقق  
 ولو ثبت ملكه هذا الظاهر كان الظاهر حجة مثبتة وليكن لان هذا الظاهر لا يقع وقوله  
 الفقيه علم **كتاب الملقطة** وان لم يشهد من عن ان حذر  
 المالك وان لم يذكر في المتن **قوله** من عن فصل من ان العلم انما يبرم بغيره بغيره بغيره  
 من عن فصل من الكنية والفيل وحذر محرم وما كره والشاخي يبرم بغيره بغيره بغيره  
 وانما كانت الاو اصح لان نص المقادير لا يكون بالرأي وذكر الزماني انه يغيث الكنية  
 على انه يأخذ بالورد على صاحبها ويكون **قوله** او من الاخذ اي الملتقط او المسكين  
 لان الاذن بالمصدق حصل من الشارع لا من المالك فلهذا يتوقف على اجازة فحين  
 ان التصديق حصل بالاذن يملكه الفقيه قبل الاجازة ومن حيث انه حصل دون اذن المالك  
 ثبت للفقيه ملكه غير لازم وايضا من لا يرجع على الاخر اما الملتقط فلانها ملكها من وقت  
 التصديق فيكون متصفا باله واما الفقيه فلانه عوض ما وصل اليه وهذا اذا ملكه العجز  
 واما اذا كانت قامة اخذ صاحبها ان لم يخلص الصدقة **قوله** كالابن فالنشر والبيع  
 الابن المردود الى النجاسة لا يوجبه العاقبة لانه غير امين من امانة ثانيا ولعله رواية اخرى  
**قوله** طر الدفع وان وضعها اليه بذكر العلامة ثم جاء اخر واقام بيته انها له فلي كانت  
 قامة اخذ تامنه وان كانت مأكلة بغيره يملكها، ورضح الملتقط الا اذا كان ضمن والبيع  
 على احد والاعا علم **كتاب الا بوق** فلتا مدبر او ام ولد لان الملتقط  
 لا يباع الا بوق ولو باعنا ركنه ما كلف ام الولد واما المكاتب فلهذا لا يخلص  
 بكنه ولا يكون ركن موصيا للمولى ما لم يلا باعنا الرقة ولا باعنا ركنه في الكفا  
 وشتر المخرج وفي كلامه وسوان المكاتب في ملك مولاه رقة فلا وجه لقوله لا باعنا الرقة  
 فالاولى ان يعلق ان المقصود بالرضح منافع علم كان منافع له لا مولاه لم يجب عليه

هذا هو الملتقط  
 من عن فصل من الكنية والفيل وحذر محرم وما كره والشاخي يبرم بغيره بغيره بغيره

او من الاخذ اي الملتقط او المسكين  
 لان الاذن بالمصدق حصل من الشارع لا من المالك فلهذا يتوقف على اجازة فحين

بغيره

وان كان ملكه رقبته فلتا مل **قوله** وان لم يجد لها بعن وان كان فيه الباقي اظهر من  
 درمما عند له يوسف لان بتدبيره بفت شرعا ملا عرض لتقصية له منع التقط  
 كما يمنع الزيادة وعند محمد له قيمة الادرمما ورواها لطف على العكس **قوله** حصه  
 اي ان كان فيه الرمن اكثر من الدين فيقدر الدين عليه والساق على الرامن قالوا  
 صح للعاقبة بيع الباقي ولو علم موضع ما كره ويبقى ان يكون هذا اذا تغذر ابعاله  
 له ما كره وخيف تلفه وقد ذكر في القنية ان منقول الغائب لا يباع اذا علم  
 مكان الغائب لا مكان ابعاله والله اعلم **كتاب المفقود**  
 وينفق على ولد وابويه فان قلت هذا قضاء على الغائب قلت هذا ليس بقضاء  
 بل كمن يستحق من اخذ حقوقهم لانه كان لهم ان ياخذوا حقهم بغير قضاء الا ان  
 لا يستحقه حضرة الا بقضاء لا تنفق عليه من ماله كاللخ والمالك ولو كان لا تنفق  
 بحب القضاء والخاص لا ينفق على الغائب الله اعلم **كتاب الشركة**  
 معاوضة في كل شئ ما من التفويض فان كل واحد منهما يفوض النصف الى صاحبه فيبيع  
 مال التجارة ويبيع الشئ ما من بيع الانتشيد قال فاضا كما اذا انتشر في شئ ما  
 اذا انتشر فلما كان هذا العقد مبني على الانتشار والطهارة في جميع النصفان  
 فليس معاوضة **قوله** مالا ونصرنا وديننا كذا في الهداية ايضا لكن الاولى ان يذكر التساو  
 في الزرع ايضا كما وقع في الكفا لان براد من المال اعم من الاصل والربح لكن قول الشارح  
 وصاحب الهداية المراد المساواة في المال الذي يبيع فيه الشركة بكنه هذا المالك لا يخلص  
 فليتم **قوله** في المال الذي يبيع فيه الشركة كالمراهم والدنا بئر ومالا يبيع فيه الشركة كالمراهم  
 والمعار والدين **قوله** ولا يبيع الا بين متحدين وايضا لا ينفق الا بلفظ المعاوضة  
 لتفقد شرائطها عن علم العوام من لو بين جميع ما يقتضيه كونه لان المعية موصولة  
**قوله** والكسحار ولا فرق بين ان يكون الكسحار واقعا على الشركة او طامه كسح  
 حابة كذا في الكفا **قوله** والطلع صهرته ما اذا كانت المرأة عقدت عقد النكاح  
 ثم خالفت مع زوجها فالزوج عليها من الطلع لا يلزم شرابها وكذا لو اقرت بغير الطلع

ابي جعفر



لا بد من على شركتها **قوله** والنفقة تكاد وقع في جميع النسخ وفيه خلاف لان قد يكون معطوفا  
 على كناية وهو مثل سبب الدين والنفقة ليست سببا لدين بل الدين كما لا يخفى  
 والاولى والنفقة معطوفا على دم عداوة من النفقة كما وقع في الهداية لان الصلح عن  
 النفقة سبب لدين هو بدل الصلح فليست **قوله** ضمنه الاخر جزا المبتدأ اخذ قوله وكذا في  
 او مبتدأ خذانه حينئذ وحده ما لا يضمن في الكفاية في الغرض والاستدراك بغير  
 عنداني صنفه وكذا في هذا في يوسف لا يضمن **قوله** القبض شرط في كلامه وهو  
 انه صرح في الكفاية وغيره بان القبض شرط في المالكين معا في لوم قبضها لم يطل المفاوضة  
 لان الدين لا يصلح ان يسأل حال المفاوضة فلا وجه لتخصيص الشارع فليست **قوله**  
 اعني لرب العرق العقار وكذا في مبيعتها **قوله** اي يصح بان شرط ان يكون اطار  
 وفي كناية بشرط ففضل الرجوع مع تساوي المالين انما يصح اذا شرط العمل عليها  
 او على من يشترط ففضل الرجوع فان شرط العمل على فلهما رجعا لا يجوز فالرجوع انما يطل  
 قدر ما لهما لان الرجوع كما سجد الا بالار او بضمين غير ذلك ففضل الرجوع ففضل ما  
 ولا ضمان **قوله** ان اداءه من ماله لانه وكيله وادى الثمن من ماله فيرجع عليه  
 بحسابه وان اداءه مال الشركة لم يرجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله بان يجوز  
 لشريكه حبلا وتقدر الثمن من ماله ومثل العبد عليه البيعة **قوله** ولا ضمان الا بالتقدير  
 معنى لا يصح المفاوضة والعتان الا بالتقدير لا العوض لان الشركة في العوض مؤدى  
 للرجوع ما لم يضمن لان المال اذا كان عوضا لكل واحد وكيلهما صاحب مبيع معا  
 على ان يكون له بعض ربحه والوكيل بالبيع امين فاذا شرط له جزء من الربح كان ربحه ما  
 لم يضمن بخلاف التقدير لان ما يشترطه احد بهما بخرق ملكهما فخرق ومدة يرجع به  
 على صاحبه بحسابه اذ هو لا يتعدي ضمانه ما يضمن ابا المالك والمورون و  
 والعدوى المتعاركة فلا يضمن الشركة بها اتفاقا ففضل المخلوط وان فلهما كخمس  
 فكل كخرق خذانه يوسف ويكسب المخلوط بينهما شركة مكره وخذل محمد في شركة خذله  
 وقابله لظلمه بطل فيما اذا شرط الرجوع لاحد مما زيان على نصيبه عند ان يؤول الى الزمان

صار

بل الرجوع كل منهما بقدر ماله وحده محمد الرجوع على كل منهما **قوله** اعلم انه لا يخفى اما ان يكون  
 متهما كلامه وسواء النظام من كلامه جملته التي من مع النصف والنصف حكما  
 اذا كانت قيمة المتاعين متساوية **واما** اذا كانت متفاوتة فيبيع كل واحد  
 بقدر ما قبضت الشركة وصرح بهذا في الهداية وشروطها ولا يخفى ان هذا الحل  
 غير محتاج اليه لانه محتمل ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله مال الاخر وان تفاوتت  
 قيمتهما حتى يبيع كل واحد منهما نصفين وتلك العكس طرقت وهو ما اذا كانت قيمتهما  
 متساوية فبإيعاده مع التفاوت بان يبيع احد بهما ماله ثلثه والآخر مال الاخر  
 حتى يكون المال بينهما ارباعا فيعلم ذلك ان قوله يبيع كل واحد نصف عرض نصف عرض  
 الاخر انما وقع اتفاقا او فصلا ليكون شاملا للمفاوضة والعتان وقوله يبيع  
 عرض الاخر اتفاقا في لانه لو يبيع بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي يبيع بنصفه  
 جان ايضا كما صدقوا به فليست **قوله** ثم عقد الشركة ان شئ مفاوضة وان شئ  
 عتانا **قوله** ثم عقدان عقد الشركة مع العتان معط لعدم المساواة حتى يطل المفاوضة  
 ايضا **قوله** وانما يكون الرجوع منكرا عند المالك لان الرجوع اليه كلامه وسواء ان  
 الظاهر من كلام الشارع كون العرض كطيلة المذموم ليس مال الشركة والشركة  
 شركة عقد كما هو اختيار القدرتي وصاحب المنبر وغيرهما من المشايخ فليست  
 هذا ينبغي ان يكون الرجوع بينهما على كل منهما كما اذا كان كل واحد منهما من القدرين والآخر  
 له بذلك شرح المحقق **واما** اذا كانت الشركة شركة مكره وكان العقد الواقع بعد البيع  
 كلا عقد كما هو اختيار صاحب الهداية وصرح به في العناية فالرجوع بينهما بقدر المالك  
 ففي كلام الشارع خلط القولين كما لا يخفى فليست **قوله** فلهما والشركة شركة محمد  
 محمد وشركة مكره عند الحسن **قوله** ان يبيع مع وجود لهما من نواحي الخارج لكن  
 للشركاء الشركة العتان ان يضمن ويرث من وكان لاهل المفاوضة ضمان ذلك لانه كان  
 ملكا لا يباع والاستيفاء مضطرب بشركة حقيقة فيملكه حكما ولا كذا شركة  
 العتان **قوله** وسواء ان يشترط صاحبان كناية طين لهما ومنه الشركة قد يكون عتانا



وقد يكون معاوضة عند انجاء شرايطها لا يمكن تحقيق مقتضى المعاوضة في الاعمال كماله  
الامور الوفاء العنان من هذه الشركة كونه شرط التفاضل في المال المستفاد بالعلم من شرط  
التساوي في العمل ولا ينال المصلح اليه بقوله وان شرط العمل بصفته اما واعلم انه قد  
سبق ان المعاوضة والعنان لا يصحان الا بالنقد في مائة حكمه ما وهذا ما قد علمنا  
الا ان يقال ملك في المعاوضة والعنان اللذان يكونان في الامور كالحاصرين في  
الكفاية فليست **قوله** وعند ما كره لا يحسن الا لهما وكذا كره في قوله الاول وفي  
قوله الآخر لا يحسن مطلقا ولذا قال في الهداية وما رزق في الشافعي لا يحسن **قوله** فيجب  
معاوضة بان شرط المساواة لا يفرق بين شركة التقبل وشركة الوجود في صحة  
كونها معاوضة وكون مطلقا ما عانا كما علمنا اليه وصرح به الكتب فينبغي للصحيح  
ان يذكر في شركة التقبل ايضا كما لا يخفى فليست **قوله** خلاف العنان ان كان لا يحسن  
شركة التقبل لان ما وجد في شركة التقبل لا يوجد في شركة الوجود عندنا في الحقيقة  
لان كل واحد من الزوجين مال كان به العمل والوجود يتقدم بالتقويم فيقدر ما يقوم به فالحكم  
الزيادة وفي شركة الوجود يوجد ربحا لان جنة المال متفق والربح في الحقيقة متفق واعلم  
ان المدة في الهداية وشروطها ان شرط الغرض في شركة الوجود باطل لان اختصاص الربح  
فيها بالضمان والضمان على قدر المصلحة المشتركة وكان الربح الزائد عليه ربحا مالم يكن  
فلا يبرهن شرط الا في المضاربة الوجود ليست في معناها لان في شركة الوجود كل واحد  
من الشريكين مصنفون على العمل واما في شركة التقبل فمصنفون على المضاربة كذا في العمل  
على ربح المال خلافا للعنان لانه في مضاربة من حيث ان كل واحد من شركتي العنان  
يكون مال حصة **قوله** كالمضاربة بكون مال ربح المال فان كان شرط الزيادة الربح في الشركة  
كما كان في المضاربة ويعلم من هذا ان يقيد الشارح بقوله اذا كان ربحا لربح المال في الشركة  
لعل ما ينبغي وبناء على ذلك ان يرد في ما قبله فليست **قوله** الاصطباو في  
كل مباح مثل احصاء الثمار من الطيار لان الشركة متضمنة لشركة التوكيد ايضا طاعة  
التصرف فيها هو ثابت للموكل وليس ثابت للتوكيد ولا يمكن تحقيق هذا الحق معنا

لان التوكيد ملكه بلا اذن الموكل فتوكيده باطل واذا بطل التوكيد بطلت الشركة واخبر  
عليه بعض الافاضل بان هذا يشترط في التوكيد بالاستعانة فانه يصح مع ان التوكيد  
ملك الاستعانة بلا اذن التوكيد ولا يخفى ان هذا السكت لان التوكيد مثل التوكيد  
كما لا يستعان بوجه حرمته على الموكل ما لا يباح له لا يحسن في حقها  
الا على نفسه خارج بعد توكيده بوجه حقها على موكله فليست **قوله** وعند ما ان  
يجعل ما اذا الاول وقال بعضهم لا يضمن عند ما علم اولم يعلم ومن الصحيح كذا في الكفاية  
والداعل **كتاب الوفاء** او فاما بالنسبة  
السبيل فيكونا في شركة النسخ المعجزة والاولى ذكر من السبيل بعد قوله راجعا كما وقع  
في بعض النسخ لانه المذكور في الصحاح ان الطمان هو الذي للتجار **قوله** في التعلق بالموت  
رواية عنه اما النظام من كلام الشارح ان قوله في النسخ في الصحيح ان رتبة  
اللزوم في صحة التعلق ويحتمل ان يكون اتم ان لا يكون الطمان لظلاله في جواز الوفاء  
ويكن حل كلام الشارح على هذا كما لا يخفى واعلم ان الطمان ان رواية عدم اللزوم  
في حال الطمان ورواية اللزوم بعد الموت لانه عند شركة الوصية فلا منافاة بين الزايل  
فليست **قوله** الا ان حكمه به حاكم معنى العمل من طرف الحقيقة واما الحكم الحاكم للزوم  
الوفاء والصحيح انه لا يرفع الخلاف وللقاض ان يبطل **قوله** وعند محمد لا يبرهن ان  
المدة في الهداية وشروطها ان شرط الغرض في شركة الوجود باطل لان اختصاص الربح  
فيها بالضمان والضمان على قدر المصلحة المشتركة وكان الربح الزائد عليه ربحا مالم يكن  
فلا يبرهن شرط الا في المضاربة الوجود ليست في معناها لان في شركة الوجود كل واحد  
من الشريكين مصنفون على العمل واما في شركة التقبل فمصنفون على المضاربة كذا في العمل  
على ربح المال خلافا للعنان لانه في مضاربة من حيث ان كل واحد من شركتي العنان  
يكون مال حصة **قوله** كالمضاربة بكون مال ربح المال فان كان شرط الزيادة الربح في الشركة  
كما كان في المضاربة ويعلم من هذا ان يقيد الشارح بقوله اذا كان ربحا لربح المال في الشركة  
لعل ما ينبغي وبناء على ذلك ان يرد في ما قبله فليست **قوله** الاصطباو في  
كل مباح مثل احصاء الثمار من الطيار لان الشركة متضمنة لشركة التوكيد ايضا طاعة  
التصرف فيها هو ثابت للموكل وليس ثابت للتوكيد ولا يمكن تحقيق هذا الحق معنا

ادناه

ومن غرضه في التعلق بالحق في التوكيد او بطلان قوله

لا خلاف روي عن محمد بن علي بن ابي حمزة



وعندنا يوسف وعبد الله بن مسعود فلا يباع ولا يورث ولا يهب ولا يهدى ولا يوصى بكونه  
مسجدا ولا مسجدا بالطلاق فلهذا في الطلاق ضرورة كما بدعنا في الاجارة بما ذكرنا فيها  
نزلت لا تنقل ولا انتقل الا بالطلاق كذا في الكفاة **قوله** وعند محمد بن سفيان لا تنقل  
وكذا لا يورث لانه منتهى القبض ووجه قوله انه كالصدقة عند من يكون المسلم من شرط  
كالصدقة المنقولة لكن يشترط في كل نوع تسليم يليق به فاذا انتقل الكسب من التولية  
وسكنوا في المكان والرباط ودفعوا في القبرة وصلوا في المسجد والملك عند الوصل  
ارضه طرعا فهو على الخلاف ثم لا فرق في الانتقل بين التولية وبين التولية في  
قبح جان الكسب في الزوال والرباط والشر من التولية والفرق في التولية الا في  
غلة الوقف حيث لا يجوز الا للفقراء في الوقف فاضا تصرف غلة الملك الطالع او الزاوة  
او طلبه العلم لا تصرف في الغنى منهم وفي هذا الوجه وان سكننا لانا بالسبل  
في البلد كان ليقبض فيه التولية والى الهداية قالوا اذا اوج الوقف على اختلافهم  
وفي بعض النسخ واذا اخرج مكان قوله خرج من ملك الوقف لم يدع في ملك الوقف عليه  
لانه لو دخل في ملك الوقف عليه لا يتوقف عليه بل يتوقف به كابر الملك فكل واحد  
وقوله خرج من ملك الوقف كذا يكون قولها معنى اذا اوج الوقف على ما اختلف المشايخ من  
انه يخرج عندهما لا يخرج عندهما **قوله** على ما هو المأخوذة الاصل والوجه هو هذا الحكم  
خرج من ملك الوقف عليه واعتبر من عليه بانه فلو قبل هذا لا يورث ملك الوقف الا ان  
حكمه الحاكم وهذا الاستثناء انما يخرج اليه على قولنا في حصة في حق الوقف  
عن ملك الوقف اما على قولها فان الملك يزول دون حكم الحاكم والاول ان ما ذكره  
في الكتاب من هنا انما هو في الصبي وما ذكره قبل من ان الزوم والصبي لا يسلم للزوم  
فكان القول يخرج الوقف عن ملك الوقف اذا اوج الوقف قولنا لا قولنا في حصة الا اذا  
حكم الحاكم فان كان خروج الوقف عن ملك الوقف قولنا لا قولنا ان الصبي من هنا  
يخرج للزوم ولكن لا يلزم من الزوم الخروج عن ملك الوقف فلو التصدق بالمنفعة  
فذكر يخرج من الزوم لا محالة كذا في العناية وفيه كلام من وجهين الاول ان جمل

هذه

الواقف يعني في قولنا يوسف وعبد  
ولم يدخل في ملك

عندنا ج لا لان الوقف عند محمد  
بحسب العين على ملك الوقف

على اختلاف المشايخ في ان الخلاف من انه حصة وصحبة في طراز الزوم فلا  
الظاهر من الظاهر ان المراد **قوله** اني حصة وصاحبة في حصة الزوم ويؤيد ذلك  
ما وقع في بعض النسخ كما لا يخفى الشك ان ما وقع في بعض النسخ قوله لانه على  
ان الصبي يخرج للزوم لان الاستحقاق بعد الزوم وقوله ولكن لا يلزم من الزوم  
اخراج ما لم يستلم للزوم لان الحاكم عندنا في حصة ان الوقف عند العبد  
على ما هو الواقع في الزوم وعندنا الجلب على حكم ملك الله مع الزوم  
واذا حكم الحاكم بالزوم فلا ينفصل ما يخرج قولنا عندنا في حصة ايضا وهو كونه الوقف  
جلب العبد على حكم ملك الله مع الزوم بقضاء القاضي في حصة فيه كما هو ظاهر  
جميع المجتهدين فلهذا **قوله** عندنا في يوسف ولان ثناء الشركة منع الطلوع  
لله ولان الهامات فيها في غاية الغنى بان يقدر فيه الموقوف سنة ويخرج  
سنة ويخرج فيه وقت ويخرج اصطبلان وقت **قوله** لا عند محمد لان القيمة  
تأخذ القبض والقبض شرط عندنا كذا ما بينه به وعندنا في يوسف القبض شرط كذا ما بينه به  
**قوله** ذكر مصرف موبداى منه لا تنقطع وانما غايته البيان لان التوقيت بطلان  
الوقف بالاتفاق حتى اذا وقف امره عشر سنة لا يخرج فاما كان التوقيت مبطلا كان  
التأيد شرطاً لا وقف على وجه ينقطع كان موقفا من حيث المعنى فلا يخرج وهذا  
هو الوجه الصحيح وفيه كلام وهو ان هذا لا يثبت الا ما ذكره في مصرفه منقطع  
واما ما لم يذكر فيه مصرفه اصل لا ينقطع ولا يخرج مثل قوله وقفا رضى من  
فلا يشمله وهو محمول فيه ايضا فلهذا مل وفي قول المصنف ذكر مصرفه انما  
لما ان التأيد شرط بالاتفاق لكن الخلاف في الذكر بالكتاب وهو هو الصحيح  
وان نقله جملته لهداية بالفضل كما صرح به في الكفاة فان قلت روى عن ابن عمر  
انه قال اذا وقف على رجل حصة جاز اذا ملك الموقوف عليه رجوع الوقف الى الورثة  
الواقف فكيف قال المصنف اذا انقطع صرفه للفقراء قلت روى عنه ايضا انه  
اذا انقض الموقوف عليهم مصرف الوقف الى المسكين ويمكن الجمع بين الروايتين



یقال

بأن في الرواية الأولى أن يكون فيما إذا ذكر مصرف لا ينشئ عن الفقر، أو الحاجة  
وكانوا لا يخصون والثانية فيما إذا كان مما ينشئ عن الفقر، أو الحاجة، أو الحاجة  
الرواية الأولى يقولنا نحن لا يخصون لأنه فالرغبة للحاجة ولو قال لا لا يعمد  
وقد تأكد فربط الأعداء في يوسف فان حذر هذا على كونه ويتم بالنسبة إليه  
والأصل أنه لا بد للوقف من غير منقطع بالاتفاق إلا أن أبا يوسف يكتفي بالولاية بالأب  
مصرف أو يدكر مصرف ينشئ عن الفقر، أو الحاجة، أو الحاجة واحدة عندنا وذكر مصرف غير  
محقق أن لم ينشئ عن الفقر، أو الحاجة في رواية أخرى فذكر المصرف المعين المنقطع  
الغير المنشئ عن الفقر، أو الحاجة المحض لا يكفي في صحة الوقف عندنا قطعاً وفي فكر  
المصرف الغير المنشئ عن الفقر، أو الحاجة المنقطع في المحض مثل مصرف الغير عنه  
ثلاث روايات الأولى أنه محض ويصرف بعدهم في ورثة الواقف والثانية  
أنه يحجز ويصرف بعدهم في المسكين والثالثة أنه لا يحجز فيلحظ عندنا قوله  
وعند محمد بن حجاج وقف منقول منه الحديث واقفة أبو يوسف في الكراع والسلاح  
لعمود النص فيه ويدخره وقف الأرض ما كان داخله البيع من البناء والآبار  
دون الذرع والتمسك قوله فإذا صح الوقف لا يملك بعني إذا تم لأن الوقف بعد كونه  
صحها كونه ببيع عندنا في صنفه كما صرح به وحكم كما سبق كما لا يخفى والله اعلم  
**كتاب البيع** هو مبادله المالا بالمال أو ينشئ ان يزداد  
فقد يطابق الأكتسب كما وقع في الكتب يخرج مثل الله بشرط العوض فإنه ليس ببيع  
ابتداءً وإن كان في حكمه بناءً، قوله ما يضمنه من صاحب الهداية البيع يتوقف بالحاجة  
والغير إذا كانا مطلقاً لما فيه لأن البيع ثلث، تصرف وإكراه وبيع في البيع في الوقف  
للاضطرار قد استعمل فيه فينقذه وقال صاحب الهداية لا يضمن شيء له ولا وهو  
أن يثار وكان استعماله بلفظ الحاجة والألاية الديرية وفي كلام وسوان المأذون  
لفظ الحاجة إذا اللام للعمد كما لا يخفى فلا حاجة إلى النص ثم قال ولا يستعمل بلفظين  
أحد ما لفظ المستقبل بخلاف النكاح وقد مر الفرق متنازلاً والطاهر أن المراد ما جازم

الاستقبال وهو صيغة الغناء كما ينشأ به الطوال المدحومة لا ما يجتمع ويكون بالبين  
وسوف كما نزع صيغة الغناء به بدون فيه الا حارة الطار واما ان كان المراد ذلك  
فينعقد البيع كما نزع صيغة النهاية عن تحفه الفقهاء، وسنزع الطار والحق انه لو نزع  
الحارة الا حارة لا في القبول ينبغي ان ينعقد لان طوار القبول كحارة العدة فينبغي ان لا  
ينعقد الا اذا وجد فيه الحارة الا حارة في القبول معا اذا كانا مستقبلين وكونا المضاع  
عند الفقهاء، حقيقة في الحارة لا يثبت اعتبار النية بناء على ان عمل النية في الحارة  
لا في الموصوفات الاصلية لان ذكره في خبر البيوع، والحقيقة الشرعية فيها سوف لفظ  
الحاجة والمضاع فيها محار فحاج الى النية فليست **قوله** فما العلة الفاعلية والعلة الغائية  
التي تذكر في النكاح **قوله** ولم يقد على سبيل التراضي ذكر في الكفاة وشروط الهداية ان  
البيع هو مبادلة المال بالمال في الزاوية وفيه كلام وسواء ان اريد به تعريف مطلق  
البيع النظم للصحيح والعكس فليس يحاط لعدم تناوله بيع الكرم فانه كلفه ان  
اريد تعريف البيع الصحيح فليس يحاط له فوالا كذا الباع عاكس الفاسدة فيه واما قوله  
عن راض فحتم ان يراد التجارة الصحيحة النافذة فليست **قوله** الا يثبت خيار  
المخلل قال في كذا في كذا حرم المتبايعان باطنيا رعا لم يتفرقا ولان في التفرقة  
ابطال الحق الغير فلا يجوز والطرف محمول على خيار القبول فليست فيه فانهما  
حالة المبشرة لا بعد ما او يجتمع فخر عليه والتفرقة في الاقوال كذا في الهداية وفيه كلام  
وسواء لا حاجة الى التفرقة على تفرق الاقوال حتى يرد كذا الاشوار الحار ويحتاج الى التفرقة  
بالفرق بالشيوخ كما ذكر في الشرح **بكر** المتكسب ان يقال معنى الحديث المتبايعان  
حقيقة اذ مع قيام حالة المبشرة خيار القبول عام يتفرق عن ذكر المخلل للاعتبار فيه  
**بكر** المتكسب الى الامتداد الى اخر المجلد كمال لا يخفى قد بدد ايضا الحديث بمكة المتبايعان  
باطنيا رعا لم يتفرقا الا ان يكون صفقة خيار ولا يجر له ان يتفرق صافيه خشيته ان يتفرق  
وقوله حرم ولا يجر له ان يتفرق الى بابي حرم التفرق على تفرق الاقوال كما لا يخفى فليست  
**قوله** وانما قدم ذكر التفرق في الاحكام الخاصة وان جمع بينهما في الحكم العام حيث قال وجه القول

[illegible]

والتمنا في كل يوم  
 من الله تعالى  
 ما نحتاج اليه  
 من كل شيء  
 والتمنا في كل يوم  
 من الله تعالى  
 ما نحتاج اليه  
 من كل شيء

محذا وكنه ن مال



لان العوض يتناول المبيع والتمسك كما هو جوابه والتسليم بالعوض قبل العقد باعتبار ان كل ما لا يخفى  
**قوله** وهو في العوض المتنازل اليه معنى الاضواء التي الربوية لانها اذا بيعت بحسبها  
 عند جها كالمقدار لا يحسن وان لم يشر اليها وعقد التقييد لان طلب الربويات متاخر  
 البك فالكلام في هذا الكلام في غير الامور الربوية والكلام في البيع السليم مودة  
 مقدار المتنازل عند ان يبيعه اذا كان مما يتعلق بالعقد على مقدار **قوله** فان خرج لا بد من  
 ان يذكر قدره ووصفه لا يشار هذا في قوله وبالنسبة المطلق ان لم يذكر صفته لان  
 الوصف فيه يعلم من الاسماء والمالية والرواج كما لا يخفى فليست **قوله** ما قدر به  
 من الخرج اي يقع البيع بالقيمة كلام وسوان هذا الحكم اذا استوت الصفوة والرواج  
 ايضا واما اذا اختلفت في الرواج فعلى الارواح كما هو جوابه فالتسليم بالتقييد  
 بالتساوي في الرواج ايضا كما لا يخفى واما في المداية وفساد البيع على قدر  
 التساوي في الرواج اذا كانت الصفوة مختلفة في المالة كانت سواء فيها كالشئان  
 والتلافي والبصري والسر فندى جاز البيع اذا اطلق لم يدرهم وصفه ولا ما قرر به  
 من نوع كان لانه لا يمازعة ولا اختلاف في المالة واعلم ان قوله كالشئان  
 والتلافي مثال لقوله فان كانت سواء فيها بناء على ان مالة الاثنين كما مالة الواحد  
 من الاحادي والاسم الواحد من الشئان والتلافي في ذلك هو كذا في جوابه  
 فلا يقيده كلامه كانه من جنس العنابة وجوابه كالتسليم في مثال لقوله اذا كانت  
 مختلفة في المالة فليست مل واما احتمال النزاع بان طلب البائع الاطاري مثلا  
 لانه اسوى للضبط او طلب الشئ او التلافي لم يصره راما وسلم المطخلاف  
 ما طلبه فلا يعتبر بالصحة وعدم التقييد من جهة المالة بل بحسب الطلب ما قدره في الطلب  
 فليست **قوله** وفي الطعام والحبوب سلم الطعام في العرف يقع على الحظوة وقيمتها في  
 في البيع والشراء فلا يكون ذلك للطلب بعد سنده كما كان المراد منها العبدس  
 والمجدة **قوله** ان بيع يعبر عنه هذا في البيع مجازة وقالوا انهما اذا  
 كان شيئا يدخر في كسبه طالما اذا كان قليلا فحصة البيع مجازة وان كان بحسبه **قوله**

فان

فلا تعقيد ساه

فلا يعتبر تحريما للصحة ساه

وبما

وبما به معنى ما لا يحسن التساوي كما تحذف من الحاشية واما ما يحسن التساوي كما لا يخفى فلا  
**قوله** وهو البيع في صياح واحد ولا يشرى الجزار لتفرق الصفقة عليه وقال لا يحسن  
 الكلام الاصل عند ان يبيعه ان كان كل من اضيف الى ما لا يعلم منها به يتناول  
 لانه وهو الواحد كما لو قال الفلان على كل واحد منكم بكذا ودرهم واحد وعند ما هو  
 كذا كما لا يكون منها به معلوما بالاشارة اليه واما فيما يعلم حكمه بالاشارة في العقد  
 يتناول الكلام لو كان معلوما بالاشارة بالنسبة لان الاشارة المبلغ في التعريف هي بالجملة  
 معلومة بالاشارة فحصة العقد في الكلام عند سها والجهالة في كل واحد مناهو المالة  
 التي في جملة الشئ لا يفسد المنازعة فان كسلا ما ذكره ابو حنيفة وصاحبه يفتض  
 بما اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق او قال كل حبة شريية فهو حر فانه يفسد  
 كلامه براه بزوجها والى كل حبة يشري به فينبغي ان لا تحسن هذا كلامه الاصل في كذا  
 اتفاقا **قوله** نحن ندعي ذكر فيما ذكر في المنة لا فيما لا يحسن فيه النزاع كذا في  
 شروح الهداية وفي عدم بيان النزاع في صورة النقص كلام لا يخفى فتدبره ولكن  
 الطوب بوجه افره وبيان حال ان المنة في صورة النقص منصفة بصفة عامة وهو  
 الخروج والشراء فكون المنة معلوما باعتبار الصفة خلافا لما في فليست  
 العرفا فليست **قوله** اي قال بعثت هذه العبرة هذا التفسير صريح في تسعة  
 جملة الفقران في صحت العقد وفيه صريح في الكلام الجازي لا يشرى واما صورة التسمية  
 بعد الاصل او الكسيرة في الجازي فليس في الكلام ايضا لكن لا يشرى لانه لا يعلم  
 ذلك لان فله الجازي كما اذا رآه وقت البيع كذا صورة الصحة في صياح واحد لتفرق  
 الصفقة عليه فينبغي ان يفسر سمة جملة الفقران بتفسير عام للصورة من كمالا  
**قوله** وفيه الكلام في جميع قالوا في التفسير به كما لا يخفى وذكر الواحد متفاد  
 كذا في الهداية ايضا والمفهوم من هذا انه يبيع البيع في ذراع واحد اذا لم يوجد  
 التفاوت في الثوب مطلقا مع انه كسره لا يبيع فيما يضره التبعيض كما هو جوابه  
 فليست **قوله** في ذراع واحد بغيره ان الوصف ان كان تابعا الا ان لا فراد



بذكر النسخ جعله أصلاً فنزل كل ذراع منزلة ثوبه في الهداية وفيه ثلاثون  
 بن الكثرة في هذه المسئلة والكثرة في مسئلة العدل المبين لكل ثوب منه ثوب  
 ما يجي انعامه في قدرها البيع عند الكثرة بجماله المبيع فكذلك ما يصح ان  
 يفسد عندنا لتلك الجهة لا ولكن لطول بان الذراع صار أصلاً سميته البيع  
 وصف حقيقة من حيث انه لا يقابل شي فصار أصلاً من وجه دون وجه من حيث  
 انه أصل المسئلة الزيادة ومن حيث انه وصف يكون بعض الذراعان تابعاً لبعض  
 فلا يفسد العقد والما بعض الثوب لا يكون تبعاً فيبيع المبيع بجماله يفتي  
 لا المنازعة لان الثوب يختلف كذلك النهاية وأخر صفة العناية بان قولنا من  
 انه لا يقابل شي من الثوب مطلق الوصفية فلا يكون عليه لها وفيه ان المعقود بيان  
 العلم بكونه وصفاً لا تعليلاً الوصفية بذلك كما لا يخفى فذكر في السؤال بان كل ذراع  
 ان كان غنمه ثوب على صفة فسد البيع اذا وجد ما أكثر او أقل كما لو كان العقد  
 وارداً على اقل من عشرة وقد وجدت احد عشر اوسع واجبت بان الاثنا عشرة  
 فيكون الغنم المبيعة محولة جهالة بعضه في المنازعة والذراعان من ثوب واحد  
 ليس كذكر في كل من ثوب السؤال والطوب كلام املة بغير السؤال فطلب وضع  
 المسئلة هو ان قال بعتك ما على انها مائة ذراع مائة درهم كل ذراع درهم و  
 ونظير ما بيع العدد مسيئاً لكل من ثوب به فن محين والفاد فيه عند الكثرة فقط  
 واما في ثوب الطوب فلانه قد مر ان الثوب مما يشترط فلا يبيع ببيع بعض مطلق  
 منه للجهالة انقصية الى المنازعة كما لا يخفى من هذا واما الاعتراض بانه اذا كان أصلاً  
 باقوا ذلك النسخ المنع وقول الزيادة في العقد كما اذا باع صبرة على انها عشرة فافترق  
 فاذا هي احد عشر فان الزيادة لا يدخل الا ببيع على صفة قد تفرق من وجهين الاول  
 كالمسئلة من ثوب معنى الوصفية فزوي الجانبان معا كما لا يخفى الثاني ان الذراع  
 الواحد لو لم يفسد كان تابعاً لبعض الثوب في البيع فكيف بالذراع ثمانية المواز  
 والنفق الواحد ليس كذلك **قوله** وهو معنى جمول لا يمنع لما لان الذراع ففسد

حتى يقتضي محلاً حياً يجوز المشاء ليس كذكره والسهم على عتق غنم  
 يتوصل اليه بواسطة الفسقة وهو امر عقلي لا يقتضي محلاً حياً فيجوز  
 ان يكون في الشايع فاجله لا يقتضي المنازعة بل كل ذراع منزلة  
 ثوب واحد والنفق اذا بيع على انه كذا اذا خاف ففسد في بيعه لا يفسد شيئاً من الثوب ولكن  
 يثبت له الخبز فيقول هذه الاقوال الثلاثة في الثوب الذي يشترطت جوانبه كالمقصود  
 والشر او لا واما في الكسب الذي لا يشترط جوانبه لاسم الزيادة لانه وان  
 اتصل بعضه ببعض فهو في معنى الكسب والموزون لعدم تفرع بالقطع على هذا  
 قال المشايخ باع ذراعاً ولم يبين موضعاً جاز كمنه الحنيفة اذا باع قيراً من ثوبه **قوله**  
 بيع الرثبة سبيله حجة عندنا في روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من باع ثوباً من ثوبه  
 ومن ثوبه الكسب **قوله** يفتي ويأمن العامة وحكم ما بعد الغاية خلافاً  
 ما قبلها كما قالوا وقال صاحب النهاية في نظر لانه لم يفسد الا في ثوبه الاول ان  
 بقوله يفتي فان الذي يقتضي المشروعية **قوله** كلامه وهو ان يوم الغاية منقضي  
 عليه كما صرح به في التلويح في بحث المعارضة والرجوع فلا وجه للنظر كما لا يخفى  
 وان ما علقه اوله ليس في لان المشروعية التي يقتضيها الذي في الافعال  
 الشرعية هي مشروعية مع عدم مشروعية الوصف وسوحي الفاسد فالدليل  
 يفيد خلافاً للمدعى لان المدعى صحة البيع والدليل غيب في ان فليت **قوله**  
 وشروط ركها على الشجر بعد البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو مشغل  
 ملك الغير او موصوفة في صفقة وهو عامرة او اجارة في بيع كذا في الهداية  
 وفيه كلام وهو انه قد صرح فيها سلطان اجارة الخيل وفي النهاية بان اجارة  
 الخيل او اجارة باطلة وليست بصفقة فلا يوجد صفقة في صفقة طاعة الدليل  
 الثاني الدليل انما هو الاول كما لا يخفى فليت **قوله** اي باع الثوب على الشرا وكلام  
 وهو ان المعنوم من هذا القيد هو ان البيع في المحل وهو ان صرح في شروط الهداية  
 انه لا يجوز فيه ايضاً وكذلك التعليق المذكور بعضه عدم الفرق كما لا يخفى فليت **قوله**

الغاية  
 في كل ما غنم من هذا الكلام  
 في خبر وفي الدرر والنفق



لانه لما لا سعى شي بعلم المستثنى وفيه كلام وهو ان هذا انما يقع في العدد والكيفية  
كما هو جوابه الا ان يقال المراد استثناء القدر الذي لا يشهد له سبب الزايد  
ويؤيد هذا ما ذكره تاج الشريعة من ان قولك هذا الهديه واستثنى منها ارباعا  
معلومه لشاره الى ان المستثنى لو كان مرطلا واحدا كان هذا وفي الهدية المستثنى  
على عدم حوازم البيع بان الباقى بعد الاستثناء محمول واحتمل في عليه بان هذه  
الجزء لا يفيض للمالك من جهة التزامها فلا يكون مانعا واجيب عن هذا النوع  
بالمنع لانه من كان البايع يطل صاعا من تحت الحصى المستثنى فيرى ان يبيع من  
تحت احدى وقته كلام وهو ان هذا انما يظهر في غير الحدود والحدود كما لا يخفى على  
ممكن رفع النزاع فيه ايضا بان المستثنى القدر من الكمية مستثنى ان يحج ما استثناء  
بعد الجمع والخطا الا ان يقال ان الكلام في مسألة الاستثناء فقط وعلى تقدير  
استثنا اخرج المستثنى من الكمية دون غيره ففصل يكون مسألة اخرى فليست له **قوله**  
في الهدية ان عدم الجواز رواية الطحاوي واما على ظاهر الرواية فينبغي  
ان يحوز لان الاصل ان ما يحوز ايراد العقد عليه بانفrazه وكذا استثناء من العقد  
وبيع فغير من جهة جاز فكذا استثناء في خلا واستثناء الطر اطار الجوان لانه  
لا يحوز بوجه فكذا استثناء وفي كلام من وجه من الاول ان هذا كاستثناء  
الخدمة من الوصية بالعقد فانه يبيع الوصية الاستثناء مع ان الخدمة يبيع او اداء  
بالوصية الا ان يقال المراد صحة الاستثناء اذ لم يمنع مانع وفي صحة الخدمة من  
لان استثناء ما توضح كانت ميراثا للخدمة ولا حجة الا في فيها الا ان لو اودع  
بها فحالت الوصية له لا بد ثمة فتمت الوصية له التنا في قد صرح في الهدية وسائر الكتب  
ان المراجعة والمضاربة يفسدان بالاستثناء القيقه ان استثناء الدراهم تسمة  
جواز ان لا يحول الا المستثنى ولم ينقل رواية الجواز مع انه لا فوج بينهما وبين البيع  
في جريان الدليل المذكور كما لا يخفى الا ان يقال عدم النقل لا يدل على عدمها  
**باب خيار الشرط** اعلم ان البيع بدون الخيار لازم وهو اقوى من غيره للان

فلما قدم اللازم ثم قدم خيار الشرط على سائر الخيارات لانه يمنع ابتداء الحكم وكذا  
خيار العيب لا كذا ذكره المصنف بل خيار الشرط عام خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم  
ثم خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم **قوله** في خيار الشرط من قبل اضافة حكمه لاسببه  
اي خيار يثبت بسبب الشرط **قوله** لا اكثر عندنا في حيزه وهو قولنا في الثاني  
لان خيار الشرط محال في بعض العقد وهو اللزوم وانما يجوز خلاف العكس كما روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خيار بن منقذ وكان يبيع في البياعات اذا باعت فقل  
لا خلافه وله الخيار ثلثة ايام فيفسد على موه والنقص وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه اجاز البيع للمشتري في خيار الرؤية او العيب في الاخرة باي مدة كانت  
اذا كانت معلومة **قوله** جاز البيع سواء قبل ان ينفق فكذا ثم يعلب صحها  
تخلف خيار الشرط قبل اليوم الرابع او قبل ان ينفق موقفا فاذ مضى من  
من اليوم الرابع بعد فاذا اجاز قبل ذلك لم يفسد العقد فكان صحها  
**قوله** لانه مقتضى على يوم الشراء وهو مقتضى بالقيمة اعلم ان مقتضى على يوم  
انما يكون مقتضى اذا كان الثمن مستحقا اذا قال او هب هذا الثوب فان رخصته  
لمشتريته فذلك سببه في ذلك لا يضر ولو قال ان رخصته لمشتريته بعشرة ففقدت  
ذلك من قيمته وخلفه الفتوى كذا في الكفاية **قوله** فصار ملكا للمشتري من  
حين العقد فلا بد ما يقرر من ان الولاية سبب لتعيب المالك مع التعيب والولاية  
سابقة على التعيب لكونها كسبية فيقدم على ما موه اعني المالك فلا يكون الولاية  
واقعة في ملكه فلا يصح له ولده كما لا يخفى **قوله** ثم اسلم المشتري بطل شرطه  
ولزم من سلطان الشراء ان يملك البايع المالك بالضرورة ولاد طر للمشتري في هذا المالك  
حتى يبرأه المالك لا يملك تسليمه كما لا يخفى فليست له **قوله** لا ينسخ بلاء علم  
صاحبه اذ الفسخ يظهر في حق الغير وهو العقد بالرفع وهو لا يورث من المفسدة  
اما اذا كان الخيار للبايع فالمشتري عساه بعينه تمام البيع سابق فيقتصر  
فيه فليزم غرامة القيمة بملاك المبيع وقد يكون القيمة اكثر من الثمن ولا خلاف في كونه



منه را و اما اذا كان المشتري فالبايع عسى يعتمد تمامه فلا يطلب التسليم منه شيئا وقد يكون  
الحق امام رواج المبيع وفي ذلك ضرر لا يخفى والتصرف في حق المشتري في الغيبة يتوقف على علمه  
لا محالة كماله عز الوكيل **واعلم** ان الخلاف اذا كان الفسخ بالقول او اما اذا كان  
بالفعل لا اعتناق والبيع والوطي وخبره ذكره في غير هذا العلم الا انما في **قوله** فتصرف  
منه الخيار وهو بطلان هذا عن طرف له صنفه 2 ان هذا ضرر من وجهين به منه فذكر  
الاعتناق في ما قد الكفيل كانه الغيبة خلاف الضرر المذكور في دليله كما لا يخفى فعلى من  
اذا اختلف من السبل للخيار فذبح من الخيار لا من السبل الحكم واعلم انه قد روي في  
عاصم عنه مع الرواية عليه وذكر الكرمي ان خيار الرؤية على هذا الخلاف وفي خيار الغيب  
لا يصح نسخه بخبره اجماعا كذا في بعض الشروح **قوله** لا الشرح والرؤية لان الخيار  
ليس الاختيارية واردة ولا تصح انتقاله والارست فيما يقيد الانتقال خلاف خيار  
العيب لا يشبه انتحاق المطالبة بتسليم الامور الغائبة لان ذلك لا يخرج من المالك حتى لا يضر  
بالعقد فاذا طالب البايع بتسليمه وعجز عن التسليم ففسخ العقد لاجله وقد وجد عند الفقهاء  
في حق الوارث لانه خلف المشتري في ملكه لانه وكذا خيار التعيب لا يستقل به الخيار بسقط بالموت  
لكن العارضة في المبيع محمولة لا تثبت له خيار التعيب حتى يكتسب اختلاط ماله بالارجل حيث  
له خيار التعيب ومنه الخيار غير ذلك الخيار لا يرى ان المورث كان له ان يبيع وكان  
خياره موقفا والوارث له الفسخ وبسبب خياره عرفت كذا في الهداية وشروحها وفيه كلام  
وهو ان مجرد اختلاط ماله بالارجل لا يثبت له خيار التعيب لانه لا يرد من رضى الطرفين  
كما لا يخفى الا ان يقال ان رضى البايع ثابت في الاختلاط الذي فيما يخفى فيه كذا فيكون  
رايا ايضا خلاف المورث دون خيار الوارث كما لا يخفى فليتبين **قوله** وان المشتري يخل  
الخيار لغيره سواء كان خيار الشرط او خيار الرؤية او خيار التعيب كما لا يخفى ووجه الدكر  
في باب خيار الشرط كما وقع في الهداية وغيره ما كونه اول احوال الخيار **قوله** فالاول احوال  
لعدم التزامهم واما كون الفسخ او كذا في صيغة الفسخ فلانه اقوى باعتبار ان العقد  
الخارج بالحقه الفسخ بالراضى ولا ينعكس فكان اوله بالاخبار وفي رواية نفي المالك اوله

فمخا كان او اجازة **قوله** اقول ان المشتري على ان الغيبة للخيار لا يثبت له الخيار  
وفي كلامه وهو ان رضى البايع في هذا لصيغة الخيار لا يثبت له الخيار  
لا من جهة نفي ايضا فلا سببا لاعتناق المشتري ثم ان رضى البايع بخيار الغيبة صحيح  
لتصرف في حق الغيبة والخيار له انما يثبت بناية من صفة رضاءه وصحبه ان يعتمد  
الرضى للمشتري ثم يحول الغيبة بانباعه ووجه لا محالة لتوهم الاشكال كما لا يخفى فليتبين  
**قوله** وبيع عبد من باطنية احد هما وانما حاله عند من لانه لو باع عبدا واصلوا كليا  
او جزئيا على انه ما طين به نصفه حاز فسخ الثمن او لا لان النصف  
من الشيء لا يتفاوت قيمته ايضا لا يفاوت فاذا كان ثمن الكل معلوما كان  
ثمن النصف ايضا معلوما فالبيع معلوم ان الشروع لا يمنع الخيار ولا  
فرق بين ان يكون الخيار للبايع او للمشتري كذا في الكافي **قوله** لجهالة  
التمتع بالمبيع او جهالة احد جهات كذا في الهداية والكافي وخبرهما وثبتا  
من هذا التعليق اخره اضر الشارح واحتج بالكتاب والاول ان يعلل انتقال  
بجهالة الثمن والافضاء في النزاع في خيار واحد مما لانه لا يفرق من هذا  
عدم كون محل الخيار مبيعاً كما لا يخفى فليتبين **قوله** لان الاخذ بالشفعة يعق  
اجازة المشفوع به لان الاخذ بها لا يكون الا بالملك كان ويدل الاجازة  
فيتم من سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك له من وقت التراد  
بالاستناد فيظهر ان الخيار كان سابقا بخلاف خيار الرؤية حيث لا يسقط  
باخذ الشفعة ولو عرض على بيع لا يبطل ايضا خيار الرؤية ويبطل خيار  
الشرط لانه لو اطلت خيار الشرط سقط الخيار ولو اطلت خيار الرؤية  
لا يبطل خيار الرؤية لان بثوبة متوقف على الرؤية **قوله** لان الخيار ثابت لكل واحد  
والطرفين طرف في صنفه 2 انما لان ان اثبات الخيار لهما اشارة لكل واحد منهما  
الا ترى ان من مكر وكيلين اثبت لهما كماله لهما وتيسر لهما ان يتصرف دون  
الآخر كذا في شروح الهداية وعلم من هذا انه اذا صح البايع بثبوت الخيار لكل واحد



من المشتريين ينبغي ان يسقط خيار احدى ما برضى الاخر عندا في حينة رجمه ايضا  
 ودلالة ايضا يقتضيه ذلك لان البايع في يكون تراضيا بغير الشركة كما لا يخفى فليتنا  
**فصل** في خيار احدى ما برضى الاخر عندا في حينة رجمه ايضا  
 موصوفا ومشارا اليه اولا مكانه وليس فيه خيزر بذلك الاسم واما بدون ذلك فليتنا  
 ان قال بغيره ما في كمي فقال عامة من اجنا اطلاق الطالع يد على حوائج وقال  
 بعضهم لا يجوز هنا وشارا اليه البسوط الى انه لو قال بغيره غير ذلك لم يشترط  
 بالاجماع وقال الزاوي في الاصح هو الطوار **قوله** الى ان يوجد مبطلة سواء كان هرا  
 او دالة وقال بعضهم اذا رآه وكن النسخ ولم يسخ يسقط خياره ولو لم يسخ  
 وان لم يوجد به صرحا او دالة والصحح انه مطلق غير موقت بالزمان فيكون الزمان  
 في جميع عمره لم يسقط بالقول او بفعل يد على الرضى **قوله** وبطلان خيار الرضى  
 في حينة ونقص لا يفسخ عبارة الهداية هكذا وما يبطل خيار الرضى من سبب  
 او تصرف يبطل خيار الرضى وهذا يشترط بانه اذا عرض المبيع بشرط الخيار على  
 البايع يبطل خيار الرضى ولا يبطل خيار الرضى ودعوى عدم كون عرض المبيع  
 على صفة فانه في المبيع كما ذكره صاحب العناية بعد لا يخفى فتدبر **قوله** ووجه  
 الدلالة وكفها بهذا هو المروى عن ابي يوسف بشرط بعضهم رؤية العقار نعم  
 لانها مقصودة في الدواب **قوله** لا بالنظر اي بلساق خيار الرؤية كما صرح به  
 في الهداية وسائر الكتب **قوله** ولانه حينة رجمه ان القيد الكافي بالنظر ليعلم ان  
**قوله** كلامه وهو ان هذا الدليل لا يفيد سقوط خيار الوكيل بنظر الوكيل انما يفيد  
 وجوب نظر الوكيل كما لا يخفى والادعى سوالا اول دليل ما ذكره في الهداية وسائر الكتب  
 وهو ان تمام القبض تمام الصفقة ولا يتم الصفقة مع بقاء خيار الرؤية والوكيل  
 ملكة من غير فكذلك الوكيل لا يملك الاطلاق التوكيد وقالوا الخلاف فيما قبضه وهو راء فاما  
 اذا قبضه مستغنيا ثم اراد ابطال الخيار فصد ليس له ذلك اتفاقا بانه الخيار  
**قوله** ويسقط خيار البايع اذا اقتصد منه هذه الافعال سواء كانت قبل

الشراء

الشراء او بعد سقوط خياره لانها اسباب العلم في حالها سواء صدر من البايع  
 او من الاعمى كما صرح به في الهداية وسائر الكتب فما وقع في بعض الشروع  
 من تخصيص حكم السقوط بوجود الافعال المذكورة قبل الشراء ليس تمام  
 كما لا يخفى فتدبر اما السقوط بصريح الاجازة بالقول او بفعل يد على ما  
 لا يشتهر فيه فليتنا لم يذكره في كونه الكفاية بذكره في حق البصر **قوله** وبوصف العقار  
 عبارة الهداية هكذا ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له لان الوصف  
 مقام مقام الرؤية يعني انه اذا لم يوجد صريح الاجازة او دالة لها لا يسقط  
 الطيار في العقار الا بوصف في المنقول الذي لا يكون شيئا من الافعال المذكورة  
 سبب العلم فيه بجرمان الدليل المذكور كما لا يخفى فلا وجه لخصيص العقار بهذا وقول  
 صاحب الجمع الوكيل وكيفية بعد قوله وبوصف في العقار لانه لا يكون له قول  
 وهو ان الاعمى يوكله وكيفية قبضه وهو راء فلا بد عليه اعتراض ابن الملك  
 بانه لا حاجة الى هذا اللفظ لانه كان في بيان ما يختص بالاعمى ونظر الوكيل  
 غير مختص به كما لا يخفى على ان المعرفة بالمتل الشئ والذوق ليست مما يختص  
 بالاعمى كما صرحوا به فيعلم منه ان الاختصاص ليس بمقصود كما لا يخفى فليتنا  
**قوله** والقول للبايع مع هذا اذا كانت الحق فورية يعلم منه لا يتصوره مثل  
 تلك الحالة فان بعدت بان راي امة شابة ثم اشترى بها بعد عشر سنة ونعم البيع  
 انها لم يتغيره والقول للمشتري لان الطاهر من هذا **قوله** لم يروه خيار رؤية  
 او شرط ولو عادلا المشتري وذكر الثوب بسبب موضع فهو على خيار رؤية وقد  
 انه يوجب ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوط خيار الرضى وعلى هذا عند القدر  
**قوله** يوجب تزويج الصفقة وهو قبل التمام لا قبل الصفقة هي العقد  
 مع حكم لانهم قالوا خيار الرؤية يمنع تمام الحكم وخيار الرضى يمنع ابتداء الحكم مع  
 انها يمنعان تمام الصفقة وبيانها بمثل ذلك حكايت حواش خفيض العلم وهو ان  
 في فصل وقوع العمل المؤثرة في حكت البعض في التوضيح **فصل**







بجلا في ادبته على انهما خاضة كذا في الكافي ثم ذكر فيه ان السوط وسوطا  
البياض بالسواد في السوط عيب لانه في غير اوانه دليل له في اوانه دليل  
الكبر وفيه كلام ومواء جود السوط لاجل الكبر عيبا ولم يجعل انقطاع الطيف  
لاجل عيبا حيث قال لا سمع وعواء ما لم يدعي انه سبب لدا او لغيره ولا فرق  
بينهما كما لا يخفى الا ان يكون في المسئلة وايتان ويكون المقصود لكسارت اليرها  
بذكر احد مما وفي احدتها والاخرى في الاخرى لكنه بعيد لا يخفى وايضا قد صرحوا  
بان الداء يعرف بقول الاطباء والمحل يقول النساء فقولنا ما يعرف منها قولنا  
لانه لا طريق لمعرفة ذلك الا بهذا لا يخفى عن كلام كما لا يخفى فليست **قوله** لا خلاف ملك  
المشترى في البيع اجمالا وان الزيادة في ثمنه متصلة ومنفصلة والمتصلة فربما  
متولدة من اصل كاجل وغير متولدة منه كالبعض والاول لا يمنع الرد والآخر  
والمتصلة ايضا فوجان متولدة من البيع كلوله والتم فانه يمنع الرد وغير متولدة  
منه كالكتب لا يمنع الرد بالعيب بل يمنع العقد في الاصل دون الزيادة وسلم  
الزيادة للمشتري بما نادى بتفسيره من ان كذا مع اولتها كونه الكافي ولو لم يكن  
زاد منع الرد كمنفسر يولد ومتصل لم يولد ولو لم يكن ينقسم الى باقية سادسية  
لرؤا الخ لا يولد ولا يولد لو لم يكن ينقسم الى باقية لان ضمانه كسبه ويتبين ان يكون مرادهم  
منفسر المشتري فضلا عن مضمون كالتعق بلا ما لانه لو علم كون كذا الف لم يفتحه فلو لم  
لانه ضمان كسبه بما نادى فلو من ان المشتري لو قتل المبيع ثم اطلع على عيبه يمنع  
الرجوع عندا في حقيقته اذ القتل لا يجد الا مضمونا وانما سقط بسا لاجل المالك فيكون  
كستفيد مضمونا فلا يرجع كما اذا قتل اجنبى كما لا يخفى فليست **قوله** ان اختلف  
على مال لان جسد البكر كجسد غيره ولو جسد عيني لا يرجع فكذا جسد غيره ومن له حقيقته  
وسو قولنا في يوسف انه يرجع لان البكر والبكر ملكه فصار كالا عناق بلا مال  
كذا في الكافي وفيه كلام ومواء مثلا لا يتم اذا لم يخرج على ما في يده ولم يعلق مضمونه  
بالمال بصفته في الحار وكونه حراما بكونه كسبه لا يولد كما صرحوا به فليست **قوله** انما

الا عناق على مال وان عجز المالك بيبني ان يرد به بالعيب لزوال العيب كما اذا ابق  
العبد المبيع ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان واذا ارجع رد عندا في حقيقته  
ومن ان يرد يوسف انه يرجع لان البكر يفتحق في الحار والعود موصوم وله ان الرجوع بغير  
العيب خلف عن الرد بالعيب كما يصار الى الخلف عند وقوع اليكس عن الاصل وما  
دام حيا فالعود ممكن فكان الرد موصوما بغير منع الرجوع بالنقصان ولو عجز المالك  
يرد مولاه ويقولاه العبد لانه هو الذي كسبه فانه كان حقيقته اليه كما لو كسبه عينا  
ثم عجزوا اطلع كسبه على عيب العبد بانه يرد ويقولاه المالك **قوله** او لم يفتحق في حق  
لم يرجع وعندهما يرجع لانه صريح في المبيع ما يقصد بشرائه ويعتاد فعله فيه ككسبه الا  
وفيها يرجع كذا ايضا وله تقدير الرد بفعل مضمون منه في البيع ككسبه البيع والفتل لا يجزى  
بكونه مقصودا الا يرى ان البيع مما يقصد بالشراء ثم هو يمنع الرجوع كذا في الهداية  
وساير الكتب ومهما كلام ومواء قد سبق ان في صيغة القطع يرجع الزوق من القطع  
والبيع في حق لست كما لا يخفى فليست **قوله** خلاف الموت بعد رد كسبه العيب فان  
حق الرجوع ثابت فيه في كلام ومواء متا حالف للظاهر المفهوم من الحقت  
والهداية وخبرهما وسوكون الرجوع في صيغة الموت قبل الاطلاع لا يجد كما لا يخفى  
على الناظر المتأمل فيها فليست ايضا تقتضي ذلك لعدم تقدير الرد قبل الموت وسو  
منع الرجوع فتدبر والصواب ان يقتضي ما ذكرنا في ساير الكتب وسوان الا عناق انها للملك  
اي انما له لان الملك في الاودي ثبت على منافع الدليل الى غاية العتق والتم في كسبه  
بعض مدته والمشتري متفرع في نفسه ولهذا يثبت الولاء بالعتق والولاء اثر من اثر الملك  
فبقاؤه كبقاها اصل الملك فليست **قوله** او اما انما الاخر فلما رجوع بالنقصان يعني  
انما اثره كعدمه بعد قوله وان اختلف على مال لان التدبير والاستيلاء كالا عناق كما صرح  
في الحقت لا فاما لا يرد لان الملك ولكن الحار بها خرج من ان يكون قابلا للتقيل من ملكه للملك  
فقد تغذر الرد مع بقاها الملك المستفاد بالشراء لا يرجع بالنقصان العيب لانه لم يفتحق في كسبه  
المالك بصفته السلامة والاصالة في جنسه من انما انما امتنع الرد اذا كان بفعل مضمون



من المشتري كالقتل والاكل واللبس حتى تحرق او يفعل غير مضمون لكن يردى الى المشتري  
كالاغتاف على ما رواه الكشاف او بفعل الاجنبي الموصى لا كمن قطع اليد ونحوه او بفعل البيع  
لا يرجع لانه كان ممكنا للبيع مع من شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون  
مساويا واذ كان بفعله منه كالملاذ والنقصان باقية سماوية وكان زيادة المتصل  
المتولد كالتولد او بفعل غير مضمون منه ولا يردى الى جسد المبتدئ كالاغتاف والتدبير المتولد  
او غلط ملكه كذا الزيادة المتصلة الغير المتولدة كالصبي يرجع لانه لا يتصل به اى يكون  
مساويا كذا حكم الشارع هذا هو المفهوم من الكتب فلا بد من حفظ هذا الاصل  
**قوله** وبكره في غيره قالوا من لا يستقيم في البيض لانه لا يمتد في الشرع وكذا في الجوز  
اذا لم يكن لشريه قيمة اما اذا كان لشريه قيمة بان كان في موضع تحذيره وقودا  
فصل الرجوع حصه اللب وهو العقد في الشريعة حصته وهو رد الفشر ويرجع بغيره الى الجوز  
في القفا والبطيخ كالمحلية في الجوز في موضع يعرفه لطلب كذا الكاف وينبغي ان يخص  
بغيره من النعامة لانهم قالوا اذا وجد **قوله** فاسد بعد الكسر يرجع نقصان العيب لان  
ما يمتد باعنا الفشر بخلاف غيره هذا اذا وجد الكسر فسادا فان وجد البعض فسادا  
وهو فليس هو البيع حتى اننا لان اقيمة الجوز لا يخفى عن طلبة كذا كذا انما في الحنيفة  
والطليق ما لا يخفى عنه الجوز خافه كالمواحد والاشئين في المائة كذا في الهداية والكافي وليس  
المواحد القليلة في الواحد والاشئين حتى يلزم اعتبار كون الثلثة في المائة كذا في الهداية والكافي وليس  
لانه قد صرح في الذخيرة بكون الثلثة في المائة فليست بالمراد بيان عدم كون المراد من الكثرة  
ما زاد على النصف في العليق ما قل من مطلقا وان المعبر هو العرف وذكر في الماشي وصرح  
في النهاية بان ما وراء الثلثة في المائة كثر في العرف ان كان الثلثة كثر الا يصح في الكافي  
بكره الشئ عند انه حينئذ يرجع الى الجوز بخلافه فصار كالمطعم بين المراء والعبد وعند ما يبيع  
العقد فيما كان صحيحا لان هذا معنى الثمن المفصل فان الثمن في الجوز ينقسم على الاجزاء  
القيمة وهذا رواية عن ابن حنيفة في كونه النهاية وفيه كلام من وجهين الاول ان هذا  
انما يتم على اصل ابن حنيفة لان صرح بالتفصيل لا عند الصحة عند هذا في النصف كما يبي

في البيع من المراء والعبد مع عصبه فلهما الا ان يكون عنه روايتان في مسئلة المراء في المراء  
ايضا الشئ انه على مقتضى دليلهما ينبغي ان لا يكون صلاهما له حرمهما في حق  
البيعه والقفا لان نفس الثمن بالاجزاء لا يبيع فيه مع ان الظاهر من الكتب عموم  
الطلاق فليست **قوله** ولم يقل ان الرد على المشتري الاول رد على بايعة لان التولد  
يعان فيه كذا لا يتفصح الاول بخلاف الوكيل بالبيع اذا ارد عليه عيب  
بالثبته او بالتكوير حيث يكون رد على الموكل لان البيع بشرا واحد اذا  
رد البيع على المشتري الاول بقضا القاضى فان كان يحاصم بايعة فان كان  
رد المشتري اليك باسباب عيب لا يحدث مثله عند المشتري الاول لانها لا تحدث  
الاول ان اراد رد على بايعة الى اقامة بيعة اخرى بالبيعة السابقة يكون رد  
عليه وان كان رد على بايعة عيب يحدث مثله عند المشتري الاول كان له في رد  
على بايعة حجة الى اقامة بيعة اخرى لاشك كونه في يد بايعة او اقارب منها هو  
المفهوم من جميع الكتب في رد الشايع نوع وقصور كما لا يخفى على المتدبر وهذا  
المذكور قول ابن حنيفة والذخيرة وقال محمد للمشتري الاول ان يحاصم بايعة  
لانه انكر عيب البيع فاذا اراد الرد على بايعة صار مدعى بنوع العيب فسادا وانما  
يمنع من صحة الرجوع ولما ان المشتري الاول صار مكرها بالبيعة فلهذا الحكم  
كعدمه فيجوز دعواه كذا في الجمع وشروع الهداية وقال في المحققين موضع طلاق  
دعوى وجود العيب عند البائع الاول اذ لو قام بيعة انه كان عند المشتري الاول  
للمشتري الاول ان يحاصم بايعة اتفاقا فانه ما جعل مكرها بايعة اقارب يكونها سليمة  
عند البائع الاول **قوله** والفرق بين اقارب عند القاضى وبين الكافر اليه هذا الفرق  
مذكور في شروع الهداية لكن فيه كلام ومما لا يلزم من الاقارب اخذ البيع طابعا  
حتى يكون بيعا جديدا حتى الثالث الذي هو البائع الاول ولا يكون كرامة له ولاية  
الرد بل اذا كان الرد بقضا القاضى سواء كان باقارب عند او بائنة بعد الاكار  
مكون له ولاية الرد لعدم الرضى وان كان الرد بالرضى فلا كما لا يخفى الا ان يدعى ان الاقارب



عند الغني اخذ البيع طاعة لان الظاهر عليه بفضله الغني بغيره ولو كان  
 شروح الهداية ان الفرق بين الرد بالعوضا ومن الرد بالرضا، اذا رد المشتري  
 الشئ على الاول بعد القبض اما اذا كان قبل القبض فلا فرق لان الرد قبل القبض  
 بالعيب يخرج من الاصل في كل فضاء كالرد عند الشتر او خيار الرؤية وبينه  
 ان يكون بمثل غير العقار ولا يفرق فيها بين ان يكون بعد القبض وان يكون قبل  
 لان بيع العقار قبل القبض جائز فممكن جعله بيعا في غيرهما كما لا يخفى **قوله** ولو كان  
 لانه اذا ادعى ان العيب يدعى في كلامه وسوان الظاهر ان مراد الشارع  
 من جعل المدعى ما نقلناه من جعل المدعى انما لانه الظاهر منه وعدم فروع عليه  
 في غاية الظهور وبعد عنه كبعد السما من الارض كما لا يخفى على من ادعى في ذرية ويجعل  
 ان يكون مراد القيد ان المشتري الشئ اذا ادعى عيبا لا يحدث مثله فروع على المشتري  
 الاول كان للمشتري الاول ان يخاصم على بايعه ان يرد عليه ان اراد الرد بلا حاجة الى اقامة  
 البينة مرة اخرى سواء كان الرد على المشتري الاول بعوضا او برضا، للتيقن  
 بوجود العيب عند البائع الاول وقد فلا بدون امر القاضي حين ما يامره القاضي لو  
 رضا الامر اليه واما اذا ادعى عيبا يحدث مثله فروع على المشتري الاول لئلا  
 يرد على بايعه ان اراد اقامة البينة على وجود العيب عند البائع او اقراره ولذا  
 وجد احد ما يرد عليه ان كان الرد على المشتري الاول بعوضا، وان كان برضا، لاكن  
 له الرد اصلا **قوله** ما نقلناه الهداية وشروحها من بعض روايات البيهقي **قوله** لا يخفى  
 ان اعتراض الشارع ليس برد عليه ايضا لان حاصل النظر عدم كون الرد على المشتري  
 الاول رد على بايعه لان ما يدعى على الغائب ليس سببا لما يدعى على الحاضر حتى يكون  
 العوضا على الحاضر فضاء على الغائب العادل لا يدعى ذلك بل يدعى حواري الرد ان اراد  
 بلا حاجة الى اقامة بينة اخرى وبينهما بين **قوله** في القيد اختيارا وان كان بعيدا وهو  
 ان مسئلة شهور الحاشية للمشتري الاول اذا كان الرد عليه باقراره في صورة دعوى  
 المشتري الشئ عيبا لا يحدث مثله للامير الذي ذكرناه في الاصل السابق انما واما

دعوى العيب لا يحدث مثله للمشتري الاول ان يخاصم بايعه وعدم فروع ودنظر  
 الشارع على هذا ايضا في غاية الظهور كما لا يخفى فليست **قوله** او عدم الجهر على  
 دفع الثمن من خلاف فان عدم الجهر المشتري باطلف هو العدم على تقدير عدم اقامة  
 البينة لا مطلق العدم من غير ان يقال لا يصح القابلة كما لا يخفى **قوله** وجهه وهو ان يكون  
 وقد وجهه في شروح الهداية بعدم بين الاثنان ان يحمل الكلام من ضمنها للفظ عام  
 يندرج تحته غائبان فيقال لم يجز على دفع الثمن من غير وجه الحكم ان حكم الحصار عند  
 الاجبار لان كل واحد من الطرفين اقامة البينة حكم من الاحكام **قوله** مثلا من قاله  
 غلقها ان معنى اطمئنانها انه يستعمل في الشئ كما سئل الطعن في المشتري قال الله به ومن  
 لم يطعم فانه من اوى ومن لم يشرب **قوله** والاخر ان الانتظار يستند عدم الاجبار وذكر اللزوم  
 وارجح المدعى كناية وقها كلام اما في الاول فيمنع الحاشية بينة وبينه قول من قال  
 كما لا يخفى واما في الثاني فان الاشكال انما هو بالنظر الى مفهوم الغاية وهو ليس ثم كما لا يخفى  
 وتوجيه الشارع ايضا لا يخفى عن قصوره لاحصائه الى امر ما يدعى كما لا يخفى فروع الاول **قوله**  
 ان يقال ان هذا من قبيل اللغو والنت التقديري تقديره لم يجز على دفع الثمن لا يكون له حق الرد  
 من خلاف بايعه او قيمه بينة كما ذكره في كتاب الكشف من هذا الحق قوله به بعدم بعض ابيات  
 ركب لا يمنع نفعا اليها فها لم يكن امت من قبل او كسبت في ايمانها حيث قال انه في  
 اللغو المشتري التقديري والمعنى لا يمنع نفعا ايمانها ولا عملها لم يكن امت من قبل او كسبت  
 في ايمانها حيث قال انه من قبيل اللغو والنشر واما التوجيه محمدا ويعني الى كذا قوله  
 ليس كمن الامور او يتوب عليهم حتى يكون قيدا للتخفيف اي حتى يوجد التخفيف المعصا باقامة  
 البينة فليست تام لان كون رد وكذا كمر مشروط بان لا يكون قبله فعل منصوص هو موجود  
 من هنا فلا صحة له كما لا يخفى فليست **قوله** وعند عدم شهوده وقع لما ذكره من هذا لانه  
 على كون المسئلة الاولى معصية كصحة شهود كما تومى بعض الشارعين فليست **قوله**  
 اقام بينة او لا انه ابقى عنده اي عند المدعى الذي هو المشتري ان اكر البائع وجود  
 العيب في الظاهر وبعد اقامة البينة خلف البائع على البتة ان يحجز المدعى عن اقامة البينة



على ثبوت العيب في البايع وذكره الزهبي ان الخلف على قول الغير يكون على العلم مطرد انه  
 جميع المسائل الا انه يحكي الا باق والسرفه والبور والخرش خلف على البيعة لان البايع  
 يدعي تسليم البايع سليما فالاخلاف يرجع الى ما ضمن بنفسه ثم ان كان الدعوى ان البايع  
 الكسبة او سرقته او بوزة الخرش خلف ياتيه ما ابق ومكسرق وما بال منذ بلغ مبلغ  
 الرحا لعدم الاتقاد كما سبق واملا للجنون فلا حاجة الى هذا العيب للمخاد **قوله** فليس كذلك  
 ينفي هذا العيب اجماعا فانه كلام وسواء تخيل ان يكون عموم سبب فيهم بالنظر الى مجموع  
 العيوب فلا منافاة كما لا يخفى الا ان يقال معناه عموم السبب بدون التقييد بشئ كونه  
 يشترط فليست **قوله** خلف ما يجره عندهما فان فكر خلف مرة اخرى على البيعة ان غير المشتري  
 عن اقامة البيعة على ثبوت العيب في البايع **قوله** والفرق ان وجوب الخلف ضرر فاذا  
 لم يكن خصما فلا وجه للزام الضرر عليه وجبه كلام وسواء اذا كان وجوب الخلف نفس  
 الضرر كسب ربح **قوله** للزام الضرر الا ان يحل على الاضافة للبيعة كونه بعد لا يخفى  
 او بخلافه وجوب الخلف لزمه في الزام الضرر افاذة الزوم الذي هو الضرر فليست **قوله** اعلم  
 ان المشتري اذا ادعى حياضا فهو على وجه اربعة اقسام ان يدعي حياضا طاهرا كالوفاة والاصبع  
 الزايد وتاثيرها ان يدعي حياضا باطلا لا يعرفه الا لا طبيا كوجع الكبد والطارق والناظر في  
 حياضا بطاع عليه النساء دون الرجال كالزنى والرقا ورايها ان يدعي حياضا لا يورث الاثر  
 والاجتناب كالاباق والسرفه والبور والخرش للجنون املا للوجوب الاكسب مع العلم وتوحي  
 المشتري بدون تكليف اقامة البيعة وتكليف البايع على عدم العلم لانه ثابت عيانا  
 وان كان مما لا يحدث ويكون طاهرا التقدم على تاريخ البيع يقتضي برونه عن البيعة  
 للتيقن لوجود عنده اما اذا ادعى البايع الرضى او الابراء واشبه بقرينة لان  
 كونه التقدم على تاريخ البيع يحتاج اليقينة او الفكوك اذا لا قدر لا طاهرا لعدم  
 المانعضا وان كان مما يحدث فان اقر البايع بوجود عنده او اثبته المشتري  
 بطريقه فيفيض الرد ولا لا يقضي **واما** الوجه الثالث ان كان البايع مترا بوجوده في طاهر  
 واقر بوجود عنده او اثبته المشتري بطريقه يرد عليه وان انكر بقبام العيب طاهر فالوجه

يرد اهل العلم بذلك فان اقره بذكر رجل واحد ثبت العيب في سماع  
 له سوى ثم بعد ذلك ان اقر البايع بوجود عنده او اثبته المشتري بشهادة  
 العدلين او بنكول البايع يرد عليه **واما** الوجه الثالث لو اقر  
 او اثبت المشتري وجود عنده بطريقه فالحكم مكسب وان انكر فالقاضي يري  
 الواضح كفى والثبات في احوط وان قلن بها كمن هذا العيب في طاهر يثبت العيب  
 في حق سماع الدعوى ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقولين بالانفاق بل  
 لا يرد على البايع وان كان قبل فذلك عند محمد وعندها يوسف  
 يرد بقولين من غير عيب في البايع **واما** الرابع حكمه ما ذكره في الكتاب على التقدير  
 فليحفظ هذا **قوله** بعد هذا المذبح مع آخرها وقبضت ذكر الآخر ايضا وهذا  
 القيد مما لا بد منه لينطبق الولي على المدعي كما لا يخفى فليست **قوله** وما حذرهما  
 فيرجع بالنقصان ومرة لظلال يظهر فيها اشتراجه وهو عالم بوجود القيد والقطع  
 لا يبطل حقه عنده لان العلم بالاشفاق لا يمنع الرجوع ويبطل عند سماع العلم  
 بالعيب رضى ونما اذ اسدق عند البايع عند المشتري فقطع بها يرجع رضى الثمن  
 عنده وبالنقصان عندهما **قوله** الرضى صيغة لسلمة في مدعى الصغير  
 واجبا بل ذكره امسك العبد واستد او النصف من البايع لان اليد من الاد  
 نصفه فحج عليه من يملكه **قوله** اقلوا **قوله** ووجه او بالآخر وعنده يوسف  
 اذا وجد بالمقبوض عيبا رده حاصه لان الصنفه ثابتة فيه **قوله**  
 لانه يصدره بالتبعض الى الكيل والوزن **قوله** ومدار العيب في مدار  
 المعيب ضا بالعبء الذي يرد او به **قوله** او يثبت عليه وفي الطائفة لوجوه خلف  
 ثابتة اخر عليه فهو رضى سواء ركبها او لم يركب **قوله** ثم سئل البراءة في العيب  
 الموجود والحادث لها احرازها في بيعت هذا العين على انه برى من كل عيب  
 به فالاسراء عن الحادث بالاجماع لانه لما مال به افتقر على الموجود فان سلم  
 لو نفس الحادث فصار بيعت بشرط البراءة من كل عيب به وما حذر فالبيع مكد بالاجماع



والحكم الذي بعد تنقيصه كيف يدخل في مطلق الرأى قلت لا ثم ان الاجماع فانه ذكر  
في الاخرة انه يبيع عندنا يوسف في خلاف الحق سلمناه ولكن الفرق بان طام الغنم  
منها يتنازل العيوب الموقوفة لم يدخل فيها ما حذر من العقبين بقا وقد دخل  
في التصرف تنوعا للحكمة ان يكون مقصودا ولو قال مشتري العبد من كذا ومعه  
اشترى فلا عيب ولم يسمع فوجدته عيبا رده على بايعه ولا يبطل الا في السابق لانه  
حاز من التجوز لعلنا جاز له لا في عيب ما يقين بالعاصم بكونه ولو جاز بان قال  
لا حكمة لا يرد لا حكمة العلم به الا ان لا حكمة مثله بان قال ليس به اصبع  
زاوية ثم وجده اصبع زاوية له ان يرد لتقصته بكونه في الاقدار بقوله لغيره  
قطعت يد غيره صحه كذا في الكافي ويعلم من هذا ان الشافعي لا يبيع العبد  
اذا اظهر فيه عيبا سواء كان في العيب او غيره وهذا كثر النفع فليحفظ  
اذا اطلع المشتري على عيب في البيع والبائع غائب فرفع الاموال القاي واشت  
عنده الشراء والعبد فاضل القاضي ووضعه على يد من يملكه نده وخضر  
البيع للمشتري ان رد البيع لان الرد على البائع لم يثبت مكان عيبه كان  
الملك على المشتري وقار على المصلحة فليست يبيعه ان يكون هذا فيما اذا لم يقض  
البيع بالرد على البائع بل اذن منه ووضعه عند عدل اما اذا قضى على البائع  
بالرد فيبيع ان يملك من مال البائع وسر المشتري التمس لان اوجه ما في البيع  
ان هذا قضاء على الغائب من غير حصر ولكنه يتعدى اظهر الروايتين عن اصحابنا والحكم  
**باب البيع الفاسد** التعبد بالحكم وان الباطل مشعلا  
عليه على الباطل لكثرة وقوعه بعدد ما به اولان المراد بالحكم المعنى الاجمعي  
**قوله** واعلم ان المال اذا كان مباحا لغيره ان المال يثبت للمشتري بالتحويل اليه او  
بالتحويل اليه بعضه اياه والقيمة انما يثبت باي حصة الانتفاع به شرعا وقد ثبت التقويم بدون  
صفة المال فانه حصة من الحصة ليست مخرجة لا يبيع فيها وان ابيع الانتفاع به شرعا  
لعدم تمول اليكس اياه وفيه كلام وموان هذا مع كونه مخالفا لما صرح به في النهاية بطل

بيع الكتاب ان المالك يملكه والتقوم بالقرعة والحكمة ما لا يتقوم كالف لتصرفه ايضا  
في بطل العيب بان الحصة الواحدة ليست متقومة الا ان يقال مراد بليست بالتقوم  
بقرعة قوله حتى لا يبيع ببيعها لكنه بعيد لا حتى وكلام صاحب النهاية على مسر اخلاص  
**قوله** الباطل هو الذي لا يكون صحيحا والحكم هو الصحيح باصليه لا بوصفه حتى ان  
الحكم هو الصحيح باعتباره هو حقيقة البيع وهي مساو له كمال ما كان لا بوصفه  
لثبوت الفساد فيه من حيث ان احد عوصيه مال عند البعض لا الحكم كله والماله  
او من حيث الماله او من حيث مقارنة البيع شرط لا يقتضيه العقد وهي هي  
هذا هو المفهوم من الهداية وشروطها وفيه شبهة وموان هذا يعني ان يكون بيع  
الماله بثلث من ثمنه لا باطلا مع انهم صرحوا ببطلانه ولكن للطلب بانهم صرحوا  
ايضا ما به اذا بيع الماله بثلث يكون له المقصود التملك وفيه اخبار له وفيه كلام  
الحاكم به فليذكر فلا عيب في التقويم المالكية اصلا فلا عيب في فلاف الما موهبه فيكون  
البيع باطلا لانه لم يوجد مبادلة المالك بالمال فندبر وقد عارض الساطع ما لا يبيع باصليه  
ان لا ينفق ولا يكون بيعا اصلا والحكم هو الصحيح المنعقد اصلا لا حصة من ثمنه  
اشتبك المالك بدون القبض وغيره وفيه كلام ايضا وموان ما ذكر في من حكمها  
كما يوضح من الكتب فلا وجه لبيان الفرق بين حقيقتيهما بذكر كالاخي وقلنا **قوله**  
وصح ان اخذ باصليه لانه ملك بالاذن وهو معد والتسليم يثبت للمشتري جاز  
الزوية فلا عيب في كونه في المالك كذا في شروح الهداية **قوله** ويكون كذا اذا كان  
بالعرض لانه مال غير متقوم اليه من كلام وموان الظاهر ان الحكم الذي لم يبيع  
ليس كذا وكذا الطيرة الهواء والبيع باطل فيها مطلقا كما صرح به الزاهد في شرح  
القدوري وهو المفهوم من سائر الكتب ايضا كما لا يخفى وايضا على كلامه هذا  
ينبغي له ان يفسر كالمال غير المتقوم فيما سبق بتفسيره من هذا كما لا يخفى وايضا  
قد صرحوا بان العقد لا يميز له في حال العقد باطل مطلقا اذ لا ملك لاحد والمصلحة  
من هذا كما لا يخفى فليست **قوله** ببيع الماله والاشتبك الماله في البطلان من الولد والاشتبك







على تسليم كذا في الهداية وهو كلام من جهن الا وانه لو كان عند المشتري في مكانه  
واخره بقرينة لما كان له بينة انه لم يبيع ان جهة شراء المصنوع من المال وان  
لم يكن عند المشتري كما جاز شراء المصنوع من المال اذ كان له بينة او كان خاصه  
مرا انه لو لم يكن في ظاهر الرواية وروى تواتر الا ان للمشتري حق الفسخ لو لم يعلم بغيره  
اذ لو علم فبني على ان يكون الا بقرينة كذا الشك في انه لو ادعى فيه جلا وان من الموضع  
وسببه من الموضع ببيع وبغيره فابعدا لانه يدعيه كما ولم يذم منه حتى نفع الا بقرينة  
الا ان حال ان بيع الا بقرينة من الموضع او ممن يعلم مكانه ببيع فليس كذلك القياس  
ركز في الشيء من بيع الا بقرينة في حق المتعاقدين وعلى هذا ينبغي للشايع ان يعلم  
بالنهي الوارد لا لعدم القدرة على التسليم كما لا يخفى فليست **قوله** فان يبيع باطلا فبطل كلام  
وهو انه لا شك في كون الا باطلا لانه غير منتفع به وامرنا باننا نكاد وهو لا يور  
على عدم كونه مالا كما يعلم من التعريف السابق فينبغي ان يكون ببيعة كبيع المبيع اذا  
بيع بالوراثه او بالذات بغيره للزوم فقرا حوازا لما معه بامانة وان بيع بالعرض في  
عدم لزوم ما ذكره كما قالوا في بيع الميراث **قوله** لان المشتري باختيار لغوات  
الوصف ظاهر هذا الكلام يقتضي ثبوت الخيار للمشتري عند فوات الوصف من غير قيد  
لكونه انقضى وهو قول البعض والشايع قالوا ان الميراث ان كان انقضى من الشرط  
الغائب كان له الخيار وان كان زائدا فهو للمشتري **قوله** والاختلاف في الاعراض  
وهذا الاختلاف هو المعينة بلب البيع لا التفاوت والاختلاف في اصل الخلقة  
كذا قالوا **قوله** فالبيع كله في المبيع اجماعا وانما لم يرد الفساد لان الفساد لا يلزم  
باختياره لا بد ان يجد بعض الثمن بمقابلة الزائد فيكون الا باطلا فلو لم يبيع  
وهذا الاختلاف اجتهاد في صنف فلا يرد كذا قالوا **قوله** فبطل كلامه  
بجتهاد فيه خلافا للشايع لا يكاد يجر لان خلافا للشايع كان بعد وضع المسئلة  
فكيف يوضع المسئلة بناء على شيء لم يقع بعد كذا في العناية وجوابه لا يخفى على المتدبر  
فتدبر **قوله** مسه عن لب الوار يعني الدار العظمى كذا في النهاية **قوله** اراد به

لا احد المتعاقدين كذا في الهداية وشروطها ايضا وسهنا كلام وسوان الظاهر  
من هذا الكلام ان لا يفسد العقد بشرط نافع للمشتري كبيعة بشرط ان يفسد لان  
اجبني لانه شرط لا نفع فيه لاحد من المتعاقدين فيمنع من بيعه واما قول بعض  
المشايع عند البعض بفساد العقد بغير الشرط ايضا وصريح هذا الاصل  
في المحيط وشيخ القدرى للزاهد في كلام المصنف وحصل الهداية على قول بعض  
المشايع الا ان الظاهر قول القائلين بالفساد لان دليل الفساد وقوع  
المنازعة بسبب الشرط كما قالوا وهو جاز في الصورة المذكورة كما لا يخفى واعلم  
ان الشرط على وجوده احد ما يقتضيه العقد ومعناه انه يجب بالعقد من بيع  
شرط كشرط تسليم المبيع على البائع والتمتع بالمشتري وانه لا يفسد العقد ونائبها  
مالا يقتضيه العقد لكن بلايه وهو ما يؤكد موجب العقد ايضا ونائبها مال لا يفسد  
العقد لكن ورد الشايع بجوازها كالحيا والاجل متعارف في المشتري معلوم وشرا كما  
على ان يجوز البائع جاز البيع ورأيها مالا يقتضيه العقد ولا يفسد ولا يلزم  
بجوازها وفيه منفعة لاحد المتعاقدين كالبائع بشرط ان يفسد بشرط ان يفسد  
او فيه منفعة للمعقود عليه وهو من مصلحتي كالحيا كالعقد والامة كمن يبيع عبدا  
على ان يفتقه او يديره فالبيع فله وظلها ما يكون للمعقود عليه منفعة لكن ليس  
من اهل ان يستحق حقا على الغير كمن يبيع بشرط ان لا يبيعها او يبيعها بكذا  
فالبيع جائز والشرط باطل ومن ان يفسد ان لا يفسد او يفسد بكذا  
في الشرط لا جبري كمن يبيع بشرط ان يفسد فلا يفسد او يفسد بكذا  
بين المشايخ **قوله** بها مالا يكون فيه منفعة لاحد المتعاقدين ولا للمعقود عليه  
وتكون فيه مفسدة لاحدهما كما يبيع ثوبا بشرط ان لا يبيعه جاز وبطل الشرط  
عند من صنفه كذا خلافا لانه يفسد وهو رايه عن انه ضيقه واما من  
مالا لا منفعة فيه ولا مفسدة كمن يبيع طعاما بشرط ان ياكله او ثوبا على ان  
يلبس فالبيع جائز والشرط باطل وهذا التفسير مأخوذ من المحيط وما يجب حفظه



**قوله** ينقلب البيع صحها لان العباد للمنازعة وقد ارتفع قبل تفرقة ومنه  
 لهما في شدة ايد لانه صلب العقد فيمكن لهما في الهبة وذكره شرح  
 ان التقييد بالاحوال المذكورة احراز من البيع لا يوجب الرجوع او محو الخط  
 ثم تراعي على الخطا ملك الاحوال فانه لا ينقلب البيع جانبا اتفاقا وهما كلام  
 وهو انه لا يخفى ان الدليل المذكور جاز فيه ايضا فوجه الاتفاق على عدم الانقلاب  
 والاحراز الا ان يقال ان الاجل ما يكون منتظا لوجوده وهو الرجوع وامطار  
 السماء قد فصل بالكلام فلهذا ليس باجل بل هو خذ في العقدية ولا ينقلب  
 في الجواز او بشرط من شرطه في البسوط ونقل الشراخ كنهه كلف كما لا يخفى **قوله** يكون هذا  
 القيد محال من غير هذا كلامه وسوان يصير ملكا في كلامه وسوانه ان اريد ما لم يطل  
 الحاز يشترط بصورة بيع كماله بالعرض فالتسليم له فانه باطل لا يصح الملك  
 بالقبض مع ان كلامه من العوضين ما ارجاهه جوابه وخدم اعتبار ما لم يطل اصلا  
 انما هو في صورة بيع الجمل بالدرهم والدنانير للزوم قصد احوال ما امرنا به كالمبيع  
 وان اريد المالك المنقوض حلا للمطلوع على الكامل بملك بالصورة المذكورة بالنسبة العرض  
 لان المشتري ملك بالقبض مع ان كلامه من العوضين ليس على منقوض كما لا يخفى فليست  
**قوله** على انه قد يكون البيع كسدا مع انه لا يكون لهما ههنا كلامه وسوان هذا منع لقوله  
 في السؤال كلاما في البيع الفاسد فيكون كل واحد من العوضين مالا البتة لكن لا يخفى  
 ان هذا المنع سنده يرد على المتن حيث يكون بعض الصورة خارجا عن الحكم مع دخوله في نفس  
 الامر وجواب كلامه من العوضين ما في صورة سكوت لانه اذا سكوت كان حرا عنه فممكنه  
 بل في قيمة كما صرح به في الكلمة والكفاية فليست **قوله** وهو القيمة في ذوات القيمة بعينه  
 قيمته يوم القبض وان زادت قيمته في يوم فالتلفه لانه دخل في ضمانه بالقبض لما يعمله  
 كما في مذهب وقال محمد في قيمة يوم التلفه لانه بالاسلام لا يقرر عليه فممتنع كذا في  
 الكلمة وسوان كلامه وسوان هو محمد في كل مذهب غير المذنب فان التولية فيه المنقوض  
 يعلم الغيب وفاقا مع ان قيمته يتقرر ثم يتلفه ايضا فلا بد من الفرق على فليست **قوله**

فيكون

فيكون فيه حيث نسب ادا الملك الى كنهه الخلف كما ينبغي وانما سماها حضا لاطاق  
 لا يشتهر بالحققة كما لا يخفى **قوله** فان النبي عليه السلام نهى الروا والروية قبل  
 هذا الحديث فاما يدعى ان الشبهة معتبرة وبشبهة الشبهة ان كانت شبهة لزوم  
 ان يعتبر والافلا اقل من ان لا يدعى على عدم اعتبارها والخطا به لو اعتبر بشبهة  
 الشبهة لا اعتبر ما دونها ايضا وخالف الحكم لكن لا يخفى اعتبارها في الكلام باب  
 التجارة اذ قلنا لا يخفى على من يثبت الشبهة فاد كونها كذا او فيه تامل فليست **قوله**  
 وهذا الوجه وهو رواية عن علي بن ابي طالب في حقه لا يتعين والعرض العكس  
 وهو مع ذراهم الاجل في تعيين المقبوض للرد على الروايتين وقدر رواية في  
 حقه لا اعتبار بالبيع الصحيح **قوله** رواية في سليمان ما ذكره في كتاب الهداية  
 وسوان التمسك به بالبيع بنسبة المضمومة كونها مقبوضين لا على وجه منزه  
 كذا في شروح الهداية **قوله** فليست يمكن التوفيق بينهما في كلامه وسوان لا يخفى على المتأمل  
 في نفي الهداية ان ما ذكره شرح لا يعيد التوفيق بين كلامهما بل انما يعيد دليل المسئلة  
 لا يرد عليه ما يرد عليها والمناسب ان يقال ان كلامه في الهداية المسئلة لا يرد  
 على الرواية الصحيحة وهي انها لا يتعين لا على الوجه وسوانها يتعين في البيع العكس  
 كما في البينة في العتابة الا ان يقال مراد الفاعل بالتعيين الذي هو الوجه التعيين صورة  
 كونها حرة لا عينها مطلقا كنهه خلاف ما صرح به كما لا يخفى فليست **قوله** وان الحسن  
 المذكور لان درجه من العكس ولكن بموجبه من فليست كذا في رواية واخر عنه وحكمه انه لا  
 ولا خفيته وملك البيع قبل القبض ونحو التمسك لا القيمة ان ملك المقبوض به يوشرك  
 لان وقوع المثل او القيمة في البيع العكس كونه في حكم الغصب من ذلك **قوله**  
 وبيع طعامه للبائس لهما وصورة الرجل له طعام لا يبيعه لا ماله مصر وبيعه  
 من امر البادية ثم على فلاح اما ان يكون املا مصر في سعة لا يتقرر ون  
 بذلك في مخط سخر ون فان كان كذا فهو مكروه وان كان لا فلا يملك  
 وعلى يكون اللام في البادية يعني من كذا في الكلمة والهداية وسوان اخر الحديث

فيكون



وسمى قوله السلام بالبيع فاحذر لبادي وذر والى المكس يري في الله بعضهم من بعض يدعي ان لا  
 يمل المتبايعين احد فلا يوافق من هذه الصورة التي ذكرها الشيخ كما لا يخفى فليست **قوله** بالبيع  
 عند اذان الجوع الا اذان الاول للجوع اذا معاود وصابتا بجان واما اذا ابتاعا بجان  
 فلا كرامة **قوله** وتفرق صفة عن حجمهما سواء كان كلاهما صغيرين او احدهما كبيرا والاول  
 من افضاهما في ملكه والآخر منه قوله حرم من فرق بيني والدة ولد في الله بيمينه  
 وبين اخيه يوم القيمة وسبب صلي الله عليه وسلم على رصحة غلامين صغيرين ثم قال ما فعل  
 الغلامان فقال بعث احداهما فادرك اذ ركروا وروى اردو ثم منع معلول بالقرابة  
 المحرم للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب لا فرب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى  
 التفرق بينهما لان المنع رد خلافا للعكس فيقتصر على موهدة كذا في البداية فان قيل  
 يشكل بذكر امة تفرق من لا يرضى فيه كالمع علم بفحص النبي على مورد كحاربان ثبت بدلالة النص  
 كما لا يخفى **قوله** فانه حرم ادرك ادرك ولو كان البيع كالمع كلامه وسوان الحديث من نقلناه  
 من البداية لابي عبد الجبار والخصم الاستدلال به في البيع اذا كان القرابة  
 قرابة ولا بد من علي ما ينبغي كما لا يخفى ولذا وقع في الكافة والديانة وشروطها وعن ابن جعفر  
 انه لا يجوز في قرابة الولاد ولغيرها في غير ما يجوز في صفة وحده انه لا يجوز في جميع ذلك لظن  
 المذموم لان الامور لا تدرك والرد لا يكون الا بالبيع الكسود هذا هو الحق في قوله  
 ان الحديث محمول على طلب الاقالة او بيع الاخر من باع احداهما منه والله اعلم سببها  
 ادعت انه ابنها لا يثبت نسبة منها لانها كالتنسب على الغير ولا يورث لان قول الواحد مقبول  
 في البيانات خصوصاً فيما يثبت على الاحياء كذا في الكافة وقبل كلامه وسوانهم قد صرحوا  
 بانه اذا فبر ذمتي او صحتي لرجل كسرة مثله ان يتوضا به وبانه من البيانات وعلم منها انه  
 لا يعبر في الكافة في البيانات بل المقبول فيها انما هو قول مسلم عدل ولو قلنا فلا يصح العمل بغيره  
 كما لا يخفى والاول ان يعارض المعاملات بغير البيانات لان فيها بعد قول الواحد مطلقاً وان  
 كان كافراً او ما خفي فيه اعني التفرق بالبيع وكيفية المعاملات كما لا يخفى فليست مسلم  
**باب الاقالة** احكم ان الاقالة بيع بلفظين احدهما عبر به عن التفرق

بغيره

فان يقول اقلني فيقول الاخر اقلت عند ان حنيفة واني يوسف واني يوسف واني يوسف  
 يعبر بهما عن التماسه مثل ان يقول اقلت فيقول الاخر اقلت استسار بالبيع واما ان  
 الاقالة لا تكون الا بعد نظر وتامل فلا يكون قوله اقلني سائداً بل كان تحقيقاً للتمسك  
 كما في النكاح وبه فارق البيع كذا في شروح البداية وسبب كلامه وسوان الاقالة  
 بيع مطلقاً عند ان يوسف وبيع حتى الثالث عند ان حنيفة وقد صرحوا بان الواحد  
 لا يثبت في البيع لان حقوق العقد يرجع للعاقبة في باب البيع العنق كما لا يخفى  
 بخلاف النكاح لان حقوقه يرجع الى الزوج والزوجة والعاقبة ان كان خيراً بينهما لم يخرج  
 فلا وجه لعكس الاقالة على النكاح كما لا يخفى وما ذكره في الاقالة من انهم في الفتن اضراروا  
 قول محمد بن بشر لا صفة ليلهما كما لا يخفى **قوله** في رخصة من العاقدين قال الزم  
 قولهم في رخصة من المتعاقدين في رخصة على الاقالة لانه انما يكون في رخصة من رخصت  
 العقد من غير شرط واما اذا لم يكن له بل وجب شرطاً زيد فالاقالة فيه يعتبر سائر  
 في حق المتعاقدين كما اشترى بالدين المؤجل عيناً قبل حلول الاجل ثم تباطا عاد الدين حالاً  
 كانه باع منه وكما اذا باع طائفة ادى رجل ان المبيع كذا وكذا المشتري في كذا لم يعتبر بطلونه  
 كانه هو الذي باعه ثم شهد انه لعنه ولو كانت في رخصة لعنت الا ان المشتري لو لم يبيع  
 بعيب بقضا، وادعى المبيع رجل وشهد المشتري بذكره قبل شهادة لابل بالقرابة حاد ملكه  
 القديم فلم يكن مبلغها من جهة المشتري لكونه في رخصة من رخصة **قوله** في رخصة من رخصة  
 فيما اذا ادرك الغرض بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ التماسه او المنازعة لا يحل بيعها  
 اتفاقاً اعمالاً لموضوعه اللغو كذا في البداية **قوله** فان لم يكن يبطل كما لو تباطا في  
 المنقول قبل القبض على خلافه في البيع الا وطلب الاقالة لانه بعد اعتبارها  
 بيعاً لان بيع المنقول قبل القبض لا يجوز بعد رخصته في رخصة من رخصة لان الغرض لا يكون  
 بالنسبة الاولى وقد سميت غرضاً كذا في البداية **قوله** وعند محمد عكسها فانها لا تحذف  
 رخصة الا اذا بعد فحصل بيعاً الا ان لا يكن يبطل **قوله** يبطل بعد ولان البيعة  
 صلا اذا ولدت بعد العنق واما اذا ولدت قبله فالاقالة صحيحة عنده لان الرابطة المنفصلة

قوله



يمنع الاقالة بعد القبض فلا يمنع قبله والزيادة المصلحة لا تمنع الاقالة مطلقا لا قبل القبض  
ولا بعده كذا في الوضحة وكذا اخذنا في بيعه يكون بيعا معناه كما اذا شرط بيعه شيئا او كذا  
منه يكون البيع عند كذا يكون بيعا عند كذا شرط الا في قول **قوله** وعند محمد يكون فسخا لمن  
لانه يكون لا لافرق بين قولنا حنيفة ومن قول محمد في اصل المسئلة في صورة كذا  
الا في الفرق في دليل كل منهما اما دليل حنيفة 2 فهو ان الاقالة فسخ والفسخ لا يكون  
الا على الثمن الاول فاشترط الا في شرط كذا واما دليل محمد فاذكره السابق لكن  
**في كلام** وهو ان مقتضى الدليل ان لا يبيع الحكم المذكور في قوله اقلت بشرط نقصان الثمن  
كذا واما لانه يقتضي ان لا يكون من بعضه كما لا يخفى مع ان الظاهر من  
الكتاب اطلاق الحكم فليتأمل **قوله** ولم يمنعها ملكا الثمن بل المبيع ينبغي ان يعطى على الجمل  
السابق لانها فروج يكون الاقالة فسخا وهذا كذا في خلافه فانه صلا كما هو المأمور  
من الكتاب لانها ان كانت فسخا يكون رفا للعقد فبعضه قيام العقد وقيام العقل  
لا بالثمن وان كانت بيعا فيقتضي قيام المبيع لا قيام الثمن في صورة بيع العرض لا بطل  
الاقالة بملاك واحد لانه كل واحد منهما مع والده اعلم **باب المراجعة**  
**والتوكية** اعلم ان الوضحة من قبضه جائزة ايضا كذا في شرطها فيها  
ايضا كما ذكر في الجمع وغيره ولم يذكر في الثمن والهداية لاكتفاء لكن ينبغي ان يذكر **قوله** المراجعة  
بيع المشتري بنعمة وفضل لا في كلام وهو ان معصوم الا في اذا عاود بعد الفسخ بالقيمة  
على الفاسد طرزا ان يبيعه مراجعته وتولية على ما مضى وليس كذا في قطع وان كان  
خفرا نهما سبب فسخا العيب بالقيمة في لا عدرا المالك على القيمة واخذ المعصوم الا ان  
يبيع اطلاقا فسخا عليه لكنه عيب كما لا يخفى وانما ينبغي ان يواد من الثمن مثل ما قام عليه  
لان الثمن الاول صار ملكا للبايع فلا يمكن البيع به وبضم اجرة الصبيغ والفصار وغيرهما  
للمشتري الاول فلا يكون الفسخ مثالا حقيقة كما لا يخفى فليتأمل **قوله** وايضا القيمة مجزولة ومنه  
القبضين لهما والافراز من الحنابلة وبشرها وبشرها يمكن كسرة الحنابلة وبشرها كلام  
وهو ان الدليل الاول لا يتم في اقامة العقد بدون الاصل على ذلك كما لا يخفى فالوجه ذكره في قوله

واحد كما وقع في الهداية وسائر الكتب فليتأمل **قوله** هذا اذا باعه من المالك ذكر الدليل **قوله**  
لو باعه من غيره فليتأمل ذلك الدليل من البائع الاول كسب من السبب فان باعه به او بغيره درهم  
او بشي من الكسب او المعزون الموصوف جان لا فساد على الوفاء بالقرض وان باعه  
بربح درهم او بغيره مائة درهم على عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرة دراهم كان  
الربح درهمين وان كان ثلثين كان ثلثه درهمين لا خمسة لبقاء الهداية كذا في الهداية  
وكذا وجهها **قوله** في الجمع وبعض الكتب لا يبيع التوكية والمراجعة حتى تكون العوض مثليا  
او مملوكا للمشتري والجمع مثلي معلوم وبشرها كلام وهو ان المعزوم من غير الهداية  
وتصر في الجمع كذا في كون الربح مثليا فيما اذا باعه من غيره فليتأمل ذلك الدليل مراجعته مع انه ليس  
بشرط بل يكفي المعلوم وان كان غير مثلي كغيره من مثلي لاكتفاء لهداية واخذنا على  
الوفاء بالقرض كما لا يخفى الا ان المعصوم ومحمد التمثيل لا كذا في طرزه بعد من خبره  
الجمع كما لا يخفى فليتأمل **قوله** في ضم اجر الفصار والصبيغ والاصول ان عرف التجار معتبر  
في بيع المراجعة فاجاز في عرف طرزا بولس الى بلخي به وبما فلا وما ذكره بلخي بركس المار في  
عبارة التجار والاصول ونذكر خبائث او يقال ما بر يدين في البيع او في قيمة بلخي به وبما فلا  
والدعوة هذه الصفة كذا في الكفاية وفي قوله الثاني كلام وهو انه ينبغي على ذلك التقدير  
ان لا يضم اجر السبب لانه لا يربط في غير المبيع ولا في قيمة مع انه يضم كما صح في غيره  
الجمع الا ان يدعى بزيادة القيمة سبب الزوج والزمين لكنه بعد كما لا يخفى في كذا في  
اجرة السبب ان كانت مشروطة في العقد يضم والافا كذا في المشايخ على انها لا يضم  
واما اجرة الدلال فلا يضم اتفاقا **قوله** وعند محمد 2 صرهما ولو سلك المبيع قبل ان  
يروه او عود به ما يلحق الرد لظهور الحنابلة في جميع الثمن المسمى في خبره عند اتي حنيفة  
وهو المشهور من قول محمد لانه مجرد خيار لا عايد بشي من الثمن كخيار التوكية والشرط  
بخطا في خيار العيب من محمد 2 ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع  
بشمس له اليه بناء على اصله اقامة القيمة مقام المبيع في الحال كذا في الكفاية **قوله**  
وعند محمد ما عول فام على عسرة له المكاسب لنفسه ان يقال وعند محمد ما عول فام



بعضه كما لا يخفى فليت **قوله** مع اعلا وهو تعليق حتى الكون بالعدد وتبين كون العدد  
 ملكا للعدد ولذا كان له ان يقضى الدين ويستفيد كسب عنده فصار كالبايع  
 من نفسه فاعترضه عدله حكم المراجعة لوجوب الاقرار فيها عن كونه لحياته  
 بشراة ثانيا واعلم ان معنى قوله ثانيا وقوع كسبه بالمال ثانيا شراء  
 البضائر بالانسيبة الى الشراة لانا الشرا لم يصدر الا واحد وهو قوله لو لم  
 انبأته كما طوى ذكره في نسخة صدر الشريعة كذا في بعض النسخ ولا يخفى ان قوله  
 ثانيا مناسبت قوله اول فالوجه ذكره فليت **قوله** اي لا يجب عليه ان يقول الخ  
 واما نفس العيب فلا بد من بيانه في نوادر متسام ذكر محمد بن عبد الله اذا انقصه  
 شيئا بريا وان نقصه قدر ما لا يتغايى الناس من نفسه لا كونه ببيع ماله كذا ذكر  
 الزبلي **قوله** وعندنا في يوسف الشافعي لزمه بيان هذا معنى في صورة الاعداد  
 واما صيغة وحل البنت فلا خلاف كما صرح به في الكتب **قوله** وان فقتلها سواء  
 فقتلها بنفسه او فقتلها اجنبى سواء اخذها منها او لم يأخذ لانها فقتلها فقتل  
 حيث عليه ضمان ووجوب ضمان الماشي كسب لاخذ الارش فاخذ كسبه فقتل فقتل  
 الهداية فاخذ كسبه ووقع اتفاقا كذا في النهاية **قوله** كالا ولا معنى لاي لا يملك  
 وينبغي ان يكون مهننا خلاف كسبه يوسف الشافعي في الاول لكنه لم يفتح في الكتب  
 نقل الخلاف مهننا فليت **قوله** لزمه كل ثمنه وعن كسبه يوسف انه يرد قيم الثوب  
 وشراة الثمن كذا في الهداية والكلية وينبغي ان يكون مهننا رواية عن محمد بن ابي  
 لان اصله اقامة القيمة مقام المبيع عند ملكه كما نقلناه عن الكافي ومسننه  
 خيانة المراجحة والفرق ليس بظاهري فليت **قوله** وكان الفقيه ابو جعفر ختار للفقهاء ان يقوم  
 المبيع بثمن حاله في موضع فخرج المشتري على البايع بفصل ما بينهما على ما عاود الكسبي  
 في الكلية **قوله** لم يخرج بيع المشتري ايا هذا كسب المالك من المراجحة والتموية  
 بل ذكره سطر اذ ابا اعتبار بقيد بقيد زيد على المبيع الجرد في الاوضاع كالمراجحة التولية  
**قوله** ملل ان منه عدرا نفس العقد في العيكون ان لا يعتبر منه العذر لنبوت الملك

المطلوب

المطلق للتصرف المطلق لقوله تعالى واظروا للدينار البيع لكن اعتبر على خلاف المالك لم يتردد  
 الانفساخ على تعدد طرأه لا يخفى بدون هذا حتى لا يحجز بعد الغيبض ايضا **قوله**  
 ومن المشتري كسبه كسبه ايا ذلك المشتري لانه اذا ملكه ملكا او موزونا مهنه او وصية  
 جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل الغيبض وقبل الكسب وقد يكون المالك ميسرا لانه اذا كان  
 ثمنها جاز التصرف فيه مطلقا كذا في النهاية **قوله** في المبيع اي تحت الزيادة في المبيع سواء  
 كان بعد ملك المبيع او قبله كما هو الظاهر من الاطلاق وصرح به في الكفاية حيث قال  
 واما الزيادة في المبيع في اية بعد الملك لانها بنيت بمقابلة الثمن وهو قائم خلاف الزيادة  
 في الثمن لانها بنيت بمقابلة المبيع وليس قائم كذا في العناية ايضا وسمي كلامه هو ان الظاهر  
 من الكلية ان الزيادة بعد ملك المبيع سواء كانت في الثمن او في المبيع بغيره رواية ولا يخفى في  
 ظاهر الرواية لان الزيادة في المبيع من صفاتي وصفه في العقد وسمي  
 بقيام المبيع وذكره في بعض نسخ الجوامع ان الزيادة في المبيع او الثمن لا يحجز اذا كان  
 المبيع قايما ولا يحجز لو كان المبيع ماله فبين هذا وما ذكره في الكفاية والعناية منافاة  
 في كسبه المالك في التوفيق لا يخفى على مقتضى دليل المدعيه لظاهر الرواية ينبغي ان لا يحجز  
 ايضا لانه يعتبر كالزيادة كما صرح به في وجه الفرق لا يمكن ان حال الفرق في الخط وان لم  
 يمكن ان يحجز تغيير العقد لعدم قيامه بعدم قيام المعتقد عليه يمكن جعل ابراهم  
 الدين فيهم وصرح به في غاية البيان ولا يمكن مثل ذكره في الزيادة كما لا يخفى فليت  
**قوله** ويمكن ان يرد انه اذا اشحن الخ اعترض عليه بان لا يمكن ذلك لان مدار هذا التفتق  
 على الدعوى والبينة فان ادعى المشتري مجرد المزية عليه وانته احد وان ادعاه مع الزيادة  
 وانته اخر وكذا اذا ادعى الزيادة معط ولا يخفى انه ليس بشي لان صيغة ما ذكره  
 الشارح يظهر من مسئلة ولا كسبه مكر غيره فسخه وله اجازة كما سبق في بلد المقوق  
 والاحتجاج فليت **قوله** ولا يحجز واذا اوصى ان يفرض من ماله الف درهم فلان الم  
 سنية لزم من ثلثه ان يفرضه ولا يطالبه قبل السنة لان وصية بالبيع والوصية  
 فيها نظر للموصي لاجازته باخذ من السكة ولو تمت ايضا اذا حال المسترخص على اقربه

والزيادة



فاجله المقرض مدة معلومة فانه يخرج من لوازم المقرض ان يطالب المستقرض بذكر الدين له  
ذكر لان الطالبة مسددة برأى الدين في رواية وبرائة المطالبة في نص في كذا في الفصول المتوالية  
وكيف يستقر الغيبي لانه محقق بالتمسك وهو كالمشقة بكار او يوزن فلا عري في الطيور والاشجار  
وفي التزويد وكيفية العدد بلك التي لا تتفاوت وتفاوتنا فاحش كالببيض واللحمة والله اعلم  
**باب** **الربو** ففضل خارج عن العوض اذ هو سا كلام وهو ان التزويد  
لا يصدق على الربو النسبة اما اوله فلان في صورة زياوة احد البدلين الغير الطاهر على  
الآخر الطاهر ففضل لكن غير خارج عن العوض لان تعدية الطاهر عوض يحصل غير الطاهر الا ان  
ان الشئ لم يعبه فاحش والمعاد العوض الشرعي واما ثانيا فلان برأى النسبة قد يتحقق  
مع تساوي بالمعيار الشرعي على ما سيجي ان شاء الله ان المقصد يعرف الربو بالحق في كل  
المتبادر منه عند الاطلاق وانما هو الربو العوض فلا يكسب في خروج ما ذكر عن التعريف  
كما لا يخفى فتدبر **قوله** فيفضل معنى كسده على ما يمكن اوجاهه بتدبر خارج عن العوض كما لا يخفى  
**قوله** وعند ما ذكر عليه الطبع والاجارة في حق غير الثمنين ويشترط الجارية كذا في الكفاية وذكر  
المفهوم من عبارة الجمع ان الجارية من اجزاء العلل ايضا كما لا يخفى **قوله** فيما لا يدخل في المعيار  
اما العلل كما لا يور اما لانه عددي لا يباع بالمعيار الشرعي كما في بيضه والبيضين  
**قوله** وبناء على ما ذكرنا لهما وكذا في اكثر النسخ وفيه كلام وهو انه لم يقع من الشئ  
في السابق فذكر ان الاصل عندنا الطر الا ان صار ثمن من حصة العلل العدم مع الجنس الاول  
من لفظة ما ذكرنا كما وقع في بعض النسخ فليست **قوله** قلنا المعنى لا يتبعوا الطعام اذ  
هنا كلام وهو ان البيع سواء بسواء في العدد بلك المتعارفة كالببيض يمكن ولا كالكوزا  
استفادها كما نقلناه عن الشيخ يدعي انها غير داخل في المعنى الشرعي وهو الكبير والآخر  
فلا يخفى هذا القول كما لا يخفى في كذا ذكر دفعه وذكر في الكفاية ان قوله حرم لا يتبعوا الطعام  
بالطعام الا سواء بسواء يدل على اصاله احدهما الكلام اذ ان الشئ امر بصدور  
وفي كلام وهو ان هذا لا يدل على اصاله الكلام اذ غاية انه يوم نبي عن بيع متفاضلا  
وامر ببيع متساويا ولا يلزم منه اصاله كما لا يخفى فليست **قوله** ولا يجوز النسبة الصورتين

مع تساوي اذ اعترض عليه بان حرمه الشئ انما كالبينة الربو في الشئ فينبغي ان  
لا يحرم باحد مما علم من الشبهة في الشبهة فلا يعتبر والمطلب ان الشبهة الثانية ليست  
في الشبهة الاولى بل في كل منهما في الشئ فلا يكون بشبهة الشبهة كما لا يخفى فليست **قوله**  
وعند ان في الطر اذ انا خص الجنس بالذكور لان الحكم وهو حرمه الشئ انما لم يوجد  
عنده في صورة الطر اذ انا في صورة العدم فقد يوجد فانه لم يحرم مع الذهب الفضة  
نسبة وكذا بيع الحنطة بالشعير ان كان على ذلك عند غير القدر وهو ان يتقارب في  
في الصنف وبيع الطعام عند **قوله** القول يوم الحنطة بالحنطة الحديث وقدر من التزويد  
بدل الكيل في الحديث لكن المقصود من سائر اياه الكيل واعلم ان بيع العدد والتمسك  
بحسن متفاضلا كبيع البيضة بالبيضين والجزء بالجزئين كما ان كان موجودين  
لانعدام المعيار ان كانا من جنس واحد فانه لا يجوز لان الجنس بالقران حرم النسبة  
كذا قالوا فان قبل الطر بالبيض والتمسك حلت امثاله في ثمنها في ملكات فكيف  
يحكم ببيع الواحد بالاثنتين اجيب بان التماثل في ذلك انما هو باصطلاح الكس على  
ابدال التفاوت فيقول ذكر في ثمنان صغرى وموضمان العدولين واما الربو في  
الشرع فلا يور اصطلاحهم فتعين الحقيقة في ثمنها متفاوتة صغرا وكبرا كذا في  
شروح الهداية ومن هذا يعلم جواب الكلام الذي ذكرناه في قولنا في ثمنها  
لا يتبعوا الطعام اذ كما لا يخفى فليست **قوله** هذا عندنا في صيغة اذ يوزن حواش  
الطوبى بالتمسك **قوله** ان كان لهما نسبة لهما واما اذا كان المراد الدقيق نسبة في الاطلاق  
كذا في الهداية وخبرنا **قوله** او الدقيق بالسويق اذ قال في الهداية وبيع الدقيق بالزبيب  
لا يجوز عندنا في صيغة لا متفاضلا ولا متساويا لانه لا يجوز بيع الدقيق بالمعلقة لا ببيع  
السويق باطنظة فكذا ببيع اجزائها لقيام الحاشية من وجوبها في كلام وهو  
ان كل كلام انما كانا كالبينة الجنسية وكذا اذا لم يبيع البر بها فليكن ان  
يبيع متساويا لان حرم حصة ببيع البر بها اصلا لعدم التسوية ومنه بين الدقيق  
والسويق ممكنة كما لا يخفى فليست **قوله** وبسم وخرجه في دارة اذ لا يبيح مسلم سائلي



والداطم

من الهداية الذي في فضل شروها ان قولهم فبان في آخر حجة الاسلام والحجة يعناق  
عارض فان اريد الاول فله وجهان احدهما قاله عامة المشايخ ان الدعوى ليست  
شرط فيها عند التصمة حكم فزوج الام لان اليهود في شهادتهم محنا جوارح  
تعيين الام على مولاة حراما وحرمة الفرج من حقوق الله تعالى والدعوى ليست  
بشرط كما في عتق الامة واذا لم يكن الدعوى شرط لم يكن التناقض فضايا والنا  
ما قاله بعض المشايخ ان الدعوى وان كانت شرطا في اولية الاصل ايضا يخرج لكن  
تعذر في التناقض بخلاف حال العلوق وكل ما كان مبنا على الحفاء فيه فالتناقض  
فيه معضا كما صرحوا به وان اريد البطلان فله الوجه الثالث وهو ان حال التناقض لا يمنع  
صحة الدعوى في العتق لبيان على الحفاء اذ المولى السند به فزعم لا يعمل العبد احقا  
ثم يعلم بعد ذلك لا يخفى انه لا وجه لذلك الشايع في انكار صحة الهداية بدون ذكره اليه المذكور  
فيها فنذكر **واعلم** ان الفضا بآلية وفروعها قضاء على الكس كلهم لان لجة  
حق الله به في لاجنة استرقاق الحر بد ضاه والكس كلهم خصوصه في التنا  
حق الله به نيابة عنه لكونهم عبيد فكان حصول الواحد كحصول الكل في اية الحفاء  
وفي كلامه وسوان بناء على كون لجة وفروعها على انه حق به في كل على  
منه من حيث حقيقته لان لجة يعناق عارض حق العبد عند بلا اخلاف المشايخ  
ويشترط الدعوى في الشهادة بعتقه كما صرح به في جميع الكتب **الا** حال ان يكون  
حكم لجة وفروعها على قولها لا على قولها في صيغة لكنه بعيد من ظاهر الكتب كما  
لا يخفى فليتأمل في **الطلا** لادعي العتق عارض فحق في دعوى رطل فقتضى به  
ثم ادعي رطل اخر انه عبده ليس في الوقف عا ثله في رواية ولا في رواية وفي كلام  
وسوان هذا لو ادعي العتق مطلقا بلا ذكر تاريخ ولا اسناد الى منكر ذي يد اما  
لو اسند او ذكر التاريخ فلا اذ ادعي لو ادعي الغصب على ذي اليد وانه له  
او ذكر التاريخ المقدم يسع ولو اسند حكمه بطلان العتق كما صرح به في الزيادة  
وفي ثامن الكتب فليتأمل في **الطلا** الزمان بحسنة عدم الملك لان الملك بعد الاجازة

الامام الحسين



ثابت للشيء بطريق الاستناد الى حال السبع وذكر ثابت من وجه دون وجه فكان يشهد بعدم  
 فيصدق بالفضل كذا في الكافة وفي الهداية وشروط كلام وسواء اذا كان بشبهة  
 عدم اعتبار ما ينبغي ان يتصدق جميع الاشياء بالفضل ووجه بل الوجه ان يقال  
 لو ارشيد البذل الواحدة في ليرة نصف الدين في العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمان  
 المشتري بمقابل البذل المقطوعة نصف الثمن وما زاد عليه لم يدخل في ضمانه هذا الوجه  
 فليست والله اعلم **باب السلم** ببيان حصته كل منهما من السلم  
 فيه رفع في الهداية والكافة مكررا او سلم جنسين ولم يبين مقدار احد مما وظن  
 بعض شراح الوقاية ان ما فيها كالف ذكر لان الظاهر من خبر ان غير المتيقن هو ركن  
 الكار والظاهر من المتن ان غير المتيقن هو حصته من السلم فيه وبينهما في اللغة  
 ظاهرة والحق انه لا محالة لان بيان الحصص من السلم فيه من كمال كمال لا يخفى  
 فليست **قوله** ومبعض السلم الا فراق شرط بطلانه اما اذا كان من النقود  
 طلانه افتراق عن دين دين ودين النبي عليه السلام عن الكمار باجماع وان كان  
 عا ملان السلم فذ عا جازا جلاذ الاسلام والاسلاف يثبتان عن التجديد فلا بد  
 من قبض احد الوضعتين ليتحقق معنى الكمال كفاية الهداية وفيه كلام وسواء ان  
 التجديد يتبين والاقول من شهر او من بلده ايام او من نصف يوم على اختلاف الاقوال  
 كما سبق فلا يقتضي القبض قبل المفاارقة كما لا يخفى ويؤيد هذا ما ذكره في مسئلة النبي  
 من انه لو حلف ليتصدق حقه عاجلا ففقدناه قبل تمام الشهر يرد به عاجلا ولو كان يتقار  
 المراد ليتحقق معنى الاسم لغة وهو في اللغة عبارة عن شيء يسع حوزة الشيء والمحذوف في اللغة  
 ما كان مقبوضا في الجرد والكل على ما تباين قبضه عن الجرد فليست **قوله** ثم من تقاريع  
 قبض السلم كما ان السلم اجماعا كلام وسواء الظاهر من هذا الكلام ان خيار  
 الرؤية في السلم كما في بيع التفرع لكن صرح في التحفة ان خيار الرؤية ثابت في السلم  
 الكار ولا يفسد به ولو كان على كونه خيار الرؤية في السلم منه كما صرح به الكافي  
 وان كان مكشفا في الهداية لكنه بعيد عن عبارة هذا الشرح كما لا يخفى فليست املي

حق

**قوله** احاب في الهداية بما مقتضيه في السلم **قوله** احاب في الهداية بما مقتضيه في السلم  
 العسمة وكونه عارية في العرص ايضا امر ضروري لطلال كلام وسواء ان ثابت  
 ضروري يتقدر بغيره فلا يكون ما رد عبارة في جميع الاحكام كتبني ان يكون  
 غيرا في وجه الكيد ففيه ايضا صفتان على الطريق المذكور الا ان عا ان  
 اعتبار العسمة في العرص لتصح العقد ابتداء فيلزم اعتبار مطلقا واما  
 اعتباره في السلم فليس لتصح العقد بل العقد صحيح في نفسه ابتداء واما هو  
 في وقت الاداء لنظيره فيعتبر في ذكر الحكم لحاقص فليست **قوله** ثم ما ذكر  
 في الهداية مخالف لما ذكر في التلويح وغيره من كتب الاصول من ان المؤد في العرص  
 مثل الحق للعنة كسطة لطيفة واعتبار الشئ حتى لا يكون اداء بل وصفا بمثل  
 معقول فليست **قوله** فليست احدا بعد القبض دون الآخر فصلا بل لا محالة  
 منهما مبيع فيكون العقد قابلا بقيام احدهما فيصح وسعي كذا في الهداية والكافة ومنها  
 كلام وسواء الاجازة في بيع المصنوع لا بد لصحتها من قيام العقد وبطلان كالأقالة  
 في الفرق بينهما في صحة الاقالة في الباب بعد مذكر احد العوضين دون الآخر والحق  
 الاجازة في بيع المصنوع بعد ما سبق لا يقال ان الاجازة اشبات فيسند في وجود  
 كل متعين في العقد لا يثبت الشئ الا جميع اجزائه خلافا لاقالة فانها في البيع والبيع  
 انتفاء فيحقق بدون الكمال لان العقد بعد مذكر احد بدلي المقابل منه اما ان لا  
 فان كان باقيا لزم حوا الاجازة كالأقالة لقيام العقد وان لم يكن باقيا  
 لزم ان لا محالة كالأقالة كالأقالة لعدم قيام العقد فليست **قوله** فاطا اصل ان  
 في الصورة من القول اجماعا كلام وسواء هذا مخالف لما فهم من الهداية والكافة  
 وما صرح في الشرح فانه قال في الهداية القول بالسلم اليه المدعي شرط الرمادة  
 لان السلم مستغنى لم يفرض فيه للخلاف ثم قال في كفاية والواحد ان يكون  
 القول بالسلم عند ان حقيقته في وقتها القول بالسلم اليه لانه مكر وتوضيحه  
 للحل كذا قال القول بالسلم ادا على الاجل وان كان السلم اليه لانه مستغنى لم يذكر



الحمد ثم قال وفي تلك القول **بالحسم** عند ما وعدنا في حقيقته في القول **بالحسم** اليه وتعرض  
 فيه ايضا للحكمه وقال **الشرا** اذا اختلف المتعاقدان في صحة السلم كان منعنتا  
 وهو الذي منكر ما نفعه كان كلامه باطلا ومذا بالانفاق ومن كان خاصا وموالاته  
 ما بصره كان القول قوله ان ادعى الصحة فقد انفق على عقد واحد وان كان خصمه هو المنكر  
 عندنا في حقيقته **وقال ابو يوسف** ومحمد في القول قول المنكر وان انكر الصحة ويمكن ان  
 يوجهه وقال ان موافق الشرا من المنكر ما لا يكون منعنتا فكونه منعنتا كلامه ان القول  
 لمدعى الصحة عندنا في حقيقته سواء كان الآخر منعنتا او منكرا وعندنا في القول **للاخر**  
 ان كان منكرا وان كان منعنتا فبالانفاق فعلى هذا لا يخالفه كما لا يخفى فتدبر وقد صرح  
 في شرح المحرر بذكر السلم اذا ادعى الاجر وانكره المسلم اليه بصدقه اتفاقا ولا يخفى ان هذا  
 يخالف كلامه الكتاب في الهداية والشرح فليست في التوفيق وقد عايناهم جعلوا  
 المسلم اليه منعنتا اذا انكر الاجر ولم يحملوا السلم منعنتا اذا انكره مع ان الكتاب  
 حكى كذا لان المسلم اليه بانكاره يدعى الفساد في بيع مع وجود السلم فيه اليه في البيع  
 وهو على كل حال في الحاقه فرب السلم اذا انكر الاجر يكون منعنتا منكرا بما نفعه  
 وجوابه ما صرح به في الكلام من ان الفساد لعدم الاجر محتمل فيه اذ الشاخي في حقه حال  
 فلا يعتد بالنفع بغير السلم اليه ويكون رب السلم منكرا للاجل الذي يجره كما لا يخفى  
 فتدبر **ولو اختلف** رب السلم والمسلم اليه في مكان الايجاب كما قال رب السلم عينا  
 مكان ايجاب السلم فيه وانكره المسلم اليه فالقول للرب ان السلم اليه مع كونه والبيئته  
 للطالب عندنا في حقيقته لانه شرط كذا فينا كان القول للمنكر كانه شرط الظاهر كذا  
 في الجمع والشرح وفي كلامه وسواءه فليسوع ان اصله في حقيقته ان القول لمدعى الصحة  
 فينبغي ان يكون القول هنا للطالب لانه يدعى شرط كذا فينا وهو شرط صحة العقد  
 عنده والمسلم اليه يدعى ان العقد بشرط فيكون القول لمدعى الصحة ثم ان كان  
 الكلام في الاختلاف في تعيين المكان بعد الاتفاق بالشرط الاصل يكون صحيحا لكنه مخالف للتعيين  
 الشرح فليتنا

في البيع

على الانتفاع الخ قال في الهداية ولما انه عليه السلام من بيع الكلب لا كلب صيد او كلبه  
 واعلم من عليه بان المدعى حوازي مع الكلب مطلقا والحديث انما يدل على حوازي في النوعين  
 اي كلب الصيد والكلية ولو قال بالاختصاص لم يثبت النوعين بنبط الماطلاق في الحديث طر  
 الفاد يوجه اخر وسواء لا يمكن صحاح المستثنى لافضائه الى بطلان المستثنى منه او لم يجر  
 ح بيع كلبين من ماع انه مسمى لطاهر الحديث اوجب عنده النهاية بوجهين الاول انما يرد  
 الحديث لا بطار من مذهب الخصم لا لانك المدعى فان الخصم يدعى شمول عدم الحوازي في  
 انواع الكلاب كلها واما انك المدعى محدث في كونه الاسرار برواية عبد الله بن علي  
 بن جاحي انه قال رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم في كلبين يبيع من درهم فذكر مطلقا  
 غير تخصيص بنوع من الكلاب **قلت** ان المدعى حوازي مع الكلب المعلوم وغير المعلوم القصر  
 فيثبت ذكر هذا الحديث وذكر لان حوازي مع الكلب يستفيد بقوله الا كلب صيد وجواز  
 بيع كلب غير المعلوم بقوله او كلية لان كل كلب يصح بيعه بجراسه الكلية لان من عاين الكلاب  
 بياها عند حسن الذئب او السارق فينبغي العقوبة تحت المستثنى منه وفي كذا من الظاهر بين  
 كلام املاء الاول فلان الحديث المذكور وان كان مبطل من مذهب الخصم لكن مبطل المدعى ايضا  
 لانه ينفى حوازي مع مطلق الكلب المدعى حوازي ولا بد من مطلق المطلق على المقيد في تناقض التوفيق  
 بين الحديثين كما لا يخفى وقد ذكر في العناية ان الظاهر ان روى الحديث عن عبد الله المدعى  
 هكذا انه عليه السلام فعنه في كلب صيد فتدبر وجعل ما يبيع من درهم فذكر مطلقا بنوع  
 واملاء **قلت** فلان المدعى حوازي مع الكلب العقوبة على الظاهر ايضا وعدم حوازي به رواية  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وجعل الاسناد لا على انباء المدعى على كذا رواية في غاية البعد كما لا يخفى  
 فليتنا **ولو ايجاب** له عليه ليعترض عليه بوجهين احدهما ان ايجاب الضمان على الرجل  
 بنفسه لا يجره اذ المبيع وهرنا بعيد فصار كسب المأذون له المبيوع فان ذكر مخزون  
 على المولى وان كان ملكا حتى لو اشترى من غيره **قلت** ان المقصود الاصل هو ايجاب حوج  
 صلبه ووجوب الضمان عليه امد ضمن فلا يجره والوجه الثاني الاول ان الفاعل في انا  
 هي الغرماء فكانه تعيين الشخص لغيره ومن الثاني ان الوصف تابع ملائحة ان يكون الاصل تابع

في البيع



له كذا في شروح الهداية ومنها كلام آخر وسوان الظاهر ان قولنا في بعض الروايات اختيار  
 ويدل عليه ما وقع في بعض الكتب له ان يراد من قوله ويرجع يدراهم كما لو كان المعنى  
 قابلا له ان يرد ويرجع من جهة فلا يوجب ايجاز علايم الدليل المذكور كما لا يخفى فليست  
**قوله** فان جمع كالمفرد من هذا القبيل لان هذا كالمفرد وهو ان لا يكون له من كماله  
 الشيء من هذا القبيل فان الضم في هذا لا يوجب ولا ينافي ولا ينافي للعبارة في النفع  
 الذي هو من لوتها من غير جاز فليست **كتاب الصفات**  
 وسر طيفه في بعض الكتب في الافراق والامداد منه الافراق بالابدان حتى لو ذهب الى  
 بمشاكل معناه جهة واحدة لا يبطل الصفة كذا في الهداية وغيره ومنها كلام وسوان  
 قد صرح فيها في غير ما ذكره بل هو بان شرطه الصفة في بعض العوالم في الجاهل فيكون  
 الكلام من مناهة ولا يمكن ان يدعى ان الحس باق ما لم ينزل قابلا له ان لا يكون له  
 في كتاب البيع واما ما قام من الجاهل في بعض الكتب في الافراق والامداد ومنها كلام وسوان  
 انه لو اوجب احدهما وبما وافق في سائر جميعا او اوجبهما في بعض الافراق والامداد  
 فيافيان هذا القول كما لا يخفى ودعي اطلاق الجاهل في موضع وعلى اخره في اخر  
 تكلف لا يخفى فليست **قوله** واما اذا قلنا في هذا الباب والامداد في الهداية والكلام في الاثنين  
 قد يرد بذكر مما لو اوجب في الله تعالى من هذا الباب والامداد في الهداية والكلام في الاثنين  
 وسوان لفظة من من من بابا في ذكر التوجيه فيه الا ان مجمل من بيانته كما لا يخفى قد يرد  
**قوله** وقد فيها لم يقض منها كلام وسوان قد صرح في بعض الكتب في الهداية والكلام في الاثنين  
 يكون البيع باطلا فما لم يقض كما لا يخفى وذلك في بعض الهداية والكلام في الاثنين  
 والاشارة لا يوجب ما كالمفرد من الباطل كما سبق منه الا ان يتكلف في بعض الكتب في الهداية  
 الشبهة حقيقة بل ان للبياع حتى لا يثبت ان يرجع فيما يفسد وفي هذا على البطلان الواقع  
 في الهداية وغيره على الفساد واطلاق كل منهما على الاخر شياع في هذا الكتاب وغيره وهذا  
 ينفع في مخالفة الواقعة بين كلامي الكلام في بعض من هذا في بعض الكتب وبطلان البيع  
 وقوله بل لا يخفى باع ابرهين يباين بين وبين لادبريق ونقد وينا راو اخر في البيع

في نصفه والكل ملكه نصفه بوصف الصحة ونصفه بوصف الفساد وللبياع ان يفسد  
 النصف فان باع ما يفسد نصفه لادبريق ونقد وينا راو اخر في البيع  
 له لانه مملوكه ملكه واعلم انه قد علم من كلام الشارع في البيع العكس  
 ان ما لم يفسد من البيع في الربوبية فلا يوجب الفساد في جميع الكتب في النصف  
 شرط في الصفة فيمنع ان يبطل لفظة لان الشرط في عدم بانعدام الشرط  
 ولذا وقع لفظ البطلان في جميع الكتب فيمنع كلامه في عدم الفهم في الفهم في الظاهر  
 الا ان يدعي ان انزاع الشرط في الفساد لا في البطلان وقضية الطلاق البطلان  
 على الفساد قد مرنا فليست **قوله** لان الفساد طار والصفحة تاتي فلا يلزم ترقى  
 الصفقة قبل تمامها فترأى لان قبول الشارع نصف من رضاء بالغير كما عطاء  
 الحرة في وجود الرضاء من الطرفين **قوله** اي اذا كانت الفضة ايا هذا الكلام على  
 الاطلاق ومن موافق كذا في الهداية وسائر الكتب اما على غير ما فيمنع ان يكون على  
 وجوده ذكر في المتن كما لا يخفى **قوله** واما المتن هو العكس ومن معلومة من ان ما  
 يبيع بالدين ونصف الدرهم من العكس معلوم عند العكس والكلام فيه ما عني  
 عن بيان العدد **قوله** ولو كرر اعطى من العكس موطا اذ كذا في الهداية ايضا  
 وقال بعض المشايخ لا يبيع منها ايضا لان قوله اعطى مساوية وبكره لا  
 يكره البيع فان من قال في بعض النسخ لا يبيع منها مالم يعلم الاخر اشقيت اذا  
 كان لا يصدق بذكر المساوية فكيف يكره تكرار ما ذكره الشارع ان ما في الكتاب  
 هو الصحيح ولم يذكر ووجه الصحة والظاهر انه يكره ان يكره اعطى على ان مقصود  
 تفرق الصفقة في علم انهما عقد اعطى من لكنه تكلف لا يخفى فليست **قوله** اعلم  
**كتاب الكفالة** هو الاصح كذا في الهداية والكلام ايضا واخر في عليه  
 بعض الافاضل ان لا يحتمل فضلا عن كونه اصح ووجه الكفالة بالنفس من منع انهم  
 فسوا بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والوطول ان الطالبة  
 اعم من ان يكون مطالبة بالدين او بالنفس فلا يخرج الكفالة بالنفس كمالا في

ما لا يخفى  
 في  
 ما لا يخفى



بني الدين كما ذكره بعض الشافعيين في قوله ان الكفالة عند كفاية المال  
يقهر بالنفس ولا دين ثم ويصح بالاحيان المضمونة بنفسها كما سيجي واما ما قيل  
الشافعي فصح لانه لا يقول بالكفالة بالنفس لابل الاحيان المضمونة بنفسها فينبغي  
ان يكون مراد بعض الشافعيين الكفالة بالمال كونه عيلا لا كفاية **قوله** لان الدين  
لا يكره لانه سببه الدين للكفيل صلواته في حكم الدين المضمونة بنفسها  
وراه لا يكون كذا **قوله** بما يجرى من سببه من الرقبة والوجه والدين والورع والسر  
والرأس لا يجرى من كس القوم وفلوجه العرب كذا في النهاية وانه في عليه بعض  
الشيوخ بان الراس والوجه مشترك بين السيد والامير والذوات والوجوب ان سببه القوم  
فان الشخص لا يجرى او وجهه او يجرى فقط فكذا الاعتبار يكون بغيره ان المال كذا  
وكثير الى غايه البيان **قوله** وينصفه ودره او غيره منه لان ذكر بعضنا شيئا  
كذا كذا لانه عدم حري النفس الواحدة في الكفالة **قوله** او اني لانه في معنى على في هذا  
المقام قال عليه السلام من ترك مالا فلو رثته ومن ترك مالا فلو عيلا لا قاله والى البيهقي  
والعباسي **قوله** ان ينفق عليه ويحتمل ان يكون عطف تفسير فيكون المراد بهما العيال كذا  
في العناية وفيه كلام ومما في هذا الف كالمصريح به في بحث الكفالة بالبنات  
والقصة من ان المستور في التقدير الاول او قلنا في التوفيق والواقعان فلان اشتباست  
او كتمان من حيث يكون كنفيا بنفسه للعرف وقيل لا وند كالمصنف اذا قال انما ضلت  
لمعرفته او قال كتمان من حيث في غايه البيان بوقوع الفتوى على كل من القولين  
ويجوز المدعى عليه باعطاء الكفيل كحد الدخول ولو كان المدعى عليه موقفا من محله  
اذ لو كان موقفا ومما اذا كان المدعى عليه من امر المصروع ولو كان غريبا لا يجزى  
**قوله** ويلزمه احضار المكفول واذ اصل ما على مال على ان يبره عن مال لم يجز ولم  
يبره عن مال لانه معاوضة على غير مال كذا في الاصل **قوله** جبراطاكم يعني بعد  
طهره ما طلبه **قوله** ويراه بوقت من قبله ويكونه غايبا لم يعلم مكانه وكذا الحرف مكانه  
ولان حال لا يتدر على احضار لا طالب الكفيل بالتسليم فيرعى هذا اذا الجاء

لا يلزم انظام اليوم ينبغي ان لا يطالب كفاية شريح العدة من لولا كذا كذا  
ينبغي فلان الى شهر فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالبه به بعد مضي  
الشهر **قوله** قال الشافعي في المصنف في هذا يد على كل ما ينفق العوام فانهم يقولون  
اذا قال الرجل بالفارسية لاخر من فلان يفرقتم ترايا كذا سأل انه مطالب بتسليم النفس  
في السنة قبل مضي الاجل ولا مطالب تسليمها بعد مضي الاجل ولا يطالبون بل يطالب  
على العكس لان زيدا وافيقوا لوان الكفالة بركاه كذا من بنو سيار من كذا في كفاية  
في السنة وبعد كذا في الاصل وفيها ايضا والطيلة في سقوط المطالبة ان لم يبره الكفيل  
في كفاية فيقول انما كفيلا شرف فلان كذا من الاجل ثم لا كفاية كذا على بعد كذا وانما  
بري فاذا قال كذا فانه لا يطالب في الحال ولا بعد مضي الاجل **قوله** وان لم يبره اذ دفعت  
اليك فانما برى لانه موجب للتصرف لان دفع المكفول به المكفول له موجب للكفالة  
بالنفس والموجبك يثبت في التصرف بدون ذكره صراحة كذا في النهاية وانه في عليه  
في العناية بان الكلام في ان البراءة يحصل بدون التخصيص لا دفع المكفول به المكفول له  
وقيل كلام ومما ان مراد صاحب النهاية دفع المكفول له مع كونه بر يابن كذا في الراجح  
وعدم كون كونه معلوما من المقام واما عدم ارجاع القضية البراءة مع انهم يسمون  
المقصود به لتذكر كذا كما لا يخفى فليت **قوله** فان شرط تسليمه بجره العيلا ان كان  
المراد القاض المخصوص افا والتسليم في السقوط او مع اخر البراءة عند ان حقيقته مع  
لان المقصود من التسليم ايمان المضمومة مع المكفول بنفسه واشتراك على بالبينة  
او بالنكول وجميع الامتداد القضاة في هذا المقصود على الشنا وعند جملة لا ينفذ  
البراءة لان الشرط معيد لانه حسي ان يكون الشهود في هذا المصراع او يكون قاض هذا  
المصراع عا لما حق المدعي وان كان المراد القاض مطلقا افا البراءة مالا لافاق واما في السجني  
وتدبره غير الطالب فلا شيا بالبراءة على كذا الا راو من كذا في المحيط والظاهر من هذا  
مسألة ان لا يبراه ان يكون المراد القاض المخصوص كما لا يخفى **قوله** ان تسليم المكفول بغيره  
مخلاف تسليم الاجنبي مع المطلوب الى الطالب من كفاية الكفيل لان الاجنبي في تسليم الخط



الى الطالب من غير من جهة الجوع وللطالب ان لا يقبل الطبق عن المتبرع واما المسألة  
 واما الكفول **قوله** فطالب بالخصوص فلا يكون في تسليم نفسه الى الطالب من غير  
 كذا في النهاية واخره في عليه في العناية بانه لا يلزم من انتفاء التبرع وقوعه عن الكفول  
 لغيره لانه يمكن ان يكون من جهة نفسه وبانه لم يلزم على هذا ان يبرأ الكفيل وان لم يقبل  
 عن كفالة فلان وهو خلاف ما في البسوط والشامل وغيرهما وقيل كلامه وسوان  
 مراد وجه النهاية فلا يكون في تسليم نفسه الى الطالب من غير من جهة الجوع كالاكتفاء  
 فيفقد البراءة في صورة التقييد بكونه من كفالة الكفيل فلا يرد الاخر اذ هو المذكور  
 كما لا يخفى فليست **قوله** له ان احارب كمال بالشرط ان هو المتعلق على وجه  
 المال باظهاره كماله في البيع والمطلب انما هو ان يعلق وجوب المال باظهاره الكفالة  
 عندنا التزام المطالبة لا المال كذا في العناية وقيل كلامه وسوان لم يكن التزام المال  
 لما جاز تضييق الكفيل وهذا لا ينافي في تفرضا بغيره لانه في المطالبة كما لا يخفى  
 فليست **قوله** بل انما يبرأ اذا ادى المال لانه لا يبرأ كلامه وسوان لا يبرأ اذا ادى  
 المال ايضا لانه لا يلزم البراءة من احد الضمانين البراءة من الآخر فليزيم احضار  
 جواز ان يدعى عليه دين آخر **قوله** صرح بهذا في غاية البيان والعناية وسائر المتبرع في  
 انه ان عين المال الذي ضمن له لا يبرأ باءا لما نقل عن الشرح وان لم عين بل ضمن لاحله  
 مطلقا كما في مسألة الكتاب وانه وكلام الشارح عليه كما هو الظاهر فلا كلام فيه **قوله**  
 الكلام في اطلاق الشرح كما لا يخفى على الناظر اليها فيسكن الكفالة بالنفس الى  
 تحقق كمال الكفول لا يبطل الا بما ينافيها من تسليم او ابراء او موت وليست الكفالة  
 بالمال منافيا لاجتماعهما ولان كل واحد منهما لا ينافي فلا يبطلهما فكيف يبطل واحد  
 يكون على مطالبات اخرى وبطلانها يفتى بالضرورة بالكفول وهو مدفوع ولكن انه  
 ان عين المال الذي ضمن له لا يبرأ بالاداء لما نقل عن الشرح وان لم عين بل ضمن لما  
 عليه مطلقا كما في مسألة الكتاب يبرأ به وكلام الشارح عليه كما هو الظاهر فلا كلام  
 فيه بل الكلام في اطلاق الشرح كما لا يخفى على الناظر اليها فليست **قوله** وان عكس الكفول

من ٢

في

ضمن المال لوجه الشرط لان الشرط عدم المواقاة مطلقا لا عدم موافاة كخفه  
 حتى لا يوجد بعد موت الموط **قوله** وسواء كلامه وسوانهم قد صرحوا في كتاب البيان بانه  
 البر شرط صحة الخلف عندهما لا عندنا فيكشف وقالوا وقال ان لها شريها هذا  
 الكفول اليوم فكذا كان فيه ما قيل في اليوم لا الخلف عندهما وعنف عنده فلهذا  
 ينبغي في صورة موت الكفول عندنا ان لم يلزم المالك عندنا في يوفى لا عندهما كما لا يخفى **قوله**  
 وذكر في القضية انه اذا لم يستل من اوصى يلزمه المال كما في صورة الموت **قوله**  
 فتقوله ما لا اى مالا مقدرا من كلامه وسوانه لا فاسد في تعيينه المالك كونه مالا مقدرا  
 لان المسئلة حالها اذا اقال الى عليك حق ولم يدع عليه مالا مقدرا كما صرح به الزنجي في  
 شرح الكفول فليست **قوله** لانه خالص حق العبد ان لان المصلحة فيه حق العبد على الاوص  
 لما عرف ان القصاص يستل على المصنوع وحق العبد غالب ينبغي ان يحجب عندهما في قد  
 السرة ايضا لانه من الموط ودالت بتعلق بها حق العبد فلا وجه لعدم ذكره كما لا يخفى  
 وليست **قوله** بل لا يلزم بالضرورة بان يدفع الطالب مع الموط استنادا وكلامه  
 يغيب فاذا انتهى الى ملك فامره واراد الاضطرار استاذنه الطالب في الضول فان اذن  
 له بدخله معه وكس حيف سكن وان لم يأذن له بالذول في ملك فامره ويمنع من الضول  
 كذا قالوا **قوله** ولانه حينئذ ان مبينا على الدبر فلا يجب جزمها الاستيناف سيما  
 كلام وسوان في الجمع مسئلة سنان هذا الدليل وهي انه لو بر من على فن عضة مولاه  
 لقدفه فلحكم عندنا حينئذ جزمه له السرة للزينة واخذ كفيلا مع الموط اذ  
 الموط يام على جزمه وهو ماله فلا بد من حصول مولاه لا قامة الموط فلو اخذ الكفيل  
 للاجاءه وايضا يفرغ من آخر كتاب الموصية من الهداية ان القصاص يحجب شئونه بالشرية  
 فليست **قوله** في التوفيق **قوله** اي سمح نفسه عليه الموط الا في تعيينه الموط بان يكون للعبد  
 فيه حق كحد القذف والسرة لان الموط الذي لا حق فيه للعبد بوجه مالا يبيع الكفالة  
 فيه اصلا ولو سمحت نفسه كما صرح به في شرح الهداية **قوله** او عدل معوه القاض  
 كذا في الهداية ولا حاجة الى هذا التقييد لانه في معاملة المستوفين منهم كونه موط

في خاتمة الروايات

ما نصب قبل اليوم

العدالة كما لا يخفى



**قوله** لا يكفل عنداني حنيفه وعندي يوسع في رويته ولا يكفل في رويته  
 حكم حصول الاستيفاء في احد هما كذا في الكافي **قوله** لا يكفل في رويته  
 لتمام الرواية والعاد ولا للاستيفاء في الايراد على ثلثة ايام ولو كان كذا  
 لا يتم للحي لا يتم لتمام الرواية في الاستيفاء في ثلثة ايام ولو كان كذا  
 واعلم من صاحب الغاية بان الاستيفاء في ثلثة ايام ثابت باطراف والاحكام  
 واحكام عمل التهمة على تمام الغاية بالنهاية وان اذ لم يجد وجودا لحد شرط الشهادة  
 اما العدد او العدالة سهم بالنهاية في دفع الفساد فيجوز بهذا الوجه مخالف لما يعلم  
 من الهداية والكافي وغيرهما بل الوجه في الحكم بمنع المناقاة كما لا يخفى **قوله**  
 وجه الرمي لما كان الرمي توثيقا كالكفالة المستند بذكره لتقوية ما قصد من  
 هذه المسئلة سيما كما لا يخفى **قوله** لانه دين مطالب بخلاف الزكوة لانها مجرد نقل  
 واما نصب الحاكم فلينبغي في معنى الفعل منه ولذا ذكر اذا ادعى ادائه في مهر الى فقير  
 صدق مع البين لكن يشك بالسوايم اللهم الا ان حال المعصومة في ذلك ايضا لا يعمل  
 لكن يحق ذلك ما حصل عند السلطان لان التعريف فيه مفوض الى السلطان ولا يخفى  
 ما في الحكم من التعسف في تقدير بعض المطالبة بالاطلاق ان مطالب المطوعة والتمات وقد  
 ضد الاطلاق فيفسد الاحراز عن الزكوة **قوله** الدين الصحيح وثق كالمستطاب بالاداء  
 فالزكوة ليست ديناً صحيحاً سقوطها بهلاك النصاب ولا يخرج الكفالة بها وهي كلام  
 وموافق على هذا التفسير لا يكون طابع ديناً صحيحاً لسقوطه بالسلام كسقوط بدل الكتابة  
 بالنسبة فيستغنى عن الاخراج الكفالة به كذا كمر مع انها تحجب كالمسوق فلا بد من وجه قد تدر  
 وقاية انكاف ويصح الكفالة ما حال معلوماً كان او مجهولاً اذا كان ديناً صحيحاً منزان  
 بقول تكفلت عنه بالكر عليه وكذا لو قال كفلت لكر ما اصابك من شئ من الشئ التي  
 شئ فلان وهي خطأ بلعت النفس او لم تبلغ ومقدار ما الزم له هذه الكفالة مجهول  
 لانه لا يدرك ما يقع من الشئ ومقدار ما الزم له هذه الكفالة مجهول  
 منه ايضاً على ان الرواية دين صحيح فحرم الكفالة بها اذا شئ اذا اسرت الى النفس الى تبه فادانت

منه الكفالة مطلقاً يلزم صحتها عند السادة مسلم صحة الكفالة بالدية وقد صدر فيه  
 في كذا الزكوة بان الدية كبدل الكتابة ليست بدلين حقيقة حتى لا يتوفى تركه  
 من العاقلة فلا بد من التوفيق بين الكلامين فليست هي وقاية القسبة الكفالة بالدية  
 على رواية القدوة في صحيح وعلى الكشاف الاصل ان كان له عطاء في الدوان لا يخرج  
 لانه يؤخذ من عطاء باسمه في ثلث سنين والافيه **قوله** فان الكفالة بالمسوق لا يخرج  
 لانها صحيح ان الكفالة بالتسليم جارية في المسوق ايضا فالانسيب لفظ على  
 ظاهره لاننا نقول الكلام الكفالة بالدية المسوق لا يخرج بالاتفاق فليست **قوله**  
 وان علفت نحو الشرط فلا اي لا يخرج التعليق وثنا اذا اصاب واحد من اهل الالة  
 يخرج الكفالة ويجوز الحارح لان الكفالة لما خرج تعليقها بالشرط لا يبطل بالشرط  
 العسرة كالطاهر والعاقبة كذا في الهداية والكافي ومهما كلام ومما ان سواها يدل  
 على ان الشرط باطل والكفالة صحيحة ويجوز الحارح لانها ناجية الكفالة لانه واحد وثنا  
 يخرج الكفالة ويبطل الاجل ويجوز الحارح لانها وتقل حصة النهاية من ثمنها في كل حال  
 والمبطل ان الكفالة في صورة التعليق بما لا يلزم تبطل ولا يجب الحارح من الكلامين  
 منافاة وتوجب كلام الهداية بجعل المارد من التعليق التا جدي فيكون كذا في  
 بصورة التا جدي كما ذكر في الشرع في غاية البعد عن العبارة كما لا يخفى فانها امر ان  
 فيه رابينين وما ذكر في المعصولين من ان الكفالة مما لا يبطل بالشرط كالمسوق  
 موافق للرواية المذكورة في الهداية الا ان قولهم ان الكفالة ما حال يشبه التذرية  
 باعتبار التزام ويشبه البيع باعتبار المعاوضة انتهى اذ الكفالة صحيح على الاصيل  
 ما ادعى عنه فقلنا لا يخرج تعليق الشرط كسبب البيع وخو وجب بشرط ملائمة  
 بالشئين فيفرض صحة الرواية المنقولة عن المبطل لان العوض يشبه البيع لا يتحقق ببطلان  
 الشرط مع صحة الكفالة بل يتحقق بمطلان الكفالة كما لا يخفى وايضا ان الكفالة تلزم الكفالة  
 الا معلقة فلو جعل كفالة اطار يلزم ان يكلف باليمنز منه والاصل ان المتبني لا يلزم ما لم  
 يلزمه كما اذا قال ان لم يبطل فلان ما ذكر عليه فافاضا من له لا يصبر ضامنا حتى يتقاضاه

لم يلزم  
 باللم يلزم



فقد التزم بها ما  
فقد التزم بها ما  
فقد التزم بها ما

الطالب فيقول المذنبون لا اعطيك كما صرح به في الفصول العارضة وامانة معصية التاجيل  
فقد التزم بها ما فاما لكن مؤجلا فلما تفرقت الكفالة وبطل التاجيل الغرض المتعارف من  
مذاييل الفرق بين التعليق والتاجيل على الرواية المنقولة عن المسوط كما لا يخفى فليست  
**قوله** ثم امر مرج عليه لا يحال هذا ينتقض باذا كان المكفور عنه الامر  
صعبا او عجزا يجوز ان فان الكفيل اذا اراد ان يرجع على الصبي اصلا وعلى العبد مادام  
رفقا وباء الزكوة بامر من يجب عليه الزكوة فانه لا يرجع عليه ما لم على الامر على ان  
ضامن لان المراد بالامر ما هو معتبر شرعا وامر الصبي والعبد كمال الصبي ليس  
كذلك والمراد بالدين هو الدين الصحيح والركوة ليست كذلك **قوله** فابراة بوجوب  
البراءة من المطالبة بخلاف العكس على البراءة بمكذوا وان ابراء الوكيل ببراءة الاصيل  
لان حكمة المطالبة ونفاذ الدين على الاصيل يدونه جازيه ههنا كلام ومما اذا  
كان على الكفيل دين ايضا كما هو قول بعض المشايخ لا يوجب ابراء الاصيل لان  
وجوب الدين في ذمته فيرجع هو بوجوب ذمة الاصيل وسقوط الفرض لا يوجب سقوط التكليف  
كما لا يخفى بخلاف العكس لانه اذا سقط الاصل سقط الفرض ولذا كان ذلك بالاجماع كما هو به  
في العنانية فليست **قوله** اعتبارا لا لبراءة الموقت بالكويد ولا لزم من هذا التساوي  
بينهما من كل الوجوه حتى لا يرتد بالرد كما كويدها اما المعارفين فيقول اصدما الرد  
دون الاخر فهو ما ذكره ان ابراء الموقت لسقاط محض في حق الكفيل لا لتكليفه  
والسقاط المحض لا يقبل الرد كما ساقط الظاهر واما ابراء الموقت فهو تاجر المطالبة لزم  
سقاط ولذا يعود بعد الاجل والتاخير قابل للرد كذا قالوا خلافا لما لو كلف ما حال الحار  
مؤجلا في شهر فانه ما صدر عن الاصيل لان التاجيل من خارج الكفالة صاود اخل في  
نفسه لان حال وجود الكفالة لاحق بعبد الاطرسوي الدين معارف الاطراد اخل في  
الدين فيستأجر الدين فاذا صار الدين مؤجلا بغير الاجل في تمامه فمرة كذا في الهداية  
وسرورها وذكر صاحب العينية انه لو تكفل ما عليه لمسته يجب عليه مؤجلا وان كان حالا  
على الاصيل ولو ارادى قبل الاجل يرجع عليه مجده وهذا مخالف لما ذكره في موضع آخر انه لو تكفل

مؤجلا

مؤجلا بدني حار ماخر الدين عنهما فلا بد من التوجيه فليست **قوله** لانه اصل الصلح  
على الالف الدين وهو على الاصل عيانا في شروحه الهداية بمكذوا لان اضافته الصلح  
على الالف اضافته الى ما هو على الاصيل حيث لم يكن على الكفيل سوى المطالبة ههنا  
كلام ومما على مقتضى هذا الدليل ينبغي ان لا يبراء الاصيل على القول بنبوت  
الدين في ذمة الكفيل ايضا كما هو قول بعض المشايخ فلم ينقل خلافا في ذلك البعض  
في هذه المسئلة في شري من الكتب بل الظاهر من جميعها كون المسئلة اجماعة  
كما لا يخفى على المنتجع المتدبر فليست ذمة التوجيه **قوله** وبراءة بوجوب ابراء الاصيل  
مكذوا وقع في جميع النسخ الصحيحة التي رايناها كمنه ليس صحيح بل الصحيح وبراءة بوجوب  
براءة الكفيل كما وقع في الهداية وسائر الكتب هو الموافق كما لا يخفى  
الا ان يتكلف ويحال ان براءة موقوف لوجوب فاعلم براءة الاصيل فيكون موافقا  
للكتب كمنه في غاية البعد كما لا يخفى فليست **قوله** كذا قالوا ايضا قالوا غلب  
الدين من من عليه نحو بتركه في ذلك الغير بالغيب فخذ ان يوجب ههنا التوكيد في  
لغيره صحة التوكيد في هذا الاعتبار اوجب كما لا يخفى فتدبر **قوله** وان صابح على  
مؤجلا كذا لم يبراء الاصيل حتى لو صاح الكفيل على مائة درهم على ان ابراءه صحابه  
عن النبوة والطالب باطيانا ران شرا اخذ جميع ذمته من الاصيل وان شرا اخذ  
الكفيل سحابة ورجع الكفيل على الاصيل ما ارادى ان كان الصلح بامر **قوله** فليست  
الادنى فلا يرجع الكفيل ما شرا كذا في الهداية ولا يخفى انه ينبغي ان يقول او لا يرجع الكفيل  
بالشكر ومجمله ليل احرز فوجبه ان يقال فيقتضي حصول البراءة باي الامور كان  
وشككت في الرجوع لان البراءة ان كانت بالاداء يرجع وان كانت بالامراء لا يرجع  
فلا يرجع بالشكر **قوله** ولا في يوسف وميل ابو يوسف في ذمته وان شرا اخذ  
بناظره كونه الى انه موافق فينبغي للمصنف ان يذكره كذا كما وقع في الهداية **قوله**  
يرجع اليه البيان لانه هو المحر كذا في الهداية والمراد بالمحر الاصطلاحي هو الظاهر ومحملا  
ان يرد اللغوي لان الرجوع اليه يخص بالاصطلاح كما ظن البعض بل يرجع في اللغوي



ايضا كما لا يخفى **قوله** لا يلزم من كون الكفاية لا يفيده من جهة التمكن وهذا هو من  
يقولون بغير دليل على الكفاية ظاهر وكذا على قول غيره لان فيها تمليك المطالبة  
ومس كالدائن لها وسبيل الية والتعليكات لا يعيد العكس بالشرط كذا في الكفاية  
وقب كلامه وموان هذا مخالف لما سبق وذكر فيها ايضا من صريح القوم بانه لا يبرأ  
المؤبد لسقط محض من الكفاية لا يمكن فيه اصلا ولا يعيد الرد كما لا يخفى على ائمة  
التوفيق فتدبر ويرى انه يجب لان الثابت فيها على الكفاية المطالبة لا الدية  
فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعنف وقيل وجه اختلاف الروايتين ان عدم  
الطهران فيما اذا كان الشرط محالا منقضا فيه للمطالب اصلا فواذا جاز عند الجواز  
فيها ملائمة متعارفا فيه يقع للمطالب كما اذا كفر بالمال والنفس وما ارادوا فيشكرو  
غدا فافادى من الى انفس المطالب فواخا الكفاية العقد فهو برئ من الحار كذا  
في النهاية وغيره **قوله** قالوا الكفاية بما ليه الوديعة والعارية لا يصح انما يتمكن الى  
على هذا القياس ينبغي ان يصح الكفاية بالتمكن في المستاجر وما المصارعة والشركة  
ولكن لم يصير جوابا بذكر الموضع موضع تشيع **قوله** وكذا تسليم العارية بالمستاجر  
ايضا لان التسليم واجب فيها وقد التزم فعلا واجبا فيصير محلا للوديعة وما المصارعة  
والشركة فان التسليم فيها ليس بواجب بل الواجب عدم المانع عند الطلب لا يصح الكفاية  
**قوله** اصل كلام القوم ان الكفاية مسلمة واجبة صحيحة وسلم ما لا يكون كذا ذكره  
شرح الهداية ان حوال الكفاية مسلمة العارية رواية لطامع وقال في النهاية الرخصي  
انها باطلة وحمل الهداية معه ولا يكره والطاهر ان الصواب رواية لطامع لان  
الفرق بين تسليم العارية وتسليم المستاجر ليس هو وعدد كونه لا كفاية لعدم الدليل على  
فليتأمل **قوله** اذا قدر على تسليمه المكفول عنه معنى ان السخف تسليم الدية للمعينة  
وسواء جاز عنه لانها مكر الغيرة كذا قد ذكره الكافي اولان المستحق هو جاز على الدية  
المعينة وسواء جاز عنه لان الدية المعينة ليست شيئا ملكه كذا قد ذكره الهداية  
ومنها كلامه وموانه قد صرح في جميع الكتب بان الكفاية تسليم الدية المعينة المستاجر صحيحة

ومتنق

ومتنق الدليل المذكور على كفاية التوفيق في عدم حوائجها ايضا كما لا يخفى فليتأمل **قوله**  
في التوفيق **قوله** وعلم ابن المكي في شرح الجمع بان الدية المعينة لو ملكت في الكفاية عن  
المطالبة عليها وقب كلامه ايضا وموان هذا لا يمنع الصواب ابتداء كالكفاية بالنفس  
او تسليم المسع او العارية فانها يصح مع انها سطر بالموت والملك فليكن منها كذا ذكر  
فليتأمل **قوله** فلا يجب عليها لان المقصود من الدين فعل الاداء بوصفه بالوجوب الوصف  
بالوجوب حقيقة انما هو في الافعال وكذا فعله فتنقذ القدرة والميت عاجز واذا اتقوه  
باجد الامر ان يثبت القدرة خلفه وهي كافي ولحق ان من قال بان الكفاية ضم الزمة  
الى الزمة لزمه القول بسطوان الكفاية عن الميت المعطس لعدم ما يضم اليه وجها  
حده من اصل حيث لم يثبت من الشرع جعل الزمة العدمية موهوبة كذا في النهاية  
وقب كلامه وموان كون الزمة بالموت معدومة بالكلية مما يلزم ان يكون حقيقة كما  
يشير اليه قول الشافعي قد حقت فليتأمل **قوله** وبالله التسمية لا وكذا ان يكون  
**قوله** انعقدت سببا لدينين دين الطالب الى ماله من كلامه وموان هذا مخالف  
كما سبق من ان الحاج ان الكفاية ضم دية الى دية في المطالبة وليس من ضرورة صحة  
تصرف الاداء اعتبار بغير الدين للمطالب على الكفاية فتنقذ لاجل الضرورة  
كما يعتبر لاجل صحة معرفة الية والشراء كما سبق بذكره في اعتبار بغير الدين المطالبة  
للكفيل على المكفول عنه كما لا يخفى والوجه في عدم الدليل ان حال ان الكفاية بوجوب  
المطالبة للمطالب على الكفيل والمطالبة للكفيل على المكفول عنه الا ان مطالبة الطالب  
حالة ومطالبة الكفيل احزت الى وقت الاداء فينزل المطالبة المؤجلة منزلة الدين  
المؤجل فيصح تصرف الاداء كما لو ابدى الكفيل المطلوب قبل ادائه فنزل منزلة الدين  
لتصرف الاداء ولا يخفى هذا اصلا كما ذهب صاحب النهاية وقال ان تنزل المطالبة  
منزلة الدين المؤجل وبذلك ما مضى من ماله من المطالبة محض اذ المطالبة ليست بدين  
المالك كالتوكيل بالخصومة او القبض فان له المطالبة ولا يملك ما قبض لانه موافق  
لما قالوه في صحيح مصرف للعبة والمعاوضة كما لا يخفى ولم يعدهم خلافا ما في النصوص

لا يملك



في تقريره العبد ان قال ان الكفالة يجب على الكفيل مطالبة والكفيل على المكنول  
عنه ديناً فيكون الواجب عند الكفالة دينين وثلاث مطالبات دين ومطالبة مطالبة  
حالت المطالبة على الاصيل ومطالبة فقط على الكفيل بناء على ان الكفالة هي ذمة الى  
ذمة في المطالبة ودين ومطالبة للكفيل على الاصيل على ان المطالبة من المكنول الى  
وقت الاداء فتكون دين الكفيل موقفاً ولا يذليس له ان يطالبه قبل الاداء فنزل  
هذا الدين المؤجل منزلة دين مؤجل لم يكن بالكفالة وفي ذلك اذا قبضه محلاً ملكه  
هنا وفيه كلام وهو ان الكفالة انما يكون للكفيل على المكنول عنه فقط مثل ما جاز  
للمطالب على الكفيل ولا وجه يحمل الواجب للمطالب على الكفيل ولا وجه يحمل الواجب للمطالب  
على الكفيل مطالبة فقط والكفيل على المكنول عنه ديناً ومطالبة كما لا يخفى وبكيفية تعرف  
الاداء حصل المطالبة المؤجلة بمنزلة الدين المؤجل السابق فليست **قوله** وهذا مخالف  
بالاداء الى على وجه الرسالة معنى اذا دفعه على وجه الرسالة لا ملكه الكفيل ولا المكنول عنه  
المنزاد وهذا موافق لما نقله صاحب الكفاية عن ابي الليث وقار حكايا الكفاية  
وتبعه حكايا العناية ان الدفع اذا كان على وجه الرسالة لا يصيب المكنول ملكاً للكفيل  
بل هو امانة في يده لكن لا يكون للمطالب ان يرد عن الكفيل لانه ملحق بالموجب حق  
المطالب المطلوب بالشرط داوياً يرد ابطال ذلك ولا يقدّر عليه الظاهر ما نقله  
صاحب الكفاية لانه امانة محضه ويدرس في المسئلة وكأنه لم يقضه ولا اعتبر تعليق  
حق الطالب في ذلك حيث الشرح عليه مع امكان حمله على قول صاحب الكفاية كما لا يخفى فليست  
**قوله** فتو لا تصدق اما اذا قبض على وجه الرسالة فيصدق الرجوع **قوله** ما  
وعند ان يرد لا واصله الموجب اذا صرف في الوديعة ويرجع على الاصل **قوله**  
ومما اخذ في حقيقته وفي رواية عنه لا يرد بغير صدق وعند ما لا يرد ولا تصدق  
وذكر في شرح الهداية ان هذا اذا قبضه على وجه الاقساء واذا قبضه على وجه الكفاية  
فعلى ما تقدم من الاصل فمالم يصب عند في حقيقته ومحمد لا يطلب الرجوع للكفيل لا تصدق به  
وعلى ما يفسر طلب الظاهر انه ينبغي ان يكون الرد واجباً ولو كان لبعض على وجه الرسالة

فيما يتعين عند ان حقيقته ومحمد كما لا يخفى ولا وجه للمعيار على الاختلاف فيما لا يتعين فليست  
**قوله** وسبع العينة ان يسترضى لها وهو مكره من مكره اخرجه اكلة الربا لما فيه  
من الاضرار عن مكره الاضرار **قوله** فليست فافقه القاطع به ولم يوجد هذا الظاهر  
اذا انفق فقط الماخذ على حاله وان حصل معنى التسليم وان كان بعد كفو له طار الله  
فتاكر فلان القضاء على الغائب ليس صحيحاً فلا يمكن ان يوجد قضاء القاطع  
كذا في العناية **قوله** كلام وهو ان القضاء على الغائب صحيح في مثل من المسئلة  
وار في العصور العادية اذا ادعى رجل انه كفيل من فلان بامر وبه عليه فافقه  
المدعي عليه الكفالة وانكر الحق واقام المدعي بيته انه ذليس له على فلان كذا فانه  
بعض ما في حق الكفيل الماخذ في الغائب جميعاً من اوجه الغائب انكر لا يلتفت  
الى انكاره والظاهر ان الماخذ من جهة الكفالة وقبول البيينة في العصور المتقدمة  
عدم المطابقة لكون الدعوى مطلقة **قوله** فليست المدعي والدعوى مطلقاً في ذلك  
فلا يصح صريح في هذا كما لا يخفى فليست **قوله** قضى عليه ما والوجه ان الامر مومن  
حالة المدعي الشهود به فاذا ادعى بامر لم يصح الحكم بخبر احوه وذكر غير مشهور  
به ومن صرح به الحكم بالامر التعدي لا الغائب فتعدي الحكم على الغائب ضرورة  
اذا الامر اقرار بالامر فيصير الامر موضعياً عليه ضرورة بيته بالامر ووقع  
القضاء عليها جميعاً **قوله** فليست الشرح كونه فان رفع الشكوك وان كان  
للمصلحة الامور التي تبينت ولا بالبيينة التي كونه الشرح بذكر صحة الاعتناء بالاشخاص  
لكي لا يشك في كونه في هذه الامور التي تخفى فيها ثانياً الى الدعوى وانما  
البيينة فليست صحيحة كما لو ادعى على اجراء الشك في منه امه منه فقل ليست انا  
باعتق قطوب من عليه المدعي هو عيباً وبع من الباع ان باعه وبراء من كل  
عيب لا بعد بيينة الرأفة للتناقض ووجه هذا ان الامكان معدوم من وجه  
موقوف من وجه فعلى الوجهين فاعبه عدمه مما لا يخفى الى الدعوى ثانياً واعتبر قوله  
فيما يخفى اليها فليكن مثلاً ذكر منكر فانه كنية النفع **قوله** ولو شهدوا ضم لا يبط



ودعواه لعدم اشتراط البيع بالشهادة وليست من اقسام المالك لان البيع موقوف من  
 المالك وتارة من غيره ولعله كتب الشهادتين في حفظ المائدة **قوله** فالصمان يصح البيع  
 لان ان الوكالة بانفرادها مشروطة والكفالة كذلك فيكون هذا هو المصداق  
 هو الوكالة لا الحكم شرعي هو الكفالة لاننا نقول الكفالة هي ما يثبت له الفسخ للوكالة  
 لانه كفل بما وجب بها فلا يجوز ان يصح على وجه يزيل اصلها كما لا يخفى **قوله** بطلان قوله  
 ولو من العبد لانه لو فسخ في التوايب بعينها او لخصه منها فاعلى الاو اعطى من  
 وعلى ان من عطف الخاص على العام **قوله** ومثل في التمسك بالراجحة وهي الكفالة  
 الروايت في كل شهر او ثلثا شهر او خمسة وقيل التمسك في اجرة القمام ومثل قوله  
**قوله** وايضا ما كان للكفالة بها صحة ففسخه ان الى مرد ما قيل من ان القيمة  
 مصدر المصدر فغيره مضمون فكيف يصح الكفالة بها وذكره بعض الشرح انه ينبغي  
 ان لا يصح الكفالة عن القسمة كما لا يصح عن العدة لان المراد بها كسبه كاشتهاه  
 ما عني منها ووجه الفرق ظاهر لا يخفى فليست **قوله** خلافا للكفالة فانه لا بد من مال  
 فهذا هو الوجه كما سبق وقد يقال ان الاقدام بالكفالة اقسامها المطالب مع دعوى  
 بغير ما فمحت وقيل منه والمطالب ان حال ان الكفالة نوعان حالة وموجلة  
 وقد اقر الكفيل بنوع معين فالقول قوله فليست **قوله** في ظاهر الرواية احراز  
 عما هو من ان ضيقه هو قوله ان يفسد ان البيع ينتقض بمجرد الاستحقاق  
 لئلا يخذ الكفيل ببل ان بعض على المسامحة والله اعلم  
 احراز عما اذا كفل معصوم **قوله** احوال في هذه الصعوبة كل ما اوداه المالك  
 من وجهين الاول ان قولك الهداية ومعنى المسئلة الصحيح لان احراز انما هو ان  
 بل لانه في كل المسئلة حواجز الكفيلين على الاصيل وهو ان هو من مادي المالك  
 باطبع على المكفول عنه ولا يشك ان حواجز الرجوع باطبع على المكفول عنه لا يتفرع على  
 فقر المسئلة على الوجه الثاني وان كان حال الحكم كذلك وذكر التفرع المذكور  
 في هذا المن كما لا يخفى ومنه في النهاية والعناية بان مقصود صحيح التفرع الثاني

ان في صيغة التقيم يمكن ان يقال ان الكفالة ما نصف التي وجبت بحكم الضمان بغير  
 وسطة فتر من منزلة الاصل الى السد الى الكفالة ما نصف الآخر الواجب وسطة  
 لاجل التقيم فنزل منها منزلة المسئلة الاولى ويصح الاحتراز كما هو في الكفالة  
 فليست **قوله** احوال في هذه المسئلة اشكال وهو ان العاقد بينهما كلام من وجب  
 الاول انه يجوز ان يكثر بامعا صفة واحدة وح لا اشكال كما لا يخفى على المتدبر  
 في كل مسألة المن على هذه الصعوبة الثالثة انه يلزم قسمه الدين قبل العطف في الصفة  
 الثانية لان غير العاقد كغير جميع الدين الذي على العاقد فعند ما ادى يكون المولى  
 ما على العاقد وهو مشرك بين الشريكين على معنى يفرقه كما لا يخفى الثالثة ان الدين  
 الذي على العاقد اما ان يكون مشتركا او له حصة فله الك لا يصح قوله فكل ما يوديه  
 منه ومن شركه وعلى الاول لا يصح اعتبار الكفالة لانها اما ان يصح مع الشركة  
 فيلزم ان يكون كفلا بنفسه وامر مع القسمة فيلزم قسمه الدين قبل العطف فليست  
**قوله** لانه كفالة بغير الكسبة ولان فيه كفاية الكسبة في كل لا يجوز ايضا لان  
 الكفالة من باب البيع ويخرج المالك بطل **قوله** بان كل كلام منها لا يخفى الدليل  
 ان تصرف المالك في بيعه بغيره لا يمكن وامكن منها بان يحل المال على كل  
 منها كلا والآخر تابع له في كل عطف حقيقة باوالة كالمكاتبه يكون عليها المال كله  
 والولد عطف بغيره وكان كل واحد منهما في نفسه كان المال كله عليه وصاحب كفاية  
 با عليه اصله وكفالة المكاتب با عليه اصله جائزة فصار كل منهما اصيلا في الكل  
 كفيلا على وجهه بالكل فيطالب كل منهما لكل المال حكم الاصل لانه لا يحكم الكفالة فاذا  
 ادى احد هما شيئا يقع كل الدين بغيره من صاحبه بغيره كاستوائها في جميع وصاحبه  
 بنصفه ولو لم يرجع شيئا لا يخفى الحوا **قوله** لانه لا احد منهما لا يستوجب دينا  
 على الآخر وكل كفاية بغيره لا يترتب له لا يترتب له لا يترتب له لا يترتب له لا يترتب له  
 بغير امره بغيره فاذا كان فان الكفيل بعد الاداء لا يرجع على الاصيل والى الله اعلم  
**كتاب الحوالة قوله** نقل الدين من ذمة الى ذمة

الحوالة







من الابتداء بناءً على ان الغاية مع الفسق ابتداء والعزل بالفسق الطارئ فليست  
**قوله** وعند الشافعي رحمه الله تعالى مع الفسق الطارئ فليست على عدم صحة  
تقليد المأمول ان الامر بالقضاء يستند على القدرة عليه ولا قدره دون العمل  
ووليست على صحة انه يمكن ان يقضى بغيره معصود القضاء يحصل بموا  
اصال الحق لا مستحق كقضاء الهداية ويعلم من هذا ان المراد من الطارئ لا يقدر  
على اخذ السائل من كتب الفقه وصنفاً اقوال الفقهاء كما لا يخفى مع ان الظاهر ان المراد  
منه التقليد بقرينة جعل الاجتهاد شرطاً لا ولوية كما لا يخفى ايضا فليست **قوله** الاسسه  
معرفة الفقيه عدالتها او عدلت فان لم يحصل احد علمه معناه بعد اخذ الكفيل فيكون  
موافقاً لما ذكره في المحيط وشروط الهداية ان الصحيح ان اخذ الكفيل من هنا لانها في  
وقولهم صحيح الصريح في بعض ان اخذ الكفيل من هنا على الخلاف كما في مسئلة  
قضية التركة من الوهدة كما يجب وان قال لا كفيل او لا اعطى كفيلاً فانه لم يحل  
تأدي عليه شهر ثم خلاه لان طلب الكفيل كان اجنبياً طافاً اذا امتنع احتياط  
بوجه آخر وهو كحصول الهداية عليه شهر كذا في الصنابة وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد  
من الايام اقل من شهر فلو لم يتأدى عليه ما يأمراً فان لم يحصل له من شهر حصل  
منه كفيلاً بنفقة اطلقه كما لا يخفى فليست **قوله** الا اذا ارادوا الهداية بالنسبة اليه  
ان براء فبها لا فوارم بالنسبة من القاضى سلم العتق الى من اقره القاضى وان براء  
بالاقرار للعين ثم ذكر التسليم مع القاضى سلم العتق لا ذكر العتق وسلم القيمة  
ان كان فيها اول المثل ان كان مثلياً الى من اقره القاضى من جهته كونه الهداية  
وتدريجها ويكن حمل المن على هذا ايضا كما لا يخفى فليست **قوله** حلوس النبي عزم  
قالبه الهداية ولنا قوله عزم انما بنيت المسألة لكونه الله ولكن كان  
قول الله عزم معصية المصنوعة في معتكفه وقوله كلام وموانه عزم ان يكون  
الحكم بعينه العلم فالله مع اساء الحكم وفصل الطلب الى العلم والقضاء وقدر  
اساء الحكم والنبوة الى العلم على انه فبر واحد وهو التارخ فيكون منسوخاً سابقاً

ولا حقا وجلبوسه عزم يحتمل ان يكون عند الباب والمصوم خارج البيت فليست  
**قوله** ولان للدخول الى الكسكس لان لكل واحد حقه في مجال وكل من كان مجلس  
مع وجلس في المجلس حتى يكون العبد من التهمة لانه جلوس وصحة تهمته النظم واذا كان  
**قوله** وعند محمد بن عيسى ان كان قربه له وعند مالك لا يجب له اجابة سواء كان الواجب اجنبياً  
او داخلياً محرم وقد قال في فصول الهداية ولا تقبل الا من ذى رحم محرم ملائم للشرع  
بين المسلمين كما لو امان ذكره العتق في محله ما اذا كان ذا رحم محرم لم يحرم له عتق  
الدخول والمهاداة صلة للقرابة وانما اخذت بعد القضاء واذا كانت طالة منزهة  
والاجنبى سواء في هذا وما ذكره في الهداية انه يقبل من ذى رحم محرم ذو محله على انه  
كان من بيها المهاداة قبل القضاء فلا يكس بالقبول كذا في شروط الهداية ومما  
كلام وموانه محتمل ان يقال ولا يعمل بدية الا من اعتاد مهاداته ولا وجه له كما لا يخفى  
فليست **قوله** ويعود المرض اذا لم يكن المريض وحصل له الحق العامة من الشيخاضين  
اما اذا كان منهم فلا يعود ولا يجب حوته وان طالت عامة **قوله** وفي نفقه  
للمل قوله وفي غيره الا ان ادعى فقراً الى سبها كلام وموان الظاهر المعنوم  
من الهداية وشروطها ان الزوج اذا ادعى الفقر فالقول قوله بانفاق الروايات  
ولا يجب النفقة زوجته الا اذا ملعت البينة بضدّه وبين هذا وما ذكره في الكتاب  
في النفقة ظاهرة كما لا يخفى فلا بد من التوفيق فليست **قوله** وهذا المكتوب هو المحل  
اقر حكم به وكتب الحكم فذكر المكتوب ايضا سجل فالوجه ذكره على وجه العموم كما لا يخفى  
**قوله** فان الامانة وكما ان المضاربة اتمامه كلام وموان هذه الغاية يقع  
بالحج كما لا يخفى فلا وجه لتخصيص الامانة بالمضاربة بدلالة الآية الاولى ان يخل  
ويقال ان الامانة والمضاربة لو لم يكونا محمدين لكانتا من جملة الاحكام المنقولة  
ولا تقبل كتب القاضى فيها فلا بد من ذكر كونها محمدين في الشهادة **قوله** ان يقبل  
فيه دون الامانة لعلها الا باج فيه ورواها وعنه ايضا بعد فيها وضد الكتاب  
فيها كصفة العبد غير ان القاضى لا يرفع الامانة الى المدعي ولكنه يعقبها على يد امين



ثلاثا بطا بالمرزاحا انه ملكه كذا في شروح الهداية ومهنا كلام وسوان مثل هذا  
الاقتراح ثابت في العبد وسوانه اذا دفع اليه سخرته فدا وسقط فيها كل من عليه  
قبل القضاء بالملك وراي بالمرزاح العبد لغيره فالوجه فيه ايضا بالمرزاح على يد ايمان  
كما لا يخفى فليست **قوله** صيانة عن التبديل عند شهاد الشهود مهنا كلام وسوانه  
بعد بيان ان ائمة حليمة العبد ووجودها كما كانت لا تختلف الشهادة من عند من تصفون  
بحلية واحدة فلا عيب الاضرار عن التبديل كما لا يخفى والا ولى ان علة وميل للشك في بعض  
له اصول في الطريق انه سرقه كما وقع في شروح الهداية فليست **قوله** لكن لا حكم لان الظاهر  
غائب اعترض بان الحكم على الغائب كما لا يخفى اما لوجه الحكم بغيره فانه اما باقرار اربعة  
فلا يخل اذا اصاب ما في حرج الغائب بينة الحاضر ونبت الحكم مهنا بالبينه فلا يخل  
في حجة الحكم ولما حضر المدعي والمدعى عليه عند الكفو بالية وتوخر كتاب القاض وكشاهق  
الشهود وكسكت علم انه لا يخرجهم اذ لو كان له كلام فمهم لتعرض في كسكت نماز ذكر فلا  
يؤخر الحكم لاجله ويمكن الحكم عنه بان السكون في غيبة الشهود ولا بد من عدم الحاج  
عند رؤيتهم كما لا يخفى على ما ذكر من وجوه عدم صحة الحكم على الغائب وان كان مذكورا  
في الهداية وغيره فانهم صرحوا ايضا بانه ثابت بقوله كرم لعلي ص حين بعثه الى اليمن  
لا يرضى لاحد الخصمين في سماع كلام الآخر وذكر في البسوط ان الشهود اذا شهدوا  
بالشهادة لا العبد انه ملك المدعي يعني قاض جاري بالعبد ويكتب الى سكر قند  
بما ثبت عند لبري كغيب **قوله** وعليه المتأخرين وهو من حيث الكروا وحده السامع لهم  
في قول وعليه الفتوى كذا في شروح الهداية وينبغي ان يكون صفة الكتاب في جمع المتكلمين  
على الكيفية المذكورة في العبد مع رعاية ما يناسب حال ذلك المنقول لخصوص من الاعطاء  
بالكفيل والارسل بالامين في صحة ما فعل في قضاء زمانا من الحكم محرد المكتوب  
في المنقول كحاجة العقار والدين كلام فليحفظ هذا **قوله** الا انه قد ورد في حجة الاستدلال  
تكلف لا يخفى فليست **قوله** وسلم اليهم لئلا يتوهم التفتيش من شرائط الكتاب ايضا ان  
يكتب فيه اسم واسم ابيه ووجه واسم القاض المكتوب اليه وابيه ووجه ويكتب فيه المدعى عليه

والمدعى ابيهما وجد هما عندان حنيفة وعندهما لاجابه الى ذكر اسم المدعى ولولم ينسبه الى  
الجد لكن نسبته الى القبيلة ان كان ادي في القبايل فهو كاف ان نسبته الى الاعلى  
الاخاد فقال **قوله** فهو بمنزلة ما لو قال الجاهل ولا يحصل المعرفة به وان ذكر اسمه ولم يذكر  
اسم ابيه لكن نسبته الى قبيلة وان كان ادي في القبايل لا يكون قرضه في قوام ولم  
ينسبه الى الجد ولا الى القبيلة لكن نسبته الى طرفة لا يكتفي عندنا في حنيفة وعندهما ان كان  
معروفنا بشك الصنعة يكتفي ولو نسبها الى زوجها ولم ينسبها الى جدنا يكتفي ولو كان  
معروفا بالاسم كان حنيفة يكتفي فيه وان لم ينسبه الى الاب والجد ولو نسبته الى الجد  
ولم ينسبه الى الاب لم يحز ولو كتب من ابن فلان الى ابن فلان لم يقبل الا اذا كان  
مشهورا كانه ليلج وان كتب الى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة الا واحد عدو ان كان  
في البلدة قاضيان لا يقبل ويندكر اسم الشهود وان اشبههم وخلاصهم ومثلهم ان  
يذكر اسمائهم وان اشبههم واكتفي بقوله فقام شهود واحد ولا حرج منهم بالعدا والاداء  
عنهم فعدوا الجاز لكن الذكر اولى وهذا التفسير ما هو من الفتاوى والشرع  
فليحفظ **قوله** ابو يوسف لم يشترط مشايخه من ذكره قال حنبل الزبارة واجمعوا في الصحيح  
على ان الشهادة لا تحز ما لم علم ان الشاهد مذكور الكتاب **قوله** افور اذا كان الكتاب في يد  
المدعي الى الاشارة الى هذا التفسير في من الكتاب التي رايناها في قوام ان قول  
له حنيفة ومحمد احتياط وقوله ابو يوسف يوسع سماع الخصم مطلقا بدون التفسير المذكور  
كما لا يخفى فليست **قوله** لم يقبله الا خضره لخصم لان ذكره منزلة اداء الشهادة وذكره لا يكون  
الا خضره لخصم فذكره من اذ في شرح الا قطع قال ابو يوسف يقبله من غير حنيفة  
لخصم لان الكتاب يخص المكتوب اليه فكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع ما علم  
من الكتاب فاحذر صفة الحكم **قوله** وبشهادة رجلين اجم ما فائدة كتاب القاض  
ومحتاج ان يشهد على كتابه رجلين فليست بهما على شهادة الاصول حتى لا يخفى  
للاكتتاب قلت في الشهادة على الشهادة على القاض الاخر لا يعدل الشهود  
الاصول وقد يتوهم معرفة عدالة الاصول في ملك البلدة فلا يحصل المقصود بخلاف الكتاب



كذا في الكفاة ويمكن ان يكون بوجه آخر وهو ان كل نفس مجزئة عن اهل الشاهة على الشهادة على  
 وجهها محتاج الى الكتاب ولم يفرق بين القاصر وغير القاصر لاحتمالها الى التكليف  
 فليست **قوله** في العتق بعد نبوت خلافة الشهود وهو الصحيح كذلك الهداية وذكر في الفتاوى  
 ان الاجماع ما قاله محمد بن محمد بن الفتح عند شهادة الشهود بالعتق والظن من غير فرض  
 كعدالة الشهود **قوله** والزمه ما فيه ولو قال انما ليست طائفة الذين شهدوا فقال مات بينه  
 انه من هذه الصناعة والقبيلة رجلا ينسب اليه والزمه تكليفه وانه فان كان  
 في ذلك العمد او في تلك الصناعة اثنان من ذلك الصنف فلو بطل حتى ينسب احدهما  
 لا شيء يعرف به انه غير الآخر ولو اقام بينه انه من القبيلة رجلا اخر بذلك الاسم والنسب  
 ان كان حيا لا يفتى وان كان ميتا نظر ان مات قبيل شهادة الشهود وبطل كذا  
 في الخلاصة **قوله** لا ينعزل عن له معنى لا ينعزل الناسب يكون القاضي الموقوف موقوف  
 وايضا لا ينعزل القاضي عن النيابة الا ان يقول الامام ولي واعزل من شئت **قوله**  
 وكذا ان يدير الوكيل الاول الشئ على سبيل كلامه وهو ان يتقدم الشئ بحضرته ان الكثير  
 الا انه في الشئ وسعي رواية احبار الشئ الذي لا باطل في دفع الشئ ومقتضى الموكل  
 كلامهما ينبغي ان لا يجمع كما لا يخفى الا ان يقال ان الفرض الاصل بتقدير الشئ فيكون  
 رايه فيه لكنه تكليف بعيدا ويقال ان المسئلة مفيدة بتعيين الوكيل الاول الشئ لكنه  
 مع عدم مخالفة ما وقع في بعض الشروح من التصريح بكون المسئلة مطلقة فليست كذلك  
 في الكفاية ان الجواز رواية كتاب الرمي وفي رواية كتاب الوكالة لا يجوز لان عدد الشئ  
 يمنع النقصان ولا يمنع الزيادة فربما يريد للادعاء على هذا الشئ ولو كان هذا المكش  
 للعقد **قوله** في مختلف منه في الصدق الاول ان الصحابة ومن بعدهم من السلف  
**قوله** الاما يخالف الكتاب في ان يحذف بعض العلماء في الصدق الاول لا يصح المحرر  
 الاجتهاد بل ان لم يسوغوا العلماء له اجتهادهم وذكر كون خلافا لا يصح به ويكون للاجماع  
 ولا يخفى حكم حاكم به خلافا من عكس حتى مع كونه من فقهاء الصحابة في جواز التنازل في  
 اموال الروافاة العلماء لم يسوغوا له ذكر الاجتهاد حتى لو قضى قاضي محان في ذلك لم ينفذ قضائهم

وان لم يسوغوا له اجتهاده وذكر كون اختلاف معتبر امنا في الاجماع ولو خفى حكم  
 حاكم به خلافا في فصله عنه في زوج وابوين وامراة وابوين ان لا يملك جميع  
 المال كقوله في شروح الهداية وخبر ما خلاصته في صحة الاستئناس كما لا يخفى فليست  
**قوله** كذا في التسمية والحكم في شهادته من كذا في الهداية وفي كلامه وهو ان  
 في صيغة الحكم في شهادته وبين فقهاء في خلافه في خلاصته في التسمية كما لا يخفى  
 فليست **قوله** فانه مخالف للسنة المشهورة ولم يسوغوا العلماء له ذلك الاجتهاد  
 فيكون خلافا لا يعتبر به **قوله** كالقضاء على متعة النساء على قول ابن عيسى وبقية  
 ما ذكر **قوله** في مجتهده في معنى في الصدر الاول ولم يذكر الكفاية فيكون في المتن **قوله** يجب ان  
 يعلم القاضي معنى اذا حكم على اختلاف المذهب المشهورة الذي عليه وانما يفتى بان ذلك  
 لان في مطلق الحكم لا يجب علم القاضي بالاختلاف ووجود الخلاف بل الواجب ان يكون  
 بان ما حكم به مجتهده كذا لا يخفى **قوله** في الهداية اختار ان اتفاد الاخر خلاف الماراد  
 بهذا البراد الاخر اخفى على اصل المتن والافقعة ايضا مصرح بهذا كما لا يخفى وهو كلام  
 وهو ان جواز الهداية بمكذوبة متى اجتمع عليه للمصنف لا يصح مخالفة البعض وذكر خلاف  
 وليس خلافا في محلها الشرح على ما هو المختار عند شئ الا انه ان بعض الخلفاء كان  
 ممن يسوغ اجتهادهم في ذلك فبعضهم قوله وبين في الاجماع فلهذا لا بد من علمه في الشئ  
 كما لا يخفى فليست **قوله** ايضا فانه الهداية لا يخفى ان هذا من قبيل قوله في الهداية اختار  
 على تقدير وقوع قول المصنف في خلافه في الصدر الاول في نسخة الشرح واما ما  
 تقدم ذكره فلا حاجة الى التوجيه **قوله** لكن الاجماع انه لا يشترط ذلك اعلم ان خلافا في  
 او ما ذكره بعد اذا كان قوله مما يقول به بعض العلماء الصدر الاول وان لم يكن كذلك  
 لا يعتبر حتى لو قضى الشئ او المالكى براء به للقاضي الا ان يبطله كما صرح به في غاية  
 البيان وغيره **قوله** ولو شهدوا في زوجه الزور والكذب بجمعة الاضافة والوصف  
 كما لا يخفى **قوله** بل حكم القاضي صار كاشا عقد جديد لا يقال في هذا ينبغي ان  
 يشترط الشهود عند قوله قضيت لانا نقول انما يصح التكليف بغير حكمهم لانه انما يثبت



مقتضى محبة فضائه في الباطن وما يثبت مقتضى محبة الغير لا يثبت شرهه كالبيع  
في قوله الحق عبدك عنى بالفقير **قوله** والفقير على قوله كما كان في الهداية ايضا  
في الصغرى اذا قضى في محل الاحتياط وهو لا يبرى ويكره في خلافه فيفقد عندنا حبيفة  
وعليه الغنى كذا في الكفاية واعلم ان الخلافة المذكورة من ان حبيفة وصاحبه هم  
في صغر كون القاض محض كذا واما اذا لم يكن مجتهدا فنحن في زماننا وحكم على خلاف  
مذهبنا سائبا او عامدا حكم القاض الحسن مثلنا بقول الشافعي فيفقد عندنا حبيفة  
وانه يرفع بل عند محمد ايضا ويدل على هذا التفصيل كلام صاحب الطحاوية حيث  
قال المجتهد اذا قضى على خلاف مذهبنا سائبا فنحن عندنا حبيفة ولا نفقد عندنا  
وعليه الغنى وقوله ان يرفع معه وما تفرغ جامع المصنفين عن الكتب المتعددة من  
ان القاض لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهبنا فنحن عندنا  
لاغيره كذا عن محمد وقال ابو يوسف ليس يرفع ما ليس يرفع فقهه ولو كان مجتهدا حكم  
بما في خيرة ناسنا قال ابو حنيفة نفذ وكذا عند غيره في الصحيح ولم ينفذ في غيره وهو اما  
يعنى وقيل بقوله فيلحق هذا التفصيل صا فانه كثر النفع **قوله** كوصف القاض اقرار عن  
المسود ومصر ان ينصب القاض وكيله عن الغائب في خصوصية عليه فلي فيه  
اختلاف الروايتين فانه ذكر في الزخيرة انه اذا نصب القاض كسرا عن الغائب لا يجوز  
ولو حكم عليه لا يحكم حكمه كذا في النهاية وبعض شيوخ المتن والاول ان يحكم على التمثيل  
لا على الاقرار لان الغنى على محبة الحكم على المسح كما صرح في بعض الكتب **قوله** ما كان  
ما يدعى على الغائب سببا على الحاضر الا ان يكون سببا موضوعا لا محالة او المالك  
المدرى شيئا واحدا كذا في الصغرى التي ذكرها الشارح لان المدرى فيها الدار وما يدعى على  
الغائب هو الشراء منه سبب يثبت ما يدعى على الحاضر لان الشراء من المالك سبب للملك  
لا محالة او كان شيئا كما اذا قال المشرود عليه اني ابيعك عبيدا فاقام المدرى بينة  
ان مولاهما اخفهما وهو ملكهما فان بينة تقبل ويثبت القرض على الغائب لان الطرفين  
كشئ واحد لا ينفك احدهما عن الآخر لان لولاية سبب لاية الشهادة لا محالة وانما فسرنا

في قوله الحق عبدك عنى بالفقير  
في قوله الحق عبدك عنى بالفقير  
في قوله الحق عبدك عنى بالفقير

نذكر

بذلك حرازا عما اذا كان سببا في وقت دون وقت فان فيه سببا لخاصة حضا  
عن الغائب كما اذا قال رجل لامرأة رجل غائب ان زوجه الغائب وكل من احكم  
اليه فقاتل كان زوج قد طلقه ثلثا واقامت على ذلك بينة قبل بينتهما في  
حين قصير يد الوكيل لان حق اثبات الطلاق قد وجب قصص العبد بان لم يكن وكسلا  
بالجمل قبل الطلاق وقد وجب بان كان ضمن بالوجهين فقلت بيقوت القصر ثم  
بثبوت الطلاق وما اذا كان سببا باعنا بالغا في وقت الدعوى فبني لا يرفع  
بالبينة لان حق الحاضر والغيبي الغائب كما اذا اشتري رجل جارية فادعى ان البائع  
كان زوجها من فلان الغائب يريد ردنا بعيب الزوج فانه البائع فاقام البينة  
على ذلك فانه لا يقضى بها لان ما يدعى على الغائب في سوا النكاح ليس سببا لخاصة حضا  
وهو الرد بالعيب من غير اعتبار البقاء او ان يكون بغيرها ثم طلقها وان اقام  
البينة على البقاء لا يقبل ايضا لان البقاء تبع للابتداء **قوله** وهو من السهم  
وكذا في تلك الفراض ماله الغائب لانه نصب ناظر الحكم من حجج النظر لنفسه والتمسك  
عاجز عن النظر لنفسه وفي الافاض نظره فيملك القاض **قوله** ولا يحكم في خذ وفود  
مناة للورد الواجبة حقا لله في متفق عليه في الروايات لان الامام هو المتعين  
لا سببا لها واما في حد القذف والفساد فقد اختلفت الروايات في ان القاض  
من اصحابنا من قال بخواتم الحكم فيها **قوله** لانها لا يملكان دماها من ادليل  
القول فقط والدليل ان المالك اما ما قالوه من حكم الحكم لمصلحة في حكم الحكم  
فيه شبهة وللحدود والقصاص لا يثبت بالشهاد **قوله** في جميع الجنديات في المصلحة  
لان لفظ سائبة في المتن بمعنى الجميع **قوله** ما كنت يات معنى كون الكنايات راجع  
وشح البعير المفضل للملك ومن خلق الثلث تزوجها بعد له لا يثبت على قولنا  
فيجوز له ان يجتازح ويسمى القام معها على قولنا في الشايع العراقيين وعلى قولنا في  
لا كذا في القنية ويعلم من هذا ان الاخذ من سائبة في محنة لا يرفع في سائبة  
المذهب بعد اعلم **قوله** وسعته القاض وبعض على العاقل الا اذا ثبت القتل باقرار

عزم

نذكر







بنفسه لا يقبل بينة وقبل يقبل البينة على البراءة في هذا الفصل بانقلاب الروايات  
لانه يتحقق بلا معرفة كذا في شروح الهداية **قوله** فاقول في كل صورة يقع الشك في صحة  
الدعوى من منا كلام وموان حجب الكلف وغيره من العلماء صرح في ايراد الوجهين  
وكلام الشارح على اختصاص الوجهين ببعض الصورة وعدم الاطراد والحق الاطراد  
فان دعوى القضاء او البراءة تختار ان يصرف على دعوى القضاء بغير حق فيصير  
ادعى فلا يصح كما لا يخفى **قوله** لان غاية ملكه السلب ان غاية ما يمكن التصحيح  
في صورة الاحتمال الاول **قوله** لكن ارتفع ذلك العقد فعلى من ادعى دعوى الشراء  
ان لا يفيد بالنسبة الى المدعى **قوله** وكذا على السائل المذكورة وهي ما كان لا يخفى  
يخفى به هنا ان يقول لم يكن سابع لكنه لما ادعى على البيع سأل ان يراه العيب  
فأبوا كذا في العناية وكذا ان يقول سابع وكيل والمدعى ابراء الوكيل عن كل شيء وكذا  
ان يقول صاحب مع المدعى على هذا العبد على دعوى باطلة وشتر طرأ البراءة من كل  
حيث الصلح **قوله** من هنا دعوى البراءة من العيب في قوله وقد انكر عدم تمام القصاص  
المذكور المنقول عن العناية ظاهر لا يخفى واما عدم تمام الوجه الثاني فلان المدعى ادعى  
الشراء منه لا من وكيله فدعوى البراءة يستند في قيام البيع بينهما كما لا يخفى واما عدم  
تمام الوجه الثالث فلان البراءة في الصلح من دعوى باطلة يقتضي الاقرار بالبيع الصلح  
على وجه البراءة فتناقض الاقرار والسابع كما لا يخفى وفي هذا بعد لا يخفى فليتأمل **قوله**  
منصرف الى الحكم عندل في صيغة من هذا اذا كتبت متصلا من غير قبضه ليصير غنره له  
الا بصا في الكلام واما اذا تركت فريضة قبل قوله وكل من ادعى فريضة فاقول لا لا يخفى به  
فيصير كفاصل السكوت بالاتفاق **قوله** وهو يصلح حجة للدفع لا للاحتجاج ولذا لم يفتقر  
في السئلة الثانية فان قيل من هذا منقوض بالعضاء بالاجر على المساجر اذا كان مالا  
الطاحونه جاريا عند الاختلاف لانه يستدل لما حال لا ثبات الاخر فليتأمل ان يستدل  
لدفع ما يدعى المساجر على الاخر من ثبوت العيب الموجب لمسقوط الاجر واما ثبوت الاجر  
فانه بالعقد السابع الموجب فيكون واقعا لا موجبا **قوله** لان دفع الوهية الى المال منفي

ان لا عام

ان لا يقام بالدفع لجواز حق قيام الميت في المال باعتبار ما يورث في ما فيه حاجته  
اليه كالدين وعينه فان خلافة الوارث متاخر عن ذلك كما اذا اقر له خاله وكذا الموصي  
بالقبض او انه اشتراه منه حيث لا يؤمر بالوقع لانه اقره بنام حق الموصي لكونه حيا  
لانا نقول ان استحقاق الوارث ثبت باقراره بتعيين **قوله** وطب حوى الميت في المال  
متوهم فلا يؤخر ما يثبت بعد ذلك خلافا للصورة من المذكورين لان حق  
الموصي لا يتحقق فيها **قوله** في له فلو دفعه بلا قضاء ضمن للشك في نفسه ولو كان  
تقضاء لا يضمن لانه يصير في الاقرار الشك كذا بشرعا فلا يلزمه الاقرار **قوله**  
بين العدة والزمان الشهود اياه في شارة الى انه اذا ثبت الدين او الارش  
باقرار ذي اليد يوجد الكفيل بالاتفاق كما صرح جواب **قوله** وهو احثنا طاعنا الى مولى  
عن سواه السبيل وفيه دليل على ان المجتهد غلط ويصيب على ان فيه شبهة  
برئ من مذهب الاخرة كذا في الكافة **قوله** ولانه لم يوجد الكفيل فلا يلزم اخذ الكفيل  
لان جهالة المكفول لم يمنع صحة الكفالة لا يقال اذا ثبت بالاقرار ثبوت الكفيل  
بالاتفاق كما ذكرنا في كفاية المحرم لانه اذا اقر به لم يبق له فيه ملك ولم يثبت للقرء  
بحجة كاملة فكان مطلقا ان له ماله واقر ذلك بعد المال وهو معلوم فكان التكفيل  
له وتقرر التمسك فيه خلافا فان ثبت فلا اشكال كذا في العناية **قوله** وصية  
بنقلت ماله على كل شيء لانها اخذت الميراث جميع منته **قوله** ونحو خبرنا اي العبد بما كان بالدفع  
فخذ من اموالهم صدقة مائة في المال واما فيما امسك فلان الظاهر من حال السادة التزام  
الصدقة من فاعله ماله وهو مال الزكوة لان الحيوة مطلقه الحاجة الى ما يقوم به صانع  
الاصليته مختص بالزكوة وكذا الحال في المال خلافا للوصية فانها يقع حال الاستغناء  
عن الاموال كفاية شروح الهداية **قوله** وجعل السبيل وهو صبيك البيوت والواثبات  
التي يورثها الشر **قوله** خلافا ما اذا اوكلا لانا لا بصا استخلافا لانه ينصرف بعد  
انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث خلافا للتوكيل لانه انبات  
ولاية انصرف في ماله وليست بغيره لبقاء ولاية الموصي عنه فلا يصح بلا علم من حيث له



الولاية والاذن بالخارجة للعبد والصغر فنزله التوكيل فلا ثبت الا بعد العلم كذا قالوا  
**قوله** وشروط خبره لا يمتد في الغرض او اما اذا كان الخ وكيل او رسولا لا يقبل  
 خبر الواحد غير العدل كما صح به **قوله** واما صحة التوكيل لا يشترط لها الا ان يكون حيا  
 يثبت الوكالة بقول الواحد العاقل اذا صدقته التوكيل حتى لو كذب لا يثبت على هذا لا يوثق  
 بين الوكالة والعقل لانه العقل انما اذا صدقته ينعقد كذا في غاية البيان **قوله** واما عزل  
 الوكيل ونحوه فالزام من وجه لا بالسند على تقدير النقص فيه بالعقل وغيره بل منه المار به  
 وعلى تقدير عدم نصه لا يلزمه شيء وكذا الشفع يلزمه سقوط الشفعة على تقدير سكوت  
 وعلى تقدير الطلب لا يلزمه شيء وكذا البكر على تقدير سكوت يلزمها النكاح وعلى تقدير  
 الرد لا يلزمه شيء واما السلم الذي لم يجر البنا فالراجح انه يعقل فيه خبر الواحد العاقل  
 حتى يجب عليه الاحكام بخبره كذا ذكره الربيع **قوله** وهذا الذي ذكر من اشتراط العدل  
 او العدالة عندئذ حقيقته وقال لا يشترط شيء من ذلك الا التيمم في **قوله** ما حرمه  
 فضله والحق العبد لا وكذا الوضوء التيمم وضاع في يده وبسلك العبد قبل التسليم  
 لا الشتر لا يضمنه القاض ولا امينه **قوله** والقاض يرجع اليهم لانه على احوالهم ثم اذا  
 ظهر مال للميت جمع فيه الغريم بدونه بملكه لانه لم يعقل الله واما ما طعن في الشتر في  
 فقيل لا يرجع به والراجح ان يرجع **قوله** فان احسن نصه وجب بصدقه بان يقول عدل  
 لا يستفسر من المقر بانما هو المعروف وفيه وصية عليه بالرجوع ويقول هو السرة  
 انه ثبت عندي بالحق انه اخذ نصبا بامر من حر لا بشبهة فيه ويقول القصاص انه قتل  
 عبدا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار لما هو لانه ربما يظن بسبب جهل غير العدل وليلا  
**قوله** فلا يقبل قولها الا ما كان سبب لثمة لظن ان له لها والحاشية في الفسق **قوله**  
 ما قلنا للقاض في الصحيح لا اسنده الى حالة معروفة منافية للضمان فصالحا اذا اقرار  
 بملك او اعتقت وانما يحقن والحنون كما هو مودا وقال شاذي الحسن القول في المردى  
**كتاب الشهادتين والبرص** **قوله** يجب بطلب المدعي اي يفرض لقوله في ولايات  
 الشهادتين اذا ما دعوا وقوله في ولايتهم الشهادتين ومن يكترها فانه اتم قلبه **قوله** ان افضل

الشهادتين

عقل

عقلا ونظرا اما الاول فلان السن والكنان انا حرم لحوقه في الحق والاموال  
 وذكره حقوق العباد واما الحد وحق الله تعالى والله به حق من العالمين ليس في  
 خوف حوائج الحق فبقي صيانة عرض اخيه المسلم ولا شك في فضل ذلك كذا في شروح  
 الهداية وفيه كلام وموانع هذا لا يتم في الحد وكذا الغلبة فيها حق العبد كالتقصير  
 ومن الغد في هذا لا يفي به والفرق بين كون حق الحق مالا او كونه غير مكلف به  
 لكون الدليل عقليا كما لا يخفى واما النكاح فلقوله يوم للذي شهد عنده لو ستره بنوك  
 لكان خيرا لك وقوله يوم من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة وما نقل  
 من ملقن الدرع عن النبي يوم واصحابه رضي فان فيها دلالة ظاهرة على افضلية الستر  
 في الاضمار معارضة لا طلاق الكتاب اعمالها نسخ لا طلاقه ومولا لا تخفى خبر  
 الواحد واجب بان الامة محمولة على المدعي لغيره قلها فيها ورد بان الاعتبار  
 لعدم اللفظ لا بخصوص سبب الحق ان يقال القدر المشتر كمن نقل عن النبي يوم  
 واصحابه في السن والدرام متواترة المعنى في نزل الزيادة به كذا في العناية وقد اوجب  
 في بعض الشروح بان الامة فيها اذا وجد الدعوى والطلب من المدعي بزمه قوله في اذا  
 ما دعوا او المدعي في الحدود ومعدوم فلا يوجد الدعوى والطلب في كلام وهو ان الله  
 والدعوى موجودان فيما فيه حق العبد كما لا يخفى فلا يتم الطرح فليتنا **قوله** لا يلزم فيضوع  
 حتى الحاكم لان الضمان لا يجمع القطع **قوله** فلما لا يطلع الرجال امرأة واحدة لقوله يوم  
 شهادته البتة جابر في ما لا يستطيع الرجال النظر اليه والرجوع الحق باللام مراد به ليس  
 اذا لم يكن معه معهود فنسأول الاول الا ان المستثنى والثالث احوط لما فيه من دفع الا  
 وعند الشافعي شرط الابعاد وعند مالك شرط الاثنان وعند ابو حنيفة شرطان  
 رجل كذا في الكفاة واختلفوا فيما اذا تعدت النظر فالجمهور يعيد كذا في الزنا كذا ذكر  
 الربيع **قوله** بل هذا مخصوص بالمال لان الاصل فيها عدم العتق والهدا لا يجر  
 في الحدود ولا يعيد في الامم مع منهن وحد من الاثنا قبلت في الاموال الصرفة  
 كثره وجودها فيها كذا نقل الدليل في الهداية وغيرها وفي كلام وموانع هذا لا يمتد

وأنه من غير أن يكون له حق في المال  
 فأنه من غير أن يكون له حق في المال  
 فأنه من غير أن يكون له حق في المال

المدامية  
 المدامية  
 المدامية

اي لا يكون له مال  
 اي لا يكون له مال  
 اي لا يكون له مال



هذا هو الحق لا يخفى على احد  
 ولا يخفى على احد ان هذا هو الحق  
 ولا يخفى على احد ان هذا هو الحق  
 ولا يخفى على احد ان هذا هو الحق

في بعض الشروع من ان الشهادة الاربعة من النفس، وصدق من يقبله الرضا عن ذلك  
 وليس الرضا عما لا يطلع عليه لرجال كما يدعى عليه تقدير المن وسائر الكتب كما لا يخفى  
 فليست **قوله** ولفظ الشهادة والعرفون لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة  
 النفس فيما لا يطلع عليه لرجال فيجعلونها من كل الاخبار لا من تلك الشهادة والصحيح  
 ما في الكتاب لانه من باب الشهادة وهذا يشترط فيه شرائط الشهادة من الحرية والعقل  
 الحكم وغيره **قوله** لان الحرية يثبت بهار الاسلام لانها كلام وهو ان المحرور في  
 قد فانه انما يكون عدلا مع انه لا يملك شهادته والدليل المحرور لا يثبت بهذا  
 الاحتمال كما لا يخفى وفيه كلام اخر وهو انه جعل الحرية من الاصل وهو مخالف لما نقله في  
 بعض الشروع عن جامع الكلب من الناس احرار لانه الشهادة والحدود والقصاص  
 كما لا يخفى فليست **قوله** ولا يثبت تعدد الشهود عليه ان من نعم المولى وشهود  
 ان المولى عليه ظالم كاذب لا يجوز وتركه الكاذب القاطع لا يثبت حذره حقيقته  
 على قول من يري السوا من الشهود ومن انه يثبت بمجرد ان تركه كذبا في  
 شروح الهداية وكذا ان يكون في المسئلة عن ما روايتان ويشترط في هذا لفظ  
 فلا حاجة الى التوجيه المحرور كما لا يخفى **قوله** يثبت لخط بعض القاض عليه بقرانه لا  
 بالشهادة كذا في الكفا فينفرد عليه احكام الغضاب بالاقراء **قوله** اما عند محمد  
 الاثنان عبارة الهداية هكذا وقال محمد لا يجزئ الاثنان والمراد ان لا يكفي الواحد  
 بدلالة الاثنان كما في تركية الشهادة الاثنان لان تركية الاثنان يكفي في ابي الشهادة  
 كانت لان ترتيب التركيبة عنده على مراتب الشهادة كما صرح به الزبيدي حيث قال  
 قال محمد في ترتيب التركيبة على مراتب الشهادة من العدد ووصف الزكوة في بشرط  
 في تركية الزنا اربعة زكوة في غير من الحدود والقصاص رجلان في غير ما  
 من المحقق كجدة رجلان او رجل وامرأتان وفيما لا يطلع عليه الرجل امرأة واحدة وفيما  
 على مراتب الشهادة لانه في معنى الشهادة فليست **قوله** لا يثبت التركيبة العلانية بعد  
 بينه والحد وفيه قد فانه انما يعلم من هذا انه كجدة تركية ما في الشرح في سائر الكتب

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
 ولا يخفى على احد ان هذا هو الحق  
 ولا يخفى على احد ان هذا هو الحق  
 ولا يخفى على احد ان هذا هو الحق

**قوله** ولا بد ان يكون المذكر عدلا وايضا يشترط ان يكون في الحدود  
 اجماعا **قوله** لم يشهد المشهود عليه مطلقا وقع في جميع النسخ والاول ان يقال لم  
 يشهد المشهود له كما لا يخفى ويكن التوجيه بان يقال ان لم يشهد بمجرور المشهود  
 عليه منصوب والمراد المشهود به من البيع والاقراء غيرهما لكنه بعيد لا يخفى فليست  
**قوله** ولو سمع من غير الحاضر لم يشهد لان الصوت يشبه الصوت ولو شهد  
 في غير القاض لا يقبله ولو سمع اقراء من البيت ولا يملكه وحكم ان ليقبل غيره  
 حاله ان يشهد بحصول العلم به كذا في الهداية وغيره وبتبني ان يقبل القاض لو شهد  
 بهذا الوجه **قوله** وهذا ما علم اذا علم ان هذا كذا في الهداية والكفا وغيرهما ووقع  
 في بعض شروح المتن لا يثبت في حقيقته وان يثبت في حقيقته وعنده محمد اذا علم ان  
 هذا حقه وهذا مخالف لما ذكره في ذلك الكتب **قوله** وانما الخلاف فيما اذا وجد القاض  
 شهادة شهوده شهد فاقضت فاقضت في حقه وجاء المشهود له بطلب الحكم لم يحفظ  
 الحكم فان ابا حنيفة لا يري حوز الحكم بذلك ومما جازاه لان ما يكون تحت صفة يقوم  
 عليه البعض كذا في الهداية والشرح وهو ان كلام وهو انه على هذا الدليل  
 يثبت ان حقه عندهما الشهادة فيما اذا وجد الشاهد حظه ويوان القاض ولم  
 يترك شهادته كما لا يخفى فلا وجه للحكم لعدم الخلاف في عدم حوز الشهادة مطلقا الا ان  
 بين الفرق فليست **قوله** وفيه حكم لعدم حوز الشهادة لصورة الصكر في حقه قوله  
 الشارح خلاف الصكر حيد عن عبارة المتن وسائر الكتب كما لا يخفى قد مر ولو وجد  
 القاض حكمه مكتوبا في حقه **قوله** لم يتركه اوسه ولم يكن له شغل فشهد حقه شأ هو ان  
 بانه قضى بكذا ففي هذا الخلاف ايضا ولو اقر الشاهد قوم سوهم انه كان شاهدا  
 او يتركه بطلب الشهادة وفي هذا الخلاف ايضا كذا في الوا **قوله**  
 الا في النسب والموت والنكاح المكس ان لا يجزئ في البيع ووجه الاخذ في هذا الوقت  
 انها امور تخص صاحبها به اسماءها خاص من المكس وتعلق احكام سفي على انفراد القاض  
 فلو لم يقبل فيها الشهادة بالسامع ادى الى اللجاج ومطيل الاحكام واما في اصل الوقت فحذ

والكلام الشارح محاذ وان لم يخاف  
 لتقدير الهداية في لانه حقه ما ذكر  
 من تحاشا لا يخفى فاقضت



جاء الحكم على من لا يحضر ذكر الله **قوله** اذا اجتمع عدلان او رجل وامرأتان لا  
 لانه اقل النصفين فيبطل العلم الذي يثبت عليه الحكم في المعاملات **قوله** فيشترط في لفظ  
 الشهادة وذكره في الشروع ان هذا قولنا في يوسف ومحمد وعندها حنفية لا يجوز  
 الشهادة ما لم يسمع ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر ولا يخفى انه لا وجه  
 في ذلك المصنف دون الاشارة الى كونها قولها كما هو في احدى الكتب ويدل على صحة  
 الموت ما خبر واحد وواحدة ولا يشترط فيه لفظ الشهادة ايضا كذا في شروخ  
 الهداية وذكر في النهاية انه لو لم يحضر الموت الا شخص واحد وان يشهد بموته عند  
 الحاكم او يدكر رجلا بعد ثلث شهادات ان يدكر عند الحاكم وهو واجب **قوله** فيبطل  
 المصروف داخل في اصل الوقف معنى بالمصرف محذور في الوقف كالسيد والرباط وغير ذلك  
 لان الذي لا يقبل الشهادة على الوقف بدون ذكره هو لجهة فقط كما نقل عن القاضي  
 في شروخ الهداية واما بيان المصروف على التفصيل فان قال مثلاً للامام كذا او لفلان  
 كذا في الشرط الذي لا يخرج منها الشهادة بالتسامع وجه القبول في الاصل دون  
 الشرط ومن انه يوسف ان الشهادة بالتسامع كونه في الولا **قوله** فيبطل متصرف  
 هذا قول بعض مشايخنا وهو قول الشافعية لان اليد يقتضي على ملكه واما  
 والتصرف فيتميز من الامانة وفيه قول بعضهم لا يشترط اتمام التصرف لانه ايضا  
 لانه يتنوع الى بناء كالوكيل ولا اصاله فلا يمنع اعتبار من الزيادة اذا اتم  
 لان **قوله** لان الادنى له يد على نفسه هذا اذا لم يعرفه رقيق وان عرف  
 للادنى رقيق لا يكون في يد نفسه محذور لان ان يشهد بغيره **قوله** والمراد ببيان  
 بعض من نفسه ومن له صيغة وان يوسف ومحمد ان كل ان يشهد فيه ايضا فجلوا  
 اليد وليا على الملك **قوله** فيقول هذا قولنا في يوسف معنى الرواية عنه لان عبارة  
 الهداية هكذا ومن انه يوسف انما هو من كلامه وهو انه على مقتضى قضية التاكيد  
 الذي ذكره لا بطلان الشهادة اذا قال يشهد بكى العبد او فعت في قلبه انه لا الظاهر  
 من الكتب بطلانها كما لا يخفى بوجه التاكيد ما ينهم من كلام صاحب الكفاية حيث قال والفرق

في شروخ الهداية  
 في بيان ما لا يقبل الشهادة  
 في بيان ما لا يقبل الشهادة

في بيان ما لا يقبل الشهادة  
 في بيان ما لا يقبل الشهادة

في بيان ما لا يقبل الشهادة  
 في بيان ما لا يقبل الشهادة

في بيان ما لا يقبل الشهادة  
 في بيان ما لا يقبل الشهادة

بين الاطلاق والتعبد انه اذا اطلق يعلم منه انه وقع في قلبه صدقه فيكون شهادته  
 عن علم ولا كذا اذا افسد ويقول سمعت كذا او فيه انه اذا لم يشترط في حال الشهادة  
 مصدق قلبه بانه ملكه لا يثبت للفرق وجه كما لا يخفى الا ان يقال كفى في الفرق فهم القاض  
 كون شهادته عن علم وعدم كونه كذا كذا لا يجلس ان يكون في الواقع كذا كذا فندبر كلام  
 وهو انه على مقتضى كلام الشارح ينبغي ان يشترط يوسف في التامع ايضا ان  
 يقع قلبه صدق الخبر مع انه لم ينقل عنه هذا الاكثر الا ان يقال ان شرطه اوضح عدلان  
 لتحصيل العلم ومصديق القلب كذا كذا لا يخفى فليست **قوله** فيكون بعض  
 الشروع ان الشهادة بالتسامع يقتضي الوقف وان ضرر في قبيل في النسب  
 والتكليف ايضا وان فتر في الامم ويقتضي في الموت مع ان كان مشهورا وان فتر  
 بانه سمعه ولم يعاينه وفي شرح الزايد في شهادته بما يسمع بالشروع وما لا يسمع ولكن  
 اشهر عندنا يقتضي ولو مالا لانا سمعنا من الناس لم يسمعوا الله **قوله** **قوله** **قوله**  
 فصاروا اثنين وسبعون فرقة من امراد تفصيلها فليطالع تغير القرطبي  
 في سورة ال عمران **قوله** سهم واحد مسكن الهمة في شهادتهم فلا يقبل  
 كذا قالوا وهذا كلام وهو انه على كذا ينبغي ان يعيد شهادتهم اذا ائتمروا بشهادتها  
 سبعا من الكسب المحكي للشهادة عندنا لا رتاع التامع كما لا يخفى والمذكور  
 في الكتب اطلاق عدم القبول **قوله** شهادته الذي يعيد عندنا لما رواه انه سمع من  
 يهودين بشهادة اربع منهم **قوله** فان الكفر كله مله واحدة فبطلت شهادتهم  
 على بعض ولان بعضهم ليس في امر بعض فلا يحمل القبط على البعور كذا في الهداية  
 والمراد ان بعضهم ليس في امر بعض في دار الاسلام فلا يرد ما ذكره في بعض الشروع  
 لان هذا بين اليهود والنصارى غير مسلم كما لا يخفى قال في المحيط وشروط الكفار  
 بعد لهم المسلم فان لم يعرفهم المسلمون من غير علم ولا حشمة كفى ثم انما لا يجوز  
 اليهود لان الترتيب احدى طرق ما يتوقف عليه الشهادة ولم يكن للكافر امسية  
 لذكره تعالى في الفتوى الكبرى فصرح في شهادته حادثة فتنة كنية ان تترك الامانة في ولسام

في بيان ما لا يقبل الشهادة  
 في بيان ما لا يقبل الشهادة

في بيان ما لا يقبل الشهادة  
 في بيان ما لا يقبل الشهادة



ويبدو ويكون مع ذكره نقطه **قوله** كالسكر والروم ولا يقبل لان اختلاف الدين  
يقطع الولاية ولهذا يمنع التوارث بخلاف الذي من اجل دارنا ولا كذا المشايخ  
كذلك الهداية واعترض عليه بانه على هذا ينبغي ان لا يقبل شهادته الذي لا يثبت  
لان الارش لا يجري بينهما بان كان الكبر ذميا والابن مستأثرا ومثل احد عايد دار  
الاسلام لا يرث احد من الارواح اجماعا بانه لا يرث بالمال لانه متعلق بالموت او لم  
زمان قبل الموت والمشايع الاخرة في دار الحرب لان الظاهر انه يرجع الى دار الحرب  
فحققت التباين في حق الارش واما الشهادة فبأبينة في الاحكام وفي حال المسكن  
في دار الاسلام فلا يحق التباين في حق الشهادة وفي كلامهم وهو ان على مقتضى هذا  
ليجوز ينبغي ان يقبل شهادته مستأثرا في مسكنه من غير ان كانا من دارين ايضا لان  
الشهادة في الظاهر وجملة المال في دار الاسلام كما لا يخفى **قوله** في دار الحرب ان يقال ان العايد  
ما ذكره الا ان الفهم لما كان على حال من المسكن لكونه من اهل دارنا يقبل شهادته عليه  
كشهادة المسلم عليه واختلاف الدارين لا يقطع ولاية شهادته الا على ما لا ينفك  
مخالفة العكر واذا كانا مستأثرين كما هو المفهوم من الكتب فليست **قوله** ويرى  
المولى الرضا بالنبا والثناء الاقارب في حق النسخ نهى النون والباء وله  
وجه قال نهى النسخ فلانا اذا اتنا ولوه بكلامهم **قوله** وذكر في حق الشروع ان  
الاوجه ما قيل ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يفرقان بذاتهما وانما  
يفرقان بالاضافة ولا بد انما اذا نسبتا لما دونه فهو كبيرة واذا نسبتا لما فوقه  
فهو صغيرة ولا يخفى ان هذا التفسير ليس تناسبا للمعنى لان المجتبى عن كل واحد  
فقال **قوله** لا بد من قيد آخر وهو ان يجنب اجماع فيه كلام وهو ان الاجتناب  
عن الافعال المنسية شرط قبول الشهادة كعدم كونه مملوكا ومحرورا وقذفا وان  
تاب لا شرط العدالة لانها لا ينافيها كالمملوكية وكونه محرورا وقذفا مع كونه  
كما صرح به في السابق ويدل على عدم كونها فاسدا متافيا لان الله لا القوم على عدم  
قبول شهادته غير المجتبى عن ما بان فيها ترك المروة فيهم بازكار الكذب لا تكونها فاسدا

كما لا يخفى والكلام في سعة العدل كما لا يخفى وان لم يكن وادعى كون الافعال المنسية  
حتى ينافي العدالة فيدخر في الصغير فيكون في حكمه فلا حاجة الى الذكر مستقلا كما لا يخفى  
فليست **قوله** والحصى وولد الزنا والظن لا يحق العدالة منهم ثم ظنني ان  
كان مشكلا بجمل امارة في حق الشهادة احسنا طاعة لا محذور مع كل ما لم يعم  
اليه امارة ولا مع النفس طاهر من حق وان لم يكن مشكلا فلا إشكال **قوله**  
يقبل شهادته بمعنى يحق على القاضي ان يقبل شهادته كشهادة العدل الا مع  
عدم وجوب القبول وان كان او صامته واما محذور القاض والمحكم فيمنع  
عليه كما صرح به في الهداية وقد سبق ايضا فليست **قوله** لا من اعلم ان المص  
مع حبس الهداية ونظم كثيرا من الشهادت في سكر واحد وقال لا يقبل ولم  
يبين انه لو قبل القاضي وحكم به بغيره حكمه ام لا مع انه يجوز في بعضها دون  
بعض وانا ابين ذلك وافصله ان شاء الله في شهادة الاعلى لو قبل القاضي وحكم  
بها بغير حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال ما لم يصل شهادته مطلقا كالبعيد وصرح  
بهذا في الكتب **قوله** وعندنا في يوسف بن اذ كان لا يجوز العلم بالمعانية والا  
يحتصن بالقول ولما انه يوثق وكذا ان الاداء يقتضي التهمة بالكتاب بين  
المشهود له والمشهد عليه ولا تميز للاعلى الا بالنقطة وفيه شبهة لكن يجوز عنها  
بغير المشهود **قوله** لا يفتن القاضي عند ان يصفه ويحمد لان قيام اهللية  
الشهادة شرط وقت القضا بغيره نهى حجة عنه وصار كما اذا حرس  
او جرح في حق خلاف ما اذا ماتوا او غابوا لان الاصلية بالموت انتهت  
بالبقية ما بطلت في الهداية ولا يخفى ان المفهوم من هذا ان الكذب عدم  
الظاهرة في قوله يوسف فلا وجه لوالث **قوله** اظهر فليست **قوله** ومملوك  
ومحرور في ذلها لا محذور للقاضي ان يقبل شهادته المملوك ويجزى وان حكم  
لا يبعد لانه مجتهد فيه **قوله** الامن حد وكفره واسلم لان الكافر شهادة اهلان من  
من قام الحد والاسلام حد ثلث شهادته بعد العتق **قوله** وعذر سب الدين لان



الجاهل لا اجل الدنيا حرام فمن انكرها لا يثبت من القول عليه لا يصح للقاضي قبول  
 شهادته على من يصادق لانه ليس بجند فيه وكذا لا يصح قبول الشهادته للماض  
 والفروع لانه ليس بجند فيه ايضا خلاف قبول شهادته الزوج والعريس لانه جند فيه  
 وفي المحيط بقول شهادته لولد من الرضاع **قوله** وكسب لعبد ومما ثبت في قوله ان  
 الآخر لا يصح للقاضي قبول من شهادته لانه ليس بجند فيه **قوله** ومما ثبت في  
 فعل الردي لانه فاسق والمراد من فعل الردي التمكن من اللواط كذا في شرح  
 الهداية ويصح للقاضي قبول شهادته لان القاضي ان يصدق شهادته الكافي لكونه  
 مجتهدا فيه كذا في شرح قوله شهادته ناجية ومعتبرة **قوله** ومد من الشرب على  
 اللاموسها كلام وهو ان اللاموس في العرف عند المحققين البعوض لا يلدغ القوم  
 كما هو في الفسفة الجوه اصلي الله لهم ومما ليس بشرط في الرخصة ان من شرب  
 معه من حره واخره ولامن غير مرض لا تعدد به في الشرب ويرى شهادته لا يثبت  
 المعدالة مطلقا **قوله** لان يقال ان المراد من الشرب على اللاموس الشرب للاموس  
 على اى طريق كان فلتسا **قوله** ان شرب الخمر في الشراب ان ادمن كما هو في شرح  
 الهداية ومنها كلام وهو ان هذا القول قد يفسر في جميع الشروع وذكر وجه اخر  
 الامان حيث قيل وانما شرط الامان ليظهر ذلك عند المحقق فان من شرب  
 الخمر في بيته لا يثبت عدالة وان كان خمره وانما يثبت اذا ظهر ذلك او خرج سكرانا  
 يشك منه الصبيان لان من لا يجز عن الكذب فيمنع ان لا يكون المراد من الامان  
 الامان في النسبة كما ذكر الشارح لانه لا يظهر الشرب منه كما لا يخفى ويصح للقاضي قبول  
 شهادته وحكم به **قوله** ما ذكر في قوله من يلعن الطيور او مفسد للناس لان كافي  
 ولو قبل القاضي وحكم به **قوله** ما ذكر في قوله انما قال للناس وانما شرط هذا الشرط  
 للرجل ولم يشترط في المعصية لانها من المحرمه بالناس من الناس فاعني عن كبر  
 هذا الشرط كذا في بعض شروح الهداية وهذا العرف ذكره حكيم الملوك مستقلا ولا ينبغي ان يكتفى  
 بذكر حكم المصلح كالاخي وذكر في بعض شروح الحق ان وجه اطلاق المعصية والفساد في

المرأة والتقييد بالتعين للناس في حق الرجال وهو ان نفس رفع الصوت حرام في حقها  
 بخلاف الرجل وهذا مخالف لما ذكره في الذبيرة من ان المراد بالناحية التي يتوجه في معصية  
 غيرها واحديث ذكر مكسبه لانه يتوجه في معصيتها لانها لا تسقط عدالتها فليست **قوله**  
 او كسب ما حرمه او يدخل الحرام في قوله او يقويه العلوه بهما لان كسبه في نفسه  
 الشهادة ولو قبل القاضي وحكم به **قوله** ما ذكر في قوله او يبول على الطريق او ياكل فيه  
 لان فيه ترك المروة فهم بار تكايب الكذب كذا في جمع الكتب الطاهر انه لا يصح للقاضي  
 قبول شهادته لانه لم ينفذ خلاف حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصرحوا بكونه فسقا  
 حتى لا يدخل في حكمه والله اعلم **قوله** او يبلر سب السلف لظهور فسقه كذا في الكتب  
 للقاضي قبول شهادته لما ذكره هذا في التفسير الذي وعدناه كونه مني على كون  
 قول الشافع او ما ذكره او مثلهما معتبرا او كون المحل مجتهدا فيه وهو كلام لا يثبت  
 فليست في هذا القام معون الله المذكر العلامة **قوله** ان يصح شهادته هؤلاء اذا ادعى  
 لا يدا قول هذا الشيخ **قوله** والعكس ان لا يصح اذ فيه نية خوف المنفعة التي نصب  
 من موقوف باحبا جعه او فروع ذمته وجه الاحتجاج ان القاضي ولاية نصب الوصي  
 اذا كان طالب والموت معروف فينتفي القاضي بهذه الشهادة مزية التعيين وانما  
 لا يشرط دخول القاضي لانه اذا كان حاصلا لا ملك القاضي نصب الوصي الا هذه الشهادة  
 فيصير الشهادة موجبة على القاضي بطلان النية وهو وجه المنفعة الا ان الزعيمين  
 لا يثبت عليهما دين فانه يثبت شهادتهما وان لم يكن الموت طاهرا لانهما معان على  
 انفسهما فثبت الموت باحدا فيهما في حقهما كذا في الهداية وبما يركب من عدم  
 ذكر الحكم مطلقا كون الموت معوقا لا يحل كلام كما لا يخفى فليست **قوله** لا يثبت فيه الجرح ولا  
 حكم القاضي بذكر وان علمه للنسب مما لا يدخل تحت الحكم لان له رفع القوبة فلا يخفى  
 الالتزام ولان فيه ينكر السر والشواحيب كذا في حرام **قوله** منها احبا الحق  
 للشرع او العبد لا يقال من ساجد فيه وهي رفع الخصومة الشهود بغير حصة **قوله**  
 لانها ينفذ بان قول القاضي سرا ولا يظهر في محل الحكم ودعوى الاستحسان وان كانت

فيصح

عليه



صحيحة لكنها يدعيها الغير وليس ولاية الزام غير ممكنة **قوله** اذا اخرج خبره ان  
 الشهود قد اتوا اذا قال قائلان الشهود قد اتوا فانه لا طائل  
 تحتها بل الصواب ان يقال غير ان الشهود قد اتوا كمالا في تقديره وقيل من انظر  
 وهو ان الغرض ان يثبت من الشهادة لا يعتبر كونه كانت قبل تقدير الشهود او بعد  
 فلا حاجة الى ما ذكره من الصعوبة المقيمة والطلب ان معنى اعتبار الشهادة بالمرح  
 عدم قبول الشهادة والحكم بها وهذا المعنى حاصل قبل التقدير لا بعد فنبين التقييد  
 بما بعده كمالا في الخبر فان قيل ينبغي ان يقبل الشهادة على المرح الجواب بان جعل الشهود  
 المدعي عليه من كمين شهود المدعي في الشهادة بالمراجح مقبولة في التزكية وان كان في  
 مجزأ حتى ان شامدين لو شهدوا على العدة وشامدين على المراجح فالمرح اولى فلان  
 شهود المدعي عليه كما شهدوا بان شهود المدعي قد اتوا او اجراء في الشهادة كانوا  
 قائلين بانهم شهدوا زور وهو **قوله** الفسق فوجب عليهم التغير فلم يعبروا بعدلين  
 والتقدير في زماننا ان يعلم القاضي في السيرة الشهود احراز في الشهادة العتقة  
 وتعاديا من التعاديين فيما بينهم كذا في النهاية ويعلم من هذا ان قول بعض مشايخ الوقاية  
 قلت اذا كان يقبل من التزكية للثابت بعد تقديره اذ اياه فليست سري لم تقبل  
 بينة المدعي عليه على المرح الجواب بان شئ كمالا في خبره **قوله** لان الاقرار بمادة طر  
 تحت الحكم وليس به شك السر بل صيانة اليك خلافا للشهادة على اقرار الشهود  
 انهم شهدوا بالزور فانها لا اعتبار بها فيها شهادة على الاقرار الاخر تحت الحكم  
 لان كونه بشك السر وبه يثبت الفسق والشهود به لا يثبت شهادة المالك **قوله**  
 او شامدين **قوله** معادى التهم او هو كوران او هو راي **قوله** او فاذا فالحروف  
**قوله** او شريك المدعي في الحال المدعي به **قوله** فقلت الشهادة وقوله اخطأت بها  
 ثم نفى جميع كتمانها ولا عند بعض المشايخ لان الشهود به اذا صار صفا للمدعي  
 وجب على القاضي القضاء به فلا يبطر برصحه ولما في اورد عند اخره لان الحادث  
 بعد الشهادة من العدة في الحكم كالمعور ويحصلها كذا في شروح الهداية وفي قول البعض

الاعمال هو المولى به الدين ان سعادته في تسليمه  
 شرح لطائف الاشارات في العلم

سورة الحج  
 اورد

احراز اجتنابا

الاول كلام وهو ان صحة القضاء بالجميع فيما اذا ادعى الشهود بالشهادة ليست  
 نظامية كمالا في خبره فليست **قوله** بشرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين  
 لفظا ومعنى **قوله** كلام وهو انه قد صرح في شروح الهداية بان المعنى في الاتفاق بين  
 الدعوى والشهادة هو الاتفاق في المعنى واما الموافقة بين لفظيها فليست بشرط  
 بالاتفاق الا برى ان المدعي يقول ادعى على غيره مدعى والشاهد يقول الشاهد بغيره  
 عبارة التي نوع قصور لا في المراد باتفاقها لفظا بطان لفظها على اقله المعنى الواحد  
 بطريق الوضع سواء كان لفظها واحدا او لفظين مترادفين لا بطريق التضمن لهذا الوجه  
 احدهما بالهبة والاخر بالعطية يقبل وكذا لو شهد احدهما بالعنف والاخر بالافراء بها  
 لا يقبل كذا في شروح الهداية **قوله** اذا ادعى المدعي الاكثر لاتفاق الشاهدين على الاقل  
 في المعنى لان الاقرار بصحة الاكثر ويشكل من مبرها بان الشاهدين لو شهدا بتطبيق الاثر  
 بثلاث تطبيقات وقررت القاضي بينهما عبد الرحمن جوا كان ضمان نصف الصداق على  
 شاهدين الثلث دون شاهدين لوصية وكما لو قالان الاقرار بدينه الاكثر كان الضمان  
 عليهم جميعا كمالا في خبره ولا يلزم ابا حنيفة ما اذا اقرار زوجا باطلق فذكر ثلث مطلق واحدة  
 كان ذلك من اجوابا فوضعت واحدة ولا ما اذا اقرار لها انت طالق القاذبة فذكر ثلث  
 لان الاكثر في ذلك ثابت فيقسم الاقرار وليس فيما في ذلك لان الاكثر يشهد به واحد  
 ولا يثبت به شئ **قوله** يكون المدعي مكذبا بالشهادة الاكثر فيكون نفيها ولا  
 شهادة للمحقق فلا يرد ان التكرار في البعض فينبغي ان بعضه بالبطلان خلاف ما  
 ادا كذا في المقرر المكون في بعض ما اقر به فاني فيه بعض بالبطلان لان عدالة المقر ليست  
 شرط تنفيصة لا يبطر الاقرار **قوله** او سكنت عن دعوى المائة الدار الى هذا ما اقر  
 بعض المشايخ من انه لا بد من التصريح بالتوفيق واما على ما قاله البعض من ان المار التوفيق  
 كان منفي ان عبد كمالا في خبره **قوله** ومن في انه حنيفة ضعيفة وهو انها لا في كلام  
 وهو ان مراد في حنيفة من الاتفاق لفظا معنى في الولاية وطريق الوضع بالخطابة وهذا  
 الاتفاق موجود في شهادة احدهما بالعدا لا باليمين لان المقر والشهيد لفظان مخالفان

بالبطلان  
 في شامدين  
 في شامدين  
 في شامدين

الاول



ودلالة الالفاظ على الالفاظ فيتمن كما لا يخفى فليست **قوله** في غير المستند وبه لا يمنع القبول  
كما لو شهد عليه شخص آخر فبشراف شهادته فالكذب بهم وحاصل ان الكذاب الذي  
شهد به نفسه لكونه اخبيا من كذا واما الكذاب الذي عليه طبع شقيق لانه لا يعرف  
الدفع عن نفسه وفي الوصية شاهدان شهدا بالف على رجل وشهدا انه قضاه  
تخلله فصار لا يلزم عليه الف درهم وما قضاه شيئا وشهدوا في صدقة الزهراء  
بالف وادعاهما القضاء فشهدا انها ان عدلا ولو قال شهدا بالف حق وبالقضاء  
بباطل ومن قد لا يغير **قوله** والراهن بهما كلام وهو ان ذكر الراهن في البين ليس على  
ما ينبغي ان لا يظن لراهن في غير الشهادتين كدعوى فلم يجر له في الاختلاف كما في  
البينة فليست **قوله** ولما قلنا ان قول الراهن بهذا الدعوى ارفق من كلام وهو ان العقد  
كالمطلوع والحق مثلاً ثبت باقرار المدعي فلا يحتاج في اثباته الى البينة حتى يقال ان العقد  
بالغير العقد بالاكز وحاصل كلامه شهادة فرد فلا يغير انما يحتاج اليها لاثبات الدين فصار  
كما اذا ذكر الشاهد شهادتين احداهما غير محتاجة اليه فخرج في الحقيقة الى الدعوى الدين ولكن  
التوفيق بهما ايضا بان يقر المدعي عليه بالعقد على الف عند شاهد واحد وعند الآخر العقد  
على اكثر ويكون قرايه اذ المدعي عليه من البعض اوضح عند شاهد واحد والآخر عاقل  
كما لا يخفى فليست **قوله** وبعد المدة كون الدعوى من الاجراء بهما كلام وهو انه يحتمل  
ان يكون الدعوى من المستاجر فلا يكون كدعوى الدين بل مدعى الدعوى العقد بالاجماع  
فيبطل الشهادتين ويؤخذ المستاجر باخر قوله من مال الاجارة وصريح بهما في شروعي الدائنة  
قالا وما دفع في الهداية وهو ان كان بعد مضي المدة والمدعي هو الكافر فهو مدعى  
الدين كما لا يخفى فليست **قوله** واكثرهما في الصحيح كذا في الهداية ايضا والاولى عليه الواو  
بدلالة كسبي وقوله في الصحيح احراز عما قال بعضهم انه لما كان كاذبا وجب ان يكون  
الدعوى باكثر المالين كما في الدين واليه ذهب المشرك الائمة ووجه الرواية الصحيحة  
ان المنطوق اليه العقد وهو لا يخلو باختلاف البديل كونه غير مقصود بثبت في ضمن  
العقد فلا يلزم ما هو شرط في المقصود اعني الدين كذا في شروعي الهداية واما الرواية

والراهن

المذكورة في بعض شروعي المتن وهو ان يشهد الدين في دعوى الدين محتاج الى شهادتين  
الشهود وكان الشكر في صحة الشهادتين فلا يكفي فيه ايمان التوفيق مانه يجوز ان يكون  
الاصد موثوقا ثم صار اكثر الزايق وفي كل صورة يقع الشكر في صحة الدعوى لا دعوى  
ايمان التوفيق يكفي لدفع التناقض بل يجب ان يصحح به وفي كل صورة لا يكون  
الشكر في صورة الدعوى بقول ايمان التوفيق يكفي فليست **قوله** لان الاحتياج الى التوفيق  
موجود في صورة دعوى الاكثر ايضا كما لا يخفى فينبغي ان لا يصح في كل صورة ايضا  
في دعوى الدين فليست **قوله** ولزم لراهن هذا لانه لان كل الواو يشترط  
حق العين حتى يجب الاستدانة في الجارية المعهودة وكذا الواو في العينة كان صدقة  
على المعهودة الفقير فلا بد من النقل الا انه يمكن بالشهادة على قيام ملك المعهودة  
وقت الموت لشهود الانتفاء ضرورة وكذا على قيام دين لان الايدي عند الموت  
مغلب بغير ملك بسلطة الضمان والامانة يصير مضمونة بالتجديد وصار غنيرة  
الشهادة على قيام ملكه وقت الموت كذا في الهداية وفي عبارة المتن بهما كلام  
وهو ان عد قوله مات وذاته ملكه او في دينه من صغر طر كما هو المفهوم من قوله  
مات او مات شمر قوله جاز بلاجر كما لا يخفى وان لم يعد من صغر طر كما هو الظاهر من  
عبارة الهداية يشترط قوله او مات وذاته ملكه او في دينه كما لا يخفى فليست **قوله** وان لم  
ان لقبول الشهادتين على الارش شرطا من ان يشهد وانه كان له عهد حتى  
قالوا انه له عهد لا يقبل ومهما ان يدركوا الميت لان الشهادتين على الملك لا تحتاج  
لأصح ومنها ان يشهدوا وجه الاحتجاج حتى لو قالوا اذمة ملك وتوكله ميراثا لا يجر  
حالم بقولوا اذمة لابنه او لأمه او لها ومن مالان يجر واليه او قالوا ملك وذاته ملكه  
او في دينه وعندنا في كسبه ابر ليس شرط فان شهد وانه كان لايه ترك ميراثا  
ولم يقولوا لا يعلم له واما سواء فان كان هو ممن يثبت في حال دون حال لا يقتضي  
وان كان ممن يثبت على حال عاقل وسطر القاضي ثم بعض بكاه وفي الزو والزوج  
تفقه باقر النقيبين عندنا في صيغة انه يوكفه هو قال محمد وسور فانه عالج

الملك  
على  
السداد  
على  
ماله مع  
قوله







يرحب ان يكون النصف انما حظه وعندهما انصافا وكونا لا يحتاج الى ارجح  
منه وامانة كان النصف بينهما اثنا ولو كان كما قال كما وجب على المرأة شيئا **قوله**  
الا ما زاد على امر مثلها فليس له او عليه معنى لو شهد المسمى او اقر او اكره  
على المرأة فلا ضمان له معطاه من الشئ في الاولين واسلف الثالث فلان الزوج  
يهول له في هذه الصورة وقد رضى بالزيادة ولو شهد المسمى او اقر او اكره على الرجل  
فلا ضمان له لا صورة الاكثر اذ لا ينفذ المساوي وعدم رضى المذنب بالنقص  
فينبغي ان يكون مواد الشارح من قوله ضمانا ما زاد على امر المثل ضمانا للرجل اذا  
كانت المرأة مدعية كما لا يخفى فتدبر **قوله** لان منافع البيع غير متقومة عند  
الانكشاف واما التقويم على التملك لاظهار شرف على النفس فتوثقنا من الابتدال  
فان قلت كيف لا يتقوم وقد مر ان من قال لامرأة ان وطئت فانت طالق  
ثلاثا او لامرأة ان وطئت فانت حرة ثم وطئ فخرج فاعطى حب العرق قلت العرق فيها  
ذكر ليس للتقويم بل لان العطي لا يخرج عن الحد والمال والمانع الشهية وجوب الحد اضطر  
الى المال والمال منها ثابت فليست **قوله** ثم رجعا ضمن الالف سواء كان البيع باثنا  
او فيه خيار للبايع فان قيل البيع شرط الخيار لا يزيل ملكه عن المبيع وقد كان  
متمكنا من دفع الضرر عن نفسه بفسخ البيع في المدة فان لم يفعل كان راضيا بهذا  
البيع فينبغي ان لا يضمن الشاهد ان شيئا **قلت** زوال المالك وان تاجر  
الى سقوط الخيار بالسلب هو البيع كشروبه ولهذا استحق المشتري المبيع  
بزوايد وكان الاطلاق حاصلا بشهادتهم والبايع كان متكررا لاصد البيع  
فمع انكاره لا يمكن ان تصرف حكم الخيار لانه اذا تصرف بغير مقرر بالبيع ويتعين كونه  
والعادل يحترق عن ذلك فلا يعتبر كونه من الفسخ في اسقاط الضمان عن الشهود  
ولو اوجب البايع البيع في المدة لم يضمن له الشاهد ان شيئا لانه صار موقرا بالبيع  
مرطبا لكنه باختياره فلا يكون الشاهد متلفا عليه بشهادته وكذا لو شهدا  
على المشتري بالشراء بشرط الخيار وفي قيمة العبد نعمان عن الشئ وجاز البيع على كل

بعضان

بعضان له الزيادة عند الرجوع وان جاز باجازه لا ضمانا شيئا لما قلنا  
**قوله** لان وضع مسئلة المثل الى اذ دفع ما يرد على ظاهر المتن من ان ضمان  
ما تنقص عن القيمة اذ كان الدعي من المشتري وانما اذ كان من البايع فقلنا  
ما زاد على القيمة فلا وجه لاطلاق الاستثناء المذكور كما لا يخفى فليست **قوله** وهذا  
دقيق تفرقه به خاطر من هنا كلام وهو انه صرح في شروع الهداية بان البيع من  
الاخذ له لغة واصطلاحا وفي الصحاح يقال بمعنى اشتريت وعال الف زود  
ان السبب ببيع من مائة والسبب ليس بتابعه سائر **قوله** معنى من اشتراه  
وفي الحديث ولا يخطب على خط الله ولا يبيع على بيع اجنه يعني لا يبيع على امرائه اجنه  
فلا يضمن المذنب المذكور كما لا يخفى فليست **قوله** وضمن العيق القيمة سواء كانا موكرا  
او معايرين في الولاء لا يولى لان العيق لا يتحول الى الشاهد بين ضمانهما فلا يتحول  
الولاء **قوله** لان الاصل شرط محض في كذا في الهداية ايضا وهو هنا كلام وهو انه قد  
صرح في الكفاية في بلا الشهادتين على الزنا بان الاصلان علامة معرفة للملك والشرط  
فصلان ان يكون في معنى العلة وهذا مخالف الى الان فقل من الشرط العلامة المحضة بما  
لكنه بعيد كما لا يخفى فليست **قوله** ثم رجعا كذا ولو مرجع كذا الشرط وصدق بعض  
عند البعض والله ماله الاسلام لان الشرط اذا سلم عن معارضة العلة سلم  
عنه والصحح انهم لا يضمنون ما يقع عليه الزيادة ولو شهد بالتفويض  
واخران باهما طلفت اذا عتق فالتفويض كالمشروط كذا في الكفاية والله اعلم  
**كتاب الوكالة قوله** والعامة ان المراد مطلق التصرف  
حتى تكون على مذهب المالك ويحتمل ان يرجع القيمة على محل التصرف مع ان الشرط ان يكون  
الوكالة حاصلة مما ملكه الموكل فيكون ايضا على مذهب المالك كما لا يخفى **قوله** ويوزع  
للغني السيد من العبد المتاح كذا في الكفاية وهو شك لا يثبت انهم اتفقوا على  
ان توكيل السيد بالعباد صحيح ووزع الغني العبد من العاصي ما لا يطلع  
عليه احد الا بعد الاستفهام علم الغني فلا وجه لاشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى

الوكالة







عدم دفع الثمن لانه لا يثبت له بالوكيل حتى يكون ما يثبت له بالوكيل  
 المستثنى من عدم الاحتياج اليه في التعليل من التصديق في حصة العبد في غير موضع  
 التهمة على قوله ومطلقا على قولها كما لا يخفى فليست **قوله** جعلوا من المسئلة مبنية على  
 انه يخرج لها منها كلام وموانع على تقدير ان يثبت للموكل ابتداء كما اخبرنا الممن  
 في المبادلة للثمن استلزام **قوله** لا يخفى **قوله** اخلف في ثمنه يوسف فثمنه بعد الاقل من ثمنه  
 من الثمن عند من قد جسد من ثمنه او قيمته بالغنة ما بلغت وعند المسئلة في ثمنه كما كان  
 او كثيرا لانه مضمون ما ليس كاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن في ثمنه لانه منع بوجوب  
 ولانه بمنزلة البايع منه للمبادلة للثمن فلما جسد كاستيفاء الثمن فسقط ما كان اقرض  
 بالوطان كذا ذكره لزم ايضا جسد المبيع لان المبيع مضمون على البايع وان لم يجسد  
 عنه تل في الشريعة بان **قوله** لا يخفى **قوله** في المطلق وسكونه في المالك حيث ثبت انه  
 تابع اذا جسد المبيع مضمونا بالثمن ومن حيث انه من سكونه المالك اذ امكنه فليس  
 تفرقا على التبيين في كل ما تقدم الامكان وفي كلام وموانع على تقدير العقول للمبادلة  
 للملكية لا يكون رسول في حق المالك كما لا يخفى نعم لا يترتب في شريعة بالسكون في وجهه ولو  
 انشئ به لغيره لم يثبت **قوله** لا يخفى **قوله** لا يثبت للموكل فان قيل ما الفرق بين هذا  
 وبين ما اذا وكله بتسليم امارة بعينها حيث جاز له ان يترجها فليس هو ان  
 الشك الذي اقر به الوكيل غير الذي امر به لان الحاميه به الشك الذي اضيف  
 لا الامه وهذا اضيف لا الوكيل كان مخالفا واما في مسئلتان فالحاميه مطلقا لزم  
 في مقيد بالاضافة لا احد **قوله** لانه مصر رايه فان قلت الوكيل بالطلاق والعطف  
 لو وكل رجلا آخر فطلق او احتق لا يجوز وان كان حصرة الاور في الفروع  
 قلت مع هذا الوكيل بالطلاق او العناق اذا لم يكن على ما ذكره وانما لا يحتاج  
 فيه الى التصر في طرحه بتلخيص كلام الموكل فاذا انصرف فقد خالف فلا ينفذ والوكيل  
 بالبيع والشراء بمنزلة المالك فله ان يتصرف في هذا الوكيل كغيره من توكيله  
 فالحال في جاز وفي الطلاق والعناق لم يخرج كذا في شروح الهداية وعلم من هذا انما

لو كانا على مال شريخ ان تحتمل كما لا يخفى فليست **قوله** لان هذا لا يجوز اذ الوكيل سيع  
 طعنا ما لا يخالق ان قبول السلم عقد ملكه الموكل فالقول بان ملكه الوكيل حفظا  
 للقانون وممكن جعل السلم فيه في ذمة الموكل والمالك كذا في صورة استلزام ملك  
 الموكل ضرورة دفع الحجة وبالنص على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص  
 وهو جواز العبور لا الامانة فليست **قوله** لان العاقد هو الوكيل وان كان الموكل  
 حاضرا في المجلس يصح لانه صار في نفسه فلا يعتبه مفارقة الوكيل كذا ذكره خوهر  
 الا ان سلم المشتري اليه في كلام وموانع صحة الاستثناء مع لفظ النسب مظاهر  
 ويكفي احد ما كما لا يخفى فليست **قوله** هذا عندنا حنيفة وعندنا ما لم يترد في بعض  
 الشروح ان قول محمد مع انه حنيفة ينبغي ان يكون عنه واثبات **قوله** انه امره بغير  
 من الحكم لا ابتداء الزيادة والام من فوات الامتياز كما هو مختار صاحب المحيط ولا  
 يتفاوت قيمتها اذا كانت من جنس واحد وصيغة واحدة والكلام فيه محجة للوكيل  
 ان جعل للموكل ان يشرع ما او طاربه انتقض بما اذا امر ان يشرع له فلو با  
 امره ببيع بغيره فليس هو وبينين بغيره كل واحد منهما ما يوجب بغيره للغير البيع  
 في واحد منهما على الامر عندنا حنيفة لان الشوب من ذوات القيمة فالقوانين وان فابا  
 في القيمة لكن يعرف ذلك بالنظر وذكرنا نحن في الموكل هل لزم حقه مجهول فلا ينفذ عليه  
 واما اذ جعل الحكم ايضا من ذوات القيمة كما هو مختار في غير فالفروع مكلف كما لا يخفى  
 فليست له صدق الوكيل ان شئنا ولا البيع الا كفا لانه امين فيه وقد ارجح الفروع من  
 عمدة الامانة والامر يدعي عليه ضمان خمسمائة وهو مشكك كذا في الهداية **قوله**  
 فان كان قيمتها خمسمائة صدق الامر فيضمن المأمور لانه الجارية **قوله** لو اعلم ان  
 المراد بقوله صدق في جميع ما ذكره من هذا البس كونه في غير هذا الكتاب وفيه كلام  
 وموانع في صرح في الكافي في المسئلة السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريعت  
 عبدا لا يأمون فمات فقال الامور بان المراد من صدق الوكيل صدق بغيره مع كونه  
 حيث قال ولو كان الثمن منقودا فالقول للمأمور منع ثمنه لان الثمن كان امانة في يده

في الحديث  
 بغيره



وقد ادعى الخوارج من جهة الامامة من جهة الذرية امارة فلان القول ولا فرق  
في تصديق الوكيل لا يكون امتيا بين موضع وموضع فيكون التصريح في قوله  
فلانهم قول الشارح كما لا يخفى فليست من ادعاء ان السلسلة المذكورة في الكتاب فيما اذا  
تصادق على التمسك عند الوكيل فان اختلفا فقال الوكيل امرني بالشراء بالفعل فقال  
الوكيل لا بد من ثمانية فاقول قول الامر مع يمينه ولم يرد العبد كشيء دون الامر  
الا من سناد من جهة فلان القول قوله فان اقامنا البيعة والبيعة بينة الوكيل  
فانها من جهة الامانة كذا في النهاية **قوله** وكذا في معنى لم يسم له ثمانية وان عين  
التمسك في شراؤه ثم اختلفا فقال الامر لم يسم له التمسك الذي عين وقال الامر  
يكون بصفه فالتحالف ان لم يسم له التمسك الذي عينه وان اعطاه تصديق الوكيل كونه  
امينا ولم اجد التصريح بشيء من الكتب بما في معنى التصريح لكن الظاهر ما ذكرناه  
والله اعلم **قوله** وايضا هو اجنب عن الموكل وقيل الاستيفاء ايضا وقال الكافي هو  
الصحيح والله اعلم **فصل** في صحيح مع الوكيل في تركه من قولنا هذا عند حبيبه  
وان اكره من القيمة في البيع وباعها من هذه الشرا جاز بلا خلاف كذا في شرح الهداية  
وعبارته الشيخ يدل على ان البيع من غير بيع لا يجوز عند ما ايضا ذكره في الرواية  
ان ذلك يجوز عند ما كان العين اليسير مباحا من القيمة ودليلها ان التوكيد مطلق  
ولا يمتنع ان الاملاك متباينة والمناخ منقطعة خلافا للعبد الذي لا يدين عليه  
لانه يبيع نفسه لان ما يدين العبد للموكل وكذا لا يدين في كسب الحركات فيقلب حقيقة  
بالجور ودليله ان موضع التهمة مستثناة من كالات وهذا موضع التهمة يدل على عدم  
قبول الشبهة ولان المناخ بينهم متصل فصار بيع كل نفس من وجه كذا في الهداية و  
يريد ايضا المناخ بين الاباء والاولاد لا بينه وبين من يدينه شهادته لانه  
مطلقا فالقول بالتمسك خصوص كما لا يخفى لا يغير انما قال لا لعدم قبول الشبهة  
لا يصال المناخ فكيف يصح القول بانقطاع المناخ عنهما لانه يمكن ان يقال ان الاستدلال  
على عدم قبول الشبهة باصال المناخ يدل على حقيقة ودليلها اخره كانه تارة

فصل في صحيح

فصل

وصول المنفعة الى ولد او زوج كما لا يخفى فليست **قوله** هذا عند حبيبه وهذا  
لا يصح لا يقال قد سبق ان المتعارفين عرفا كالمشروط شرطه فليست الامام منها  
لان البيع بالعين الفاضل متعارف ايضا عند شرطه لظاهر كما صرح به في  
الهداية **قوله** وصحة التوثيق ان يرفع ويحكم ان يكون الزن بوزن الكفيل والاصل  
مطلوب كذا في شرح الهداية لكن الظاهر ان الميراث المسمى الاصيل لا وجه  
لذكر المسئلة منها كما لا يخفى ويحكم ان يكون الكفالة بمعنى الحوالة او بزيادة يتعارف فيه  
حتى لا يجوز توافيق بالعين العائش اجماعا والفرق لانه حيفه ان الوكيل بالشراء  
منهم لا يصح ان يشرأه لنفسه ولما راي العبد كسوة شبهه باليه ولا يمكن في البيع  
فلا يترتب ويصدق في البيع فيه معلومة عند السيد العبد فاقام له فقه معلومة عند كل  
والله اذ اراد الكفيل بالشراء على كذا لا يترتب الامر قلت الزيادة او كثر كفاية الكفالة  
**قوله** وايضا هذا ان كان وكيفا بغيره بشيء معين فالعامية المشايخ لا ينفذ في الامر  
لان اشتراط التهمة لانه لا يملك ان يشرأه لنفسه وقيل بعضهم يحرمه العين البشرا فيقول  
بعضهم لا يحل البيع ايضا بينة او نكول او اقرار في الاولى ما وقع في الهداية بغيره  
القاضي بينة او نكول او اقرار لانه الرد اذا كان بغير قضاء المتقاض لا يكون رد  
على الموكل ولا يكون للوكيل ان يخلص الموكل من بينة او نكول فاما اذا كان الرد باقرا  
في حبيب جردت مسئلة لانه يبيع حبيبه في ثالث والبيع ما بها والرد بالقضاء في  
لعدم ولانه القاضي والحج فاصح في الرد بالاقرار في حبيب جردت مسئلة في حبيب  
فان له ان يخاصم ومجرب في العصور لا يترتب الموكل من غير خصوصية لان الرد من غير  
لامرهما فطاع ما قلنا القاضي ان يرفع الامر اليه كذا في الهداية وشروطها ومنها كلام آخر  
ومما يعلم مما ذكر في الهداية والشرح منها انه لا حاجة الى تأويل حكم الهداية في قول  
المصنف وغيره في فصل العيب في البيوع ومن يبيع مشدودا عليه يعيب بقضاء اقرار  
او بينة او نكول وسواء كان مع القضاء بالاقرار انه اكره الاقرار وان ثبت بالبيعة  
كما لا يخفى على المتأمل وايضا يؤيد كلامهم من هنا ما اوردناه في قول الشارح في كتابه

قوله







ايضا لكن كون الموت مبطلا لتصرف الوكيل ظاهر فلا يرد له الادفع فممت  
جريان الامر وان كان في حاية **البعيد** وطاقة بدار الحرب مردها بمنزلة عندنا  
حينئذ وعندنا سطر الوكيل بلحاظ وقدرته اليس كفاية الهداية منسكلا  
وهو ان المعلوم مما ذكره كتاب السير ان المتردد اذ اطلق بدار الحرب يكون تصرفاته  
موقوفه عندنا حينئذ حينئذ فان عاد مسلما صار كان لم يزل مسلما ويصح تصرفاته  
وان ملك او حكم بلحاظه مستقر كونه في سطر تصرفاته فافقه الا ان الموت او حكمه  
والوكالة من جهة التصرفات فلا وجه للحكم منسكلا لانها مجرد الحاق عندنا  
حينئذ كما لا يخفى **الكتاب** ان يرد من سطر الوكالة عدم بعوده كونه بعيد لا يخفى فليست  
وقاظة الهداية وبسط الوكالة بموت الموكل او بكونه جنونا مطبقا وطاقة بدار الحرب  
مردها ثم قال بعد ذلك وان كان الموكل امواتا فان ذلك والوكيل على كونه حتى يموت  
او يلحق بدار الحرب لان مردها لا تؤثر في عفو ما على ما حوف وعلم من هذا الوجه  
الموكل اذ اراد بطلان وكالة لدار الحرب دون الحقوق فينبغي ان يقول فيقول  
الابح وان كان بدار قوله وطاقة بدار الحرب مردها كما لا يخفى **واعلم** ان الوكيل ان  
عاد مسلما بعد طرده بدار الحرب مردها والقضاء بعود الوكالة عند عدم  
عندنا في بؤس ولو عاد الموكل مسلما بعد الحقوق والقضاء به لا يعود الوكالة عندنا  
في ظاهر الرواية ومن حيث انه يعود كما قاله في الوكيل والعرف في حال الظاهر ان معنى الوكالة  
في حق الموكل على الملك ودون المرد به والقضاء بلحاظه في حق الوكيل على معنى قائم به  
ومعنى اصيله ولم يزل بالقضاء بلحاظه كذا ذكره الهداية وسدوها وعندنا حينئذ  
ينبغي ان يعود الوكالة الباطلة بحد الحقوق بدون القضاء كما هو قوله اذا عاد  
الموكل مسلما بعد كماله فليست **قوله** اي احد الشريكين ايا انما قاله احد الشريكين  
لانه اذا وكل الشريكان ايا حري فافترقا لا ينبغي كما صرح به في بعض شروح الهداية  
فتبين ان ما ينبغي ان يكون مراد المصنف من سطر الوكالة بالافتراق بطلانها  
في حق الشريكين الا ان الذي لم يوجد منه التوكيل صريحا وانما كان وكيلاً له بالشركة

فما افترقا لم يبق وكيلاً عنه وبقى وكيلاً عن الآخر الذي وكله صريحا ويحتد ان يكون مردها  
ان يعزل بالافتراق كل واحد من الشريكين عن الوكالة التي تضمنها عقد الشركة  
لانها كانت ثابتة في حق الشركة ببطلان سطرها كونه بعيد كما لا يخفى **قوله**  
وان لم يعلم به وكيلهم لان منافعهم حكمهم والعكس شرط للعزل القصدى لا للشرط الحكمي  
كذا في جميع الكتب ومنها كلام وموان في الكفاية مشبه بدار الحرب اذ العلم  
في العزل الحكمي ايضا وهي قوله في اواخر كتاب الوكالة ولو اشترى بالبيع الثياب  
وجعل الثياب بالبيع **قوله** ولا يضمن الا ان بها الامر ان يموت فمران سكرى وعلم  
لانه العزل يموت ولا فرق بين صغر وعصوق على ان حكمهم مطلق كما لا يخفى  
على انهم علموا سطر العلم في العزل القصدى بان في انزاله بغير علم بضرر الوكيل  
لانه بعد عفو التصرف على ربح الوكالة فيصرف والطاهر انه لا فرق في سطر  
العملة بين العقدى والحكمي كما لا يخفى وعرف عدم الاعتناء بالحكم لعدم كونه منصوصا  
بعيد فليست **قوله** اوصى محلا بمن ليس على اطلاقه بل مقيد بزوال طاعة الموكل وهو  
موجود في الصغر المذكور وفيما اذا وكله بالبيع فمقتضى من يرجع من موكل  
ان يملك الا ما يثبت بالرجوع فحينئذ يرجعه عدم حاجته الى اليمين لانه لو  
كان حتما جازا **قوله** فكان دسلا على بعض الوكالة ولهذا صرح في الشرح بان اذا وكله  
بطلاق زوجته فطلقها واصل والعلة فيه بعيب الوكالة لان الوكيل كونه مقيد  
ما وكل به ولا دليل لزوال طاعة واذا وكله بالبيع فبأنه ثم رد عليه بغير قضاء فلو كمل  
ان يبيعه لان الرد بقضاء بلا اختياره فلم يكن دليل زوال طاعة فله ان يبيعه لان  
الطاعة ماضية فليست **قوله** اعلم  
في اخبار رجوع له سواء كان اصالة او وكالة ولا ينتقص بدعوى الوكيل اذا احتج **قوله**  
لا وكالة كما ان عدم بعض الشارحين **قوله** كالعدم الاصل او عدم الطارى كونه  
قربة الديون بعد الشغل لانه ليس بنظام **قوله** حتى ان الكويع اذا ادعى رد الوديعه لم  
واذا ادعى مع العبد وطلب العتق واذا ادعى الخصم الاقالة مع الخصم اليه ولا عمل مشترك الوكيل

**كتاب الدعوى**



لا يخرج الترتيب اذ هو بحسب الشئ للرد في الودعة لفظا لان الغرض من هذا هو ان لا يخلط  
ولهذا قلنا اذا ادعى المدينون براءة دمه بدفع الدين ملكا وكثيرا من المال وموئنا  
الوكالة فالقول الذي لا يدين لان المدينون يدعون براءة بعد السفل وطانت عام حنة  
والسفل اصلا ووجه ان يغيره من العكس بان هذا مدعى ومنه كمال الظاهر وهو كلام  
وقبيل كلام وموانع في صورة الادعاء لئلا يشك في الموضع شي من المالح حتى يكون  
دعوى الرد منه دعوى البراءة بعد السفل انما هي مجردا عن النقصان وبشعره الشئ  
في الدعة واسير له هذا في الكافة بخلاف صورة الدين كما لا يخفى **قوله** وهي انما هي بدو كذا  
علم حسره وقدره ومكنا وقع في الهداية وقال في التعليل لان فائدة الدعوى الانزام  
بواسطة اقامة الحجج والالزام في الجمل لا يخفى **قوله** هي في دعوى لا دعوى العيب انما  
صريح في الهداية وسند وجها بان دعوى الدين لا بد من تفرغه بالوصف باقضى ما يمكن به  
التعريف حتى لا بد من بيان كونه درهما جيدا او دريا او مسكلا اذا كان في البلد نفوذ  
مختلفة فينبغي ان يكون مراد الحكم من بيان الجنس التقدير التوضيف ما فيه ما يمكن كما  
لا يخفى لكن بقي كلام آخر وموانع قد صرح في الكفاية بان دعوى العيب الغائبة يمكن  
التوضيف لانه يعرف القيمة فلا يكون ما ذكره في دعوى الدين فخط ولا يحتاج الى اشتراط  
ذكر القيمة عند تقدير الاحصار كما ذكر في الهداية والمن فليست **قوله** اقول بهذه العلة  
شبه العقار ايضا فان بعض الافاضل ان دراية وجهه موقوفة على مقدمتين مبرهنين  
احدهما ان دعوى الاحيان لا يبرهن الا على ذم البدن كما قال في الهداية انما ينصب حتما  
اذا كان في يد والثانية ان الشبهة معتبرة بحيث فيها لا يشبهة الشبهة كما قالوا ان  
شبهة الربوا ملغية باطريقه كاشبهة الشبهة اذا اظهر ما فاحسب ان في نبوت البدن على  
العقار شبهة لكونه غير مضافا الى المنقول فانه فيه ما هو جوهري في دعوى  
العقار باثباته بالبينة لتعذر الدعوى وبعد نبوته يكون اقرار كون البدن غير المالك كونه  
شبهة فلا يجب منها لتعذر الدعوى وقيل كلام وموانع قد صرح في الهداية والشروع بانه  
لا بد من المطالبة في العقار ايضا ليزول اقرار كونه مرسونا او محبوسا بالثبوت

وذكر في الهداية ان دعوى العيب الغائبة يمكن التوضيف لانه يعرف القيمة فلا يكون ما ذكره في دعوى الدين فخط ولا يحتاج الى اشتراط ذكر القيمة عند تقدير الاحصار كما ذكر في الهداية والمن فليست

في بيان ما هو جوهري في دعوى العقار باثباته بالبينة لتعذر الدعوى وبعد نبوته يكون اقرار كون البدن غير المالك كونه شبهة فلا يجب منها لتعذر الدعوى وقيل كلام وموانع قد صرح في الهداية والشروع بانه لا بد من المطالبة في العقار ايضا ليزول اقرار كونه مرسونا او محبوسا بالثبوت

من هذا انهم اعتبروا ذكر الاقرار او جوبوا دفعة في العقار ايضا ومنه ليس من شبهة  
التي لم يعتبروا كما لا يخفى على المتدبر **قوله** فانه اذا كان في يد واقربا كذا  
فان ملكه تحت امان يكون في يد امانة او مرسونا او محبوسا لا مستغنا، الثمن قبل  
من اخر من غير حال مواضعه فليست هذا الاقرار ثابت بعد اقامة البينة وفي المنقول  
ايضا فليست بالابتساق اليه مع انه بعيد لان منه ضرر المدعى عليه سبب دعوى حقه  
الامانة او المشتري كما لا يخفى فليست **قوله** فان الضرر لا يلحق الا بدني البذلح فيه كلام  
وموانع محال الاحتياط للسبب لزوم الضرر حتى يقع باذنه بل الفاد لزوم نقص  
الغنى عند ظهوره في بدنه ثالث طرح بدنه مشروح الهداية فليست **قوله** على ان  
تمام المواضع ان كانت تابعة لغيرها **قوله** كلام وموانع فانه المواضع في صورة  
الامانة مع انها مفيدة كالمسح بانه في المنقول ايضا لا طريق لدفعه ووقع الفساد  
مما يجبها امكن وعدم اندفاع فساد لا طريق لدفعه لاحتمال دفع الفساد الموقوف  
منه فاما كما لا يخفى على انه يحتمل ان يراد من البدن المدعى عليه في المواضع  
لا يشبه في صورة امانة البينة لان الظاهر عدم شهادته الشاهد على المدعى عليه  
محدودية البدن كما لا يخفى فليست **قوله** والمطالبة به سواء كان المدعى دينيا او عينا  
منقول كان او عقارا وصرح بدنه الهداية وفيه **قوله** عطف على قوله والله وموسو  
معطوف على شئ فيكون المعنى وهي انما يبرهن بدنه المطالبة به لان المطالبة هي التي  
فشرط ذكره **قوله** واحصا من الظاهر انه معطوف على قوله والمطالبة لكن ليس  
لاشراط ذكره الاحصار معناه ظاهر كما لا يخفى وان عطف على الضمير في بدنه المطالبة على  
الجواب دون اطلاق الحار فليست **قوله** وذكر القيمة الظاهر انه معطوف على قوله واقتصر  
فكأن المعنى كما لا يخفى فليست **قوله** وهي انما يبرهن بدنه المطالبة به لان المطالبة هي التي  
ما فيه وعطف على ذكر شئ في غاية البعد وكذا عطف احصا من عليه كما لا يخفى فليست  
وزنه الكفاية وان لم يبين العيب وقال احصا مني ولا ادري انه قائم او ماله ولا ادري  
كم قيمة ذكروا عامة الكسب ان سيع وعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كان



القيمة بغيره **قوله** فانه اذا ذكر له ليس له ما في طاهره منعتا به كما لا يخفى  
فليتيمم في وجه الذكر **قوله** اما في دعوى الدين فلا بد من هذا لا يخفى من شايبة  
تكرار الظاهر ان ذكره لتفرد ما ذكره في الدخلة وفيه نفع طعن على الحكم كما لا يخفى  
ينبغي ان ينقل فيما سبق حتى لا يلزم شايبة التكرار اما توجيه كلام الحكم فقد ذكرنا  
اليه فيما سبق فليتيمم **قوله** وخص بالنكول صرح لا بد ان يكون النكول في محل الفسخ  
لان النكول في قطع الخصومة ولا يعتبر باليمين عند غيره في حق الخصومة فلا يعتبر  
النكول عن ثمة اذا حلف المدعي عليه فالحكم في دعوى ايج ولا يبطل حقه باليمين  
الا انه ليس ان يحصر ما لم يتم البينة على وقت دعواه فان وجد ما اقامه وقت  
له بها والحيل من ان يبطل حقه بيمينه قول الجوزي من يظهر كذب المنكر باقامة البينة  
والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شفا هذا الوجه ولا يثبت في بيمينه  
اي ان كان لعقدان على فلان الف فادعاه عليه فانك حلف ثم اقام المدعي بيمينه  
انه له عليه الف فبيد عندك يوكف فيظهر كذبه وعند محمد لا يظهر كذا ذكر الزبلي  
ولو اصطلح على ان المدعي لو حلف والمدعي عليه حلف للمالك وحلف فالصحيح ولا يخفى  
على المدعي عليه كذا في الفصول العبادية **قوله** لا تخلف عندك حيفه في حال بلزم  
على قول ان حيفه في ذكر الحديث المشهور وهو قوله حرم واليمين على من انكر بالراء  
وذا لا يخفى لانه لم ينف وجوب اليمين لكنه لما لم ينف قائلتها وهو القضاء بالنكول  
لكونه بذلك لا يجري فيها فيمكن سقط كسقوط الوجوب من معذرة لا صحق منه  
اداء الصلوة لقول المقصود **قوله** او ادعى الرجل على رجل على محمول النسب لم يذكر  
الشراح النسب وصحة ان يدعي انه والد له او ولد له **قوله** وقد ملك الولد قال  
في النهاية ما لتطرية انا ام ولد كمولاي وميزا امني منه وظاهره في حقه في حق  
الولد فيعلم ان موت الولد ليس بلامر فليتيمم **قوله** ويمكن ان يقال لما لم يخبر بقول  
في كلامه وسكان الفرج ثابت بينه وبينه البذل وعدم حوازه من غير عاقل ملكي القول  
المذكور لان يدعي انه لا يصعد به البذل لعله عدم لربان لكنه بعيد كما لا يخفى ولا يملك

قوله الشارح بان الحكم على العاقل يمكن وهو سهل من جملة النكول بان النكول  
على قدر ايمان الحكماء البذل اما على عدمه فلا كما لا يخفى فليتيمم **قوله** ان الفتوى على  
قوله انه النكول وكذا في غيره وفيه ينبغي للقاضي ان ينظر في حال الكذب عليه فان  
راه منسبا حلفه وبما قد يقولها وان كان مطلوبا لا حلفه اخذ بقوله كذا في  
**قوله** وحده سواء كان حاله صحيحا او كذا الزنا وشرب الخمر وصد السرقة او ديارا  
بالطعن في كونه الشايب فيه في الدعوى كذا في الفقه وحلف السارق لا حلف اذا اراد  
المالك اخذ المال لا القطع في قوله في دعوى السرقة وادعى ثوبا ما كان فمكول عليه  
يتم فاذا ادعى حيا او ما يوجب التوفير وادع خليفه اذا انكر فالحاكم عليه فان لم  
يحد **قوله** لا القطع اعترض عليه بانه ينبغي ان يحد قطعه عند حيفه لانه  
نذكر كذا في فود الطرف وكذا ان النكول في قطع الطرف والنكول في السرقة ينبغي ان  
يحد اذا ادعى بالقطع وحده ولكن الحجاب بان فود الطرف في العبد فيثبت باليمين  
كالا حوا في قطع السرقة فادعاه على المدعي وهو لا يثبت بالشهادة  
الفرق فليتيمم **قوله** اذا ادعت طلاقها قبل النكول قبل الفدية في قيد قبل النكول  
يعلم ان دعوى النكول لا يثبت ويرى ان يكون في طاهره ونصفه وفيه فظلال  
الاطلاق يعني حرم من نفسه فيقسم النكول لا ولا عدم التقييد فليتيمم **قوله**  
اذا ادعى حيا كذا ونفقة كما اذا ادعى ان هذا اخي وماله من امرات ابينا بيننا  
وان ادعى بطلان امر النكول او نكاحه او نكاحه من نفسه فليتيمم بخلاف فيستدل  
بالنكول لا النسب كالحج في اللقيط وامتناع الزوج في اليمين عند اداء النكاح  
صبيته ثم ادعى ان على الملقط ان اللقيط اخي وله حق الخلق فانكروا ادعى الواسع  
الزوج واما الموسوب لاني قد يكره على ولاية الزوج فالحكم حلف وان لم  
يثبت حرم الزوج ولا يثبت بالنسب **قوله** على النفس هذا عند حيفه  
فان قيل ان لا تخلف في بناء على اصله وموان اليمين لا يجري فيه البذل  
بان القيلان هذا لكنه ذكر دلالة القامة وهذا الواسع احد من اليمين في حق من







**قوله** فلا يتغير الى حال ملك السلعة لان قوله في الطرية والسلعة قائم معطوف على قوله  
 اذا اختلف فكون شرط ايضا قضيت للعطف او سبها على الاولوية لانه تأكيد  
 والتباس بين اول منه كذا في الزيادة وفيه كلام وموان عطف لا سمية على الفعلية  
 خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا ضرورة بل ينبغي ان يجعل العوارض لكونه قد يكون  
 التالف معدا وقت الاصل لا المقيد بقية السلعة لكون الشرط قيد الجاء فليست  
**قوله** وبصرف الاستثناء عند ميم التالف هذا هو الظاهر من عبار الكتاب  
 واما على تقديره في الاستثناء الى غير المشتري فتدبر ما في الكتاب ولا يخالفان بعد ملك  
 بعضه وخلف المشتري لان يرضى البائع لما قال في البيع هذا اذا ملكه عند القبض  
 وان ملك قبله خالفان بالاتفاق وكذا لو رد احد ما بعيب لان الكسور الى ملكه فلا  
 يؤذي بل يفرض البصقة على البائع **قوله** فاذا اخذ البائع ثوبا صلى الى ارض الاسلام  
 انه لو كان يطرح الصلح كان معلقا بيمينته بل هو بطريق المشتري في قوله وذكر ما بعيبه  
 عليه من اليه فطلب الهداية لانه ما اخذ البائع يقول المشتري فقه صدقة كذا في  
 العناية **قوله** ولا يبدل الكتاب بهذا عندنا في جيبه لان البديل فاعلم ان  
 وهو ملك المصروف والبديل الى الروي لم يذكر للعبد ولا يذبح على مولاه شيئا ودرينا  
 ان التالف بعد القبض على العيكن ولا يخالفان فيكون القول قول العبد لانه مكران  
 اقام احد ما بيمينته بعبد يمينته وان اقاما بيمينته للوالب اولى الا انه اذا ادعى فدر ما  
 اقام بيمينته عليه حتى لانه اثبت لدية بنفسه عند ادائه هذا القول فصار فظير ما كانت  
 على العبد من هم على انه ادى حسماته يعنق ولا يمتنع ان يكون عليه بدل الكتاب بعد  
 الطرية كما لو اشترى بدل الكتاب وان لم يرد له لا يرد بعد الزوال ويجب عليه **قوله**  
 خالفان ويشرح الكتاب **قوله** والمكر للمواي ما حصل له او لهما لان بدله اقرى لهما  
 بعد ملكه وهذا هو الظاهر من الهداية وسأيد الكتاب ايضا وقال ان المكر في شرح  
 الجمع ولو كانا احد مما اذا ونا فهو لهما من المصالح الصالح لهما وفيه كالحق للكتاب لانه  
 فليست **قوله** ولحق بعد الموت لانه لا بد للميت فليست بدلي عن المعاصر كذا في الهداية

وفي كلام وموان هذا المعنى قائم في صورة الراس ايضا فينبغي اما ان يخصر  
 بهذا ما يصح لهما او يعمم بكسبهما بالصلح والصلح لا بد للفرق فيما يصح للميت فقط  
 ومولس على كماله لا يخفى الا ان من كلف في جارك ما ينقطع احب الى الصلحية وكان الكتاب  
 يجد اليد في حاله الطرية في صورة كون احد ما رقا كان المناسب كون الامر كذا في  
 حالة الميت ايضا في طرية فليست **فصل**  
 سقط ان هذا العقد لانه لم يبيع الفعل عليه فصار كما لو قال غصبت ثوبا ما لم يتم فاعلم  
 ولما ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل اليه والظاهر انه هو الذي يبيع الا انه لم يمينته  
 ورا المحدث عنه شقة عليه ولا ينال الا بالبراءة في المصومة والقضاء باليمين عليه لا روم  
 كونه سارقا لان ظاهر السرقه انما بعد وصول المسروق الى المالك كما لا يخفى فليست **قوله**  
 وايضا في تحريم اقواله من هذا الاختلاف انما يكون اذا كانت العير فاقية في يد المالك  
 عليه **قوله** انما يكتسب من قوله بهذا الشيء فان الكسرة الحسية لا يكون الا لالا امر موجود  
 في الخارج واما اذا ملكت فلا يندفع المصومة لانه اذا كانت ذو اليد يرضى  
 خصما مظاهر اليد لانه دليل المالك الا انه يحتمل غيره فيستدفع بطرح الدالة على الخسر  
 واما اذا ملكت فالهوى يقع في الدين وحله الدفعة فالمدعى عليه يتسبب خصما لا ي  
 بدينه وما قام المدعى عليه من البينة على ان العين كانت في يده ودعوة لاشنين ان  
 دينة كانت لغريم فلا تخو حصة المصومة كذا في شروح الهداية **قوله** وعندنا في  
 جيب المصومة بالبينة كما ذكره سواء كان العبد معروفا بالصلح او بالاداء او بالاداء  
 عندنا في يمينه فان كان معروفا بالصلح يندفع بالمصومة في هذه الصغر بالصا والصلح  
**في دعوى النجس** ويذكر احد ما بعد ما قضى لهما قيد  
 بقوله بعد لانه لو ترك احد ما قديم بعض بينهما حيث يكون لاخر ان يأخذ المبيع لانه  
 ما ثبت كراهه في المكر وان كان القضاء بالنصف كراهية صلبه معه فادارت  
 انما حجة بعضه بالكتاب **قوله** او يرضى من لادله وعلم منه ان المورخ لو كان ذو اليد  
 فواو بطريق الاول لان اليد اذا كانت اول من غير تاجر فيع انما يرضى او بطريق



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

خدا



لأنه في النور لم يمتدح في الأخر فمتنا وبتعاوكم من شئ مثبت فمتنا ولا يثبت  
وأنت لم أن المسئلة المذكورة في الكتاب إذا كان أصل العلوق في ملكه وأما إذا لم يكن  
أصل العلوق في ملكه بان اشتراكها بعد الولاء أو كثرى اسمها ومن جبرها والمسئلة  
عالمها يثبت نسب العبد من المبيع أيضا ويصح الولاء الذي عند المبيع على المبيع  
ويصح المشتري على حاله لا سطر كلفه الكاف والشروع **قوله** نصبت من ماله نصبت لا يعتبر  
عن نفسه وأنا أقيد بأنه لأنه إن كان يعتبر عن نفسه فالقول قوله أنها صدق في سب  
بتصديقه وصرح بهذا في الكفاية **قوله** لأنه إن كان سطر فان قلت الولد وإن كان من الأهل  
في قول المولى فهو من ماله في قول المولى فلا يثبت له الميراث في قولك قلنا أنه في قولك هو  
المسحق أيضا لا يكون ولاؤه وأنا أقدرنا الذي في قولك لم يفرق القضاء بالقوة  
والثابت بالضم ففرقة تنفرد بقدره **قوله** فافهم لا بد منه أن قدر كونه من ماله  
وإن قبض أقل من قيمته وجب عليه بقدره وأنا أقيد بالقبض لأنه لو لم يقبض شيئا لا يجب  
عليه شيء لأن المانع لا يمتنع فيما لم يصل إليه **قوله** الذي صح منه مع بعض المسئلة في الأثر  
لأنه على أمانة الغير وقد سطر الميراث من ماله لا يرجع به لأنه لا بد من التسعة منه  
البيع والله أعلم **كتاب الأقاليم** **قوله** لو أفرج مكلف  
قيد بالان العبد المحقق أقدمه قال لا بد منه لا بعد لزمه وأما العبد المأذون فهو من ماله  
في حق الأقاليم لأن المولى إذا أذن له فقد رضى بسلطه الدين برقبته فكان مسلطا عليه من  
جهته وقد مكلف لأن أقدمه الصبي المحض لا يلزمه **قوله** وكذا إذا رماه ماله في ذكره الذي  
لزمه وهو أن لا يملك ما يملك من العبد وأقل العبد ما كان في شرح المختار قيل  
يلزمه العبدون وهو المكلف لأن كذا يذكر للعبد عرفا وأقله عدد غير مكلف لو كان يكون  
الورع بالنصف فمتدرون ولو ذكره بالخص بولي محله أنه ماله **قوله** وقام خلقه  
وقصد قائله البداية اسم الحاكم بغير الكاف فالمرسل المسئلة الكفاية أن أن القضي  
يدل على فلا يبرح الكفاية في ظاهرها ماله فليت **قوله** فان ولو جازي فلما  
فان كانا ذكرين واشتبهين فهو بينهما نصفان وإن أحدهما ذكر والآخر أنثى فذكر

في الوصية وفي الأثر المذكور مثل حفظ الاثنين وأما علم **باب الاستئناس**  
**قوله** بطل أقدمه لأنه تعليق أو مطلق فان كان الأول فبطل لأن أقدمه لا يثبت  
التعليق بالشروط وإن كان الباع في قدر بطل وهو شرط وأخرى من عليه في معنى الشروع  
بأنه ينبغي أن لا يمتدح بطله في أقدمه لأنه رجع وقيمة كلامه وموان الوصية من الأقارب  
بعد عامه لا يبرح وقوان شأ الله موصولا بغيره وأما **قوله** كما لا يخفى فليت **قوله**  
لأن إقرار القضي يثبت في الوجوب لو قال استعت منه عينا إلا أنه لم يقبضه فالقول  
قوله بالجملة لأنه ليس من ماله في البيع القضي بخلاف الأقارب لو جازي يثبت كذا في  
البدلية والمفهوم من كونه القضي من ماله في الأقارب لو جازي يثبت وفيه كلام  
وموان الكلام في إقرار بعض عيني المعبر والتمسك لا يجب بدون قبضه فيكون  
مشافيا للأقارب بوجوب التمسك ولا يكون منافيا للأقارب في البيع كما لا يخفى فليت **قوله**  
**باب من لا يبرح** **قوله** وعندنا في هذا باب في الأولين  
لكننا السبب في موان أقدمه كذا في البداية أيضا وفيه كلام وموان هذا الدليل على  
يفيد مساواة الدين في الأقاليم في الصحة فلا يطاع المذموم كما لا يخفى والأول  
أن يقال وعندنا في الدين في المرضي بولي الدين في الصحة كالمساواة السبب في  
والأقارب فليت **قوله** أن يقبضه العرفاء في الدين بها كلام وموان قد صرح في البداية  
وغيره بأنه لا حجة للدين أن يقبض دين بعض العرفاء دون البعض المأذون ما  
استقرض في موضعه أو نقد من ماله في موضعه وقد علم ذلك بالبينة أو بالمعانية  
فانه حجة لأنه لا يبرح الدين العرفاء وإن حوله من محل إلى محل بعد له فان أراد أن يبرح  
بتصديقه بقيمة العرفاء في الدين التصديقه في مطلق الدين فظاهر البطلان وإن  
أراد تصديقه من أن الدين المقضي دين في حق في المصنوع سبب بيع أو نحو ذلك **قوله** الاستئناس  
المذكور لأن كون الدين كذا قد يثبت بالبينة بالمعانية كما لا يخفى ولا يخفى في المتن  
لأن الظاهر أن الاستئناس وفيه مفسر في قوله ولا أقدمه لأن يقال المراد من  
سديد البينة قولهم ذكر الخصيص في قيم كلام الشئ لكنه بعد فليت **قوله**



جهل نسبته ومحو النسب من الاعمالي في بلده على ما ذكر في شرح ما يخص الجامع لا مكر  
 الدين والظاهر ان المراد به بلد موطنه كما ذكر في العنينة لا سقطة كنه كما ذكر البعض  
 لان المخرقة اذا انتقلت الى المشرق فوقع عليه حادثة يلزم ان تقتضى نسبة في  
 المغرب من اهل بلده ما لا يخفى فيحفظ **قوله** والامر شري مع عدم اي حيث الاقوال  
 وانما ثبت الامر بعد الموت والتصديق يستند الى اهل الاقوال كذا في الهداية  
 ومعناه ان التصديق هو الموجب للنكاح الموجب للامرث فلا يمكن ان يثبت بالامرث  
 ولما كان ان يجرى فيقول لا يصح التصديق على اعتبار العرق لان ما معدوم في حالة  
 الاقوال انما يثبت بعد الموت ولكن ان يجازى به بان العرق لازمة للموت من مكمل  
 بالجامع في ان يعتبر النكاح المعايير على ما باعتبار ما في هذه الموت واما الامرث فلا يلزم  
 له طوازا ان يكون المرأة كناية فليكن قايما باعتبار كذا في العنينة ولا يخفى ان  
 السؤال اقول من الجواب فتدبر والظاهر ان ضابط الهداية ان التصديق يستند  
 الى حالة الاقوال في تلك الحالة لا في الامرث بل هو حكم يجب ويثبت بعد الموت في حقا  
 الاقوال حتى لا يثبت الامرث ابتداء فتكون التصديق والحق في نكاح هو الحكم معدوم  
 من كل وجه وهو النكاح وليس له من هذه النهاية ولا يرد المحارضة اصلا لان وجوب  
 العدة ثابت قبل الموت فلا يكون التصديق واقعا في نكاح معدوم من كل وجه كما لا يخفى  
 فليت لو الله **كتاب في الفصول** **قوله** ادبر جهالة  
 البدر عن ان اصبحت في قبضته والاكثي من معلومه فان من ادعى حقا في دار فانها  
 المدعى عليه قبله حقا ما يرد من فضاها على ان ترك كل واحد منهما ما هو عليه قبل صاحبه  
 صح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه بخلاف المصالح عنه فان جهالة لا يضره لانه  
 لا يحتاج فيه الى تسليم فلا يضر الجهالة ولهذا اذا كان المصالح غير مفقود والتسليم معدوم  
 دون المصالح عنه لانه يستلزم الاحتياج الى تسليم فلا يضر الجهالة كذا في الهداية وكذا في  
 جهالة الاجل اذا اجل الاجل مؤجلا **قوله** وما يخفى من المدعى يرد المدعى حصته من العوض  
 فاعلم ان الرجوع في خصوصية المستحق ظاهرة من الصورة كذا في صورة الفصول مع الانكار

صحيح

كما ينبغي ولم يذكر في هذا الكتاب الهداية وخبرها ووجهه ليس مطفليت  
**قوله** فشرط التوقيت فيه اي ذكر المدعى المعلوم حتى لو قلل ايدا او حتى موت  
 لا يجوز **قوله** وفي السكوت والامكار رجع الى دعوى البدر بهذا اذا كان  
 بذر الصلح عينا ولم يجر المصالح ولو اجاز سلم العينة للمدعى ورجع  
 بقيمة على المدعى عليه ان كانت من وقت القيمة وان كان بذر الصلح دين  
 كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون بغل عيناها او شيئا موصوفه وموجلة  
 لا يبطل الصلح بالاحتقاق لكنه يرجع بمثل لانه بالاحتقاق يبطل الاحتقاق فقط  
 كانه لم يستوف بعد كذا في الكفاية **قوله** ولو صرح على بعض دار بغيرها لم  
 يصح لانه اسقاط لبعض عين ولا يرد الاسقاط الا على دين فليكن في عين  
 لا يقال للكون ان يحل الصلح على بعض الدار على اقله البعض لا على الاقل فيخرج  
 بالعين دون الاخرى بخلاف الدين في اسقاط كما لا يخفى وقد سئل عن تسليم حصة  
 بالاسقاط على قدر الصلح بالاقوال يتم لاعداد الاقوال لان نزع المدعى عليه  
 فداء البعيت لا اسقاط فينبغي ان يؤخذ كل منهما برحمته كما هو اصلهما فقول الصلح  
 ورجع المدعى عليه فليكن بقضه بخلاف المدعى لانه اسقاط في رحمته فله بقضه  
 لكن الجواب بان سلطان برحمته اعم مما يكفي سلطان العقد مطلقا كما لا يخفى فليت  
**قوله** او براء من حجب البعيت صورة ان يقول برئت من هذه الدار او برئت  
 من حجب ان في هذه الدار ولو قال ابراءك عن حجب او مصومته كان باطلا وله  
 ان يخاصم فيها بعد ذلك والعرق ان ابراء من الضمان لا من العتق كذا  
 نقل في النهاية عن الدخيرة وفي كلامه وهو ان برأت من هذه الدار من حجب الراء  
 من العتق دون كبره فلا وجه للتصديق بل الصلح في المصومين برأت من حجب  
 في هذه الدار كما لا يخفى ونقل في غاية البين على الواقعات في بيان الفرق ان  
 الكف فكل واحد فله ان يحاكم غيره اما الاول فاصنافه البراءة لا تقف  
 تكون مبررا بل هو من غير ان يكون له ان يحاكم غيره بل هو مبرر للوادي في نفسه

لا يرد الا على  
 المدعى



على صحتها بقطعها الى اربعة خندان ينفرد به واحد مما لا يخفى كما هو صريح على لسانها  
او دلالة او على صفة شاة اخرى لا يجوز اتفاقا لها ان يصلح على حق المدعى لا يجوز  
كما هو صريح على لسانها وله ان يصلح على حق مدعى وهو معلوم ظاهر في ترك البيان  
في حق خلاف الدين والولد لانها باطنان غير معلومين بخلاف صفة شاة اخرى  
لانه ليس من حق مدعى ان يجمع وشدة وفقه كلامه ونحوه ان يرد على ان يرد على  
الدار حيث لم يخرج عن ارضه ايضا مع انه اخذ بعض حق المدعى كماله في حق المدعى **قوله**  
او من حق مدعى ان يجمع من التقييد بالحدود المعلومة كالسنة او الشهر كما وقع  
في بعض الكتب من يجمع كون هذا الصلح مع الاجازة كما لا يخفى وبما هو الصريح في المنفعة  
انما يجوز اذا كانا مختلفين في السكنى فان تصالحا من السكنى على فدية العبد واما اذا  
اخذت من السكنى على السكنى فلا يجوز كما لا يخفى استجار المنفعة خشية المنفعة  
كذلك شرع الحق لابن الملك وقال في شره للوقاية اذا اوصى ارضه بخدمته جبره سنة  
وسوى من الثلث فصا ط العدة من فدية على دراهم او على فدية جبره سنة  
لشهرين او جازين ولا يخفى ان بين كتابه مخالفة ظاهرة لان النظام مما ذكره في شرح  
الوقاية هو ان الصلح على تقدير ايجاد الجنس ايضا فالخوف في المكتبة ما في شرح الحق في باب  
من وجبه شرح الوقاية فليست **قوله** الا ان عليم البينة فيقبض في حق ثبوت التولية  
عليه لا يخفى حتى لا يكون رقيقا وكذلك في موضع اقام بينة بعد الصلح لا يباح  
المدعى **قوله** ان خير عنه فدية فالعوض لم يشرع الا في حال العوض لوجع النزاع  
في نزاع النكاح من المهر والمنفعة والسكنى لاننا نقول الكلام فيما لم يباح الا في النكاح  
وهو ينقطع بالزينة فليست **قوله** لا يقع في مقابلة من لانه في الحال على ما كان من  
الادنى **قوله** ولا يجوز النصف منها وطول الزوج بينه وبين المكاتب فانه لو قسم  
عدها وصاح عن نفسه جاز اجيب بان المكاتب حر عا وكتسابه له خلاف المأذون  
له فانه عبد من كل وجه وسببه لولاه ثم صلح العبد المأذون له وان لم يصلح للمكاتب  
لولا القيل ان قوله بعد الصلح لا يفسد ما كان عليه من العدة في حق المدعى في المأذون

في بعض الكتب من يجمع كون هذا الصلح مع الاجازة كما لا يخفى وبما هو الصريح في المنفعة انما يجوز اذا كانا مختلفين في السكنى فان تصالحا من السكنى على فدية العبد واما اذا اخذت من السكنى على السكنى فلا يجوز كما لا يخفى استجار المنفعة خشية المنفعة

العتق لان صلح من نفسه لكونه مكفرا وان لم يصح في حق المولى فضاء كانه صا  
على ان موطنه مؤخره بعد العتق ولو قدر ذلك كان الصلح ولم يكن له ان يفسد ولا ان  
يبطله شي ما لم يفتق فكذلك هذا **قوله** لا يجوز في حق المدعى ان يجمع من التقييد بالحدود المعلومة كالسنة او الشهر كما وقع في بعض الكتب من يجمع كون هذا الصلح مع الاجازة كما لا يخفى وبما هو الصريح في المنفعة انما يجوز اذا كانا مختلفين في السكنى فان تصالحا من السكنى على فدية العبد واما اذا اخذت من السكنى على السكنى فلا يجوز كما لا يخفى استجار المنفعة خشية المنفعة

ع الا انما كما هو الاصل المتفق عليه فليست القيمة هي احد التقديرين للصلح في العتق  
والا ينعين احد مما بالاداء فيظهر ان المؤدى من حق المدعى الواجبه فيلزم الوفاء  
وهذا كما ان في حق الوقت لجهة او الظاهر ان احد مما لا على العتق عند المدعى  
ينبغي بالاداء وكذا موجب جنابة العبد اعدا الرفع والعدا وينبغي ان يفسد الوفاء  
وكذلك الفسخ العتق **قوله** ان حق المدعى في المالك ما في حق كونه عبد او ترك احد القيمة  
يكون الكف عن عتقه وهذا اذا كان الصلح قبل الفسخ واما اذا كان بعد فلا يجوز  
على الاثر اتفاقا لان الحق وانتقل الى القيمة بالعتق فيلزم الوفاء **قوله** ان يفسد الوفاء  
من مال على مال من غير حق المصلح عنه ههنا كلام وهو ان الصلح على العتق خطأ  
على قدر الولد ليس بداف في هذا التفصيل لان المصلح عليه من قبل المصلح له  
مع انه مما هو متبع ويذكر الوكيل كما صرح به في الهداية وخير فليست **قوله** ان اجاز  
المدعى عليه لزم البدل والافلا هذا اختيار بعض المشايخ وقال بعضهم لا يفسد  
ههنا على المصلح واما ان يفسد قوله صا فلان كذلك النهاية **قوله** وهذا اختيار بعض المشايخ  
الذي قال في الهداية ان الاول بالاعطاء كان الاول مقرونا بالاداء فيجب ان  
لا يصح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه لا يصح شرط لا يقع مطلقا فلا يثبت  
الاطلاق بالشكر فلما اذا بدلا بالاداء كان الاول مطلقا او لا والاداء لا يصح عوضا  
مطلقا ولكنه يصح شرط فوقع الشكر بتعيينه بالشرط فلا ينعقد ومن هذا جزم  
ان يستجار بالشرط ليس شي كما لا يخفى واما الجواب المنقول عنه بان هذا اجاز في  
لفظ خذ الان الاول ان لا يمكن ان يكون مقيدا باعطاء المسلمة فوافقه  
كلامه وهو ان لفظ خذ انما يكون في المسئلة الاولى ايضا وقال في تفسيره الاول بالشرط



عقد الايراد في الطار بشرط وجود ما يقيد به حتى انه اذا لم يوجد المقيد يعود اليقين  
فيكون كون الايراد في الطار مقيدا باعطاء المسألة خذ كما لا يخفى فليست **قوله** ينصرت  
اخذ الثوب **بها** كلام وهو ان الثوب من لان مقدار ما دفعه نحو المائة ذمة المديون  
من الذين يمكن الجواب بان التقدير ان ما استوفاه يكون انقص مما استوفاه  
الشريك المقتضى كما لا يخفى **قوله** ذكر لان الصلح لا يجوز له ان يؤول الى مقدار نظر بالمثل  
فليست **قوله** والظاهر ان اموال الفضل لا يطل الصلح على مثل نصيبه من اموال  
اقرض نصيبه من اموال حالة التصادق وانما حالة المناكحة فالصلح جائز  
لان حالة المناكحة المعطى على المال لقطع المناكحة وتعدى عنه فلا يشك في الرضا  
وان لم يعلم مقدار نصيبه من اموال التي تركة الموصي لم يحل الصلح لان هذا الصلح  
كله من جهتين صحيح موجه فكانت العبرة بحال الفاعل كذا في الخط **قوله** ان بقية  
العبرة بوجوده في المصلح **بها** كلام وهو ان عبارة الشرع لا يلائم هذا التقو  
كما لا يخفى الا ان يقال المراد من هذه الشرع وان بعد عن الواقع وانما ضرر لزوم بعد  
جارية العرض ايضا فلا يبقى لاحسنة وجه الا ان يقال لزوم البعده لحيطة الثانية  
فيما يصل من جهة الارشاد في صوغ العرض كما لا يخفى **بها** كلامه لانه وحيث ان  
باعوا كفاية من مثله مقدار نصيب المصالح من الذين فاعا بالمثل على الرضا **قوله**  
**قوله** لانه كما ان يكون في التركة من جنس بدل الصلح **بها** النصيب انه كذا في  
التركة على المكمل والموزون فان زاد البديل او نقص يكون يتوهم ان لا يقتصر  
فان زاد البديل نقص المساوي للمساوي والزاد على الزايد من غير ان  
وان مساوي فان صرف الجائز بزم البراءة عن الاجزاء السابقة وان صرفه لا يملك  
بزم ان يصرف على الجائز من غير حصة وانه لا يجوز **بها** كلامه ام لا كما لا يخفى  
**قوله** والظاهر ان لا يفسد المناكحة فحتم لان لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع ما لم يعلم الباي  
والشئ في مقدار اذ كان لا يحتاج الى التسليم صحيح الا ان من المراه نصيب من اموال  
شئنا او اقدان فلانا او دونه شئنا ان المراه اشترى كذا من المراه كان وان كان

مقدار في قلنا **بها** **كتاب المصارعة قوله** الامار  
فيهم في الشركة ان النقد من الفلوس لنا فقه والتبر والنقرة ان يحل الكسب  
بها ولو دفع اليه عرضا وقال بعه وانما مضاربة في شئ جاز وعقد النافعي لا يجوز  
كذا في النهاية **قوله** او يوجب جهالة الزرع لان الزرع معقود عليه وجهالة المعقود  
عليه نفس العقد وذكر طوان شرط المضاربة ان سكن عريبا كان داره سكنة لا يجوز  
فصل الزرع عوضا عن عمله واجرة الدار فصارت حصة العمل **قوله** يعلم **قوله** وما هو  
من شرط العقد ان لا يفسد الا حصة من عليه بان هذا بشرط شرط العمل على المصارعة  
فان العقد يفسد مع انه شرط لا يوجب جهالة الزرع وان يفسد على ما ذكره ان شرط الرضا  
ولا يشترط العقد ولكن الجواب بان بيان ما ذكره الشرط بعد وجوده في المضاربة وهو  
عقد شركة في الزرع بالي من جهل وعمل من احرار وعلى شرط العمل على ربح المراه وكذا  
لا يوجد معنى المضاربة فلا بد ان يكون كما لا يخفى فليست **قوله** الا باجر له بعد سها  
كلام وهو ان هذا ينبغي ان يكون قولا لا قول في صيغة كالموكة والافرق  
بينهما في ان يكون من صنع الفاعل كما لا يخفى فلا يلزم وضع الكتاب لكنه لو وضع  
بعض الكتب صوغه الاتفاق فليست **قوله** المراد بالطلاق ما لم يقيد بغيره ان في  
الطلاق كونه على المصالح بجميع ما ذكره الكتاب **قوله** اما اذا قيد بغيره فلا يكون له  
خالفه ذلك القيد ونه باقية بعد كونه في المطلق فليست **قوله** وان وقع في غير ذلك  
اذ باقر له بطل ان العاقل ان الانسان يرجع الى وطنه ولا يصدق العزم مع  
امكان الرجوع فلما اعطاه مع علم انه عزم في هذا الموضع كان ذلك منه دليل  
الرضا بالانفراق كما لا يخفى رجوعه الى وطنه وذكر لا يوجد فيما اذا وقع المراه  
اليه وهو مقيم في مصر ولكن هذا التفصيل في الملاحقة في حاله وموونه بناء  
على ما روي في التوبة في الموضع انه لا يفسد الا بالوديعه اذ كان له الملاحقة وموونه  
قوله اني يوفق محمد كما صح به في الهداية فلا وجه لخصصه في بوجه بالكلية **بها** كلامه  
وقرر في الشرع والهداية وخيرهما فليست **قوله** المضابط ان التي لا ينضم من غير



فلا بد من ان يكون على العبد دين اطلاقا فان لم يكن صحيح الشرط سواء كان العبد  
المضارب او غير المضارب المال لانه لا تقدر صحة هذا الشرط حتى العبد لان الزبح  
انما يستحق من مال او بالعمل ولم يوجد من ذلك شي جعلنا شرطه في مولاه  
لان كل شرط للعبد شرط لمولاه اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فان كان  
عند المضارب في قولنا في حيفه لا يبيع الشرط والمشرط كالمكسب عنه فيكون  
لرب المال لانه تعذر صحيح هذا الشرط للعبد وتعذر صحيحه للمضارب لانه لا يملك  
كسبه غيره بخلاف حيفه اذا كان على العبد دين وحذف ما يبيع الشرط وجب  
للوفاة وان كان عند رب المال فالمشرط لرب المال اطلاقا **قوله** او كان المالك  
موتدا يعني اذا لم يعد سلكا واما اذا عاد سلكا فبند القضاء او بعدو فكانت المصا  
كما كانت اما قبل القضاء فلا يميز بين الغيبه ومولا يوجب بطلان المضارب  
واما بعد فسخ المضارب **قوله** والا لا يحظره عليه بان يرضى المال على الوجه  
الذي قبضه واجب عليه ودكر لا يتم الا بالقبض وما لا يتم الواجب اليه فهو واجب  
واجب بان لا يتم ان الرد واجب واما الواجب عليه دفع يوه كالمودع **قوله** العارية  
وعند انه حيفه الدوا بمنزلة النفقة معناه اذا مرض في ماله وان مرض  
في السر فباع مال المضاربة وعين المصم كمن هذا كالحال طاهر الرواية كما لا يخفى  
**قوله** اما يخرج العبد من المضاربة بخلاف ما اذا اضاع الا لافان في المسئلة  
المقتدعة حيث لا يثبت المضاربة من ان جميع الثمن فيه على المضارب لكونه  
العاقبة لكن يكون له حق المصروف فلا يخرج من القسمة والفرع والغذاء بالصدق حتى  
يكون عليه كذا في الهداية والعناية واحترض عليه بان الرضى بالنقص فثبت بطلان  
وجوابه بغير قولهم والفرع والغذاء بالصدق كما لا يخفى فليس له والله اعلم  
**كتاب الوديعة** **قوله** هي امانة تركت للمحفظ  
الفرق بين الوديعة والامانة العموم والخصوص والوديعة خاصة والامانة عامة  
وجمل العام على الخاص صحيح دون العكس فالوديعة هي الاحتفاظ بصدق والامانة ما يقع فيه

على

فلا بد من ان يكون على العبد دين اطلاقا فان لم يكن صحيح الشرط سواء كان العبد  
فما لم يختلف باختلاف التعديل كما لا يخفى فليست **قوله** خلافا لا قراض ولا فائدة  
فيه ووجه عدم صحة الاستدلال بدون التنصيص ان الاستدانة على المال بغير  
غير كسب المال والتوكيل بمقتضى بولس المال فلا يحكم التقدير لان يرضى عليه  
اختاره بنفسه حتى يصير بمنزلة شركة الوضوء لا يضره لانه لا يصح ما فيه الا  
**قوله** اما قال وصيغة اجماع هذا فقر قوله بالحق لا باعتبار لانه وان صيغة  
اجمعه لانه ضمان اخفاق هذا عليه لعدم الضمان المحلل بان الغنى بالاشرف  
والملك كما لا يخفى فليست له والله اعلم **باب من المضاربية قوط**  
ولا يضمن المضارب بدفعه مضاربة لولا هذا اذا كان فينا صحيحه ولو كانت  
المضاربة الاولى فكترة والثانية جارية بان كان المشرط للاول وتصفى  
ومائة مثلاً والشفقة نصفه فلا ضمان على واحد من المضاربين لان الاول اوج  
في المال الاخر له في الزرع فلم يفسد شرط للشفقة ولا يجب الضمان لان الضمان الما يجب  
بان يترك الشركة ولم يوجد ويكون الزرع كله لرب المال والمضارب الاول اوج  
لان كل الشفقة وقوله وللشفقة للاول مثله كشرط لان المضاربة الثانية صحيحة  
وقد سمى لها شيئا موسمى للغير فيضف في كذا اذا كانت المضاربة الاولى جارية  
والشفقة فكترة فلا ضمان على واحد منهما لان الاجرة لا تحصى شيئا من الزرع فلم يثبت  
له شركة ولا يجب الضمان وله اجر مثله على المضارب الاول والمضارب الاول  
كل شرط له من الزرع وان كانتا فكترين لا يضمن واحد منهما لان الاول اوج  
المال والشفقة اوج الاول فلا يضمن واحد منهما **قوله** وجه شرطه لما ذكرنا وجوب  
نلتنا ليعمل به ايا فيكون التلنان للموكل لان كسب العبد للموكل اذا لم يكن عليه دين  
وان كان عليه دين فهو للعنوان والتقيد بتقدير رب المال مع ان الحكم عند المقتضى  
والاجتناب كذا عند كسب اطار العمل لدفع ما يتوهم ان يد العبد للموكل وعلى ان لا يبيع لانه  
لمشروط العمل للمالك والتقيد بغير العبد مع رب المصطلح احسن ان عا اذا لم يشرط فكترة



بغير قصد بان يلقبه الرج في الودعة ببراء عن الضمان بالعود ولا الوفاق وفي الآ  
لا يبرأ بعد الطلاق كذا في النهاية والكفاية وجب كلام ومما اذا احتجوا بها  
العقد وفي الاخرى عدمه كان بينهما ما يبين لا يجوز وخصوصا والا وان عاد الاما  
قد يكون غير قصد كما لا يخفى فليت **قوله** وحياله المراد منه من سكن مو لا من نفقته  
عليه من لود فقت المراد الودعة الى زوجها الساكن معه لا من نفقته وقال بعض المشايخ  
هو الذي سكن وجب نفقته عليه كقلامه واجبه لخاصة كذا الا بوما اذا سكن معه وجب  
في الاخرى الصغر والزوجه ليست اليه شرطا وله ان يدفع وان كان بينهما مناسبه  
في السكنى ومن محذور انه لا ضمان فيما دفع الامين من ثمنه من مبنو بنه ماله الا في حاله  
فليس في حيله كسركه العنان وجميع المادون وعليه القول كذا في النهاية **قوله** فان  
عن السفر او كان في هذا من المخرج اكثر النسب المحجبه والظاهر انه تفصيل لقوله عند عدم  
النهي والظروف سيفصل حكم النهي عن الملقط بالعصال وقال **قوله** العنايه ان كان الطابع  
مخوفا من بالانفاق وكذا الاب الوصي والافان ساقد بامس لم يفهم ولا يخفى ان بين  
كلامي الشارحين مخالفة ظاهرة وان هو المصم والشارح ساكت عن كل من التفصيل  
الذكره من مخالفتين **قوله** اي محذور مع رب المال من لوجده فبعد الطلب اما لو وجد  
من غير طلب من ان يقول ما قال ودبجه عند كذا فقال ليس عند ودبجه لا يفهم كذا في  
المبسوط ورفوع في بعض نسخ السراج ان محذور مع طلب رب المال الوديعه فاما لو لم يكن  
راجعا الى الطلب فيكون التفصيل مذكورا **قوله** لانه لو وجد مع غيره المالك لا يفهم الا ذكره  
للأصالة انه اذا وجد محذور المالك محذور من مخافه من عليه لا يفهم لانه حفظ  
اقتضا فالاول ان ينظر الى وجود مخافه من عدمه لانه محذور المالك وخبيثه  
كما لا يخفى فليت **قوله** كذا ان خلط بجنس عند ان حنفية في هذا المذكرة في الهداية  
ان هذا التفصيل عند الامامين في خلط المال خبيثا وذكره قبله ان خلط المودع  
الوديعه بجنسها قال لا يشركه لئن خلط الدرهم البهيم بالبييض الرود  
بالسود والخط بالخط والشعير بالشعير وكما انه لا يمكن الوصول الى غير الطوح

صورة ويمكن مع بالقبضه فبان استهلا كما مروج فبميد الى ان شاء وانت فيه  
بان من هذا المعنى حادثة المانع ايضا ووجه التفصيل غير ظاهر فليت **قوله** الا اذا  
خلط بما هو اكثر ارجا ان الا اذا خلط للوديعه مال يملك الوديعه اكثر من مال المالك  
فانه لا يقطع حق المالك بل يثبت الشراكة وقال في الهداية وشروطها ومعدلات  
يوسف في حكم الاول تاخا لاكثر فيكون المخلوط مملوكا لاكثر وبغير وجه العقل  
اعتبارا بالغا لاجزاء ولا يخفى ان هذا مخالف لما في هذا السراج فليت **قوله**  
لا كما لو امراه قال خلط العنايه الاصل ان كل شرط معقد يمكن العمل به راي وغيره  
لا يراى **قوله** خلا والدارين فان الدارين يمتنعان فان قال صاحب المصلحة لو كانت  
مثلها او اقدر لا يفهم ونظر عن صوابه ان انه يفهم مطلقا **قوله** لا يفهم لم يفهمه  
على هذا لو ملكه حصة قبل اخذه به مودع المودع ينبغي ان لا يفهم كما لا يخفى **قوله**  
ولا يصح لان قبضه من مودع المودع قبض من المالك بل لا بد من قبضه من المالك  
فهو مستعمل على الحالة الاولى عند المخارفة **قوله** انما يجرى الفضايل خلاف للشاغل فيكون  
وجه الفضايل بانه يقضى بالانفائها او لاحد مما لانه لو خلط للشاغل لا يشي له الا ان  
كله للاول ولو لم يكن للشاغل ايضا كان الاخر بينهما فيستوفى فيه حتى يظفر وجه الفضايل  
**قوله** لا يبطل حق الثاني لانه تقدمه اما بنصف او ما لم يجبه وكل ذلك لا يبطل  
حق الثاني لان عدم الكل لا يصح مبطلا لا يجوز لانه مبطل لا مطلقا ومما لا يبطل  
حق الثالث لصا فله مطلقا لوج الاخر والله اعلم **كتاب العامرية**  
**قوله** وعندنا هي عليك المنافع فان قيل لو كانت عليك المنافع طارا طارة ما خلف  
بالاستعمال كالركوب واللبس كما ذكره المالك فليت لم يرفع زيادة الضرر بل يرفع  
لانه رضى بالاستعمال لا يستعمل غيره **قوله** بعينه المهر ان الاصل عايد والظهور في نهي  
عن ان يقال **قوله** وضمت مع نفقته بالعلع ان شرطه يكون قيمتها اذا اقبلت المدة  
المعذرة فيضم ما نفقته من قيمتها يعني اذا كانت قيمة الفرس او البنت لا تكثر  
المدة عشرة دنائير مثلا واذا قلعت المالك يكون قيمة النفق دينارين بدرجها كما



في العناية وفي كلامه ويؤيد القلم بما نقص دينا رين بل نقص ثمانية دنانير **قوله**  
 ان يرجع بها كما لا يخفى **قوله** وانا يغني للفرقة فان قيل الفرقة الموجب للضمان فكيف  
 ضمن بعد المعاوضة والا حاربه ليست معاوضة فلا يرجع كما لا يرجع الموصوف  
 على الواجب بما حقه من ضمان الاستحقاق قلنا نعم ثبت المعية التزام معية بعينه  
 الفرس ان اخذه فيرد المدة ويغير كلامه او ليس فيها على ان انكر كما في يد كل مرة كذا  
 فان لم انكرها فاما ضمانه بنسبة الحال لان كلام العاقل يجوز على الافادة وما في الحيلة  
 بدون التوقيت فلا بد من فائدة التوقيت هي ما قلنا **قوله** والجور لا على المتاجر  
 فان الجور مونة الرد من وجوب عليه الرد وجب عليه اجرة الرد والعارية واجبة المستعير  
 لانه قصد المنفعة لنفسه والفرق بالفرق في الاجارة ليس الرد واجبا على المتاجر ولما اولى  
 عليه التمكن والحيلة لان منفعة قبضه سالة للجور مع فيكون عليه مونة رد ما ذكرنا  
 ولا يجازي بان المتاجر قد انتفع بمنافع العيش المستأجرة لان منفعة الاجر عين  
 ومنفعة المتاجر والعيش لكونه يسوقا او من المنفعة وعلى هذا فان اجرة الرد موصوفة  
 على العاقل لان الواجب عليه الرد دفعا للضرر من المال فيكون المونة عليه كذا في  
 شرح الهداية ومن هذا يظهر ان في قول الشارح هو لا كلاما وموان تقيمه  
 للثلاثة غير مستقيم معنى تخصيصه بالجور غير مستقيم لفظا كما لا يخفى فليست مراد الله اعلم  
**كتاب اليمين قوله** فان الاطعام اذا نسب  
 الى الاطعام انما يشترط الادفع الاخر ارضي بان الاطعام في اللغة الاباحة فكيف يصح  
 بهذه اليمين وان قوله اطعمك هذه الارض اشارة بما سبق انفاقا فكيف صح المصنف في اليمين  
 ولا يخفى ان ما ذكره الشارح موافق لما في الهداية حيث قال فان الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم  
 عينه يواد به فليكن العين كالأرض وقوله اطعمك هذه الارض حيث يكون عاربه لا عينه لا يطعم  
 فيستحق له على هذا ينبغي ان يكون المراد من الاطعام في الكفاية التمكن من الاباحة  
 كما هو مذهب المصنف لان المراد من الاطعام اطعام الطعام والطعام يؤكل خبثه فان الاطعام  
 مضافا لما يطعم به **قوله** والا فان يقال في ذلك الاخر ارضي ان الطعام وان كانت عارقة  
 الاثم او له جرم لغا

والكفاية

عن الاباحة في اللغة لان اليمين هي المحتاجة الى القبض لا الاباحة فانها تسمى من غير  
 قبض **قوله** الكلام قد سعاد اطلق في اجرة ما عدا اوله كناية عن التعليق والتمسك  
**بجلاء** ما اذا قال اطعمك هذه الارض حيث يكون عاربه لا يمينه لان غير الارض  
 لا يطعم ويختل ما يطعم فافترق الاطعام من الغلة فانه قال اطعمك هذه الارض  
 فيصير كغير الارض لانه لان الاطعام على مودة ولا يصح ما بعد اعاره  
 الارض منه فليست **قوله** يمينها انما يحتاج الى القبض لان الجور هو الارض كما صح في  
 فيكون عاربه لانه كغير اليمين عارقه الا لغيره فلان على قدره يراى له التمكن من عاربه  
 اليمين واما كسوة فيكون مينة لانه يراى له التمكن من عاربه او كسوته **قوله** ولو  
 مشعور به يمينه يمينه في دفع الواو يعني التوصل بين يمينه على انه ملكه اياها  
 ليس كذا **قوله** فيكون عاربه لان السكنى حكمه فليست المنفعة واليمين يحتلها  
 او كسوته غير فليست تحت الحكم **قوله** لان اليمين وليد الاذن مثبت اقتضاء وما  
 مثبت اقتضاء مثبت ضرر وقه والناصب بالضرر مرق يتقدر بقدر الضرر مرق  
 والضرر مرق يرفع فتنزل الاذن في الحد لان الكسوة بين شخصين فضرره الحد فلا  
 يعبر ثانيا وما هو الحد كذا وما لو ثبت فضا لان الثابت مضافا ثابت من كل وجه  
 فيثبت في الحد **قوله** يمين على شئ او القبض من القبض الكمال والا فاحظر  
 القبض شرط عينه ايضا وشا شرط موما كذا **قوله** القبض منصوص عليه  
 بهذا لقوله يوم لاخوة اليمين الامقبوضة كذا في الهداية وفي حقه بهذا الحديث  
 عن النبي يوم عنت والاول ان تمت كذا كون القبض شرط حديث في بكره  
 ذكره الطحاوي كذا في شرح الاثار وانه قال ما حال الجفنة الصالحة ولم ينكر حلية احد  
 من كل الجماع كذا في غاية البيان **قوله** بعد الزفاف يقع بعد التسليم لا بيمينه  
 يحقبة المتوفين الاب امعها اليه دلالة خلاف ما قبل الزفاف ملكه مع حضرة الكسوة  
 خلافا للام وكذا من يقول بغيره ما حيث لا يكون الا بعد موت الكسوة او بيمينه بيمينه  
 منقطعة في الصحيح لان الضرر مولا للضرر مرق لا يتوقف على شئ من جفنة الاخر مرق كذا



في البداية وبعلم من هذا ان في المتن نوع قصور كما لا يخفى فليت **قوله** لا يخرج عن ذلك  
 حقيقة ٢٠ فاذا اقتضت ان ثبت لها الملك على قوله به يفتى كذلك في الزيادة ويعلم من  
 هذا ان المراد من عدم الصحة الفساد لا البطلان كما لا يخفى فليست **باب**  
**الرجوع عنها** **قوله** لقوله حرم الواهب ان يهب ما لم يثبت له فيه نظر  
 لانه كلام على ما لا يمتنع حرم كذا في غاية البيان وان قيل كذا ان يراد ما  
 قبل التسليم فلا يكون حجة فكذلك لان قوله لا يخرج عن ذلك ان لا يخرج عما  
 ولا يخرج لغيره قبل التسليم ولا يخرج بضمير قوله ما لم يثبت اذ هو اعم من قبله وان هو  
 ولما دللنا على وسوان المقصود بالعقد هو التوقيف للعارة فيثبت لانه الفسخ  
 عند فواته لا العقد يقبله غاية ما في الباب ان يكون الرجوع به من حيث دفع هذا  
 لو رجع حرم كما انه منتهى عن البيع عند اذ ان لم يفسد فلو عند حرم عقده وحرم عليه الصلوة  
 في ارض مفسومة ولو قطع حرم ذلك كذا في البداية والشرع وفيه كلام وسوان  
 على هذا الوعد على العوض ينبغي ان يمنع الرجوع لانه طرأ ان العوض والتقييد يصح  
 عدم التقيد بكلف لا يخفى فليت **قوله** لا يخرج حرم الواهب في هبة الا الواهب  
 فيما يملكه لانه الظاهر ان هذا الاستثناء منقطع كذا في قوله وان نحو ما بين الكتابين  
 الا ما قد سلف فان لم يبلغ اليه الف اخذ في الصدق غير محقق بطريق المنع عن الرجوع في  
 العدد راجع الحرام فانه حرام ايضا لكنه مغفّر فانه قال كذا في سلف مغفّر وكلام  
 البداية انه على اتصال الاستثناء محتاج لا جعل الرجوع علما للرجوع في الهبة والرجوع  
 على الشيء بعد ما فات كذا في الاقالة مثلا ولا يخفى انه كلف يستغنى عنه فليت **قوله**  
 ان لا يسمي ان يرجع الا الوالد ووجه في البداية بان الواهب لا يستبد بالرجوع في هبة  
 بل لا بد من الرضا ما والرضا الا الوالد فانه يستبد بالرجوع فيما يملك لولده عند  
 احتياجه لما ذكره لا تناقض على نفسه وذكر قد سمي جعل الهبة مجازا واعلم ان هذا  
 التوجيه المذكور في البداية هو كذا في حديث طهر على طريق تسليم ان المراد منه حرم  
 الرجوع لغير الوالد لكن بطريق الاستدلال ثم استثنى كونه الوالد على من ان رجوعه

صحة  
 في  
 حرم  
 غير  
 مخصوص

لا حرم والاولى في الواهب هو المنع بان يقال لا يتم ان المراد منه حرم الرجوع بل في كل  
 تعليل ذكره ائمه كما صحح به في غاية البيان **قوله** ومنه زيادة متصلة قال صاحب  
 العناية وفي اصله ضعف لثبوتها على خلاف العكس لكونه فاع ملكا لغيره ولذا  
 يمنع بالغاين **قوله** كلام وسوان النظم ان كان لا بد من على الضعف فان الرد يجب  
 ليس بضعف مع انه قد تعذر رد وجوب الرد عند المشتري فتدبر والمراد من الزيادة  
 المفضلة ما يزيد به قيمة كالماء او السمك المعقد والماء لا يدر بكثر فيه فقيمة لا متناهية  
 انما كالماء ولا يملكها لعدم دخولها تحت العقد وتعلق في النهاية عن المبيع وطان الزيادة  
 في السهم لا تحفه لانها ليست في العين وفي الزيادة ان تعلم النسيان والقولان والكتابة  
 لا يمنع حلا فالجواب في كذا ان منعه عند رد الزيادة في العين على قول في رد  
 تعليم الجواب وكذا لا يمنع **قوله** لا متفصلة وهي مثل الولد لا مكان الا انما كان لكن  
 لا يرجع في يستثنى الولد كما نقله حاكم النهاية فان قيل ما الفرق بين الرد بغير الرجوع  
 في الهبة حتى منعت الزيادة المتفصلة الرد بالرجوع والمصلحة بالعقد فليت وسوان  
 لا يجوز رد العين فقط سلامة الزيادة للمشتري كما ناهى وسوان ولا مع الزيادة في  
 قصد الرجوع ورد العقد عليها والفسخ يرد على موهبة العقد ولا يتبعه اذ الولد لا يقع  
 الام بعد الانفصال بخلاف الهبة لعدم الرجوع فيها والرد في المتصلة صدر عن فضلت  
 الزيادة على ملكه فكان كفا طاعة برضا فلا يمنع الزيادة بخلاف الرجوع لعدم حصوله  
 برضا وذكر في نفسه **قوله** ولو من اجنبي ان ان حرمه اجنبي عن الموهوب بغيره فليت  
 الواهب الرجوع بغير الرجوع **قوله** يرجع ملكا بهية ههنا كلام وسوان الاصل ان  
 المعروف كالمعقود كما صحح به في الكفا وفي العرف فيصد التوقيف ولا يرد كقول  
 مستكر وكذا في ما ينبغي ان لا يرجع وان لم يرد البديلة لا العرف على اطلاق  
 على التوقيف وفي فتاوى قاض خان لو بيعت الى امارة مملوكة وموهبة المرأة  
 وزعت اليه ثم فارقته فادعى الزوج ان ما بيعته عارية واراد ان يرد ولا ردت  
 ان يرد العوض فالقول للزوج في متاعه لانه اكره التملك للمرأة ان يرد

بطل



عاقبت لا تترجم انه عوض للهيئة فاذا لم يكن ذلك مبنية لم يكن بهذا عوضا فكلها منها  
 لم يرد ادنا منه وقال ابو بكر السجاني ان صحت حين صحت انه عوض فكلها  
 وان لم يصح به ولكن نوت ان يكون عوضا كان ذلك مبنية منها وبطلت بشرطها ولا يخفى  
 انه على هذا ينبغي ان يكون في مسئلتنا اختلاف **قوله** وقوله الحزمي اراد بها المبنية  
 مع الوجه لانها لو كانت بدونها لوضعت وبغيره لا يخرج الروح **قوله** ان العوض  
 هو الباقي فقط لان العوض ليس قدر معين بل قدر مقدار يصح للعوض خلاف  
 الموصوف فان له عين قبل العوض وهي العوض عليه على سبيل المعاملة فيكون فلتل  
**قوله** ولا يصح الاستلزام او حكم القاضي لانه يختلف فيه كذا في الهداية فيلزم ان لا يفتي  
 بخالفنا وقبيل كلام لان خلافه متاخر فكيف سني الحكم المتقدم على ما لم يتحقق بعد  
 والا فكله على خلاف الصحابة حتى لو ثبت **قوله** ومحمد بن الحسن اني فيما بينهم وما لا يتم  
 خلاف الهيئة فانها لا يصح فيما بينهم كالمسوق **قوله** لان الهيئة عقد فربما لا والعوض في ضمن  
 عقد المعاوضة سبب الرجوع لانه في غير كذا في الهداية وفيه شرط وهو ان المودع  
 يرجع مع ان عقد المعاوضة لم يوجد كذا في غايه البيان ولكن لو لم يكن بان يقال  
 ان المودع عامر للمالك في حفظها فيرجع له هذا الا للفرق اما الموصوف له غير  
 على اللوازم فلو رجع للفرق والعوض لا يكون سبب الرجوع في غير المعاوضة  
 فلا يسار كما لا يخفى فليتب **قوله** شرط قبضها في العوضين مكره او وقع في الترتيب  
 المصحح ولم يقع في بعضها فقط في العوضين شئ من الشايع من تلك النسخة كما لا يخفى  
 فلتل **فصل قوله** محت وبطلت استثنائه وشرط  
 في المالم به استثناء لانه الهيئة صار شرطا كذا والشروط كذا في كذا فالتعريف  
 العقيد فالتعريف كذا في الهيئة وهو لا يبطل بالشرط والعمدة وهي انما لو وقع في العقود  
 الشرعية لا المحسبات اذ او جرت لا مرد لها فلا يمكن ان يجرى معها واعلم ان استثناء  
 المحل ينقسم على ثلثة اقسام فمنه من انصرف في بطلان الاستثناء كالهبة والوكالة  
 والطلاق والصلح من دم العود وفي قسم لا يحوز اصل النقص كالبيع والاجارة والوصية لان العقود

هذا هو  
 كلامه  
 في  
 الاستثناء  
 كما  
 هو  
 في  
 قوله

رجع

يبطل بالشرط وكذا استثنائه المحل ومنه في غير النقص في الاستثناء استثناء كالهبة  
 فان افراد الوصية جازية فكذا استثنائه **قوله** اقول اذا اوجب شرط ان يكون  
 شيئا لرافعة كلامه ومنوان المفهوم من شرط القول انه اذا اوجب بشرط ان يكون  
 شيئا محسب من الموصوف به الشرط لان العوض معلوم مع انه ليس كذلك  
 اذ قد صرح في غايه بانه اذا اوجب بشرط اوجب في ذاته بشرط ان يكون عوضا  
 يستلزمها منها او غيرها واحد من تلك الدول من جهة الهيئة والشرط فلو  
 لان بعض الهيئة لا يصلح ان يكون عوضا وللوازم ان يوضع مبنية لا لعدم  
 العوض ومن شرط ان ياد ما في بعض النسخ ان ايضا كما لا يخفى فليتب **قوله**  
 كانه ومبنيها واستثنائه النسبة في جهة الهيئة الا انه لا يلزم ان يكونا معا  
 كلامه ومنوان في اعتبار كون المصلحة بعد الاستثناء من اعاضاها فليتب **قوله**  
 وهي باطله عند انه صنفه ومحمد بن لانه تعليق التعليق لا يخفى ان خلاصة كون الوار  
 في الوارهم يؤيد من هذا العام بين فليتب والله اعلم **كتاب**  
**الاجارة قوله** مستوفى في موضع فيجوز ان يستوفى في امره لانها  
 في طلب التعديل بين او غير الوار كالتقديس والمكسب والعوضون والعين كالتب  
 والعبيد ولا يخفى ان الاولة ذكر المنفعة الخالصة ايضا كما ينبغي ان يار كور دابة  
 فانه يصح كما هو صوابه في الهداية وشروطها هكذا وما جاز ان يكون مثلا في البيع  
 جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة من المنفعة فباعتبار البيع وما لا يجز  
 ثنا يصلح اجرة ايضا كالا على المعينة التي ليست من المنليات كما يطول وفيه  
 كلام ومنوان الاعيان لو لم يصلح ثنائيا في المعاينة بل ان قال ان امره  
 ما يصلح للتمتية فقط بدون اعتبار كونه لكنه بعيد فالاول ان يجرى بالمنفعة  
 الخالصة فانها لا يصلح ثنائيا أصلا ويصلح اجرة فليتب **قوله** يذكر الهدية لان الهدية اذا  
 كانت معلومة كان قدر المنفعة منها معلوما اذا كانت المنفعة لا يتفاوت كذا  
 في الهداية وفيه اقرار ان يستجوز الارض للذرة اذ لا معلومة معلومة حيث لا يصح



العقدية يستلزم ما يبرر فيها متعارف فيكون المعقود عليه مجرولا كذا في الكفاية  
ويعلم من هذا انه لا بد من التيسير في كلام المصنف ايضا كما لا يخفى **قوله** في ثلاث سنين  
في المختار وفي الملاحقة هذا اذا لم يشترط الواقف في حكمه ان المتولى لا يواجر اكثر  
بغير هذه المدة والشرط ان يواجر اكثر من سنة لا يجوز ان يواجر اكثر من سنة  
منها وقال الشيخ الامام ابو حنيفة الكوفي في الصبغة كونه قد تلت سنين وفي غير  
الصبغة لا يجوز اكثر من سنة وقال القاضي الامام علي السعدي لا ينبغي له ان يفعل  
ولو فعل تحت الاجارة كذا في غاية البيان والبيان في انجز من ثلاث سنين ان يرفع  
له الحكم حتى يخرج لانه يختلف فيه كذا في الكفاية **قوله** عمله عدم الجواز اذا كانت سواء  
المفعول شرح من المصنف لبيان طوالة الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقد  
عقودا متفرقة كل عقد على سنة فكتب استاجر فلان بن فلان بثلاثين عقودا كل  
عقد على سنة فيكون العقد الاول لازما واكثره غير لازم لانه مضاف كذا في الذخيرة  
ولا يخفى انه يفرق من هذا ما يرفع اعراضا لشرح قد يرد وقد يقال في دفعه قد يرد  
لا يرد حديد وانما وجد على ما لا يخفى **قوله** في كذا لان الظاهر ان اعراضا لشرح  
من حجارة لا ينفق في مختلفه في جرد واحد فليت **قوله** لكب الاجرة بالعقد كذا في القريب  
لا يجوز بل اذا كذا في الكفاية **قوله** لان الاجرة عند بيع العقد من حجارة الاعطاء اذا كانت  
عقودا عندنا لا يجوز كذا في البسط **قوله** سقط بالنصب بتدبير فوت كذا في كذا اذا  
غصب الدار المستأجرة عاصب من المستأجر سقطت الاجرة لان تسليم المجرى انما هو مقام  
تسليم النفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فلت التمكن فالتسليم والنفقة العقد سقطت  
الاجرة وان وجد النصب في بعض المدة سقط بقدره اذا انتفى في بعضها كذا في الهداية  
وذكر في البيان وقاصح فان فانه لو غصب الدار المستأجرة انسان لا ينفق الاجارة  
لكن سقط الاجر مادامت يد الغاصب كما لو ائتمنت الارض **قوله** ولا حرم فيها معاد  
عندنا في صنفه لانه امانة عنده وعندنا يضمن لانه ايجر شريك والعين في يد امانة  
عنده مضمونة عندهما وسند كذا في الدير في الطرفين في بلك الاجرة الشريك **قوله** في كذا

وسان منها مخالف كذا في النهاية وغاية البيان حيث ذكر فيها ما اذا اخرج في الاخر في عليه  
الضمان في قولنا اجملا جميعا اما عندنا فلما ذكر في الشرح واما عندنا في صنفه فلانه لما  
حددها بتقسيمه في القلع من التفرقة وليس مخالف كذا في الهداية كما هو عليه ابن المكلان في كذا  
المطالع ما في هذا الكتاب كما لا يخفى فليت **قوله** يفرق في صنفه لانه لا ضمان  
عليه في المطالع لانه لا ضمان كذا في صنفه المصنف عليه وصرح به في الهداية في **قوله**  
اجرها لاجل هذا اذا اخلت في كذا واما اذا اخلت في بيت المجرى فليت **قوله** في كذا  
**قوله** اجرها لانه وكذا في العقبة اني صنفه اني صنفه اني صنفه اني صنفه اني صنفه اني صنفه  
بمنه بيان للعدد اما اذا كانت مؤنة البعض ومؤنة الكل سواء فلان الاجر على كل ملكا كذا  
في المحيط **قوله** صنفه في صنفه وان يوصف به وعند محمد له اجر الزمان في هذا موافق  
لما في الهداية وسند وجها ومخالف كذا في الجمع وسند في صنفه في صنفه بان ابا يوسف في محمد  
لا مع له صنفه ولو ذكر الكتاب عنده ولم يحى باطل في صنفه اجرة الزمان في اجماعا والفرق  
للمخرج اولها على رواية الجمع ان نقل الطعام على مقابل الاجر لانه في اقامته وقد خصه  
بارد واما نقل الكتاب فليت على مقابل الاجر بحقه مؤنة واما الاجر مقابل القطع المسافة  
وقد قطعها لانه الزمان **قوله** بارد في صنفه في صنفه في صنفه في صنفه في صنفه في صنفه  
ما زاد النقل وان كان صنفه في صنفه في صنفه في صنفه في صنفه في صنفه في صنفه في صنفه  
ركبها وتل على حاقه غيره يضمن جميع القيمة وان كانت الدابة يطبق مقالع الذخيرة  
لذا في الحيات في النصين ان شاع في المستأجر وان شاع في غيره فان ضمن المستأجر  
لا يرجع على ذلك الغير وان ضمن الغير رجوع على المستأجر ان كان المستأجر منه وان كاف  
استعارته منه فلا يرجع **قوله** ان كان المستأجر يطبق من الدابة هذا القيد معناه في كذا  
الرجوع ايضا كما صرح به في المناصب في المتن على التفسير في المسئلة في كذا في كذا  
**باب الاجارة الفاسدة** ولنا ان الاجارة غير مستقيمة بنفسها  
واما ان يجد اجارة الفاسدة في الفاسدة وفي الفاسدة في الفاسدة في الفاسدة في الفاسدة  
لانه لا ينبغي في المسئلة في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا



لان القربة متى حصلت وقعت من الكل ان يوجب هذا العود من غير ان يكون له في البيع  
 يعتبر اصله العامل وينتبه لا الامر فلا يجوز ان اخذ الاجر من غيره كما في العود والصلح  
 كفاية الهداية والشرع وفي كلامه وموان هذا يشكك بالتحريم لانه يقع من الامر  
 لان الفاعل في البيع مع ان فيه المامول يست بشرط وكان العامل عاملا لانه لا  
 لنفس مع انه طاعة فورد هذا ما ذكره من ان القربة متى وقعت يقع ثوابها للفاعل  
 لا لغيره بل من محذور لا يقع للامر الا انما بالنفقة فيندفع الاستكثار من حيث انتقل  
 القربة ولكن يبقى الاستكثار بان ثوابه وقع لغيره التام مع انه قد يتركه في قولهم  
 القربة متى وقعت يقع ثوابها للفاعل لا لغيره فليست له والله اعلم **قوله** ان كان اشترى  
 لا يبقى لا يفسد اعترض عليه بان الكلام في موضع يخرج الارض الذرية بالكرامة في الا  
 ينبغي ان يفسد العقد بشرط الشبهة سواء في نفسه بعد الحلة او لانه شرط لا يقتضيه  
 العقد اذا اشترى يحصل بالكرامة مرة ولا حتى دفعه وهو موجود بشرط ان لا يقتضيه العقد  
 لا يفسد الاجارة كما لا يفسد البيع اذا لم يكن فيه تقع لاحد المتعاقدين او لم يبيع  
 سيح بان يكون اذ ما فليست **قوله** ولنا ان الجنس بان يترادف بجم النسايا والحوار  
 الاجارة عقود مختلفة ينفق في كل واحد حسب حدود المنافع في كل من هذه المسئلة  
 استكثار كذا قيل ولا يخفى دفعه على المتعاقدين فليست له ان هذا شرط يقتضيه العقد  
 بهذا التعليق مطردة في الاول لا الثاني كما لا يخفى فليست له **قوله** وجه ان الجملة ان وقعت في  
 ينبغي ان يترادف الجملة من غير نزاع لان الجملة المفردة هي المودية اليه على  
 هذا ينبغي ان يعتبر نزاعه جبرضا في ذبحه برار من غيره اذ لم يعلم حصول ما يترادف  
 وبليلة التمسك على ظاهر فليست له والله اعلم **باب من الاجارة**  
 مواساة غير انه يشترط ان يتبين في البيع دون الاجارة مهنه كلامه وموان الجملة التي في  
 طرف الاجارة يقع كذا ذكره واما الجملة التي في طرف العبد المستأجر فيقول قوله او انكر  
 هذه الدار سنة بحسب او هذه الدار بعشرة اثنى ثابته وهي ينفي لا الترخيص في تسليم  
 العين في اذ المستأجر رزق هذا والموجود يرفع الاخر فيتحقق الترخيص فينبغي ان لا يبيع

بدون شرط خصال التعيين في البيع ويمكن للربح بان يقال ان الترخيص في بيع  
 يحد العقد فلا يرفع الجملة المقتضية للمنازعة حين في حوزة الربح بالاجابة  
 ايجاب الاجارة في باب الاجارة لا يجب بخلاف العقد بل العود وشروطه لا يقع الجملة  
 لاحالة فلا حاجة الى اثبات الجواز فليست له **قوله** لهما ان لا يقصود اجمالا الهداية  
 ولهما ان ذكر اليوم للتوقيت وذكر العود للتعليل ولا يقع في كل من هاتين وقتيه  
 ان الكلام وموان الامامين حولا اليومين في مسئلة ان سائر يوم لا يكون كذا فيكون  
 للتعليل من باب ان سلطان المحل على التوقيت فكيف لم يترد ما ان الامر بالباطل من سائر فليست له  
**قوله** حكم الحاكم بمعنى ان جاء بالعبد ومومن بعض القول قوله وان جاءه وهو صحيح  
 فالقول قول الموعود وسحق الاجارة والله اعلم **باب في الاجارة**  
 من تروا بيله جيا ط يعل براس ماله اي لا حاجة الى هذا التاويل فان الجياط الذي  
 يعل للكنس وقد تم من كذا بان يظهر خيا بته عند الكس ورومان محان لعل من  
 معاملته وسليم العود اليه **قوله** وصحت الاجارة ونسختها اما الاجارة فلا يملك المرافق  
 ووجوده لا يقتضيه في الحال فيكون مضافة ضرورة وسومع قولهم انما الاجارة  
 ينفق ساعة على حسب حدودها وانما سخي بالغير بها محمصة مضافا كما ان في البيع  
 وهو الاقالة يعتبر به حتى لا يحكم بتعليقه بالشرط فلا اضافة الى الزمان المستقبل  
 كما في البيع **قوله** وكذا وقعت العبارة مضمنا في الاجارة في الفصولين وفيهما من  
 الكتب المعبرة ووجه ما ذكره وبعد ذكر تدليس الفصولين على كماله حيث ذكر  
 في فتوى قاضي خان ظاهر الدين لو قال ابراهيم دارس هذه الشمس كل شهر بكذا جاز  
 في قوامه ولو قال ابراهيم دارس الشمس فقد فاسد حكم لم يبيع اجمالا كذا ذكره في قوايد  
 كتاب الحيط ولو قال فاسد حكم هذا يبيع الفسخ المضاف لا رواية بهذا واختلف المشايخ  
 واختار ظاهر الدين انه لا يبيع بين الكلامين تناف ظاهر فليست له **قوله** لا البيع  
 واجارة لان هذه الاشياء تمليكات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز  
 تعليلها بالشرط لما فيه من مع العار كما قالوا **كتاب المكاتب**



ألا نسب ذكر كتاب المكتاب عن كتاب العتاق ولهذا ذكر الحكم الشهيرة في الكتاب  
 المكتاب في كتاب الولاء حقيقة كتاب العتاق لأن الكتابة ما لها العتاق بالولاء  
 حكم من أخلام العتاق أيضا وتبين فيه مناسبة إيراد كتاب المكتاب بعد كتاب العتاق  
 أن كل واحد من العتاق والكتابة عقد يستفاد به المال بمقابلته ما ليس عليه وجب  
 فيه لذكر العتاق بالولاء في العتاق بطريق الاصلية وقولنا بمقابلته ما ليس عليه  
 أصرا من البيع والبيعة شرط وقولنا بطريق الاصلية إقرار من الكتاب والعتاق  
 والعتاق على ما كان فان العتاق ليس بصله الطلاق والعتاق وكذلك الكتاب لأنه بيع بلا قيمة  
 المال **قوله** السلم الاصل قائم بما هو في المكان المستقر في ثابته وسلم أيضا في  
 الطلاق فان اذينة فانت حرة وان عجزت فقتل كذا في الدابة أيضا كقوله فان اذينة  
 فانت حرة لا بد منه لأن قوله جعلت حرة الكتابية وحتم الحرة لأن الوفاء يستتبع حرة  
 عبده فلا يتعين حرة الكتابة إلا بقوله ان اذينة فانت حرة وقوله كذا في الدابة  
 وقوله فان عجزت فانت حرة لا يحتاج اليه هنا في الكتابة أيضا وانما ذكر حرة  
 للعبث على الماداء عند الجرم كذا في الكتابة ولكن في الكلام فيما لو دس في الكتابة  
 كما ينسب اليه قول الشارح او بلفظ يورث معنى ودانجوع هو ما في الكتاب فلا بد من  
 ذكر قوله فان عجزت فقتل فليت **قوله** ومن انه حينئذ انها تفرق اذا ملكها او دس في  
 ايضا لان ابا يوسف رحمه الله يوجب حرة قيمته كبر اذا دس على غير قيمته بحرة فكذا  
 هذا وعلى رواية عدم الجواز لو اجازت العين فبأن رواية عن حرة حرة في العتاق  
 ان كان من ماله الا يتكلم كسب عبده فاذا اعطى ماله العين عينه فانت حرة كسبه  
 كسبه فانه عن الكسب لقيمة كذا في الدابة والشرع وفيه كلام وهو انه يتعين عين  
 الغير وحلي ان خوصه العين لا كسبه فلا يفرق موصوفه عند الاجازة فليت **قوله**  
 ولا فرق في ظاهر الرواية بين يمين باء المصير بدو كذا في اول المصير **قوله** وعنده فوجه  
 لا يفتق الا باء القيمة اما في حقه المصير هو الظاهر من دليل المدققة وهو موافق لما وقع  
 في اكثر النسخ للهداية وفي بعضها لا يفتق الا باء فانه نفسه وقيل حرة الكتابة ما في النسخ الا و

قوله في الدابة  
 الضريبة ما يقطع عليه به بالزكركم وهو ما خرد  
 من قوله لعمري ضربت عليك كذا في الدابة  
 شهر ان جعلت عليك والاسم الضريبة

اي بعين الغيرة

قوله في الدابة  
 قوله في الدابة  
 قوله في الدابة

شكل حد الخلف عامة رواه الكتب وتوقفت ان المراد فيه القيد اقتصت الى المداينة  
 ملازمة وهو وجوبها عند ذكر المداينة في الكتاب وان وجهها فليت **قوله** فلا يفتق محاسن  
 وزيد عليه لا يقال ينبغي ان يفتق عن المسمى كذا في البيع والموت وان لم يرض منها  
 فلم يرض البيع منها ايضا لاننا نقول البيع العتاق فاصار موصوفه للموت لانه صار  
 شيئا بالقبض لهذا لا يفتق القيمة عند القبض والمالك كذا في العتاق والكتابة  
 الحرة **قوله** يجب فيها معنى قيمة وهذا يؤيد ما في اكثر نسخ الدابة كذا في **قوله** لا يفتق محاسن  
 هذا موافق لما ذكره في شرح المصنف وفي شرح الطحاوي والتميز ناشئ لو ادعى لغيره لا يفتق  
 ولو ادعى القيمة يفتق لان الكتابة انقلب على القيمة بحيث بعد الاسلام ولا يصح  
 بقاء صحته ولو ادعى فيه فبأن صحته دليل على ان المصنف يوجب بدل فلا يفتق باءه  
 وفي صورة كتابة المسلم عبده المسلم على وقوع العقد فكذا بسبب الجرم وفي كذا كذا  
 فيبقى الجرم بدلا واذا يفتق باءه كذا في الدابة والعتاق والكتابة  
**باب في المكاتبة** **قوله** شر كذا في العتاق والكتابة  
 المناوذة **قوله** وانما ان يفتق الوفاء لما في هذا القول لظاهره لان وجوب العتاق  
 مبني على سقوط الحد وسقوط حكم الملك والمكاتبين على الشراء وهو ما دون فيه فيكون  
 ما دونها فافتق به كذا في الدابة فليت **قوله** لا فائدة في التخيير لما قلنا ان يفتق اما ان يفتق  
 بعد الموت حكم الكتابة واجلها او لا فاعلم ان يتعين ثلث القيمة وفي الاول مظهر  
 فائدة التخيير او لا فاعلم ان يفتق حاليه ولو لم يفتق لانه لا يفتق حاليه فليت **قوله**  
 لانه لا يفتق حاليه الا باء فيه من فاقه اذ قد سبق ان المستقر في جاز في ذلك  
 الاعتبار في الكتابة لانه فليت **قوله** في الدابة والعتاق والكتابة  
 فكانت سيدة جارية لوم يفتق حاليه والعتاق **قوله** لكن الكتابة صارت معلقة عن الرفع  
 اعلم ان المكاتبة اذا جنى جناية خطأ فانه يسقط في الاقل من قيمته ومن اشترى الجناية  
 لان دفعه منعذر بسبب الكتابة وهو اصح بكسبه وموجب عند تعذر الرفع على من يكون  
 الكسب واجب هو الاقل من القيمة ومن اشترى الجناية الا براء ان جناية الكبر واما الولد

عتق

ان العتق

مبني

قوله في الدابة  
 قوله في الدابة  
 قوله في الدابة

باب الموت والجرم

وموجبه



بحسب المولى الا فارق قيمتها ومن لم يشر لها لانه ايج بكسها كذا العناية  
**كتاب الكراهة** قلنا صحت ان يرتد السيد  
 قال في الهداية وشروطها اذا ادى المكاتب عتق وولاه للمولى وان عتق بعد  
 موت المولى لا يعتق عليه بالعتق من السبب وهو الكتابة وقد قررنا في المكاتب  
 وكذا العبد الموصى بعتقه او بشرائه وعتقه بعد موته لان فعل الوصي بعد موته كفعله  
 والترك على حكم ملكه وقد وضع العتق في العبد وهو على ملكه فيكون ولاؤه له وان ملك  
 المولى عتق مذبذب وامرأته اولاده ولاؤه له لان العتق حصل بالسبب السابق  
 من المولى وهو التدبير والتمليك ولا يخفى ان يعلم من هذا ان يوجب الشارع بما ذكره قصدا  
 فليست **قوله** في مذهب المذاهب موضع ذلك موطن وجبه كلام وسواء على تقدير تسليم الاحتياج  
 لا الصيغة المذكورة لاحاجه منها الى فرض ذلك موطن بل ان يوجب ولو لم يوجب بغيره  
 فحكم عتقه ثم يخرج ويذكر التدبير ويؤيد الاول بغيره ان فليست **فصل قوله**  
 وقوله ان اسلم رجل على يد رجل او اعلم ان لهي ولا المولاة شرابطا منها ان يكون  
 المولى من غير الحرب لان العتق له نصرة بنفسه الى قبيلته وذلك كذا من نصرة المولاة ولما  
 ان يكون معتقا ومنها ان يشترط اليك والعقل ومنها ان يكون لم يعقل عن غيرها  
 الاسلام على يد من عند البعض الصحيح ان ذلك بشرط كذا الكفاية وخبرنا ما يعلم من هذا  
 ان قول الشارع فقد اخرج من العادة لا يخرج من قصور كالحكم فليست **قوله** النقل  
 عنه محض الاخر الى المولى الاسفل ان ينتقل عنه بولاه لا خبره ما لم يقتر عنه لان العقد  
 غير لازم كالوصية ثم الوصية لم تكن الفسخ كذا هذا لكن لما ينتقل العقد محض الاخر  
 لان العقد تم بها فلا ينسخ احد مما لا يحظر من صلح كالتزكية والله اعلم  
**كتاب الكراهة** روى عن الشيخ حنفية ان الكراهة لا تحقق  
 الامر السلطان ذكر الطحاوي في مختصره قوله ان يوصى مع ان حنفية وقال الايج  
 في شرحه وقوله ان يوصى مع محذره طاهر الرواية وقال بعض مشايخنا هذا اختلاف  
 فمنه مان لا يخرجه وان كان زمان حنفية لم يوجد الكراهة الا لسلطان ثم غير لان  
 في غير

وولاؤه له  
 لا ينافي في الهداية

الفاسد ووقع الكراهة من كل واحد ولو كان ابو حنيفة في زمانها لا يفتي بقولها والله  
 في مذهب حنيفة للناس كذا في خاتمة البيان **قوله** والكراهة عمتها على الكرم عليه قبله لا يخفى  
 ان قيد قبله بشرط ان لا تحقق الكراهة بالنسبة الى شارب الميراث او لا وفيه خلاف  
**قوله** لان بيع المكة عندنا بيع فلهذا فان قيل لو كان فتنه له البيع المالك وجب ان  
 لا يعود جائز ان الاحوال كلها كما لو بيع درهما بدرهمين وكذا بيعه فلتايب الكرم  
 يشبه البيع من حيث يرفع على اجازة المكة والبيع المالك من حيث انه صدر من المالك  
 مع عدم شرط صوابه من حيث ان يشبه البيع الموقوف في اي وقت اجازة المالك  
 يعود جائزا ومن حيث ان يشبه البيع المالك بعد المالك بعد القبض على ما بالشبهة  
 واقفا على سبيل هذا الوجه لان من سببه الموقوف في حق المالك ولم يوجب المالك  
 القبض لاسبق سبه المالك على قبض الميراث **قوله** ووجه الاطلاق  
 مسلم بها قال صاحب الهداية لو اكرم على سبب مسلم او اطلاقه مال فلهذا قد فقه  
 ما جهر **قوله** ويرجع في الكراهة بالطلاق نصف المسمى به اعلم ان الكرم على الطلاق  
 اذا اطلق زوجته فلا يخفى اما ان يطلقها قبل الدخول والمسمى به او قبل الدخول  
 فان كان قبل الدخول والمسمى به على الزوج نصف المسمى لان الطلاق قبل الدخول  
 يوجب سقوط نصف الصداق ويرجع الزوج بدكر على الذي اكرمه لانه اكرمه ما كان  
 على شرط السقوط بسبب العزقة من حيث انها يتقيد بان الزوج بشهوة وارادها  
 قبل الدخول فصار كان المكة طامرا فذكر من المكة المحذور ذلك المقتضى اما عدا  
 كان الطلاق قبل الدخول والمسمى به على الزوج النصف لان المنفعة هي الواجبة بالنفس  
 في تلك الصورة ويرجع الزوج باضمن من المنفعة على الذي اكرمه لانه اكرمه ما كان  
 على شرط السقوط معصا كذا بعد الطلاق قبل الدخول بها ثم مرجعها بغيرها المنفعة  
 فكذا هي هنا واما اذا كان الطلاق بعد الدخول فلا يرجع الزوج على الذي اكرمه شيئا  
 لان المهر يترك بالدخول على وجه لا يقطع من حيث العزقة من قبيلها ولم يوجب المكة عليه  
 شيئا واما النصف ملك النكاح عند تزويجها عن غيرها الزوج ليس له ان يملكها اذا شهد الشاهد



على الطلاق بعد الاضلاع ثم جبا لا يفهمان شيئا للزوج لانها ما انشأ على الزوج الا مجرد  
 النكاح فكذلك انما كذا في غاية البيان ومن هذا يعلم وقع قول الشارح ولما قلنا ان يقول  
 المهر كالعقد كالتخي على المقدر الصادق فليست **قوله** لا يقولون الا كراهه مسقطا  
 للحد متفق عليه لا يخفى ان عدم تحقق الاكراه من غير السلطان رواية من لا يخفى  
 كما هو جوابه ومن هذا **قوله** متفق عليه ما في الروايات فلا وجه حملها عليه فليست له الاكراه  
**كتاب المحقق** وسبب محكمه فانه كالصبي العاقل ومنه  
 كلام وسواء لا فرق بين الصبي العاقل وغيره العاقل وبين الخنثى المعلوم والمعتق  
 في عدم صحة الطلاق والاختلاف كما هو جوابه وسيصح الشارح فلا وجه من هذا التفسير  
 الجوزي بالمعقول اذ اراعي المعتق كالتخي فليست **قوله** وهو المعتق الذي يصح  
 قال في شروح الهداية المعتق الماصلي العاقل كالصبي بصير ما دوننا باذن الاب  
 او وصيته او الجرد دون غيره ممن عني من الاقارب كالابن والابن لا القاضيه او لولايته  
 المعتق واخر من عليه بان خصصه الزوج على ان الوالي لا يملك عليه وهو حكم  
 والطاهر انه يلزم من يملك الصبي العاقل ولا يخفى ان قولهم من الاقارب يمنع الدلالة  
 على ما ذكره فتدبر وذكره في شرح المحقق انه لو بلغ ثم عنه لا يصح الاذن له فباسا كما قال  
 ابو يوسف ابو بكر البجلي في كتابنا كما قال به محمد **قوله** لا يبين انه لا يخرج في افعال  
 الجوارح انما اورد للمأفول لوجودها كالاكثر طفرها القصد ولا يضر القيام باللفظ  
 المأفول بخلق به حد او قصاص لا كعدم القصد شربة وانما في حد ما فان قلت  
 فكذا الاقوال الموجودة حيث اقل من طفرها القصد فليست **قوله** من وجهين الاول ان  
 الموجودة حيث لا يملك على مدلولها فلا يمكن ان لا يكون موجودا ان القول قد يقع  
 صديقا وكذا وجدنا ومزلا فلا بد من القصد ولذا لم يعتبر قول البائع العاقل اذا كان  
 من لا يفسد بوجه اوله ان لا يعتبر فليست **قوله** خلاف لا يربا فانه يصح له الطاهر  
 ان لا يربا كذا الطلاق والعنا في خرج بقوله عند كالتخي **قوله** فانه لا يربا فان اجاز  
 الولي قال في غاية البيان وانما لا يخرج اقرارهما وطلا فاما لان ذكره ما عارضه الزوال الموقوف

وكما هو مقرر بحضرة قاطعها ومن هذا يعلم ان الاقرار كالطلاق والعنا في ينبغي  
 ان يذكر معها فليست **قوله** لنفسه ونفذه كالان في البهر والاحراق بالنار كذا في العنا في  
 ولا يخفى ان هذا من شتم الطلاق لا السفه فلا يناسب محله المخرج فتدبر والله اعلم  
**فصل في احوال الاضلاع بالاضلاع** لا يخفى ان الاضلاع لا يكون  
 بطريق الاضلاع او بطريق الاضلاع او بغيره الا انه اصرح الا في المديان الا ان  
 بطريق اخر فليست **قوله** فان ما عا وما لا قد بلغنا صدق اياها لان بلوغها يتوقف  
 على اصابها بها **قوله** لا يوجد علامة الا ان ارميها في السن لان اطلاق لغيرها على بلوغها  
 فاذا افرغ من ان لا يكون لها الطاهر فليست **قوله** في ذكر كادار المرأة يا طيفض وقال صاحب  
 العنا في لا يصدق في الاصل من الشئ بشر ان الظاهر يكذب وقال في غاية البين  
 يشترط مع اني عشر ان لا يكون بحال لا يحل مثله والله اعلم  
**المأذون** **قوله** لا يبيع بغيره وسكت ما دون ابي في  
 التصرفات التي بعد هذا التصرف لانه بهذا التصرف اذا اذن يثبت به فلا يصح  
 ما دوننا اذ العلة متقدمة على الحكم وهذا التصرف على الاذن كذا في بعض شروح الهداية  
 وقارن الهداية لا يخرج من ان يبيع عينه مملوكا للمولى او الاجنبي باذنه او بغيره  
 بغير صحته او فاسدا **قوله** كلام وسواء هذا يثبت ان لوراه يبيع شيئا بعينه  
 لا بعينه ما دوننا وبينهما تداخل لا الدلالة **قوله** في من الصريح فاذا لم يصح ما دوننا  
 بغير الاذن في شئ بعينه فبالدلالة او لا ولكن الفرق بان صريح الاذن في شئ  
 بعينه او شره فان سكوتة رضاه من غير اخذ اذام فيصير ما دوننا بسكوتة  
 لا باذنه في شئ بعينه فليست **قوله** ان هل على نفي الحكم لا يخرج ان لم يرد قولوا اذن  
 مطلقا في كل خارج منه بالاكحصص الصحة العامة عند الاذن المطلق بالذكر على نفي  
 الصوة عند الاذن المقتيد ولا يستلزم ان دل **قوله** فيه ضم قيد الاجماع كما ضم في  
 الشرح فليست **قوله** فترام من المفاوضه لانها ينفذ على الوكالة والكفالة كذا  
 لا يضر تحت الاذن موقوف ذكر كانت عينا لان في المفاوضه عينا فان كان تحت

والكفالة



بقدر ما يملكه المأذون وهو لو كان **قوله** لما انما ليس من التجارة فالهذه الهدايا والهدايا  
لم يملكه في وجه العبد وقت نظر لانه ما لم يحصد المال قطعا **قوله** فبقيت العبد كمن  
بالمر فليست **قوله** ولا مكان لانها ليست بتجارة اذ التجارة مبادلة المال بالمال  
وبدلت الكتابة معا بل عكس **قوله** الا ان يجزى ما ولم يكن **قوله** من الما صلا لان كماله  
ما ساعده ويرتفع الى المولى اذ اليوكيل في الكتابة سعيه لكونها اسقاطا لانا  
في الهداية والشروع واعترض عليه بانه لو كان وكيلنا لما توقعه عتقه على الاجابة  
ويمكن ان يجاز عنه بان اشار **قوله** بالانقلاب فليست **قوله** وبكسب العبد  
ومعهم ايضا بطريق **قوله** لم يذكر كونه اكثفا فكيف **قوله** وللمسيد اخذ على مثله فافهم لان  
كسبه في كل يوم درهمين ومثله يكسب مما والى ان مدبون والمسيد ياخذ درهمين فقط  
والدرهم الاثر **قوله** غرم السيد قيمتها وان قلت غاية الاستيلاء والتدبير لا يقل  
كالعتق ويدعى بانه لا ضمان في احتياق المستولرة او المبرمة للديونة قلت العتق  
لم ينف كسبا على الغارمين والاستيلاء والتدبير بهما فوز عليهم حوز البيع فليست  
**قوله** انما لم يجز ابو حنيفة في التهمة المناسبة تأخير ذكر دليله ما من دليله كما وقع  
في الهداية لان دليله في الحقيقة هو ان السيد كما لا يخفى فندبر **قوله** فلو كان بكثر خط  
العصر اذ ان الهداية ايضا والظاهر من هذا عدم الظاهر في هذه المسئلة لكن وجه  
فوقه حنيفة في بطلان فليست **قوله** وانما قال على ادبها والظاهر ان عدم  
الاعلام كذا ان يكون عدم النفاذ والانعقاد لعدم الرضا من المشتري اذ لو لم يعلم  
ان عليه دين عند الاعلام يندفع عدم الرضا من المشتري فيتوهم النفاذ والانعقاد  
وعدم الخيار فندفع المصير بهذا القيد **قوله** فان منعه فله دليل لا ينبغي ان يكون  
في حق نفسه لان حق مولاه كما لا يخفى **قوله** الا انما اقر سيد بانه من ذمة صومع علم حنيفة  
والمراد ان القول لا يثبت **قوله** ونقص العبي ان يقع له ذكر هذه المسئلة بهذا  
الكتاب نظر المالا اذن ولي العبي وكونه ما ذونا بانه وبين حكمه وذكره في كتابه  
حيث قال ومن عقد منهم وهو موله اجاز وليه اذ قد نظر المالا كونه محجورا وبغيره كما لا يخفى

**قوله** بشرط ان يجعل كون البيع سائلا فافهم ان الشرط من كون العتق فلا ان يورث  
بشرط البيع لا ان يعرف بحد العتق **قوله** ثم القاض او وصيه من الخالف لما ذكره  
للأمانة من ان القاض اذا اذن للمصغر وان اوج بصيرة ذونا فانه يستلزم عتقه  
على الكسب في الاذن كما لا يخفى فندبر **قوله** العتق ثم القاض او وصيه ثم الوالي و  
ولي المولى العتق ولا عليه اذ ليس بعبد القضا وقيل كلامه في وصية ذونا فانه يستلزم عتقه  
اذ لو اذن من غير عن القاض ووصيه مع انه ليس بغيره يصح تصرفه مع وجود الوالي  
ووصيه كما صرح به في بعض الكتب فليست **قوله** **كتاب العتق**  
**قوله** حتى قطع الارض منه كذا في اكثر النسخ ووقع في بعضها قطع الارض منه  
والكتاب ما وقع في البعض كما لا يخفى فليست **قوله** الا انما لا يبدل لم يبدل ما بين  
المستثنى قبل اشارة الحق باعتبار ان السيد كما لا يخفى عند اشارة ولا يخفى  
ما فيه فليست **قوله** وبه يفتى من اقول الكسبي وموافق لما في الحنيفة حيث قال ان الفتوى  
على قول الحسن كذا في الامام دفعا للخروج عن الحسن وعلى هذا قد اورد الامام  
الاجل الشهيد في الباب الاول من الوقفات في مخالفات الهداية حيث قال ومثانيهم  
لا يطبق هو المختار ومنافور في الاسلام **قوله** هذا عند حنيفة وان القاض لا  
يكون مشروعا في احوال الاصل ولا ينقطع الاشتغال بالافضا فيستلزم سب  
في حنيفة غير المشكك فانه ينبغي على امله ان يعتد بتمت يوم القضا كما فعلت اذ الانتقال الى  
العتق في القضا ايضا كما صرح به في كتاب الصلح فيمن عصب ثوبا كسبه ملكه  
فصاح على اكثر من قيمته فانه يبيع عند حنيفة اذ الحق هو العيش ما لم يعتد بالقيمة  
ويشكك ايضا في قوله لانما لا يملك الا قبله فيمنعت ان يعتد بتمت يوم القضا في يوم الملاك  
عند محمد كما في المشكك يوم الانقطاع والاصل المذكور متفق بينهما لكن اختلفوا في القضا  
لا بالانقطاع وعكس محمد في ان تعار ان عصب غير المشكك الما في يوم القضا لعدم  
المشكك بخلاف المشكك لا بما مشكك كبقائه قاضا ولكن بشرط في مسألة الاصل على  
قوله في حنيفة لانه يلزم ان لا يبيع الصلح على اكثر من قيمة الثوب لغير القيمة من القضا



**قوله** لان يد المالك لا يزول الا باخراجه عنها الى فكتش وموانه اذا فرغ ارضه الى غير  
او حبس في ربح العارضة يكون الازالة مع فكتش العين من ربح التوب كيف كان يحصل  
للفصل الثاني وكان قبل صا طال للفقهاء **قوله** لم يفتوت شيئا منها كالحاق البير بالبر لا  
يفوت شيئا من المنفعة وانما يد ظرف النقصان **قوله** مقوم لما شجرونا ويقوم به  
هذا الطريق نظر لان قيمة الارض المشغولة بسحق الفلج الناقص يتعطل اليه فلو فرضنا  
ان قيمة الارض عشرة وقيمة الشاغل السحق الفلج خمسة تكون قيمة المبيع اربعة عشر للنفقاص  
الارض بالقليل الماهم لان تكلفت يقال المراد بقوله بلا شجرونا بعد فكتش ما فكتش المراد العلم  
**فصل قوله** اذن المالك مرد عودته او مقضى الضمان لعدم رضاه  
كذا قالوا ولا يخفى انه على مقتضى هذا لا يسري بيعه ان يجير العاصم اذا طهره وقيمة اقل  
لانه لم يتم رضاه فليست **قوله** لا سبب لغيره من الغاصب فكان لم يرد وممكن  
عند الغاصب فصار كما لو جنت عند الغاصب ثم رد ثم قبلت شكل الطالبة عند المالك او فكتش  
بان كانت الطالبة خطأ فانه يرجع على الغاصب بغيرها كأنه لم يرد كما اصلا فكذا هذا كذا قالوا  
وقيل كلامه وموانه لم يرجع الرد وصار كما كانها ملك عند الغاصب يعني ان يضمن قيمتها  
يوم الغصب لا يوم العلوق كما لو ملكت عنده حقيقة لانها غير مشي فلا وبقوله ضمن قيمتها  
يوم علفت ويكن الجواب بان لو سلمها لم يرد من الغاصب لا لحد جعله كأنه غصبها  
يوم العلوق ولكن هذا الجواب ينافي فيه ما ذكره في رد المالك من ان الرد لم يصح كانها  
ملك عند الغاصب فصار كما لو جنت عند الغاصب فان المالك عند الغاصب وكان  
بجبره يوم غصبه فيسري ان يكون الولاة كذا ذكر عليه **قوله** لو جند سما اذنا المالك  
واعلى ما زاد المالك في كلامه وموانه هذا يشك على من ان اصله وموانه اذا خرج بغيره  
حتى زال اسمه وعظم منافعه يملكه فيستعين الضمان والمالك كذا ذكره في رد المالك من ان الرد لم يصح كانها  
من الاخر اذن بغيره وموانه قالوا ويصح فيسري ان لا باذن ويمكن ان يتكلف وقال كانه  
تخلل بنفسه لانه طبيعة ان يتخلل بنفسه والمالك امره ان لا يستتبع خلاف الظاهر فيسري  
**قوله** اما اذا خلا او دبح بدني قيمته بغير ملك الغاصب في هذا في تحليل طاهر وانما البيع

فما لم يلح ومزيد الهداية فالتفت فليست **قوله** لانه غصب جلد اخر من موانه ولا قيمة له  
فان قلت هذا المعنى قائم عند ما دبح بلا قيمة له **قوله** لانه لم يضمن من المالك شيئا متفق  
به جابنه فبقى على ملك المالك حتى وقع التقويم بالمدة بوجبه في ملكه فعند ما ابلغ المالك ملكه المتقوم  
فيضمن فليست له والله اعلم **كتاب الشفعة** **قوله** لو اشترى لوان في الطلب بطل من  
لا بد من طلب المالك لانه لا بد من اثبات طلبه عند الحكم ولا يمكن ذلك الا بالاشهاد وطلب  
التعريف وجعله يكون طلب المالك والحق ان على هذا اذا اشهد على طلب المالك بئس  
يكن وان لم يطلب طلب التعريف والاشهاد طهر العرض وموانه طلبه عارضا فليست له  
**قوله** بانه في سكة اخرى هذا الدفع وهم من يرضى هم اذ اذا كان بانه في سكة اخرى لم يكن  
شفيعا لا لادان واما اذا كان المالك المصالح الذي لم يكن بانه في سكة اخرى فلم يضر من  
الطاهر الشفعة في هذه الصورة **قوله** وهو طلب المالك بئس والاول ان يشهد عليه  
في جعل على لو يمكن من الاشهاد ليسقط عنه البين وحلف الشفع على انه طلب الشفع  
حين علم لو انك المشتري طلبه فلا يبيته للشفيع ويد على هذا ما ذكره الهداية  
وغيرها كما لا يخفى وما ذكره بعض المتأخرين من ان الشفع مكلف باقامة البينة  
في طلب المالك لانه ان يحلف عليه وبإفاد المبيع بالشفعة لا على ما ينبغي لان طلب المالك بئس  
فيجب على من حلف العلم بالاشهاد وقد سعى في بيته من بعض اهله وعبيده ولا يتفق  
في الشفعة من يملك بها عليه جبره مع **قوله** لو حلف بالبينة عليه حين سعى لزمه  
الحاج والتكليف بالشهادة وسعى في بيته ان لا يكلف الله شيئا الا وسى فليست **قوله**  
او على من سعى او شري الى مهنه كلامه وموانه من يرضى المقت والشرح عاقل **قوله** في رد المالك  
الهداية وسائر الكتب لان المسئلة فيها ان اليد شرط في الاشهاد على البائع  
فقط لا ادعيه وفي المشتري فلا بد من التكليف في التطبيق فليست **قوله** لوان وجد ولم  
يغيره طلب الشفعة لطلب المالك المشتري لانه با بئس وفيه الدار على مدينه ان لا يظلم  
الشفعة ثم يطلب بئس فيمكن فسمعت تصرفه كذا قالوا وموانه كلامه وهو  
انه يشك في قوله ان حقيقه عدم مطلقا لان الشفعة بنا في طهارة مطلقا لان المالك

لو اشترى لوان في الطلب بطل من

في رد المالك







لا ضمان ان يكون عدم المخرج لانه فلا يخرج فليست له العلم **كتاب الفرج**  
 كان المخرج لم يزوج لم يزوج لم يزوج ان هذا المخرج لا يثبت قوله فذكره القدر  
 كالمخرج فليست له **قوله** او اقله قبل ان يزوج الا اقله ان يزوج ان يزوج ان يزوج  
 بان يقول شيان الا اقله في حجة لا حجة **قوله** وايضا اذا لم يوجد ان يزوج ان يزوج  
 لغير الله في القدر منة او لعدم الوجود فليست له **قوله** وايضا اذا لم يوجد ان يزوج ان يزوج  
 فلا يجوز بيعها بغيرها واما اذا باعها بالشرى بها اسد منها ما حجة **قوله** اذا كان للبيع  
 ضرر في بان لم يتمكن المالك وكان حيث يصنع لو لم يزوج فليست له **قوله** لكن الاضحية  
 هذا ليس بواجب موقوف على المالك فليست له **قوله** بها حصة فان خرج لا حجة التنازل  
 بل يصح في كل ما كان الكفاية **قوله** بل يصح في كل ما كان الكفاية **قوله** بل يصح في كل ما كان الكفاية  
 عنه بان العبد وان وجد بعد ملك النعم لكن لا يتقرر قبل النعم لان الاضحية لا  
 الرجوع وقد يكونان لا للفرج لان لم يزوج على المخرج فلا يتعين العبد لا بالزوج ولا  
 العبد ابتداء فان العبد سنا يتعين في النعم كذا قيل فلا يخفى ما فيه فليست له العلم  
**كتاب الكراهية** واما المالك كراهية نفس مبيحة لها والمكروه كراهية  
 تنزهه عند محذور ما كان تركه او مع عدم المنع عن الفعل وسما بل المندوب ما كان  
 ضله اولى مع عدم المنع عن النعم **قوله** كما ان شره لم يزوج ام كذا اشترها في كلام  
 وموان فليس الاكس على الشراء بعض لانه لا كراهية لانه الان يكون النعم  
 محذور وباد بالكرهية كراهية التحريم فليست له **قوله** واما المالك ان يزوج من الامة الجوسية  
 التي اخذت من الرضا لان النظر في جميع البدن سببية على كل الوطى يستغنى بانثنا  
 كراهية العناية ونفهم من هذا ان الامة التي اكسها بالنظر من الامة الجوسية كما لا يخفى  
 فليست له **قوله** وعند ما ذكرنا في كراهية وبيع فليست له **قوله** وعند ما ذكرنا في كراهية وبيع  
 والشرع في كل ما كان لورود الذي فيه وقال ما كان على ان يزوج في كلامه **قوله**  
 وسر الامة وام الولد هذا في رما نفهم واعا في زماننا فلا يخلو فليست له العلم **قوله**  
 لانه يومهم على بالمرس لا يخفى ان يكون الحق مصدر الاصف بهمة فالعبد طهه

فلا يمنع فليست له والعلم **كتاب المومن من قوله**  
 بخلاف العبد فان الصفة مطلوبة من باح طاهر هذا الكلام بشرط ان لا حجة  
 الرمن بالعبد صلا وسج ان الرمن بالاحيان المضمونة بالحد او القيمة جاز  
 فلا بد من تخصيص بالاحيان المضمونة بغيره لكنه تكلف المخرج فليست له **قوله**  
 والتولية قبض منه كماله البيع من كلام وهو انه ينبغي ان لا يملك التولية في قبض  
 اذا القبض منصوص في الرمن خلاف البيع كماله لولا على شرطه القبض في الرمن  
 لقوله تعالى فان مقبوضة والا اصل ان المضمون من راعي وجود على اكلها لا  
 كما مر في كتاب الامة فليست له ان راعي في الرمن حقة القبض ولا يكتفي بحد التولية  
 كماله الامة فليست له العلم **باب في بيع الرمن بغيره** ولا عين مضمونة  
 بغيره ما الايمان منها ما هي مضمونة بانها الى بالحد او القيمة بان المندوب القيمة بعد  
 نفس الشيء شرعا ومنها ما هي مضمونة بغيره اي بغير المندوب القيمة من الرمن في جميع النعم  
 العلم اذا ملك **قوله** لانه صفة في صفة ولان بيع شرط لا يقتضيه العقد **قوله**  
 ولو ملك رامين من موانها هذا اخر ان سما اذا كان في يد احد ما لان حكم اليد  
 اولى لان يده دليل سبقه وكذا اصله تاريخ حكمه السابق اولى ثم اعلم ان المسألة الى  
 فيما لم يكن لواحد منها بدلا فليست له العلم **باب في بيع عبد**  
 ولما ابرج عليه عند الاحتياج فان عدم القبض في لوطه ضمان بان يملكه من ثم  
 جبر رضى على الراي من دون الرمن وقال في الحلة قوله فان عدم القبض بشرط  
 القبض عند ما ذكره وقد مر في او كتاب الرمن انه يلزم بيع العبد ولو فرض على عدم  
 بشرطه فليست له قوله في بشرطه وقد يكتفى بان عدم بشرطه القبض في الدوم  
 لا يفي بشرطه ترتيب لاصحام من كون المالك ضمان الرمن ولا يخفى ما فيه فليست له  
**قوله** ضمن المستحق الراي من وجه البيع والقبض او العبد الى المالك ان يبيعه ان يكون له  
 تضمن المشرى ايضا لان المشرى بالاضحية خاصة بالمستحق ان يبيعه ان يبيعه  
 فليست له العلم **باب في بيع العبد والنفس** وكذا في البيع العظيم لا يوجب

اولا بيع

الشيء







ويكره كل من القائلين كون مقولة اخرى

باب القسامة

بان لا آية مقولة بين يديكم من القائلين كون مقولة اخرى احسب  
**باب القسامة** ما قيل من ولا علمنا حصة بلع في  
قتلناه وعلمناه نظر الى الحجة والوجه ان مقولة اخرى ما قيل ولا علمنا  
له قائلنا لان المقولة ليست مقولة به يمكن ان نقول ما قلناه بناء على  
انفراد وعدم اشتراك غيره فيه واما الاشتراك في المقولة فبما في كون كل  
منها قائل ولا كلف منهما قصاصا فان قلت استلزم شهادة اهل الحجة على  
على قتل بعضهم او غيرهم غير مقولة فما فائدة ذلك علمناه فالتلوة للظن قلت  
اهل الحجة اعرف بحال القتل وانه من صدر ولم يسمعهم الولا غير القائلين لما قيل  
اولا القائل واضع مع اهل الحجة فاضفى بالزعم ما يلزم من ذلك بخلصه والقتل  
قصاصا فنقول اهل الحجة قتل فلان لحقة التهمة لعلان فالولا يحمل من الدين  
على قتل فليكن ما **قوله** على اهل الحجة اهل السبوت والخطا ما فائدة من خط  
الذي خطه السلطان وبين الكلام من عسكره الحان وهذا اذا بقي من اهل الخط  
ولو واحد فان لم يبق فالتسامة على المشتري انما قال لعدم المراجعة **قوله** وعندنا  
يوسف عليه السلام ان على المذكور من اهل الخطه والسكان والمشتري جميعا **قوله**  
وقيل ابو حنيفة يبي هذا على ما كان سدا بالكونه لا حتى انه على هذا ينبغي ان يكون مجزعا  
يوسف لانه معاصر له وهو متاخر فقدر **قوله** وعندنا يوسف على السكان كذا في البداية  
انضا لكنه ينبغي ان يشار لهم الملاك عند انه يوسف كما سبق فليكن ما **قوله** وانما  
ان الطوبى العظيم والمراد به ما يكون ناشيا ان خارجا عن الحال اما السواج التي تكون  
في الحال فهي طفره تحفظ اهل الحجة فيكون التسامة والدية على اهل الحجة وكذا في السواج  
النشأ اذا كان من سكرانه في السبوت او كان لاصد فيها دار مملوكة كون التسامة والدية عليه  
لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فهو موقوف بالتقصير من وجه التسامع كذا في النهاية  
عن سوطي الاسلام والله اعلم **قوله** فان كلوا  
في افواههم يستثنون من العتق كذا في الحديث ان يبيح ان يبيح من العتق ان يبيح من العتق ان يبيح من العتق

نائب

النائب

في مقولة اخرى

للزمنة كما لو وصي بغيره في مقولة اخرى في مقولة اخرى في مقولة اخرى  
للزمنة لكونه كذا في مقولة اخرى في مقولة اخرى في مقولة اخرى  
ويكون للزمنة للوارث الا يري لو وصي بها فارت المحصلة للوصي في مقولة اخرى  
**باب الوصية بالثلث** **قوله** ما بيننا من الثلث  
على انه اذا لواقف بغيره كقوله ان فلان على ديني ولم يبين قدره فمات بماله بغير  
وصية على البيان وكذا الوارث البينة على الاقرار بغيره في مقولة اخرى في مقولة اخرى  
البيان كما لا يخفى فليكن ما **قوله** واحاروا انما ذكر قوله واجازوا مع ان الحكم في عدم  
الاجازة كذا في اشارة عدم اختلاف الحكم بالاجازة لان هذا الكلام يحتمل زيادة  
السكن على السكن ويحتمل زيادة الثلث على الثلث كمن جعل السكن في الثلث  
لانه مبني وفيه كلام على ما يملكه وهو الايضاء بالثلث فليكن المقصود بالثلث  
فقط وان اجازوا وقالوا احرنا ما قال الوصي **قوله** لان الوارث اهل الوصية اما  
ويظهر منه انه لو قال ثلث ماله للفقراء والاغنياء بطريق التفصيل والتفريق  
يكون رصفا للفقراء وحاشا للاغنياء واما اذا قال ثلث مالي  
للعامه غنيا كان او فقيرا فالوصية باطلة كذا في السال الله  
بحقيقة المال اذ لا يملك الا بالود من التبع بغيره اذ لا يملك الا بالود  
في الردي من البكايين بغيره ولا في بغيره للبعد  
بقينا ويحتمل ان يكون الوارث فيها فليكن  
الوصية **قوله** لان اقراره بالثلث موجب  
سواء اياه لانه اقرار  
ثلث المال لغيره في المال  
بينهم والابن  
على السوية  
بموجب اقراره فينبغي ان يرفع النصف في مساوية فيما افترقه والله اعلم بالصواب



تاريخ



۱۲۲

۱۲۲۲۲۲۲۲

سید علی بن محمد

Süleyman	
Kismi	AMCA ZADE
Veni	HÜSEYİN PASA
Eski Kaptan	No 179